

١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الجــات ومصيـر العـرب

(المجلد الثانى عشر)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ب المعادى – ت : ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ١٣ الجات ومصر العرب (المجلد الثالث عشر)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
راى المعارضه بطوير الصاعه المصرية !! وانفافيه الحات الدولية !!			
مصطفى كامل مراد	الاحرار	١	٩٧-٠١-٠١
لحنه لحمايه حقوق الملكية الفكرية			
ايمان انور	الاحرار	٢	٩٧-٠١-٠٣
الكويبة ... بمصامين داروينية !			
جميل مطر	الحياة	٣	٩٧-٠١-٠٣
نهب .. ام تحرير التجارة الدوليه ؟!			
	الاهرام الاقتصادى	٥	٩٧-٠١-٠٦
سوق الدواء المحلى .. فى الميزان			
خالد حسن	العالم اليوم	١١	٩٧-٠١-٠٧
الصناعة المصرية فى مفترق طرق			
عبد الجواد على	الاهرام الاقتصادى	١٣	٩٧-٠١-١٣
الناس والاقتصاد المنافسة مع التعاون !			
عبد الرحمن عقل	الاهرام	١٦	٩٧-٠١-١٣
الجات تغزو .. براءات الاختراع			
سلامة حربى	الاهرام المسائى	١٧	٩٧-٠١-١٣
المصريون فى انتظار الجات			
سيد عبد الفضيل	العالم اليوم	٢٠	٩٧-٠١-١٣
الجات تهدد صناعة البترول			
	الاهالى	٢٣	٩٧-٠١-١٥
التزامات مصر الايجابية والسلبية فى اتفاقية "الجات"			
ابراهيم عباد المراغى	العالم اليوم	٣٤	٩٧-٠١-٢٦
الجنزورى ... والتجارة			
صليب بطرس	العالم اليوم	٣٦	٩٧-٠١-٢٩
صناعة الدواء تتعرض لخطر كبير اذا لم نتمسك بفترات السماح المقررة فى الجات			
محمد جلال	الاحرار	٣٧	٩٧-٠١-٠٣

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
حتى لا تشتعل نيران اسعار الدواء تحت ضغوط انصار التنازل			
اسامه عبث	الاهرام	٢٨	٩٧-٠٢-٠١
تعديل قوانين الدواء وبراءة الاختراع- ضرورة لمواكبة متطلبات الجات			
صفاء جمال الدين	الاهرام	٣١	٩٧-٠٢-٠٦
مستقبل الدواء فى مصر			
	الاحرار	٣٣	٩٧-٠٢-٠٦
خبراء الحاسب الالى : الانضمام لاتفاقية تحرير تجارة التكنولوجيا سلاح ذو حدين			
حسن القمحاوى	العالم اليوم	٣٥	٩٧-٠٢-٠٦
الجات .. مالها وما عليها			
	الاحرار	٣٨	٩٧-٠٢-١٤
ارتفاع اسعار الادوية بنسبة ١٠٠% شركات الدواء تستغيث برئيس الوزراء لمواجهة الضغوط الاجنبية			
محمد عبدالجواد	الاحرار	٤١	٩٧-٠٢-١٦
الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ٩ دول عربية اعضاء بمنظمة التجارة و٤ اخرى فى الطريق !			
يوسف هلال	العالم اليوم	٤٣	٩٧-٠٢-٢٠
محل نظر - حازم هاشم			
حازم هاشم	الاذاعة والتليفزيون	٤٤	٩٧-٠٢-٢٢
خواطر .. وافكار ..: مبارك والدواء ... صحة المصريين "حلف الناتو .... وحلف كوبنهاجن ....!!			
محفوظ الانصارى	الجمهورية	٤٦	٩٧-٠٢-٢٧
طوفان الادوية المستوردة يهدد صحة المواطن المصرى			
كمال ريان	الاحرار	٥٢	٩٧-٠٢-٢٧
قضيه الملكية الفكرية			
رجب البنا	الاهرام	٥٥	٩٧-٠٣-٠٢
المنظمة العالمية للتجارة الى اين ؟			
ماجدة شاهين	الاهرام الاقتصادى	٥٦	٩٧-٠٣-٠٣
فى الممنوع			
مجدى مهنا	الوفد	٧٩	٩٧-٠٣-٠٥
ضغوط امريكية واوروبية عنيفة على مصر لتطبيق اتفاقية "الجات"			
جمال شوقى	الوفد	٨٠	٩٧-٠٣-٠٦
انقلاب امريكى على "الجات" وضغوط هائلة على مصر لالغاء مهلة الـ ٧ سنوات			
جمال شوقى	الوفد	٨١	٩٧-٠٣-١٠
سعر الدواء سيرتفع ٣٠% .. من ينقذ المريض ؟!			
نجلاء بدير	صباح الخير	٨٤	٩٧-٠٣-١٣

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
حكومتنا .. وامتحان الدواء			
حازم عراب	الشعب	٨٧	٩٧-٠٣-١٤
الشركات العالمية تستعد لاحتكار اسواق الدواء			
	العالم اليوم	٨٨	٩٧-٠٣-١٥
سر الضغوط المجهولة على الحكومة لتطبيق "التربس" قبل موعدها			
يوسف سعد	العالم اليوم	٨٩	٩٧-٠٣-١٥
انسايات			
محمد زايد	العالم اليوم	٩١	٩٧-٠٣-١٥
خصخصة صناعة الدواء والجات .. المشكلة والحل !			
	الاهرام	٩٢	٩٧-٠٣-١٦
انسانيات روشتة الخبراء !			
محمد زايد	العالم اليوم	٩٥	٩٧-٠٣-١٦
هل ؟ تفرط الحكومة فى حق مصر وتتنازل عن مهلة تنفيذ "الجات"			
	الوفد	٩٦	٩٧-٠٣-١٩
اتفاقية الجات تمنحنا ٨ سنوات فرصة ولكن			
أحمد الدسوقى	الاحرار	١٠٠	٩٧-٠٣-١٩
صناعة الدواء المصرى .. والضغوط الاجنبية			
محمد رؤوف حامد	الاهرام	١٠٣	٩٧-٠٣-٢٠
رئيس الشركة القابضة للادوية فى تصريحات خطيرة			
	الاهرام	١٠٤	٩٧-٠٣-٢١
الجات وصناعة الدواء			
	الاهرام	١٠٥	٩٧-٠٣-٢٣
مؤامرة لضرب صناعة الدواء المصرى ٢٠ شركة اجنبية			
زينب عبدالمعنم	اكتوبر	١٠٦	٩٧-٠٣-٢٣
الشركات ترفع الراية الحمراء !			
هنيه فهمى	الاهرام	١١٠	٩٧-٠٣-٢٤
"روشتة" الخسائر ! شركات الدواء اشترت الوهم "بمزاحها" من الشركات الاخرى !!			
عبد المحسن سلامة	الاهرام	١١٣	٩٧-٠٣-٢٤
اغتيال الدواء المصرى والثمن ١١ مليار جنية والمتهمون : سماسرة وتجارة واعضاء فى المجلس المص			
	العربى	١١٦	٩٧-٠٣-٢٤
ضغوط جديدة لتدمير صناعة الدواء فى مصر			
	الشعب	١٢٠	٩٧-٠٣-٢٥

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
شبح الجات يهدد الدواء المصرى			
	الوفد	١٢١	٩٧-٠٣-٢٨
الاعلام المصرى يشارك بدور بارز فى مجال الاعداد لتنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية			
ابو بكر عمر	الاذاعة والتليفزيون	١٢٣	٩٧-٠٣-٢٩
لجنة الصحة تواصل تحذيراتها من تطبيق اتفاقية الدواء فى الوقت الحالى			
	الوفد	١٢٥	٩٧-٠٣-٣٠
اسرار جديدة فى سلسلة التامر على الدواء المصرى			
زينب عبدالمعنم	اكتوبر	١٣٦	٩٧-٠٣-٣٠
تطبيقها خطر والانتصار صعب الدواء المصرى .. لـ "الجات" در			
	العالم اليوم	١٣٣	٩٧-٠٤-٠١
دعم الموقف التنافسى للعمالة المصرية			
خليفة ادهم	الاهرام	١٣٥	٩٧-٠٤-٠٢
ماذا يدبرون للدواء المصرى ؟			
	الوفد	١٣٦	٩٧-٠٤-٠٤
الجات يضاعف اسعار الدواء المصرى عشر مرات			
ليلى مرموش	المصور	١٣٧	٩٧-٠٤-٠٤
ضرورة ربط تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية بمستوى الدخل العام للفرد			
	الجمهورية	١٥٠	٩٧-٠٤-٠٥
انتهت دراسة الخدمات			
	الاهرام الاقتصادى	١٥٢	٩٧-٠٤-٠٧
اتفاق دولى لتحرير تجارة تكنولوجيا المعلومات			
	الاهرام الاقتصادى	١٥٣	٩٧-٠٤-٠٧
هجوم امريكى جديد ضد صناعتنا الوطنية			
محمد منير	الاهالى	١٥٤	٩٧-٠٤-٠٩
الجات والدواء المرضى واصحاب الشركات يستغيثون الحكومة عين تلمح الجنة (اثنتان فى النار" !			
محمد منير	الاهالى	١٥٥	٩٧-٠٤-٠٩
اتفاق الشراكة الاوروبية .. جاهز			
عبلة العجيزى	العالم اليوم	١٥٨	٩٧-٠٤-٠٩
الصناعة المصرية .. والاغراق الجديد .. منافسة ام تجارة عملة ...؟!ة"التقاليع التجارية .." والجات.....			
محفوظ الانصارى	الجمهورية	١٥٩	٩٧-٠٤-١٠
الدول العربية بين العولمة والجات والشراكة			
ابراهيم عباد المراغى	العالم اليوم	١٦٣	٩٧-٠٤-١٠

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الرئيس .. تحاصر صناعه الدواء المصرى !			
مرفت السيد	الوفد	١٦٥	٩٧-٠٤-١٢
سركه لبنانية تسرق وتشوه اغانى ام كلثوم وعبد الحليم			
عماد عادل	العربى	١٧٠	٩٧-٠٤-١٤
دراجة مصرية بسرعه سياره . وفرامل احتياطى !!			
خالد حريب	العالم اليوم	١٧٢	٩٧-٠٤-١٥
الحسر والجات			
	الاهالى	١٧٣	٩٧-٠٤-١٦
بوادر انهيار لصناعه الحديد والصلب بسبب "الجات"			
احمد عبد المنعم	الشعب	١٧٤	٩٧-٠٤-٢٣
الاعيب امريكية			
	الاهالى	١٧٦	٩٧-٠٤-٢٣
المؤيد والمعارض لاتفاقية الدواء			
احمد الغمرى	الاهرام	١٧٧	٩٧-٠٤-٢٣
رفع مستوى اداء للاقتصاد فى مؤتمر تجارة الازهر			
محمد يونس	الاهرام	١٧٨	٩٧-٠٤-٢٣
مبارك يحسم صراع الرئيس تطبيق الجات فورا برفع اسعار الدواء المصرى ٦ اضعاف !			
فاروق عبد المجيد	الاهرام	١٧٩	٩٧-٠٤-٣٠
المجلس القومى للخدمات يطالب بـ : التمسك بالفترة الانتقالية التى حددتها اتفاقية الجات			
محمد عرفة	الاخبار	١٨٣	٩٧-٠٤-٣٠
رئيس المجمع العربى للمحاسبين العرب سيجتازون اختبار الجات			
	العالم اليوم	١٨٤	٩٧-٠٥-٠٣
قصه خطيرة تحتاج للمراجعة			
	الاهرام المسائى	١٨٥	٩٧-٠٥-٠٤
دور مهم لهيئة الرقابة على التامين فى الفترة القادمة			
	الاهرام	١٨٦	٩٧-٠٥-٠٥
حماية الملكية الفكرية .. كلمة السر فى عصر المعلومات			
	الدستور	١٨٧	٩٧-٠٥-٠٧
مراكز التحكيم العربية تواجه احتكار غرفة التجارة الدولية			
	الاهرام	١٨٩	٩٧-٠٥-١٠
ناقشها البرلمانيون العرب غدا دعم السوق العربية المشتركة لمواجهة الجات			
	العالم اليوم	١٩٣	٩٧-٠٥-١٠

مجلد رقم ١٣ الجات ومصر العرب (المجلد الثالث عشر)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
حقوق الدول النامية فى اطار اتفاقات الجات			
مصطفى سلامه	الاهرام	١٩٣	٩٧-٠٥-١٢
تحقيق اكبر استفاده من اتفاقيه الجات .. هدفنا			
	الجمهورية	١٩٦	٩٧-٠٥-١٣
تنصات			
نعمان جمعة	الوفد	١٩٧	٩٧-٠٥-١٥
ضروره تعديل القوانين بما يتفق و"الجات"			
عبدالمعطى احمد	الاهرام	١٩٩	٩٧-٠٥-١٧



المصدر : 

التاريخ : ١٠ - يناير ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات





تطوير الصناعة المصرية!! واتفاقية الجات الدولية!!

وقعت مصر منذ عامين على اتفاقية الجات «التجارة والتعريفة الجمركية» والتى تقضى بانه خلال عشر سنوات من توقيعها تقوم الدول الموقعة بخفض الرسوم الجمركية الى مستوى معين لتسهيل عمليات التجارة العالمية وقد وقعت اغلب دول العالم على هذه الاتفاقية اى انها سياسة عالمية اقتصادية جديدة وانشات منظمة التجارة العالمية لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية مع الدول التى وقعتها!!

لقد مضى عامان على توقيع هذه الاتفاقية ولم يبق سوى ثمانى سنوات ولذلك فان الحكومة يجب ان تضع برنامجاً على مدى ثمانى سنوات لتطوير الصناعات المصرية حتى تستطيع ان تواجه المنافسة الدولية خاصة من الدول الصناعية المتقدمة فى اوروبا وامريكا واليابان حتى يتم تطوير الشركات الصناعية المصرية لتحصل على شهادة الايزو «اى الكفاءة المالية والادارية والفنية» والتى تسمح للمنتجات المصرية بدخول الاسواق العالمية!!

ان الوقت يمر سراعاً والامر يحتاج من الحكومة الى برنامج فنى وادارى ومالى لتطبيقه على جميع شركات الصناعة المصرية فى القطاعين العام والخاص على السواء وما يتطلبه ذلك من اعادة تاهيل المصانع وادماج الوحدات الصغيرة فى بعضها البعض لتكوين وحدات صناعية ذات حجم اقتصادى لخفض التكاليف وتحسين نوعية الانتاج اضف الى ذلك دراسة الاسواق الخارجية لمعرفة مدى امكان دخول السلع الصناعية المصرية الى هذه الاسواق!!

ان الموضوع يستحق وضع سياسة صناعية ذات اهداف محددة ترتكز على استراتيجية- اى مقومات سليمة- ثم توضع بعد ذلك خطة سنوية لمعرفة حجم الاستثمارات المطلوبة لهذا التطوير وكيفية تدبيرها سواء من القطاع العام او الخاص وان تعرض هذه الخطة على مجلس الشورى لمناقشتها وابداء الراى فيها لعرضها على مجلس الشعب لتكون ملحقة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد!!

ان الامر جد خطير وقد ناقش مجلس الشورى فى الشهر الماضى اثر اتفاقية الجات على الصناعة الدوائية وحقوق الملكية واتضح ان الامر يحتاج الى الاسراع فى تطوير صناعة الدواء لتواجه منافسة العالم الخارجى بعد ثمانى سنوات وما ينطبق على صناعة الدواء ينطبق كذلك على باقى الصناعات وخاصة الصناعات الكبيرة فى مصر مثل صناعة الغزل والنسيج وصناعة الملابس والصناعات الهندسية وغيرها!!

هذه هى اتفاقية الجات حتى نلحق ما فات بدون الدخول فى المتاهات ثم تبادل الاتهامات!!



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكيل وزارة الاعلام:

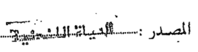
لجنة لحماية حقوق الملكية الفكرية

كتبت ايمان انور:

قـــرر مـجلس امناء اتحـاد الاذاعــة والتليـفـزيون تشكيل لجنة لمتابعة تطبيق احكام اتفاقية الجات في مجال حقوق الملكية الفكرية والاثار المترتبة عليها.. تضم اللجنة نخبة من المتخصصين تنفيذا لتوجيهات صفوت الشريف وزير الاعلام

وصرح على جلال وكيل اول الوزارة ورئيس اللجنة انه تم اعتماد خطة عمل اللجنة حول حماية الحقوق المهدرة فى الخارج والتى تمثل ضياعا لحقوق الاستغلال المالى للمصنفات الفنية بالاضافة الى وضع تصور لاليات التصدى لهذا الاهدار وان الخطة تضمنت ايضا بحث موضوعات انماط التعاون الفني التى يمكن ان تجنيها مصر خلال تطبيق احكام الاتفاقية مع الدول الكبرى مشيرا الى قانون حماية المؤلف على ضوء تطبيق تلك الاحكام. وقال ان الخطة تضمنت وضع تصور لخطة اعلامية متكاملة للتوعية باحكام اتفاقية التجارة المتصلة بالجوانب الفكرية. موضحا ان الاتحاد بقطاعاته وشركاته هو الجهة المختصة بحقوق التاليف فى ظل هذه الاتفاقية الدولية. وان الاتحاد يمتلك ثروة هائلة من حقوق الاستغلال المالى لكافة المصنفات الفنية والادبية التى ينتجها او التى آلت اليه نتيجة لاتساع دائرة حقوق التاليف المصرية واضاف ان حقوق الاستغلال من مختلف المصنفات سواء التسجيلات الصوتية او الافلام او المواد الاذاعية والتليفزيونية تتعرض لانتهاكات فى الخارج بارتكاب جرائم النسخ والتقليد دون اذن. ودخول العديد من الافلام والمسرحيات والمسلسلات التى تتعارض مع قيمنا وتقاليدنا وعاداتنا.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٧

ما بعد مؤتمري مانيلا وسنغافوره

"الكونية"... بمضامين داروينية!

جميل مطر*

■ التقيتُ عائدين من مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي انعقد في سنغافوره. وأصغيت باهتمام الى ما عندهم من افكار وآراء عن المؤتمر وحكايات عن سنغافوره وكفاءة الإعداد والتنظيم. وبعد كثير من الإصغاء باهتمام وعند انفضاض الجلسة كان اقتناعي قد تأكد مرة اخرى بأن العالم تغير، وان العالم القديم، أي العالم كما عرفناه وعشنا فيه، شد رحاله وأفسح المجال أمام عالم «جديد» نعرف عنه اشياء ونجهل أشياء أكثر، ويعيش اكثرنا على جانب منه. ولكنه سيكون بالتأكيد مختلفاً. وسنكون نحن، أو من يأتون بعدنا، مختلفين في كل شيء تقريباً.

لا مبالغة في هذه الكلمات القليلة في وصف تطورات خطيرة. واختار تطورين محددين يبرزان حجم المتوقع حدوثه في المستقبل. والمستقبل الذي اعنيه هو هذا المستقبل المنظور، اي هذا الأفق الذي تراه العين المجردة حين تشرق اول شمس او تغرب أخر شمس. التطور الاول هو هذا الضغط الهائل الذي تمارسه الدول الصناعية الكبرى على مختلف دول العالم، وبخاصة على الدول الجديدة سريعة التقدم التكنولوجي والصناعي، بهدف دمجها في منظومة قيم بعينها. تقول هذه الدول الصناعية المتقدمة إن دولاً فقيرة، او اقل ثراء وتقدماً، تستخدم الاطفال في المصانع والمزارع لتحقيق ميزة نسبية في تكلفة انتاج السلع المخصصة للتصدير اساساً أو الاستهلاك المحلي. وتقول إن هذا الاستخدام يجسد درجة عالية من عدم الأمانة وقلة الالتزام بروح وقواعد حرية التجارة. ولكن الاهم من هذا هو اتهامها الدول المستخدمة للأطفال بأنها تخرق حقوق الانسان حين تحرم طفلاً من اللعب، أو من العلم، أو من الرعاية الصحية والنفسية المناسبة. بمعنى آخر تقول الدول الصناعية المتقدمة، والأغنى في هذا العالم، والمهيمنة على مفاتيح المستقبل: إن الدول التي تستخدم الاطفال في الانتاج دول غير متحضرة وغير انسانية فضلاً عن انها دول غشاشة ومحتالة.

> ايهما أفضل انسانيا؟ بهذا السؤال يتوجه المسؤولون في الدول النامية الى المسؤولين في الدول الصناعية. يقول الهنود والصينيون والتايلانديون وغيرهم إن البديل الأمثل، لكي يترك الطفل عمله ويدخل المدرسة، بديل مستحيل بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية وصعوبة تدبير الموارد اللازمة للعناية بمئة مليون طفل.

ترد الدول المتهمة باللاتحضر واللاانسانية والغش والاحتيال ان استخدام الاطفال في الانتاج يحدث في مجتمعاتها بسبب ظروف متعددة، قد لا يكون أهمها بالضرورة الرغبة في تخفيض تكلفة انتاج السلع او تحسين ظروف المنافسة مع السلع التي تنتجها الدول المتقدمة.

ففي مجتمعات بعض هذه الدول قد يكون الطفل هو العائل الوحيد لأسرة فقدت عائلها الاكبر مكانة او سناً. وليس لدى هذه الدول، ولا هي تتحمل تكلفة وسائل اخرى تضمن حياة افضل لهذه الاسرة وهذا الطفل. فالطفل الناشئ في بيئة فقيرة جداً - مثل معظم بيئات افريقيا ودول في جنوب آسيا وفي اميركا الجنوبية - ينمو في ظل بديلين لا ثالث لهما، ان يعمل منذ نعومة أظفاره وبأجور زهيدة وفي ظروف عمل بائسة، او ان يقضي نهاره وربما ليله ايضاً في الشوارع يسرق ويغتصب او يتعرض للاغتصاب ويخرب ويدمر ويقتل أو يتعرض للقتل.

ايهما افضل انسانياً؟ بهذا السؤال يتوجه المسؤولون في الدول النامية الى المسؤولين في الدول الصناعية في مؤتمرات منظمة العمل الدولية، ثم اخيراً في مؤتمر التجارة العالمية في سنغافورة. يقول الهنود والصينيون والتايلانديون وغيرهم إن البديل الأمثل - أي ان يترك هذا الطفل عمله ويدخل المدرسة ويتناول فيها وجبة - بديل مستحيل بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية وصعوبة تدبير الموارد المالية اللازمة للعناية بمئة مليون طفل في الهند واكثر منهم في الصين. اما البديل الأفضل من بين البديلين الآخرين المطروحين فهو ان تتغاضى الحكومات عن الطفل العامل، حتى وإن لم يكن هو عائل أسرته الوحيد، فتتركه يعمل حتى لا يتحول كمئات الألوف من أطفال البرازيل وكولومبيا وغيرهما الى طفل مفترس. ويذكر انه حسب احصاء ١٩٨٤ بلغ عدد الاطفال العاملين في مصر مليوناً ومئة الف طفل يقل عمرهم عن ١٢ عاماً، من بينهم ٧٨ في المئة في القطاع الزراعي، و٩ في المئة في قطاع التصنيع، و٥ في المئة في قطاع الخدمات، و٩ في المئة في قطاع البيئة والتشييد. وقد تضاعف عدد هؤلاء الاطفال بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٤، ولا توجد احصاءات احدث، ولكن تشير الدلائل الى ان عدد الاطفال العاملين لا يزال متصاعداً.

ومع ذلك فقد طرح البعض من معتدلي الدول الفقيرة ومن معتدلي الدول الغنية حلاً وسطاً. فإذا كانت الدول الغنية حريصة حقاً على الجوانب الانسانية في هذه القضية، فالمنطقي ان تقدم المساعدات المالية والتعليمية والتكنولوجية للدول الفقيرة بحيث تتمكن هذه الاخيرة من ان تقدم بدورها العون المناسب لهؤلاء الاطفال وعائلاتهم. تستطيع الدول الصناعية المتقدمة ان تخصص نسبة معينة من عائداتها التصديرية الى الدول الفقيرة، او من تجارتها الدولية ويجري الاتفاق معها على رعاية أطفال الفقراء في العالم النامي. وعلى كل حال اعتقد انه لا يوجد حل علمي آخر، مع افتراض ان تعمل الدول النامية ما في وسعها لحماية اطفال الفقراء وتشجيعهم بكل الموارد المتاحة على العودة الى المدارس والابتعاد عن الشوارع.

ولا اريد أن أبرئ كثيراً من حكومات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٧

العالم النامي التي تهمل فعلاً في حماية حقوق الاطفال، بل في حماية كل حقوق الانسان. لكنني في الوقت نفسه لا ابرئ حكومات الدول الغنية من بعض سوء النية المتضمن في هذه الحرب التي تشنها على الصناعة الناشئة في العالم النامي تحت غطاء اهتمامها بحقوق الاطفال، والانسان عموماً. فهذه الدول نفسها لم تراعِ حقوق الاطفال عندما كانت تعيش ظروف الثورة الصناعية. ولا هي راعت حقوق الاطفال عندما خرجت تستعمر شعوب افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية، واستخدمت الاطفال في زراعة الشاي والقطن والبن والكاكاو والموز، وفي ظل ظروف مناخية ومعيشية قاسية.

ولا تختلف الولايات المتحدة الاميركية عن هذه الدول الاوروبية فقد استعبدت اطفال الزنوج واستخدمتهم في زراعات القطن وخدمة المواشي والمنازل. وفي مرحلة معاصرة، اغمضت الدول الغربية عيونها عن ممارسات شركاتها المتعددة الجنسية في العالم النامي. فقد اقامت الشركات الاميركية مصانعَ وورشاً في معظم دول اميركا الجنوبية، لا تستخدم فيها إلا الاطفال والنساء. بل إن شركات ومزارع اميركية، ومنها مزارع الكروم في كاليفورنيا لا تزال تستخدم اعداداً كبيرة من اطفال ونساء المهاجرين غير الشرعيين القادمين من المكسيك ودول اميركا الوسطى. وتقوم شركات اوروبية بالممارسات نفسها في دول في شمال افريقيا وجنوب الصحراء لتنتج منسوجات وغيرها او تستقدم نساءً و اطفالاً من شرق اوروبا لصناعات الترفيه والتسلية باجور ضئيلة وفي ظروف مهينة واحياناً مشينة. وما فعلته اميركا واوروبا، وتفعله بعض شركاتها في هذا المضمار، فعلته اليابان في شرق وجنوب آسيا خلال الاربعين عاماً الاولى من القرن العشرين. ولم تعلن دولة من هذه الدول اعتذارها او استعدادها للتكفير عما ارتكبته في حق أطفال عالم الجنوب، على رغم ان الفرصة كانت متاحة، بل مثالية، عندما انعقد مؤتمر سنغافورة، وعندما قررت هذه الدول الغنية ان يكون موضوع تشغيل الاطفال احد أهم بنود هذا المؤتمر. ولم يقدم منظرو المذهب الكوني حلاً مقبولاً لمشكلة ملايين الاطفال، وبلايين الناس الذين يعانون الآن بسبب اتساع فجوة اللامساواة الى حدود لم تعرفها البشرية من قبل. لذلك أرى فجوات شاسعة عند الأفق تفصل بين دول وتفصل بين أقاليم وتفصل بين افراد. وارى قارات واقاليم ودولاً تهشمت، وفي كلها غضب وغليان.

اما التطور الثاني الذي يبرز حجم المتوقع حدوثه على صعيد الكونية الاقتصادية فقد وقع خارج مؤتمر سنغافورة. فقد اذيع في الولايات المتحدة ان شركتي بوينغ وماكدونل دوغلاس قررتا الاندماج في شركة واحدة. بمعنى آخر تكونت شركة عملاقة تتمتع بوضع شبه احتكاري متخصص في انتاج الطائرات المدنية والعسكرية ومئات من المنتجات التكنولوجية الضرورية لصناعات غزو الفضاء. وتتضح أهمية هذا التطور في اربعة جوانب على الاقل. ففي جانب منها، وهو جانب مهم بالنسبة لمبادئ وقيم الكونية الجديدة، اتضح ان مبدأ حرية التجارة الذي يعتمد عليه المذهب الكوني الجديد اعتماداً كلياً مبدأ غير ملزم للدولة القائد في النظام الكوني. إذ أنه حين تقرر حكومة الولايات المتحدة الاميركية التدخل لاتمام هذه الصفقة الاندماجية، وحين تمتنع اجهزة القانون عن التدخل لمنع حدوث هذا الاندماج انسجاماً مع الاعراف الدستورية الاميركية، يصبح من حق الناس ان تتساءل عن صدقية الولايات المتحدة وهي تدعو - بل وتفرض على - مختلف دول العالم مبادئ حرية التجارة ومبدأ انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية.

في جانب آخر، يثير هذا الدمج قضية الخشية المتزايدة من أن المنافسة المستمرة بين الدول الصناعية الغنية تكاد تقترب من صورة الحروب الاقتصادية. إذ أن مثل هذا الدمج بين شركتين، واحدة منهما كانت تلبي نصف حاجة السوق العالمي، يضع شركة «ارباص» الاوروبية في وضع دقيق. إذ أصبح لزاماً على الدول الاوروبية صاحبة رأس المال في «ارباص» - وهي بريطانيا وفرنسا والمانيا واسبانيا - ان توحد مواقفها وتتدخل فوراً لحماية شركتها ضد محاولة الشركة الاميركية الجديدة اختراق اسواق «ارباص». ولن تستطيع الولايات المتحدة هذه المرة اتهام دول اوروبا بخرق قواعد حرية التجارة لتدخلها في دعم شركة «ارباص». فقد تدخلت هي نفسها. عندئذ تكون هذه الصفقة قد تسببت في ان تتدهور المنافسة الاقتصادية فتصبح نزاعاً سياسياً.

في جانب ثالث، نعرف ان شركة بوينغ تمتعت دائماً بنفوذ سياسي كبير في الولايات المتحدة. نعرف ان بل كلينتون عمل احياناً كمندوب للمبيعات وهو جالس على مكتبه في البيت الابيض رئيساً للولايات المتحدة. ونعرف ايضاً ان مجلس إدارة شركة بوينغ عقد اجتماعه السنوي الاخير في مدينة بيجنغ عاصمة الصين بهدف محدد وهو التاكيد لحكومتي الصين والولايات المتحدة في آن واحد على اهمية الصين كسوق لطائرات الشركة وخدماتها. ولم تتاخر الدولتان عن فهم الرسالة، فقد تراجع كلينتون عن سياسة التجديد السنوي لاتفاقية الدولة الاجدر بالرعاية والتي كان يستخدمها للضغط على الصين واستخلاص تنازلات سياسية وتجارية منها. وفي الوقت نفسه تشددت الصين فاشترطت على شركة بوينغ ان تشاركها المعلومات التكنولوجية. بمعنى آخر، وهذا هو الجانب الرابع، استطاعت دولة نامية او دولة صاعدة سياسياً واقتصادياً مثل الصين، ان تحصل من شركة اميركية، على مزايا وتنازلات ما كانت لتحصل عليها لو أن الشركة غير صاحبة نفوذ سياسي هائل كالنفوذ الذي تستحوذ عليه شركة بوينغ للطائرات.

هذان التطوران الخطيران - وسط حملة من تطورات اخرى لا تقل خطورة - يجسدان حقيقة تزداد يوماً بعد يوم. لقد اصبحنا - بل اصبح العالم باسره - اشد اقتناعاً بان «السوق الكونية» بشركاتها وقواعد تجارتها والمبادئ التي تحكمها، سوق داروينية. في مثل هذه السوق، أو بسببها، يختفي الاقزام او ينعزلون أو يهرولون في غير نظام أو هدف سوى اللحاق بذيل عملاق هنا أو عملاق هناك. وفي مثل هذه السوق أو بسببها يتضخم العمالقة ويتصادمون.

---

* كاتب وخبير سياسي مصري.



المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٠٦ يناير ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تفتيت.. أم تحرير التجارة الدولية ؟!

شهدت الايام الاخيرة من عام ١٩٩٦، انتهاء المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية الذى عقد فى سنغافورة، ليكون بذلك اول اجتماع على مستوى عال تم خلاله فض الاشتباك - ولو مؤقتا - بين الدول الاعضاء بالنسبة لقضايا الخدمات والزراعة . وتتويج المنظمة العالمية فى ظل ارتفاع عضويتها الى ١٢٦ دولة. مع تعاظم معدلات نمو التجارة الدولية مقارنة بالناتج العالى، وكذلك بالنسبة لتحركات الاستثمارات الاجنبية المباشرة. إلا انه من ابرز التحديات والقضايا التى ستطرح فى عام ١٩٩٧، ما يتعلق بمضمون الاستراتيجية التحريرية للتجارة الدولية، فقد تحولت الى ما يشبه هوجة لتفتيتها من خلال تسابق وتنافس العديد من دول ومناطق العالم، لا يجاد كيانات وتجمعات تجارية اقليمية، وإذا كانت هناك محاولة لدعم دور منظمة التجارة

المصدر : الأهرام الاقتصادى
التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العالمية من
خلال
الاتفاقيات
الموقعة مع كل
من البنك
والصندوق
الدوليين، وإعلان
الهدنة الامريكية
اليابانية فى قطاع التامين،
او تأجيل قضايا العمالة،
الخدمات المصرفية، التجارة غيرالمنظورة فى
مجال الخدمات، كذلك قطاع النقل والشحن البحرى، إلا
انه مهما طال الوقت او قصر، فإن هذه القضايا الملحة
سوف تفرض نفسها، بصورة او باخرى، وفى مقدمتها

□ حمى التجمعات والتكتلات الاقتصادية والتجارية الاقليمية، والتى بلغ عددها طبقا للاحصاءات ٧٦ تجمعا تتراوح بين مناطق حرة للتجارة او اتحادات جمركية منذ عام ١٩٤٨، الا ان خمسين فى المائة من هذه التجمعات شهدت ميلادها سنوات التسعينيات.

● وقد عاصرت القارة اللاتينية سلسلة متتالية من هذه التجمعات على مستوى ثنائى او متعددة الاطراف. فقد تم توقيع سَبع اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة فيما بين الاطراف الموقعة. كما شهد عام ١٩٩١ ميلاد تجمع « Mercasar الذى ضم كلا من البرازيل ، الارجنتين، ارجواى وبراجواى، إضافة الى اتفاقية دول الانديز (١٩٦٩) والتى تضم كلا من بوليفيا،كولومبيا، الاكوادور، بيرو، فنزويلا، وجماعة الكاريبى « CARICOM التى تم التوصل الى إتفاقها فى عام ١٩٧٣ ويشمل مجموعة دول الكاريبى

واعلنت بعد ذلك الاتفاقية الثلاثية بين كل من كولومبيا، فنزويلا والمكسيك فى عام ١٩٩٤.

● ويلاحظ فى هذا الصدد إشتراك بعض الدول فى أكثر من تجمع اقليمى او



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقية تجارية. فإذا كانت المكسيك عضوا فى الاتفاقية الثلاثية، او سلسلة من الاتفاقيات الثنائية لتحرير التجارة، إلا ان ابرز انتماءاتها تعود الى منطقة نافتا «NAFTA»، والتى وقعت فى عام ١٩٩٣، وشملت كلا من الولايات المتحدة الامريكية إضافة الى كندا والمكسيك. واخيرا الحديث عن تجمع او منطقة تجارة حرة تشمل الامريكتين .

وقد اعقب ذلك قيام تجمع «ابيك» «APEC» الذى يضم تسعة عشر دولة من آسيا والباسفيك فى اطار اتفاقية للتعاون الاقتصادى، وبحيث يتحقق هدف إقامة منطقة للتجارة الحرة فى الباسفيك بحلول عام ٢٠٢٠ يضاف الى ما سبق تجمعات جنوب شرقى آسيا. وجنوب آسيا (الآسيان) وهناك خطوات ولقاءات تمت لتشمل دول جانبى الاطلنطى. ناهيك عن الاتحاد الاوروبى، فهذا فى حد ذاته ابرز الانجازات على صعيد التجمعات الاقتصادية الاقليمية .. ونقيضها على صعيد دول الاتحاد السوفيتى سابقا، الا وهو كومنولث الجمهوريات المستقلة الذى مازال يتعثر شأنه شأن تجمع الكوميكون فى السنوات الماضية.

وإذا كانت التجمعات الاقتصادية العربية مازالت متعثرة مكبلة بهواجس الظنون السياسية والمؤامرات، ومن ثم اصبحت تتنازعها ولو ظاهريا احاديث الشرق اوسطية ..والتعاون الاقليمى العربى فى اطار سوق مشتركة او وحدة نقدية .

إلا اننا نجد وعلى صعيد القارة الافريقية ان الجماعات والتجمعات الاقتصادية تتعدد، فهناك اتفاقية ابوجا الخاصة باقامة تجمع اقتصادى افريقى ثم التجمعات الاقليمية مثل السوق المشتركة لجنوب وشرق افريقيا «COMESA»، جماعة التعاون لدول شرق افريقيا



(EAC)، ثم اتحاد المغرب العربى (AMU)، جماعة التنمية للجنوب الافريقى
(SADC)، واخيرا الاتحاد النقدى والاقتصادى لدول غرب افريقيا، والذى يواجه إنعكاسات القضايا التقليدية على صعيد افريقيا، إبتداء من مشاكل الحدود والدول المغلقة واثر ذلك على الحصيلة الضريبية ونمو الصناعات المحلية، وعدم إنطواء نيجيريا تحت مظلة هذا التجمع الذى يستند على «الفرنك» فى تعاملاته النقدية والمالية.
وإن كان حظ افريقيا لا يختلف كثيرا عن المنطقة العربية، نتيجة ميراثها من الانقسام والقبلية. إلا انه يذكر للاخيرة سعيها الدؤوب فى مجال المحاولات لاقامة هذا التجمع او ذاك.

☐ تحالف ثلاثى «لمنظمة التجارة»

يأتى فى اطار دعم دور منظمة التجارة العالمية، الاتفاق الذى تم التوصل اليه فى شهر ديسمبر ١٩٩٦، مع صندوق النقد الدولى..والذى ركز على ثلاث نقاط اساسية .

(١) وضع الاسس اللازمة لإضطلاع المجلس الوزارى لمنظمة التجارة العالمية، بمزيد من السياسة الاقتصادية العالمية ، من خلال التعاون مع صندوق النقد الدولى، وكذلك البنك الدولى .

(٢) ايجاد قنوات للإتصال بين المنظمتين، وبما يتيح لهما التأكد من اضطلاع الدول المعنية بمسئولياتها وحصولها على حقوقها ومتطلبات منظمة .

(٣) إعطاء منظمة التجارة العالمية وضع المراقب فى إجتماعات صندوق النقد على صعيد المجلس التنفيذى فى حالة النظر فى موضوعات تجارية، وذات الوضع يتاح للصندوق على صعيد كافة الاجهزة التابعة لمنظمة التجارة العالمية يضاف الى ما سبق اتاحة مصادر المعلومات الخاصة بكل منهما امام الآخر، وبما يؤدى الى تجنب الازدواجية
ويرتبط بهذا التطور، الاتفاق الموقع بين المنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولى، سعيا نحو ذات الهدف، وإن كان الاتجاه، قد يجعل العديد من الدول تشعر بانها محاصرة من جانب ثلاث مؤسسات اقتصادية دولية



بزعامة الولايات المتحدة التى استخدمت ذهب المعز وسيفة، من اجل دفع الدول الى الانطواء تحت هذه الهيئات والمؤسسات .

☐ وفى مجال المفاوضات والقضايا الشائكة المطروحة على صعيد منظمة التجارة العالمية، سوف نجد ان عام ١٩٩٦ حمل مع خيوطه الاخيرة التوصل الى الاتفاق فى مجالين اساسيين، اولهما قطاع الاتصالات والثانى خاص بتكنولوجيا المعلومات. وفيما يتعلق بالقطاع الاول، فقد اتفق على تحديد ١٥ فبراير.

لإستكمال المفاوضات حول التحرير النهائى لهذه الاسواق وما يرتبط بها من تجارة، عسى ان تطيب الامور لواشنطون على ساحة القارة الاسيوية بالقطاع الثانى فقد تم الاتفاق على إزالة الرسوم الجمركية على اجهزة الكمبيوتر واشباه المواصلات. والتى تقدر قيمة تجارتها الدولية بحوالى خمسمائة مليار دولار.

ولكن ظلت قضايا العمالة والاجور وظروف العمل ، معلقة، كما ان احاديث الاستثمار الاجنبى وسياسة المنافسة مازالت متصلة. إضافة الى الزراعة والخدمات الممتدة من قطاع التأمين والبنوك، الى تجارة التجزئة.

وقد كان الاستثناء الوحيد ممثلا فى الاتفاق الامريكى اليابانى، فى نهاية عام ١٩٩٦، على فتح اسواق الطرف

شكاوى أمريكا تنهال على المنظمة العالمية للتجارة

ضد	تاريخ الشكوى
	١٩٩٥
كوريا	٤ ابريل
كوريا	٣ مايو
اليابان	٧ يوليو
الاتحاد الاوروبى	١٥ يوليو
الاتحاد الاوروبى	٢٨ سبتمبر
استراليا	١١ نوفمبر
	١٩٩٦
الاتحاد الاوروبى	٢٧ يناير
الاتحاد الاوروبى	٥ فبراير
اليابان	٩ فبراير
كندا	١١ مارس
المجر	٢٧ مارس
باكستان	٣٠ ابريل
البرتغال	٣٠ ابريل
كوريا	٢٤ مايو
تركيا	١٢ يونيو
اليابان	١٣ يونيو
اليابان	١٣ يونيو
الهند	٢ يوليو
البرازيل	٩ اغسطس
أعلن الفصل فيها:	
اندونيسيا	١ أكتوبر
استراليا	١ أكتوبر
الارجنتين	١ أكتوبر



المصدر : المنظمة العالمية للتجارة

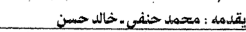
الثانى، فى مجال التأمين امام الشركات العالمية.

وتبرز اهمية هذه الخطوة إذا علمنا ان اليابان تمثل ثانى اكبر سوق عالمية بعد الولايات المتحدة الامريكية وقد قدرت قيمة الاقساط بأربعمائة مليار دولار سنويا بحلول عام ٢٠٠١

وسوف تكون البداية بتحرير قطاع التأمين على الحياة بحلول يوليو ١٩٩٧،على ان يسمح للشركات الامريكية بالمشاركة فى نشاط القطاع الثالث الذى يضم التأمين الطبى والمخاطر .



المصدر : العالم اليوم
٧ ٠ يناير ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :



يقدمه : محمد حنفى - خالد حسن

2 مليار جنيه الإنتاج السنوى سيرتفع إلى 12 مليارا بعد الجات!!

سوق الدواء المحلى .. فى الميزان

يشهد سوق الدواء حاليا العديد من المفارقات والظواهر السلبية التى تضر بمصلحة المستهلك وشركات الادوية معا.

ويوجد الآن فارق كبير بين سعر الادوية فى الشركات المصرية والادوية المماثلة من انتاج الشركات الاجنبية والمستوردة يصل إلى 300٪.

وصناعة الادوية فى مصر من أكثر الصناعات المهددة بالتقلص مع تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية الملحقة باتفاقية الجات.

ومن ثم فإن شركات الادوية المصرية، بدأت تستعد جديا لتطبيق اتفاقية الجات والدخول فى منافسة شديدة لتصنيع مواد أخرى فعالة، ومنتج نهائى جديد حتى لا تقع تحت طائلة حقوق الملكية فى اتفاقية الجات بعد 8 سنوات، وبما يعود بالنفع على المستهلك.

واشار تقرير للغرفة التجارية حول اثار اتفاقية الجات على اسعار الدواء أن الاسعار ستشهد ارتفاعا كبيرا نتيجة لالغاء التنافس بين الشركات الوطنية المنتجة والشركات العالمية التى ستنفرد بالسوق كمحتكرة.

وصرح الدكتور أحمد ابو العينين رئيس شركة «سيد» للادوية أن قيمة الانتاج السنوى من الدواء تصل إلى 2 مليار جنيه وفى حالة تطبيق بنود اتفاقية الجات المتعلقة بمنع استغلال براءات اختراع تصنيع المادة الفعالة أو المنتج النهائى لأى دواء تم تسجيله فى بلد المنشأ قبل مرور 20 عاما حتى لو كانت مصر تنتج هذا الدواء منذ عدة سنوات فمن المتوقع أن تصل تكلفة استيراد احتياجاتنا من الدواء إلى 12 مليار جنيه سنويا أى ستة اضعاف تكلفة





التصنيع محليا للدواء وهو ما سيؤثر سلبيا على المستهلك.

وأكد أن صناعة الادوية المحلية توفر 93٪ من احتياجاتنا الفعلية ويوجد ما يقرب من 30 شركة منتجة للدواء منها 11 شركة قطاع أعمال عام و16 شركة استثمارية و3 شركات عالمية.

ويؤكد الدكتور منتصر محمود مدير عام الصيدليات الكبرى بالقاهرة أنه خلال الفترة الاخيرة بدأت بعض الشركات المصرية تستعد لهذا الطوفان القادم فمثلا تنتج الآن إحدى الشركات الخاصة ابيكو دواء اتينو مماثل تماما في تركيبة المادة الفعالة لدواء من انتاج شركة اجنبية وبكمية مضاعفة في العبوة ولكن بانخفاض قدره 260٪ عن سعر الشركة الاجنبية.

كما تنتج شركة خاصة أخرى «T3A» دواء كورادوان للاطفال بسعر 4 جنيهات للعبوة في حين يصل سعر نفس الدواء من انتاج شركة اجنبية إلى 13 جنيها للعبوة.

واوقفت احدى شركات قطاع الاعمال العام احد منتجاتها الضرورية لمرضى السكر «جلوكوفاج» وكان يباع بـ 55 قرشا ثم اعادت انتاجه مرة أخرى وبنفس التركيبة ولكن تحت مسمى جديد «سيدوفاج» بسعر 155 قرشا للعبوة بالاضافة إلى النقصان الشديد في حقن الانسولين لمرضى السكر حيث خصصت الشركة المستوردة لهذا الدواء الشركة المصرية لتجارة الادوية 3 زجاجات شهريا لكل صيدلية على حين أن المريض الواحد يحتاج عادة إلى 6 زجاجات كل شهر!!


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ١٣ يناير ١٩٩٧



حدث في البرلمان

عبد الجواد على

رأى للنواب

الصناعة المصرية فى مفترق طرق

تشغل قضية حماية الصناعة الوطنية وتطويرها جزءا كبيرا من اهتمام نواب الشعب، لان الصناعة الوطنية هى الركيزة الهامة فى المرحلة القادمة لحماية الاقتصاد الوطنى عندما يتم التطبيق الكامل لاتفاقية حرية التجارة العالمية (الجات) بعد انقضاء فترة السماح الحالية الممنوحة للدول النامية ومنها مصر وتنتهى عام ٢٠٠٥ ثم تدخل بعدها مصر مجال حرية التجارة على اوسع نطاق ومالم تكن هناك صناعة وطنية قوية تقدر على المنافسة من حيث الجودة والسعر الاقل، فان المصير سيكون خطيرا قد يؤدى الامر الى القضاء نهائيا على الصناعة الوطنية.

وقد تحملت لجنة الصناعة برئاسة الدكتور امين مبارك مسئولية الخوض فى البحث عن المخاطر التى تواجه الصناعة المصرية وكيفية التغلب على ذلك، وخلال المناقشة برز اتجاهان متعارضان احدهما يدعو الى توفير الحماية عن طريق وقف الاستيراد او بالوسائل الاخرى مثل فرض رسوم جمركية على المستورد حتى يكون الانتاج المحلى اقل سعرا فى المنافسة بالاسواق، أما الاتجاه الآخر فانه يدعو الى الانفتاح المحسوب بقدر ومنع التهريب تماما لانه اخطر مايهدد الصناعة الوطنية، واكد هؤلاء حرصهم على استمرار المنافسة فى السوق لانه المجال المهم لتطوير الصناعة لان الانغلاق فى الماضى كان سببا رئيسيا فى تدهور الصناعة المصرية، وهو مايجعلها تعانى الآن من المنافسة امام الانتاج الاجنبى!!

وفى بداية المناقشة يقول الدكتور فيصل الشرقاوى وكيل لجنة الصناعة البرلمانية ان المصانع المصرية تعانى الآن من تكدس المخزون الانتاجى، لان الاسواق لم تعد قادرة على استيعاب هذا الانتاج بعد وقوعها تحت ظل الاغراق السلعى من الخارج سواء بطريق الاستيراد المشروع أو التهريب، كما ان المصانع الوطنية تعانى من زيادة تكلفة الانتاج بسبب الرسوم والضرائب التى تتحملها حتى اصبح سعر الدولار كقيمة انتاجية يعادل سبعة جنيهات ونصف الجنيه، فكيف يتم طرح سلعة رخيصة فى السوق للمنافسة وهذه الاعباء المالية والتسويقية تثقل كاهل هذه المصانع؟! .. مع ملاحظة ان السلع التى تأتى الى مصر من الخارج هى من الدرجة الثانية أو الثالثة ومعظمها مغشوش وهو مايعد استنزافا خطيرا للاقتصاد الوطنى، ومع ذلك تجد هذه السلع تصريفا سريعا فى السوق لرخص ثمنها واصبح التجار فيها يحققون مكاسب عالية جدا حيث الجنيه يكسب عشرة جنيهات بدون ان يدفع التاجر عن ذلك اى رسوم او ضرائب للدولة لان معظمها سلعا مهربة، فلماذا لانتحمى صناعتنا الوطنية من الاغراق الخطير؟!

مواجهة التهريب

أما لويس بشارة - صاحب مصنع قطاع خاص، إن إغراق الاسواق بالسلع المهربة بلغ نحو عشرة مليارات دولار فى السنة وهو رقم كبير وخطير على الاقتصاد الوطنى، وقد اضير انتاجنا كثيرا بسبب هذا الاغراق. واشار الى ان التهاون فى مواجهة التهريب خطر على الاقتصاد الوطنى، لانه سيؤدى الى اغلاق المصانع المحلية ويقلص من فرص العمل امام الشباب ويزيد من حجم البطالة التى تعد خطرا على الاستقرار والتنمية، كما ان التهريب يمنع الدولة من الحصول على عوائد مالية من المصانع المحلية تتمثل فى صورة ضرائب مواجهة التهريب السلعى من الخارج حتى تقوى الصناعة الوطنية فى مواجهة تحديات اتفاقية «الجات».

ويقول سيد رستم - عضو مجلس الشعب: ان أول حماية يجب توفيرها للصناعة الوطنية هو حمايتها من المنافسة الاجنبية لان الصناعة الوطنية تحمى الاقتصاد من الانهيار وتوفر فرص العمل وتحمى القرار السياسى من التاثر بأى عوامل ضغط تأتى من الخارج. وطالب بأن يتم تشديد العقوبة القانونية على تهريب السلع الاجنبية الى مصر، وان يصل التشديد فى ذلك الى درجة الاعدام، لان التهريب هنا فيه اضرار بالامن القومى فى جانبه الاقتصادى، لانه من غير المعقول ان يكون هناك من يخرب الاقتصاد الوطنى ولانواجههم بالشدة والردع اللازمين، لان التهاون أدى إلى ان تبلغ مديونيات قطاع الغزل والنسيج نحو ٤ مليارات جنيه بسبب عدم قدرته على تصريف إنتاجه فى الاسواق المصرية نتيجة إغراق السلع الأجنبية لهذه الاسواق، فكلما قويت الصناعة الوطنية زاد الوطن قوة فى مواجهة التحديات وعوامل السيطرة الاجنبية وهو مافعله طلعت حرب عندما اقام إقتصادا وطنيا نادرا أساسه الصناعة لمواجهة الاستعمار والتخلص من سيطرته على البلاد.

حرب القمصان!

لكن صلاح عبدالجواد عضو مجلس الشعب يؤكد على ضرورة توفير كل الحماية للصناعة الوطنية حتى تقف على قدميها وهذا يحتاج إلى اتخاذ إجراءات جمركية للحماية وهو حق أقرته اتفاقية الجات للدول النامية ومنها مصر حتى عام ٢٠٠٥ حتى يتم تقوية الصناعة الوطنية فى مواجهة التطبيق الكامل لاتفاقية الجات بعد هذا التاريخ، وإن هذا الأمر يحتاج إلى الشجاعة فى اتخاذ القرار لحماية الانتاج الوطنى، ونحن لسنا بدعة فى ذلك ولكن الدول الكبرى جميعا تعمل على توفير الحماية الكاملة لصناعاتها الوطنية فى مواجهة المستورد ولا أدل على ذلك من حرب القمصان التى شنتها امريكا على الانتاج المصرى فحددت لمصر حصة معينة من توريد القمصان إلى السوق الامريكية حتى لايحدث اغراق يؤثر على الصناعة الامريكية!

ويقول صلاح شلاضم - عضو مجلس الشعب: إن التهريب من الخارج على أشده، وهو يتحدى هيبة الدولة، ولم يعد التهريب يتم بالشنطة، بل أصبح يتم بالكونتينر (الحاويات)، وهو يدخل إلى البلاد وبطرق غير مشروعة سواء من دروب الصحراء أو باستخدام الرشوة للعبور من المنافذ التقليدية، وطالب العضو بأن يقوم اتحاد الصناعات بدور مهم فى التصدى لهذا الخطر لحماية الصناعة الوطنية من خطر الاستيراد، ولابد أن يكون اتحاد الصناعات قدوة فى هذا المجال. وقال: كفى تقاعسا وتهاونا ومجاملة لافراد او من اجل مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة والاضرار بالاقتصاد الوطنى، فنحن نريد أن نحمى الصناعات الوطنية من خطر الانهيار حفاظا على الاستقرار والأمن الاجتماعى!

عقدة الخواجة!

ثم يشن فتحى بيومى - عضو مجلس الشعب حملة هجوما ضاريا على اصحاب مصانع القطاع الخاص الذين كانوا السبب فى غزو السلع المستوردة او المهربة للسوق المصرية، لان اصحاب هذه المصانع ركزوا كل همهم على تحقيق الثروات الطائلة فى اقل وقت ممكن فبالغوا فى اسعار منتجاتهم ولم تعد هناك سلع شعبية -

المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٧

رخيصة فى الاسواق للفقراء ومحدودى الدخل ومن هنا وجدت السلع الأجنبية الرخيصة جدا طريقها إلى المستهلك المصرى الامر الذى أغرى بالتوسع فى الاستيراد واللجوء إلى التهريب لسد الاحتياجات المطلوبة للمستهلكين ولقد بلغ الاغراق مداه فاثر بالسلب ايضا على إنتاج شركات القطاع العام فتكدست المنتجات بالمخازن واضيرت هذه الشركات حتى أصبحت شركة كفر الدوار لصناعة الملابس غير قادرة على تصريف أكثر من ثلاثة ملايين قميص تم إنتاجها على مدى فترات.

وأشار العضو إلى غياب الوعى لدى المواطن فى اهمية الحفاظ على شراء الانتاج الوطنى، وحمل المسئولين عن نشر الوعى الوطنى فى أجهزة الاعلام وقطاع التعليم عدم بث الروح الوطنية فى هذا المجال واستدل على ذلك بأن ثلاثة أرباع (٣/٤) القيادات الاقتصادية والسياسية ورجال الاعمال والاغنياء يرتدون ملابس مستوردة، وهم القدوة، فكيف بعد ذلك نطالب البسطاء بالوطنية والقدوة أمامهم بعيدة عن هذا الطريق تماما، والناس على دين قياداتهم!!؟؟.. وقال: فيه ناس بتلبس قميص ثمنه الف جنيه مستورد من الخارج ومثيله المصرى موجود بخمسين جنيه، ولكنها عقدة الخواجة التى لاتزال تعيش فى وجدان هؤلاء الناس.. وطالب بالحسم فى مواجهة الاستيراد ووضع حد له حماية للانتاج الوطنى. كما طالب بتوفير السلع الشعبية الرخيصة للمواطن العادى لأن هذا هو المدخل لمواجهة المستورد؟

راى معارض!

لكن سعد شلبى كان له موقف مختلف غن كل الآراء التى قيلت، فأشار، وهو يتحدث بحدة وحماس كبيرين، الى أن الذى أضر بالصناعة المصرية هو الانغلاق، لانه لو كانت هناك منافسة أمامها فى السنوات الماضية لأمكنها ان تطور نفسها ولكنها وجدت فى ظل الانغلاق أنها المحتكر الوحيد للسوق فلم تطور الانتاج بل تدهور بدليل أن السلعة مثل جهاز البوتاجاز الذى تم انتاجه فى أوائل الستينات كان أكثر جودة وأفضل كثيرا من نفس الجهاز الذى تم انتاجه فى أوائل التسعينات او اواخر الثمانينات، لأن الانتاج بدل أن يتطور تدهور، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى سوء الادارة وعمليات سلب ونهب أموال القطاع العام تحت مسميات عديدة. فمن الظلم أن نحمل الاستيراد مسئولية تدهور الصناعة المصرية ونجعله «المشجب» الذى نعلق عليه الفشل وخيبة الأمل!

وقال: إن المنافسة عامل مهم للتطور الصناعى، ويجب البحث عن الأسباب الحقيقية لاغراق المستورد للأسواق المصرية والعمل على علاجها بحيث تجعل صناعاتنا الوطنية قوية وقادرة على مواجهة اى منافشة داخليا أو خارجيا!

ويقول الدكتور أحمد بهجت - صاحب مصانع قطاع خاص: نريد الانفتاح الاقتصادى ولانريد الانغلاق، ونحن قادرون على المنافسة، لانها مفيدة للمنتج والمستهلك على السواء لأن المنافسة تدفعنا إلى التطوير فى الانتاج وبسعر اقل وأن رجال الصناعة الحقيقيين لايخافون من المنافسة ولكن الذى يخاف منها هم الموظفون المستفيدون من القطاع الصناعى.

وطالب بأن ترعى الدولة الصناعة الوطنية وتخفف الاعباء التى تثقل كاهلها من حيث الرسوم الجمركية والتأمينات وأن تضع حدا للتهريب الذى يضر بالصناعة الوطنية ويحرم الدولة من تحصيل الرسوم الجمركية لصالح الخزانة العامة لتوفير الاموال اللازمة لدعم مشروعات التنمية القومية، وقال: إن حجم البضائع المهربة إلى مصر بلغ نحو عشرة مليارات دولار أمريكى، وهذا خراب للاقتصاد المصرى، ومثل هذا المبلغ كان يمكن الاستفادة به فى تطوير الصناعة المصرية وفقا للتكنولوجيا الحديثة، وأن القطاع الخاص لايمكن أن يعمل وحده لانه فى حاجة إلى مساندة من الدولة حتى ينمو ويتطور باستمرار.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٣ يناير ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناس والاقتصاد

المنافسة مع التعاون!

السيد /

بعد توقيع إتفاقية الجات ومبدأ العولمة والشراكة الاوروبية يجب أن ننتبه إلى انه لن يكون هناك وجود للكيانات الصغيرة والهشة خاصة انه بعد عشر سنوات ستصبح بلاد العالم بلا حواجز ولاجمارك.

وقد بدأ بالفعل أن قامت بعض الأنشطة العملاقة بالاندماج والاتحاد والتعاون لايجاد كيانات قوية عملاقة لمجابهة رياح التغيير القادمة وعلى سبيل المثال فقد قامت بعض البنوك بالإندماج وكذلك بعض شركات الادوية والعديد من الأنشطة الأخرى.

واذكر على سبيل المثال أن شركة بريستون مايرز اندمجت مع شركة هوفمان روش السويسرية ونتج عن هذا الإندماج وفر فى بند واحد فقط وهو بند البحوث والتطوير قدر ٥ مليار دولار سنويا.

اذكر هذا بمناسبة أن صناعة الإلكترونات لدينا فى مصر بدأت فى عام ١٩٦٠ بإحدى شركات القطاع العام وتلا ذلك بعض شركات اخرى قطاع عام وقطاع خاص وللأسف حتى الآن لم تستطع هذه الشركات التشجيع على إتاحة صناعات مغذية أو تطوير إنتاجها طبقا للتطورات الحديثة فى مجال هذه الصناعة والتى يحدث فيها تطويرا شهريا علاوة على الاستيراد ولاشك أن عجز التمويل والسيولة وعدم مواكبة احدث التكنولوجيات الحديثة هى الأسباب الجوهرية لعدم التطوير.

وأنشىء كذلك فى الستينيات ومركزا للبحوث الالكترونية الحق باحدى شركات القطاع العام ولم يظهر لهذا المركز اى نتائج سوى إستنفاذ ميزانيته فى الأجور والمرتبات وباقى المصروفات الادارية.

ويوجد الآن فى صناعة الالكترونات عشرات الالوف من العاملين فماذا اعددنا لهذه الصناعة الهامة فى مصر؟؟

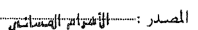
يوجد كاتب اوروبى طبع كتابا وابدى فيه بحق أن على الشركات المتنافسة أن تتعاون مع بعضها وإلا إنهارت انشطة هذه الشركات وإخترع تعبيرا لطيفا وهو Co - petition أى Competition , Cooperation

ان تحديد مستقبل هذه الصناعة يحتاج الى دعمها من خلال تخصيص مراكز للبحوث تشترك جميع الشركات فى تمويلها او قصر الانتاج على سلع معينة او تخصيص سلعة معينة لكل مصنع.

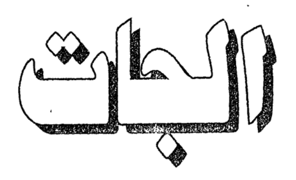
أحمد عبد السلام زكى
رئيس شركة ضمان
مخاطر الائتمان

عبد الرحمن عقل



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣-١-يناير-١٩٩٧



الجات تغزو.. براءات الاختراع

النظرة الواقعية لطبيعة الاقتصاد المصرى أنه يدخل فى عداد الاقتصاديات النامية التى تتسم بانفتاحها على الاقتصاد العالمى فى مجال التجارة الخارجية خاصة بالنسبة للواردات، لذلك فإن التطورات العالمية الاقتصادية وغيرها لها تأثيرها المباشر على الاقتصاد المصرى سلبا أو إيجابيا ولايمكن تجاهل هذه التطورات، ومن أهم هذه التطورات اتفاقية الجات التى أثرت تأثيرا كبيرا سواء بالسلب أو الايجاب على جميع المجالات والقطاعات، ولم تنج الملكية الفكرية والتى تشمل براءات الاختراع وحقوق الطبع وحقوق الأداء العلنى والعلامات التجارية والجغرافية والتصميمات الصناعية وتصميمات رقائق السيلكون الخاصة بالحاسبات الآلية إلى آخره من تأثير الجات.

احتكار صاحب البراءة لحقوق استيراد المنتجات المصنعة باستخدام براءته

توسيع نطاق الحماية لتشمل المنتج وطريقة التصنيع من أبرز السلبيات



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ يناير ١٩٩٢

وتتضمن اتفاقية التجارة الدولية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية - كما يقول الدكتور على حبيش - رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا السابق ونقيب العلميين - ٧٣ بندا تغطى جميع مجالات حقوق الملكية الفكرية التى ترتبط بالمنتجات والسلع والتجارة، وتشمل الملامح الرئيسية لهذه البنود مبادئ، وأحكاما عامة تتعلق بدعم الأنشطة التى تخدم التنمية والارتقاء التكنولوجى على النحو الذى يتوازن مع حقوق الغير.

ملامح الاتفاقية

ومن أهم ملامح اتفاقية الجات المرتبطة بالملكية الفكرية - والكلام مازال للدكتور على حبيش - الالتزام بالأحكام الواردة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية القائمة فى مجال حماية الملكية الفكرية مثل اتفاقية "برن"

لحماية المصنفات الأدبية والفنية وتعديلاتها واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية وتعديلاتها واتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة، ووضع إجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه مع ضمان عدم أساءة أستخدامها بأسلوب يمثل عوائق أمام التجارة المشروعة ويشمل ذلك الأجراءات الادارية والقضائية والجنائية والجمركية، بالاضافة الى حق الدولة فى حماية الصحة العامة والتغذية ومن ثم حقها

فى فرض نظام لضبط أسعار السلع المتصلة بهذين المجالين، مع السماح لها باستيراد الدواء وتسويقه فيها بطريقة شرعية اى بترخيص من صاحبة.

الترخيص الأجبارى

كما نصت الاتفاقية - كما يقول الدكتور محمود سعادة نائب رئيس أكاديمية البحث العلمى - على حق الدولة النامية فى تطبيق نظام الترخيص الاجبارى اذا ما تعسف صاحب البراءة فى استخدام الحقوق المخولة له أو مارس أعمالا تعوق المنافسة. كما نصت الاتفاقية على أنه يتم تسوية المنازعات التى تتعلق بتطبيق الملكية الفكرية فى إطار المنظمة الدولية ووفقا لنظامها اى بالمشاورات ثم بالمصالحة وإذا لم تتم فيعرض الموضوع على هيئة تحكيم تشكل من ثلاثة أعضاء للنظر فى المخالفات التى تقع من أحد الطرفين،

كما نصت الاتفاقية على أن تقوم الدول المتقدمة بتنفيذ الاتفاقية خلال عام من بدء سريانها أما الدول النامية فلن تكون ملزمة بتطبيق احكام هذا الاتفاق إلا بعد مرور ٥ سنوات من سريانه حتى يتيح لها أن تعدل ظروفها طبقا لمقتضيات هذا النظام الجديد.

قابل للتطبيق

وفيما يتعلق ببراءات الاختراع أشارت اتفاقية الجات - والكلام للدكتور حمدى عبد العزيز مرسى رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - إلى انه سوف تمنح براءات الاختراع لأى اختراع يتعلق بإنتاج أو طريقة صنع فى كل من المجالات التكنولوجية إذا ما كان جديدا ويشتمل على خطوة ابتكارية قابلة للتطبيق الصناعى، وهذا على خلاف ما هو معمول به فى مصر حاليا وفقا لقانون براءات الاختراع الذى لايسمح باسباغ الحماية على اختراع المنتجات التى ترتبط بصحة وغذاء الإنسان والحيوان وأن الحماية تنصرف فقط إلى طريقة صنع هذه المنتجات، وسوف يترتب على النص المستحدث فى الاتفاقية أن يحرم البحث والتطوير فى مصر من فرصة البحث والدراسة للتوصل إلى طريقة جديدة لصنع نفس المنتج.

هذا بالإضافة إلى أضفاء الحماية على الاختراعات المتعلقة بالمنتجات الخاصة بالمستحضرات الصيدلية والكيماوية الدوائية والكيماويات الغذائية والزراعية والثروة الحيوانية من شأنه أن يخلق حقوقا احتكارية لأصحاب هذه الاختراعات فى حين أن مصر فى ظروفها الراهنة تستخدم هذه المنتجات حيث أنها تشكل منفعة عامة لصحة الجمهور.

ولن يكون أمامنا فى هذه الحالة - والكلام مازال للدكتور حمدى عبد العزيز مرسى - الا استيراد هذه التكنولوجيا عن طريق عقود التراخيص لاستخدامها فى الانتاج

فى مصر مع ما يكلفنا ذلك من أعباء مالية باهظة لاحتكار هؤلاء المخترعين لإنتاجهم الذى لاغنى عنه.

فترة الحماية

كما نصت اتفاقية الجات على مد فترة حماية براءات الاختراع - كما يقول الدكتور ماهر عزمى تكلا استاذ الجيولوجيا بعلوم القاهرة - الى ٢٠ عاما من تاريخ تقديم الطلب لكل مجالات الاختراعات وهذا على عكس الحال المعمول به حاليا فى مصر حيث يفرق قانون براءات الاختراع رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بين مدة الحماية للاختراعات المتعلقة بطريقة صنع الاغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلية فجعلها ١٠ سنوات من تاريخ تقديم الطلب ولا تجدد بعد انتهائها، أما بالنسبة للاختراعات الاخرى فمدة حمايتها ٥ سنوات قابلة للتجديد لخمس سنوات أخرى بشروط خاصة.

قيود جديدة

ومن القيود الجديدة التى تفرضها اتفاقية الجات على الملكية الفكرية - والكلام للدكتور على حبيش رئيس أكاديمية البحث العلمى السابق - إتساع نطاق التكنولوجيا التى يستوجب حمايتها ومنها حماية المنتجات وطرق الإنتاج فى كل من مجالات التكنولوجيا وأسباغ الحماية على أختراعات المنتجات الكيميائية والدوائية والمستحضرات الصيدلية والكمياويات الغذائية والتى كانت لا تحمى فى القانون الحالى ١٣٢ لسنة ١٩٤٩م.

ومن بين السلبيات احتكار صاحب البراءة لحقوق أستيراد المنتجات، وهذا يقيد الحرية فى إستيراد المنتج موضوع الحماية من أى مصدر خارجى والرادع الوحيد الذى يمكن ان يمنع من وقوع هذه الاضرار هو أن ينص قانون براءات الاختراع الجديد على حقوق الاطراف المحلية للاستفادة من الاختراع بتشغيله من خلال الاستخدام أو التطبيق فى الانتاج بما يعرف عادة باسم الترخيص الإجبارى وبما يتفق مع الاتفاقية.

كما نصت الاتفاقية على حماية المنتجات التى يحصل عليها المواطن باستخدام طريقة الانتاج المحمية وذلك بمنح مالك براءة الاختراع التى تغطى طريقة أنتاج حقا إحتكاريا للعرض للبيع والبيع ايضاً، وكذلك استيراد المنتج الذى يكون الحصول عليه بطريق مباشر نتيجة تطبيق طريقة الانتاج موضوع الحماية.

ومن بين سلبيات الاتفاقية توسيع نطاق الحقوق التى تتوافر لصاحب براءة الاختراع وذلك بمنح حقوق الحماية لأصحاب براءات الاختراع دون تمييز مكان الاختراع أو موضوع التكنولوجيا وما إذا كانت المنتجات مستوردة أو منتجة محلياً وهذا يفتح باب الحماية داخل مصر

وخارجها أمام كل المخترعين ومما يخدم الصناعة الوطنية فى مواجهة هذا القيد هو استخدام فترة السماح المنصوص عليها فى الاتفاقية وهى فترة الخمس سنوات.

إيجابيات الاتفاقية

وكما أن لاتفاقية الجات فى مجال الملكية الفكرية سلبيات عديدة الا انه لها فى نفس الوقت بعض الايجابيات - كما يقول الدكتور حمدى عبدالعزيز رئيس اكاديمية البحث العلمى - ومنها أنها سوف تؤدى إلى رفع مستويات الحماية المقررة للملكية الفكرية فى مجال حق المؤلف !



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣ يناير ١٩٩٧

والحقوق المرتبطة به، وبالنسبة لمصر سوف يحقق مزايا إضافية لها فى مجال الأعمال الأدبية والمؤلفات والكتب إضافة إلى الأعمال الفنية الممثلة فى الشرائط والاسطوانات وافلام السينما والفيديو والتليفزيون والتى تنتهك حقوق مؤلفيها فى كثير من أنحاء العالم دون أن يكون هناك وسيلة حماية لها بالاضافة إلى ذلك فإن الاتفاقية تنص على استمرار الاستفادة من المزايا التى تضمنها ملحق اتفاقية «برن» لحماية المصنفات الادبية والفنية فيما يتعلق بالاحكام الخاصة المقررة للدول النامية،

كما منحت اتفاقية الجات الدول النامية الحق فى أن تفرض نظاماً لضبط الأسعار بالنسبة للدواء فى اطار حقها فى حماية الصحة العامة، كما منحت الدول النامية كذلك الحق فى تطبيق نظام التراخيص الاجبارى. إذا ماتعسف صاحب البراءة فى استخدام الحقوق المخولة له أو مارس إجراءات غير تنافسية، كما أعطت الدول النامية سلطات جديدة تمكنها من اخذ حقها بعيداً عن هيمنة وسلطة الدول الكبرى.

كما عملت الاتفاقية على توفير الشروط الاساسية لحماية حقوق الملكية الفكرية بما يسهم إلى حد كبير فى جذب الاستثمار الأجنبى ونقل التكنولوجيات الحديثة المصاحبة لها، وكذلك عملت الاتفاقية على تحفيز الدول النامية لوضع نظام رقابى محكم لوارادتها وتحديد أسعار منتجاتها حماية للمستهلك المحلى.

ومن بين ايجابيات الاتفاقية أنها سوف تساعد على دفع أجهزة البحث العلمى والجامعات وجهات الإنتاج فى الدول النامية عن طريق تدعيمها لإرساء قاعدة وطنية تكنولوجية تغنى فى جزء كبير من الاستيراد من الخارج، كما ستجبر الدول النامية على البدء فوراً فى إعداد الفنيين الوطنيين من القانونيين القادرين على متابعة الخصومات القضائية أمام درجات التحكيم المنصوص عليها ضمن احكام نظام المنظمة العالمية للتجارة.

سلامة حربى



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يناير ١٩٩٧

في سوق السيارات

المشترون في انتظار الجات



لانبالغ إذا قلنا إن سوق السيارات في مصر في حاجة الآن إلى جراحة عاجلة. فالمستعمل أصابه الركود والكساد، والجديد في انتظار تحرك المشترين للحصول على سيارة منخفضة السعر.. أو الفوز بتخفيضات جمركية أفضل من المطروحة حاليا في ضوء اتفاقية الجات خلال المرحلة القادمة.

ورغم أن البنوك والمعارض دخلت هذا المجال بكل طاقاتها وإمكاناتها. ومنحت قروضا لهذا الغرض. واتبعت نظام التقسيط بالفوائد. إلا أن سوق السيارات لم تنتعش واتجه البعض إلى البحث عن السيارة المستعملة في ضوء تهديداتهم المادية، ومستويات دخلهم.



□ القاهرة: سيد عبد الفضيل

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يناير ١٩٩٧

الآن أصبح سوق السيارات بين أمرين، الأول ملاك لديهم سيارات يحتفظون بها، ولايسعون إلى تغييرها أو تبديلها، والثاني آخرون لديهم الرغبة الملحة لشراء سيارة جديدة لكنهم في انتظار رياح الجات التي تهب فتغير الخريطة الجمركية، وتخفض سعر المنتجات وتصبح السيارات بأسعارها الجديدة، وفي ظل التخفيضات القادمة مع الجات أقل من الأسعار المطروحة حاليا مما يجعل القلق والركود يسكنان سوق السيارات المستعملة أو الجديدة، في السطور القادمة تروى التفاصيل!

نظام التقسيط

سوق السيارات المستعملة حاليا - والكلام هنا للمهندس نبيل عبد الكريم صاحب معرض للسيارات - يسيطر عليه الركود والكساد نظرا لانخفاض الجمارك على السيارات الجديدة وتعدد المصانع المنتجة «للجديد» واتباع نظام التقسيط عن طريق البنوك أو المعارض.

وبالنسبة للموديلات الحديثة في المستعمل فإن أسعارها مرتفعة غير أن السيارة طالما حملت لوحات معدنية وقرر مالكها بيعها فإن سعرها ينخفض بشكل كبير. فإحدى السيارات الحديثة موديل 95 سعرها بالمصنع 52 ألف جنيه، وبعد استعمالها لمدة شهرين فقط أصبح سعرها الآن 40 ألف جنيه ولانزال نبحث لها عن مشتر.

أما الموديلات التي يرجع تاريخ إنتاجها قبل عام 90 فإن التداول عليها ضعيف نسبيا، وتقبل عليها فئات محددة في ضوء إمكاناتها الاقتصادية، وهي كلها سيارات جيدة. وتتسم بانخفاض أسعار قطع غيرها سواء الميكانيكية أو الأجزاء الأخرى.. وطالما أن أساسياتها سليمة ولم تتعرض لحوادث أو انقلابات. وطالما لم يتأثر الشاسية الخاص بها فإنها بهذه الحالة تكون جيدة. وتصلح للاستعمال ولاتشكل خطورة بعكس السيارات الجديدة التي تتضمن تحسينات معينة، وتكنولوجيات عالية ترفع من سعرها.

حالة ترقب

والآن تسود سوق السيارات حالة من الترقب والحذر لتوقع انخفاض الجمارك أكثر من المعدلات الحالية في ضوء اتفاقية الجات.. فتصبح أسعار السيارات أكثر انخفاضا عن الفترة السابقة!

السيولة اتجهت للأذون

غير أن المهندس حسام بدوي صاحب معرض آخر يفجر قضية مهمة بقوله: إن السيولة اتجهت الآن إلى أذون الخزانة، والبنوك رغم إعلانها عن تقديم تسهيلات إلا أنها سرعان ما تراجعت. والآن تسود حالة من الركود الملموس والواضح في سوق السيارات. فالتعريفة الجمركية أحدثت نوعا من القلق.. وملاك السيارات.. في انتظار الأوضاع الجديدة القادمة، والراغبون في شراء سيارة جديدة ينتظرون قدوم اتفاقية الجات أملا في الحصول على تخفيضات كبيرة. وبالتالي هناك فتور في القوى الشرائية.

وفي رأيي - فإن السيارة القديمة أفضل من الجديدة فقطع غيارة متوافرة، وخاماتها جديدة، وهي على الأقل ماركات تثبت كفاءتها ورغم أن المعدلات الجمركية الحالية جيدة، إلا أن الجميع في انتظار المزيد.

التصدير مهم

لكن الدكتور محمد كمال مصطفى مستشار الاتحاد التعاوني للإنتاج المركزي يقول: إن الارتفاع في الأسعار له عدة مبررات، منها إضطراب أسعار العملات، أو أن هذا الارتفاع يكون في بعض الأحيان متعمدا، ومنتظما بين منتجي السيارات، والتزام مصنعي السيارات منذ فترة كبيرة من الزمان بمواصفات معينة لايستطيع اختصارها، كما أن التعديلات التي تطرأ على عملية التصنيع من حيث الكماليات والرفاهيات ومتطلبات العملاء في ضوء المناخ التنافسي بين شركات صناعة السيارات التي تسعى لجذب العملاء تساهم في رفع أسعارها.

وبينما تتسم السيارات المستعملة بميزات كثيرة إلا أن - محسن علي - صاحب معرض سيارات مستعملة يحذر من مخاطر شراء السيارات المستعملة وهو ما سيلزم مراجعة أساسيات السيارة قبل شرائها، والتأكد من سلامة الشاسية وهو الأهم في السيارة.

الحل الآن هو زيادة نسبة التصنيع المحلي من خلال تخفيض تكاليف الانتاج وفي ذات الوقت زيادة معدلات الجودة، وحيث أن السيارات القادمة من الخارج يشعر المستهلك بأن أسعارها منخفضة، الأمر الذي يستلزم الاتجاه نحو زيادة معدلات الجودة للقضاء على إمكانية التفرقة بين السيارات المصنعة محليا، والأخرى المستوردة.

موديلات قديمة

وفيما بين هذا وذاك شهدت الأسواق المصرية في الآونة الأخيرة ظاهرة استيراد لسيارات الركوب المستعملة ذات موديلات قديمة ومخالفة لشروط العمر طبقا للقواعد الاستيرادية وترد هذه السيارات إلى ميناء الإسكندرية من إيطاليا.

والأرقام تؤكد أنه في ديسمبر 1995 دخلت إلى السوق المصري 57 سيارة وفي يناير 1996



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يناير ١٩٩٧

دخلت 64 سيارة و 85 سيارة فى فبراير و 70 سيارة فى مارس و 132 سيارة فى ابريل. وفى مايو ارتفع عدد السيارات إلى 263 سيارة وهو ما أدى بالجهات المعنية إلى دراسة جميع الحالات الخاصة بالسيارات المستعملة الواردة بالمخالفة للقواعد الاستيرادية، وبحث تحريك الدعوى القانونية ضد المخالفين.

موقف هذه الحالات المخالفة.. يمكن أن يتم التصالح معها وفقا لأحكام المادة 15 من القانون 118 لسنة 1975 بشأن الاستيراد والتصدير

على أساس سداد المخالف للقواعد الاستيرادية تعويضا يعادل مثل القيمة وفقا لتقدير مصلحة الجمارك. ولكن بعد استثمار هذه الظاهرة تبين أن هذه الحالات تحمل شبه الاتجار. ومن هذا المنطلق صدرت تعليمات بوقف التصالح لحين دراسة القضية.

وفى أحيان كثيرة كما يقول السيد أبو القمصان وكيل وزارة التجارة يتم فى حالة المخالفة الاستيرادية إحالة القضية إلى النيابة وتكون الغرامة المقررة بين مائة إلى ألف جنية ومصادرة السلع محل القضية.

القانون ينص

ووفقا للقانون فمن حق وزير التجارة الإفراج على اساس دفع المخالف لتعويض يعادل قيمة السلع المفرج عنها حسب تقدير مصلحة الجمارك وهو ما كان يؤخذ به على أساس أن ذلك يتيح حصول الجمارك على حقوقها إلى جانب تعويض مثل القيمة. فالسلع التى كانت تتم مصادرتها كانت تباع بأسعار متدنية للغاية، ولاتغطى قيمة الجمارك ولا التعويض.

وعندما تطور الموقف بشأن المتاجرة فى السيارات المستعملة من الخارج تمت مناقشة هذه القضية مع رئيس مصلحة الجمارك الذى قرر إحالة القضية إلى صفة المتاجرة واقترح عدم

المصالحة للحد من هذه الظاهرة.

وبالنسبة للسيارات الواردة والتى تخص بعض المقيمين بالخارج وهى مخالفة للقواعد الاستيرادية يتم التصالح معها طبقا للقواعد والإجراءات التى حددها القانون بدفع القيمة المماثلة للسلعة. وبالنسبة للسيارات الواردة للمقيمين بالداخل والتى تنم عن شبهة الاتجار يتم تحريك الدعوى ضد المخالفين بشأنها

وبالتالى تتم مصادرة السيارة.

التخفيضات الجمركية أفضل!

وعلى الجانب الآخر.. فإن التخفيضات الجمركية على السيارات الأكثر من 2000 سى.سى ستكون لها آثار إيجابية كثيرة.. وكما

يقول الدكتور عبد المنعم سعودى رئيس مجلس إدارة شركة سوزوكى إيجيبت فإن هذه الإجراءات التى أقرتها الحكومة برئاسة الدكتور كمال الجنزورى ستساهم فى تشجيع صناعة السيارات فى مصر وإزالة القيود بهدف اتاحة الفرصة للمنتج المحلى للمنافسة.

وفى ظل الاتجاهات الجديدة نحو تطبيق اتفاقية الجات لتحرير التجارة الخارجية وتخفيض الجمارك تدريجيا أمام تدفق السيارات المستوردة فإن هذه الاتجاهات تستلزم التحرك لوضع مواصفات مصرية للمنتجات الصناعية ومواصفات قياسية لقطع الغيار. وذلك ضمن أساليب وإجراءات مكافحة الإغراق التى لا تستهدف حماية الانتاج المحلى فقط بل القضاء على كل محاولات الإضرار بالأسواق.



المصدر : الأهـــالــــى

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات تهدد صناعة البترول

انتقد المستشار د. إبراهيم على حسن- نائب رئيس مجلس الدولة- الفراغ التشريعى فى مصر، وفوضى القوانين التى لا تتواءم مع خطر تطبيق اتفاقيات (الجات والتريس) مشيراً إلى ضرورة إعادة النظر فى قوانين عديدة وسرعة إنجاز قوانين أخرى قبل قانون الشيك الذى وافق البنك المركزى على إصداره منذ عام ٨١ ولم يصدر للآن، وأضاف أن مشروع قانون لمواجهة الإغراق يجرى إعداده حالياً فى وزارة التموين، لتلافى أخطار الدعم والإغراق التى تهدد بخفض صادراتنا للإتحاد الاوروبى بنسبة ٦و٢٢٪ والولايات المتحدة ٧و٤٧٪ حسب دراسة لجهاز شئون البيئة، وفى تعليقه قال د. حسين عبد الله- مستشار وزير البترول- إن الجات تهدد صناعة البترول المصرية بخلاف ما يشاع، جاء هذا فى ندوة الجات والتشريع التى عقدتها الجمعية المصرية للاقتصاد الأسبوع الماضى.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٧ م

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التزامات مصر الإيجابية والسلبية فى اتفاقية «الجات»



ابراهيم عياد المراغى

انضمت مصر إلى الجات عام 1970 وتعتبر مصر من الدول الرائدة والتى شاركت بفاعلية ونشاط فى مفاوضات جولة أورجواى من بدايتها حيث تواكب ذلك مع برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر والذى يهدف فى هذه المرحلة إلى احداث طفرة فى رقم الصادرات المصرية الأمر الذى كان يصعب تحقيقه دون المشاركة الفعالة فى هذه المفاوضات.

الأبعاد الاقتصادية لنتائج اورجواى على مصر

اتفاقية الزراعة

لا شك أن هناك مخاوف من زيادة تكلفة واردتنا من المواد الغذائية فى المستقبل حيث ان مصر دولة مستوردة للغذاء وذلك نظراً لإلغاء الدعم على السلع الغذائية، ولقد تنبه المفاوض المصرى إلى الآثار السلبية التى سوف تنجم عن إلغاء الدعم على السلع الزراعية بجميع أشكالها وقام بالتنسيق مع الدول النامية المستوردة للغذاء وتم التوصل فى المفاوضات إلى مبدأ تعويض الدول النامية المستوردة للمواد الغذائية ويكون هذا التعويض فى شكل منح ومساعدات ومبيعات ميسرة أو تقديم قروض من المؤسسات الدولية بشروط ميسرة لاستيراد المواد الغذائية وقد أقر فى اتفاق الزراعة آلية معينة بحيث يتابع مجلس التجارة فى السلع فى إطار منظمة التجارة الدولية متابعة تنفيذ هذا البند.

كما أن اتفاق الزراعة الجديد له أثار ايجابية فى المدى البعيد على الاقتصاد المصرى حيث ان ارتفاع الأسعار العالمية نتيجة إزالة الدعم من شأنه زيادة فرص التوسع فى إنتاج المحاصيل الزراعية مثل القمح والحبوب الزيتية والتى كان انتاجها غير اقتصادى نظراً لانخفاض أسعار استيرادها كما أن من شأنه إضافة مساحات زراعية جديدة من الأراضى المصرية لاستزراعها والتى كانت تكاليف إصلاحها مرتفعة.

اتفاقية المنسوجات :

فى إطار هذه الاتفاقية تم الاتفاق على فترة انتقالية مدتها عشر سنوات لإلغاء جميع القيود على المنسوجات ولتصبح حرة شأنها فى ذلك شأن جميع المنتجات ولمواجهة ما تم الاتفاق عليه لتعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات لابد من اتخاذ العديد من الخطوات لمواجهة الموقف مثل:

تطوير الصناعات النسيجية مع الأخذ فى الاعتبار التطورات الفنية واستخدام التكنولوجيا العالمية وكذا تقديم جميع التسهيلات للمصدرين.

ضرورة الارتقاء بمستوى المنتجات من حيث الجودة ومطابقة المواصفات القياسية العالمية.

اتفاقية الملكية الفكرية :

لا شك أن هناك بعض الجوانب الهامة بالنسبة لمصر فى هذه الاتفاقية حيث أنها تتضمن حماية حق المؤلف وحقوق أصحاب الفكر ونظراً لأن مصر لها نشاط كبير فى سوق الكتاب والأفلام وشرائط الكاسيت فى الدول العربية ودول المهجر فإن مصر سوف تستفيد كثيراً من هذه الحماية ومن جهة أخرى فثمة احتمال أن يترتب على هذه الاتفاقية ارتفاع ما فى تكلفة الانتاج بسبب ارتفاع تكلفة نقل التكنولوجيا.

اتفاقية التجارة فى الخدمات

تتضمن هذه الاتفاقية قيام الدولة العضو بالتحرير التدريجى للتجارة فى الخدمات حسب قدراتها وظروفها وأيضاً حرية الدخول فى اتفاقية اقليمية وقيام تكامل اقتصادى أو تبادل التفضيلات بين الدول النامية والسماح باتخاذ اجراءات وقائية مؤقتة لحماية قطاع الخدمات الوطنى من المنافسة الأجنبية وكذلك حرية الدول الاعضاء فى تطبيق أى اجراءات تراها ضرورية لحماية الأخلاق العامة والأمن والنظام والصحة العامة والقيم والثقافة والبيئة ولكن إذا كانت الدولة تقدم نوعاً من الدعم لبعض قطاعات الخدمات عليها إخطار الدول الاعضاء.

وبالنسبة لموقف مصر أثناء المفاوضات

الخاصة بالتجارة فى الخدمات فقد أعلنت مصر استعدادها المبدئى لقبول الدخول فى التنظيم الدولى للتجارة فى الخدمات مع إعطاء المرونة للدولة والبنوك النامية فى التطبيق كذلك أعلنت مصر استعدادها لتقديم التزامات أولية فى قطاعات السياحة والتأمين وسوق المال والبنوك والتشييد والبناء والنقل البحرى هذا وقد تم تحديد الشروط والقواعد التى يسمح فيها دون غيرها بدخول مورد الخدمة الأجنبى إلى السوق المصرى والشكل الذى يسمح له بذلك وفقاً لما هو قائم فعلاً فى القوانين الوطنية وبما يتمشى مع سياسة الإصلاح الاقتصادى.

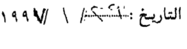
بعض الآثار المتوقعة للإتفاقية الجديدة :

يشير تقرير لصندوق النقد الدولى فى عام 1992 إلى أن معدل التعريفة الجمركية على الواردات فى مصر يبلغ فى المتوسط نحو 25٪ فى مايو 1991 كما أن معدل التعريفة الفعال يبلغ نحو 13٪ فى المتوسط، وهى معدلات تقترب من تلك السائدة فى الدول الصناعية المتقدمة والتى تقدر بنحو 8٪ على إجمالى وارداتها بعد جولة طوكيو (1973 – 1979) ثم إلى 5٪ طبقاً لتقارير حديثة (1) كما أن الحوافز غير التعريفية فى مصر سواء على الواردات أو الصادرات أصبحت منخفضة للغاية كما سبق الإشارة، ومن ثم فإنه يمكن لمصر الحصول على التزاماتها التعريفية وغير التعريفية طبقاً لمقررات الجات بدون أى تأثير يذكر على هيكل الحماية الفعلية، وفى مدى سنوات قليلة للغاية بالمقارنة بالفترة المصرح لها وهى عشر سنوات من بدء تنفيذ الاتفاقية فى أول عام 1995 على ذلك يمكن القول بأنه ليس هناك تأثير جوهرى يذكر على هيكل الحماية الفعلية نتيجة إلغاء القيود غير التعريفية أو تخفيف القيود التعريفية.

ومع ذلك فقد يحدث تغير فى هيكل الحماية نتيجة لعوامل أخرى بخلاف الحواجز الجمركية وغير الجمركية مثل الضرائب غير المباشرة على الصادرات والواردات ومن الدعم الذى يقدم فى اشكال مختلفة لكافة المشروعات ولا سيما المشروعات التابعة لقطاع الأعمال العام ويتطلب هذا وقتاً أطول نسبياً لإحداث تغيير فى هذا الجانب وحتى تتكيف الصناعات المحلية على الوضع الجديد، وهذا الجانب محل اهتمام السلطات الاقتصادية منذ وقت مبكر نسبياً منذ أوائل عام 1991 حيث أصبحت إمكانية الحصول على الائتمان الرخيص ضئيلة للغاية نتيجة تحرر أسعار الفائدة وإنشاء الشركات القابضة التى أصبحت لديها السلطة الكاملة فى إدارة الشركات التابعة لها دون أى تدخل من الحكومة بما فى ذلك إمكانية تحويل الشركات إلى وحدات خاصة تابعة للقطاع الخاص.

وأياً كان الأمر فإن تحرير التجارة طبقاً للجات سيؤدى إلى تعرض قطاعات الانتاج المحلية بما فيها الخدمات لقدر من المنافسة العالمية، الأمر الذى يعنى ضرورة إصلاح هيكل الحماية الفعلية بما لا يتعارض مع مفهوم الميزة النسبية التى تتمتع بها بعض قطاعات النشاط الاقتصادى وبما يتفق مع متطلبات تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.



المصدر : 

العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ... / ١ / ١٩٩٧

الجنزورى.. والتجارة



د. صليب بطرس

باعتبار مصر أحد الاعضاء القدامى فى منظمة الجات انضمت إلى منظمة التجارة العالمية المعروفة اختصار باسم WTO فى منتصف عام 1995، والمعروف أن مصر منذ انتهاجها سياسة الاصلاح الاقتصادى فى مايو 1991 قد الغت كلية ما سمى بقائمة السلع المحظور استيرادها، ولم يبق مفروضا هذا الحظر إلا على المنسوجات والملابس الجاهزة المقرر الغاؤه بعد انقضاء فترة الثمانى سنوات التى اباحتها منظمة التجارة كما استمر الحظر على الطيور الداجنة بالمخالفة لالتزام مصر قبل قواعد منظمة التجارة.

والواقع أن مصر هبطت بالحد الاقصى للرسوم الجمركية من 70 إلى 55 فى المئة ابتداء من أكتوبر الماضى، وفى يناير من نفس العام انقصت حكومة الجنزورى معدلات الرسوم الجمركية على 25 من السلع الرأسمالية إلى 10٪ ومع ذلك فقد يؤدى هذا المنحى إلى رفع معدل الحماية الفعلى على بعض الصناعات المصرية، وبالاضافة فإن الحكومة الحالية قد عمدت فى نفس الوقت إلى توسيع نطاق العوائق الادارية من خلال رسوم الخدمات واستخدام قائمة السلع الخاضعة للتفتيش الاجبارى.

لقد أدى الخوف الناشىء عن الضغط المتزايد على الواردات وأثره فى الميزان التجارى والاهتمام بالعبء السياسى الذى قد ينشأ نتيجة لفرض ضرائب تعوض الحصيلة الجمركية المفقودة بسبب تحرير التجارة، إلى استمرار الرغبة فى الاحتفاظ بالنزعة الحمائية، ويرى بعض المراقبين الدوليين أن تخفيض الرسوم الجمركية اجراء من شانه أن يدفع عجلة الاقتصاد من ناحية خفض الاسعار والارتفاع بالجودة وفتح المجال للمنافسة التى تحتاجها الصناعة المصرية، وثمة اتجاه ايجابى فى هذا المجال انتحت إليه حكومة الجنزورى يشف عنه اعدادها مشروع قانون محاربة الاحتكار ومشروع قانون آخر لمحاربة الإغراق ومن المتوقع أن يعرض المشروعان على البرلمان فى دورته الحالية.

والواقع أن هؤلاء المراقبين قد اغفلوا نظرية معترفا بها اكاديميا وعمليا وهى نظرية حماية الصناعة الناشئة Infant theory التى نادى بها الاقتصادى الالمانى فريدريك ليست Frederic List فى القرن التاسع عشر ونجحت فى حماية الصناعة الالمانية التى تجنى ثمارها خلال القرن الحالى ومازالت، ولكن نجاح هذه النظرية مشروط بتوافر عوامل بذاتها يجب على مصر وبخاصة القطاع الخاص مراعاتها.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٧

صناعة الدواء تتعرض لخطر كبير اذا لم نتمسك بفترات السماح المقررة فى الجات

تزايد العجز في الميزان التجاري وخطة لزيادة الصادرات خلال ٢٠ عاما

كتب محمد جلال :

اكد الدكتور احمد جويلي وزير التجارة والتموين تمسك مصر بفترات السماح المقررة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات) لحماية الصناعات الحيوية.

واشار الي تعرض بعض الصناعات المصرية للضرر الجسيم من جراء التنازل عن مدة العشر سنوات الانتقالية الممنوحة للدول النامية ومن بينها مصر خاصة في صناعة الدواء موضحا ان مصر يمكنها الاستفادة من التنازل عن فترات السماح في بنود أخري مثل مجالات الحماية الفكرية وحقوق المؤلف لانه من شان ذلك الاسراع بحماية الملكية الفكرية للمصريين.

وذكر في الملتقي الفكري لمعرض الكتاب ليلة أمس حول اقامة التجارة الخارجية وتحديات المستقبل ان من اهم مهام وزارة التموين حماية المستهلك وتوفير متطلباته الاساسية مشيرا الي ان صدور قانون مكافحة الغش التجاري يساهم في ضبط ايقاع الاسواق والحد من الانحراف وان قانون منع الاحتكار وحماية المستهلك والمنتج والتاجر الشريف في طريقه الي الصدور خلال الدورة الحالية لمجلس الشعب.

وكشف الدكتور أحمد جويلي عن انه تم ضبط نحو ٢٢ ألف قضية مخالفة تموينية وان نصفها تقريبا غش تجاري والنصف الآخر للخبز ومخالفات الاسعار وعدم تنفيذ القرار ١١٣ لمنع السلع المهربة مشيرا الي انه من المنتظر



د. احمد جويلي

زيادة حالات الغش التجاري والتدليس بسبب الانتقال الي السوق الحر وترك اليات السوق للعمل وتطور فنون الغش حيث يمكن استخدام نفس العبوات أو العلامات التجارية للشركات الكبري وابدالها بسلع مغشوشة.

واعترف وزير التجارة والتموين بوجود ازمة البوتاجاز في بعض المحافظات رغم زيادة الكميات المعروضة منه في شهر رمضان الحالي مقارنة بالاعوام السابقة وهي نسبة تبلغ نحو ١٢٦ عليون اسطوانة موضحا ان سوء التوزيع واغلاق بعض المستودعات لضرورات الأمن الصناعي دون توفير البديل فضلا عن زيادة معدلات الاستهلاك خلال شهر رمضان وتزامنه مع فصل الشتاء كثيف الاستخدام تساعد علي تفاقم المشكلة.

وكشف الوزير عن تزايد معدلات الواردات بنسبة ١٢٪ سنويا بينما لا تقابلها زيادة في الصادرات وتزايد العجز في الميزان التجاري بحيث لا تزيد صادراتنا علي ١٢ مليار جنيه بينما تبلغ الواردات نحو ٤٠ مليار جنيه ولا تغطي الصادرات سوي ثلث الواردات وانه يجري دراسة اسباب هذا العجز ووضع خطة تستهدف زيادة الصادرات لتتعادل مع الواردات خلال العشرين عاما القادمة.

وأوضح جويلي ان نحو ٨٠٪ من وارداتنا من الآلات والمعدات ولوازم الانتاج والخامات بينما تبلغ الواردات الاستهلاكية نحو ٢٠٪ منها فقط مؤكدا علي ان شكل الواردات لا يخيف رغم ثبات الصادرات لانها تشكل مواد لازمة لدعم الصادرات التي بدات توضح بعض الملامح الايجابية حيث أصبحنا نعتمد علي السلع المصنعة ونصف المصنعة في صادراتنا بدلا من المواد الخام.

واشار وزير التجارة الي انه من المنتظر الوصول الي مرحلة التعادل بين الصادرات والواردات عام ٢٠١٧ مع الاخذ في الاعتبار نمو الواردات لتصل الي ٢٠٠ مليار جنيه وفقا للتقديرات موضحا ان حجم التجارة سيبلغ نحو ٤٠٠ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بينما لا يتجاوز ٥٣ مليار جنيه حاليا.

وقال انه بعد تطبيق اتفاقية الجات وانشاء منظمة التجارة العالمية وانضمام ١٢٨ دولة اليها فان الاسواق المحلية والعالمية ستشهد حربا تجارية بعد ان تنتهي فترات السماح والحماية لبعض الصناعة بعد ٨ سنوات مشيرا الي أهمية التوجه نحو السوق الافريقي والآسيوي لفتح اسواق جديدة بعيدا عن المنافسة الشرسة في أوروبا وامريكا.

وأوضح الوزير ان وزارته تقوم حاليا بالعمل علي حل مشاكل التجارة وزيادة تمويل البنوك للصادرات وحل مشكلات النقل ودراسة الاسواق المنافسة واتاحة المعلومات امام القطاع التصديري مشيرا الي ان الدراسات أوضحت ان بعض السلع المصرية لديها عدد من الاسواق الواعدة مثل الصين وأسواق أوربا الشرقية.



٣٧٠٠٠٥٠٠



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : يونيه ١٩٩٢

نقطة نظام

حتى لاتشتعل نيران أسعار الدواء تحت ضغوط أنصار التنازل التطوعى عن حقوق مصر الدولية



د. جلال غراب — محمد فريد خميس



د. أحمد ابو العينين — د. برهان الدين اسماعيل

لايمكن ولايصح أن تتنازل الحكومة - اية حكومة - على امتداد قارات العالم عن هدف حماية المواطن من غول الاسعار الذى لايلتهم ـ فقط ـ حق المواطن فى الحياة، بل يلتهم حق المجتمع فى الاستقرار وحق الاقتصاد فى النمو والازدهار. والتهاب الاسعار وانفلاتها بغير ضوابط وفى ظل مختلف المسميات لابد وأن يؤدى الى انهيار الدولة وانهيار المجتمع وانهيار الاقتصاد مما يجعل من ضبط الاسعار والسيطرة عليها وكبح جماح التضخم اولى حلقات الاصلاح الاقتصادى بكل صوره واشكاله وألوانه.



تحقيق يكتبه

أسامة غيث

انفلات الأسعار

وحول الاعباء السعرية الكبيرة التي تضاف الى فاتورة الدواء للمواطن المصرى يوضح الدكتور احمد برهان الدين اسماعيل رئيس شعبة صناعة الدواء باتحاد الصناعات المصرية ورئيس الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية ان التنازل عن الفترة الانتقالية التي قررتها اتفاقية الجات يحمل مخاطرة ضخمة في مجال الاسعار الدوائية ويحرم المواطن المصرى من الحصول على الدواء الملائم بسعر معقول.. وان التنازل في حد ذاته يخالف القواعد التي قررتها الجات تحت ضغط الدول النامية لتخفيض خسائرها الكبيرة من تطبيق القواعد الجديدة لتحرير التجارة العالمية في السلع والخدمات والتي قدرتها منظمة التعاون الاقتصاى للدول الغنية في العالم بنحو ٢٥٠ مليار دولار تمثل قيمة الفوائد التي يحققها اغنياء العالم واصحاب التقدم في العالم من تطبيق هذه القواعد وهى تمثل في مجملها ارباحا اضافية بمعنى انها تمثل ارتفاعا في اسعار سلع الاستهلاك في حلقاتها المختلفة.

ويشير الى أن الدراسات العلمية الأخيرة قد كشفت عن حقيقة بالغة الأهمية تفسر الى حد كبير حدة الضغوط التي تمارسها حكومات الدول الصناعية الكبرى لصالح شركات الدواء العملاقة حيث تشير دراسة نشرتها الفينانشيال تايمز البريطانية في صورة كتاب الى أن تنازل الدول النامية عن الفترة الانتقالية لحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع في مجال المنتجات الصيدلية يحقق ارباحا اضافية للشركات الكبرى تقدر بنحو ٦٠ مليار دولار سنويا بخلاف ما تحققه بالفعل من ارباح بالغة الضخامة ويعنى ذلك بكل بساطة أن مبلغ الـ ٦٠ مليار دولار وهى تساوى نحو ٢٠٠ مليار جنيه مصرى تصب في موازنات هذه الشركات وتخرج من جيوب ابناء العالم الثالث وخسائر مصر في هذا الاطار لا يمكن أن تقل عن ٥ مليارات جنيه سنوية في الأجل القصير وهى تكلفة يمكن ان تقوض دعائم نظام الرعاية الصحية المصرى العام والخاص على السواء مما يحرم المواطن من حق رئيسى وحيوى من حقوقه الذى تحرص الدولة على توفيرها وتتحمل في ذلك موازنات سنويا بالمليارات لا تفى بكل الاحتياجات.

ويوضح الدكتور احمد برهان الدين اسماعيل ابعاد مشكلة الارتفاعات السعرية الكبيرة لاسعار الدواء في حالة القبول بالتنازل عن الفترة الانتقالية على النحو التالى:

وتكرار الحديث عن قبول مصر طواعيه بالتنازل عن حقها الذى قررته اتفاقية الجات لكل الدول النامية ويتضمن منحها عشر سنوات كفترة انتقالية لتطبيق القيود الجديدة التي تضمنتها الاتفاقية فيما يخص حقوق الملكية الفكرية الاختراع يمكن أن يمثل-في حالة حدوثه- صدمه ضخمة للمجتمع المصرى تهز استقراره وتدمر الكثير من قواعد بنيانه.. لان التنازل الطوعى عن حق الفترة الانتقالية سيؤدى الى ارتفاعات حادة وفورية في اسعار الدواء وتحكم الشركات العالمية الكبرى متعددة الجنسية في سوق الدواء المصرية وتفرض عليها السعر الذى ترغبه ليس فقط للأدوية الجديدة ولكن ايضا للادوية القائمة حيث يؤدى التنازل الى منح الشركات العالمية اليد الطولى والكلمة الاولى والأخيرة في سعر الدواء.

ولايقل عن ذلك اهمية أن التنازل الطوعى عن الفترة الانتقالية سيؤدى الى تهميش دور صناعة وطنية تكاد تكون هى الوحيدة التي نجحت في تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتى لسد احتياجات الاستهلاك المحلى حيث تساهم بنسبة ٩٣٪ من جملة الاستهلاك وباسعار للمنتجات الدوائية تبلغ عشر وسدس المثيل المستورد من الخارج.. وهى اسعار بالرغم من انخفاضها تمثل عبئا على المريض المصرى الذى يشكو من ارتفاع تكاليف روشته العلاج الى درجة لاتتحملها ميزانيته الصغيرة ودخله المنخفض.

ضبط الأسعار

وحول عقده سعر الدواء يوضح الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية وعضو مجلس الشورى ان الدواء سلعة حساسة على امتداد دول العالم ويتحكم في الانتاج والاسواق عدد قليل من الشركات الدولية متعددة الجنسية وخلال السنوات الماضية ظهر اتجاه بين هذه الشركات الكبرى للاندماج فيما بينها بما يعمق ظاهرة الاحتكار للدواء على المستوى الدولى وهو احتكار لابد أن ينعكس على سعر الدواء ويقلل هامش ومرونة الحركة على الأخص في اسواق دول العالم الثالث التي تكاد تعتمد بصورة شبه كاملة على منتجات شركات الدواء العملاقة وتمثل الحالة المصرية استثناء من هذه القاعدة في ظل النجاح الذى حققته صناعة الدواء المصرية وتوفيرها النسبة الغالبة من الاستهلاك المحلى والبالغ قيمتها نحو ٣ مليارات جنيه سنويا بالاسعار المحلية وترتفع الى ١٢ مليار جنيه سنويا بفرض عدم انتاجها واستيرادها بالكامل من الخارج.

ويشير الى ان اقتصاديات السوق وترك الحرية لتحديد الاسعار في السوق المحلية ارتبطت بقيد واحد يدور في دائرة اسعار الدواء حيث يتم التسعير من خلال لجان مسئولة تاخذ في الاعتبار التكاليف وهوامش الربح المقبولة للادوية الجديدة وتضع ضوابط لارتفاع اسعار الادوية القديمة بمعدلات مدروسة لتصحيحها على مدى فترة زمنية معقولة للتوازن بين متطلبات دعم الصناعة الدوائية ورفع مواردها لاعادة التاهيل والتحديث وبين متطلبات تجنب الارتفاع المفاجىء والكبير للاسعار.

ويؤكد الدكتور جلال غراب ان ثلاثة

رئيسية ترتبط بأن مصر من أولويات دول العالم التي تبنت حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وفقا للقواعد السارية قبل اتفاقية الجات الأخيرة حيث يقرر القانون المصرى حماية مدتها عشر سنوات والتنازل عن حقوق الفترة الإنتقالية يؤدى الى رفع الحماية للضعف لتصبح عشرين عاما بكل ما تعنيه من تاثيرات سلبية واعباء كبيرة تتحملها صناعة الدواء ويدفع المستهلك في النهاية تكاليفها بحكم ان الزيادة في التكاليف تنتقل تلقائيا الى المستهلك.

ويشير الدكتور احمد ابو العينين عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات المصرية ورئيس شركة سيدكو للادوية الى أن التطبيق الفورى لقواعد اتفاقية حماية الحقوق الفكرية في ظل الجات والمسماة بالتريس في الدول الصناعية الكبرى ادت الى ارتفاعات كبيرة في فواتير العلاج وتسببت في مشكلات لنظم العلاج والتأمين الصحى على الرغم من ارتفاعات متوسط الدخل الفردى في هذه الدول الاكثر من ٢٠ الف دولار سنويا ويؤكد ذلك التقارير الضارة عن الاجهزة المسئولة والمختصة وعن الخبراء في كندا حيث ارتفعت تكلفة الدواء بمليارات الدولارات وحتى داخل سوق الولايات المتحدة الأمريكية فإن فاتورة الدواء ارتفعت سنويا بمقدار ٢ مليار دولار نتيجة لرفع مدة الحماية للمنتجات الدوائية الى عشرين عاما مع الاخذ في الاعتبار أن مدة الحماية في امريكا كانت من اعلى مدد الحماية على مستوى الدول الصناعية الكبرى وتصل الى ١٧ عاما نتيجة لرفع المدة لثلاث سنوات فقط تضخمت فاتورة التكاليف والاسعار بما يساوى ٦,٨ مليار جنيه مصرى في عام واحد مما دفع الى الشكوى في دولة غنية يرتفع فيها معدلات متوسط الدخل الفردى سنويا بنسبة ضخمة بالمقارنة بالمواطن المصرى الذى يتواضع انفاقه الحالى على الدواء ويلزم لحمايته صحيا ان يرتفع الانفاق بمعدلات كبيرة في ظل استقرار سعرى حتى لا تلتهم الزيادة في الاسعار الزيادة في الانفاق.



المصدر : الأهرام

التاريخ : 1 يناير 1997

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١ ـ ان القبول بالتنازل بالغ الخطورة لانه يحرم المريض العادى من الحصول على حقه من الإستفادة من الادوية الجديدة الفعالة الاكثر تطورا حيث يستحيل انتاجها محليا بأسعار معقولة ورخيصة.. ويرجع ذلك الى أنه بالرغم من ارتفاع عدد الأدوية المسجلة عالميا كبراءات اختراع أولى نحو مائة الف صنف فإن استهلاك العالم الدوائى يكاد يتركز فى ١٥٠ صنفا فقط تمثل ٤٠٪ من جملة استهلاك الدواء عالميا ومن بينها ٥٠ صنفا فقط تمثل ٢٢.٥٪ من جملة الاستهلاك العالمي وهى أدوية متقدمة اسعارها بالغة الارتفاع ويرجع ارتفاعها الى ان شركات الدواء العملاقة تحقق ربحا فى كل صنف منها لا يقل عن مليار دولار سنويا ويرتفع فى بعض الاصناف الى مليارى دولار بحكم احتكارها لحقوق الانتاج وبراءة الاختراع.

٢ ـ وفى ظل الأوضاع الحالية والفترة الانتقالية فإن شركات الدواء المصرية تملك القدرة قانونا على تسجيل هذه الاصناف الحيوية والمتقدمة والبدء فى انتاجها محليا للسوق الوطنية وللتصدير للخارج وتشير جميع التقديرات إلى أن السعر المحلى يصل إلى عشر السعر العالمي عند انتاجها بما يوفر للمريض اصناف الدواء التى تمثل العمود الفقرى للعلاج الحديث المتطور والذى لا تمكنه ظروفه المادية من الحصول عليه الا متأخرا عشر سنوات عن المريض من الدول المتقدمة.. ويعنى التنازل الحكم بالحرمان المستمر والدائم للقاعدة العريضة من المواطنين عن الاستفادة من هذه النوعية من الأدوية المتقدمة.

٣ ـ ولا تقتصر المشكلة السعرية على الأصناف التى تمثل العمود الفقرى للعلاج الحديث والمتطور بل إن الاجيال الاكثر حداثة وتطورا من الأدوية والتى تنتجها الشركات الوطنية فى مصر باتفاق مع الشركات العملاقة وتمثل نحو ٦٠٪ من مجمل الدواء فى مصر سترتفع اسعارها ايضا وبشكل فجائى.. ففى ظل الأوضاع الحالية يتم دفع ٥٪ فى صورة اتاوة للشركة العالمية و٥٪ مقابل الدعاية العالمية للدواء لمدة خمس سنوات أو لحين انتهاء الفترة الزمنية المقررة لحماية حق الاختراع وهى عشر سنوات فى الأوضاع السابقة على الجات.. ومع الأوضاع الجديدة بالتنازلات ستعدل الشركات العملاقة من شروطها وترفع من حقوقها بما لا يقل عن ٢٠٪ او ٢٥٪ مع استمرار هذه الحقوق طوال فترة زمنية اطول بكل ما يعنيه من تكلفة إضافية لابد وأن يتحملها المستهلك بشكل مباشر والا توقفت الشركات الوطنية عن الانتاج.

٤ ـ أن الأوضاع الحالية تسهم فى حماية حقوق المستهلك وتخفيض الأسعار بصورة كبيرة حتى فى نطاق اسعار الاستيراد وأسعار البيع فى الشركات القائمة فى مصر والمملوكة للشركات العملاقة فى ظل التنافس المتاح حاليا ويمكن مراجعة ذلك من خلال الواقع الفعلى لأسعار الأدوية العالمية ومثال ذلك احد أدوية القرحة الهامة سعر المستورد ٢٦٠ جنيها العلبة وتم تصنيعه محليا بسعر ٤٢ جنيها بما أدى لخفض المستورد الى ١٦٠ جنيها فقط ومع استمرار الوضع قامت الشركة العالمية بتصنيعه محليا وبيعه بسعر ٦٠ جنيها وهناك دواء علاج البلهارسيا الذى يستورد من الخارج بتكلفة ١٦ جنيها للأربع حبات دواء وتصنعه الشركات الوطنية وتبيعه للحكومة بسعر ١٦٠ قرشا فقط وأيضا هناك المضادات الحيوية التى تبيعها الشركات العملاقة بسعر ٢٠٠ جنيه ومع تصنيعه محليا يتم بيعه بمبلغ عشرين جنيها فقط.

حجة تدفق الاستثمارات

يركز المطالبون بتنازل مصر عن الفترة الانتقالية التى قررتها اتفاقية الجات على القول بان التنازل سيؤدى الى تدفق الاستثمارات العالمية الى السوق المصرية ويرفع من جدارة مصر فى المعاملات الدولية المالية. ويعطى الضوء الاخضر للشركات الدولية العملاقة الدوائية وغيرها للاستثمار المباشر فى مصر.. وحول هذه النقطة يوضح محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية أن هذه الدعاوى لا اساس لها من الصحة فى ظل الأوضاع الدولية واتجاهات تدفق الاستثمار العالمى وليس ادل على ذلك من ان الصين التى تعتبر فى مقدمة دول العالم التى لا تطبق قوانين صارمة فى مجال الملكية الفكرية وبراءات الاختراع بل تقوم على مستوى كبير بتقليد الماركات العالمية هى وغيرها من دول جنوب شرق اسيا المسماة بالنمور الاقتصادية تمثل اكبر مناطق جذب الاستثمار العالمى، وعلى الرغم من كل الضغوط التى تمارسها امريكا على الصين لهذه الاسباب وتلويحها بالعقوبات فإن الصين تاتي حاليا على رأس الدول التى ستتدفق اليها الاستثمارات الدولية وبارقام فلكية ارتفعت الى ٤٠ مليار دولار فى صورة استثمار مباشر خلال العام الماضى مما يؤكد عدم صحة القول بالارتباط بين التنازل المصرى التطوعى وبين تدفق الاستثمارات الخارجية...

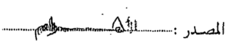
ويشير محمد فريد خميس الى ان الاستثمار المباشر للشركات الدوائية العملاقة فى مصر استثمار متواضع على الرغم من جميع التيسيرات والمزايا التى قدمت لهذه الشركات منذ الستينات وفى ظل القيود الشديدة التى فرضتها الدولة على الاستثمارات الخاصة حتى المصرية منها وان هذه الشركات تحقق ارباحا غير مباشرة للشركات الدولية الأم وهى ارباح ضخمة تتمثل فى تكلفة المواد الخام التى تستوردها لتصنيع الادوية وباسعار مرتفعة بالمقارنة بأسعار استيراد نفس هذه المواد من الاسواق الدولية المفتوحة على الرغم من حديث هذه الشركات عن الخسائر او الربح المتواضع لأن الفائدة للشركة الدولية تتحقق بهذا الاسلوب كما أن استثمارات هذه الشركات ظلت متواضعة لسنوات طويلة وهى بالفعل بدأت فى الارتفاع خلال السنوات الأخيرة فى ظل القوانين والاوضاع المصرية الجديدة لأن جميع الحسابات تقول إن السوق المصرية نافذة كبيرة للاستثمار وللارباح المرتفعة.

وتتطلب حماية المستهلك فى مصر الاصرار على الاستفادة بالفترة الانتقالية لكل الصناعة وعلى الأخص صناعة الدواء مع توفير جميع الظروف الملائمة لاعادة تأهيل وتحديث الصناعة المصرية لتصبح قادرة على البقاء وقادرة على المنافسة فى سوقها المحلية والتصدير فى مواجهة حدة وشراسة المنافسة على المستوى الدولى.

لاتقتصر مشكلة دعاوى التنازل الطوعى عن حقوق مصر الدولية فى الفترة الانتقالية التى قررتها الجات على جوانب انفلات الاسعار ومعاناة المستهلك من لهيب نيران التضخم فى سلع حيوية بغيرها لاتستمر الحياة مثل الدواء.

ولكن القضية اعمق من ذلك بكثير لانها تمس دور مصر الريادى والقائد على نطاق الدول النامية والنظر اليها باعتبارها مركز ثقل فى الدفاع عن الحقوق المشروعة اقتصاديا وتجاريا للعالم الثالث وباعتبارها مركز الثقل فى الدعوة الى اقرار قواعد اكثر عدالة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد بكل مافيه من ظلم وضغوط وقسوة من جانب الأغنياء فى مواجهة الفقراء ولايقاف نزيف الخسائر الرهيب لمصلحة الدول المتقدمة على حساب الدول الأقل تقدما والذى تقدره تقارير الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة بأرقام فلكية تصل الى ٢٥٠٠ مليار دولار سنويا بكل ماتعنيه وتمثله من نزيف حاد ودام للموارد والحياة والبشر والدول؟!





المصدر : الأهرام

[illegible] للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible] ١٩٩٧

بعد مرور عامين على الفترة الانتقالية لاتفاقية الجات :

تعديل قوانين الدواء وبراءة الاختراع ضرورى لمواكبة متطلبات الجات

كتبت ـ صفاء جمال الدين:

مع بداية عام ١٩٩٧ ونحن نقترب من القرن الـ ٢١ فإن مصر باعتبارها من الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية التى وقعت على الوثيقة الختامية لمفاوضات الجات لتحرير التجارة العالمية ضمن ٢٩ دولة فى العالم تكون ملزمة بتنفيذ اتفاقيات الجات وعددها ٢٨ اتفاقا تسعى فى اجمالها الى انعاش نمو الاقتصاد العالمى مع منح بعض الدول ومن بينها مصر فترة انتقالية فى التنفيذ تتراوح مدتها مابين اربع سنوات (لتطبيق الاتفاقية بصفة عامة) وعشر سنوات لتطبيق اتفاق الكيماويات والأدوية فهل أصبح النظام التشريعى والقانونى فى مصر ممهدا لما بعد هذه الفترة الانتقالية وماهى التشريعات المطلوب تعديلها او القوانين التى يلزم صدورها ليكون الاتساق كاملا بين التزامات مصر الدولية والنظام القانونى المحلى ؟

بداية يقول المستشار الدكتور : إبراهيم على حسن نائب رئيس مجلس الدولة ان اتفاقيات الجات تسعى الى انعاش نمو الاقتصاد العالمى من خلال عدة مبادىء اهمها التزام الدولة بحرية التجارة داخليا ودوليا فى سياستها فلا تقيم عوائق ازاء تبادل السلع والخدمات أو تجرى تفرقة بين المنتج المحلى والسلع المستوردة أو بين دولة وأخرى والاسلوب الوحيد المسموح به هو سياسة الرسوم الجمركية.

كما تقوم مبادىء هذه الاتفاقيات على فلسفة الميزة النسبية بمعنى ان تستفيد كل دولة بما حباها الله من مزايا خاصة سواء فى ذلك الموارد الطبيعية أو العمالة المدربة أو التكنولوجيا المتقدمة وغيرها من المزايا. وتقوم كذلك على مبدأ المنافسة بحيث تصبح المنافسة هى القانون الحاكم فى الأسواق الداخلية والخارجية.

ويضيف أن احكام الجات تخضع لنظام موحد لفض المنازعات الدولية وينظم التجارة بين الدول اطار مؤسسى هو منظمة التجارة العالمية التى بدأت اعمالها فى عام ١٩٩٦، وأهم الأنظمة القانونية التى ترتبط باتفاقيات الجات فى مصر هى تلك التى تتعلق بقطاع الدواء وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات والعلامات التجارية وحماية حق المؤلف والبيئة وأثرها على تناول السلع.

ويقول عنها المستشار إبراهيم على حسن إن قطاع الدواء يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية فى مصر

مطلوب

سرعة اصدار قوانين مكافحة الدعم والاغراق والشبك لمواجهة الآثار السلبية المترتبة

وخاصة بعد ان وصلت نسبة الاكتفاء الذاتى من انتاج الدواء المستخدم محليا الى أكثر من ٩٠٪ وقد حصل هذا القطاع على مهلة قدرها ١٠ سنوات لتطبيق الاتفاقيات فإن هذا القطاع يستلزم اعادة تنظيمه انتاجا وتوزيعا وتصديرا باسلوب يتفق مع الواقع والتطبيق الجارى وبما لا يتعارض مع قواعد الجات.

ورغم صدور العديد من القوانين المنظمة لتجارة الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية فى مصر للسنوات ١٩٦٠، ١٩٦٢ والقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الاعمال العام فإن هذا القطاع يثير العديد من التساؤلات حول مدى تعارض القوانين المذكورة مع احتكار المنظمات العامة للدولة لاستيراد الأدوية مع قواعد الجات ومدى تعارض احتكار توزيع الأدوية على منظمات عامة للدولة وهو الامر الذى يستلزم اعادة تنظيم قطاع الدواء انتاجا وتوزيعا وتصديرا باسلوب يتفق مع الواقع والتطبيق الجارى فى مصر وبما لايتعارض مع اتفاقيات الجات.

وبالنسبة لبراءات الاختراع والتى صدر بشأنها القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ فى مصر فإنه يلزم البحث عن مدى تعارض قواعد القانون السارى حاليا مع القواعد التى وضعتها الجات فى الاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية. بمعنى أن نبحث فى شروط الحصول على براءات الاختراع وهل تعنى هذه البراءة بالمنتج المادى او عملية التصنيع ذاتها وماهى الحماية الناتجة من الحصول على هذه البراءات والاستثناءات ومدة الحماية. كما يلزم البحث فى شروط منح الحماية ومدتها والحقوق المترتبة عليها فيما يخص الرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية بحيث يتم البحث من خلال مقارنة ماهو مقرر بالقانون المصرى وماجاء باتفاقيات الجات فى هذه الموضوعات.



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ....

قانون موحد لحماية الملكية الفكرية

ويذكر نائب رئيس مجلس الدولة أنه من المقرر ان اتفاقيات الجات تستهدف تحرير التجارة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فالمعلومات أصبحت فى الوقت الحالى ـ مثل الماء ـ لا غنى عنها للانسان وقد بلغت قيمة المعاملات التجارية العالمية مايقرب من تريليون دولار ، وترغب الدول المتقدمة بطبيعة الحال فى تأكيد فرض الحماية لاقتناء المعرفة التى تستخدم فى انتاج السلع والخدمات ، وهذه الصورة للحماية هى من أكثر الصور الحمائية ضررا بالدول النامية وذلك لان حجب المعرفة فى الوقت الحالى هو حجب لأهم ضرورات التقدم لمثل هذه الأمم.

ويؤكد أن المشرع فى مصر اهتم بحماية حق المؤلف وصدر به تنظيم بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ غير ان المشرع قد قدر ظهور صور جديدة لحق المؤلف لم تكن قد برزت للوجود يوم صدور القانون ولذلك صدرت تعديلات فى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ ورقم ٢٩ لسنة ١٩٩٤ والتى تشمل صياغة جديدة للعقوبات وتوابعها فى حالة مخالفة أحكام القانون وارتكاب جرائم التقليد للمصنفات مثل مصنفات الحاسب الآلى وغيرها بما يتضمن الزجز والمنع من ارتكابها.

وبذلك يكون القانون المصرى قد عالج صور الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وحق المؤلف فى قوانين مستقلة فى حين انها تنبثق جميعا من أصل واحد وهو نتاج الفكر البشرى المتميز مما يلزم معه أن تنضوى تحت لواء تنظيم قانونى واحد . وذلك مثلما انتهجته اتفاقية حقوق الملكية الفكرية التى انبثقت عن الجات.

وتشمل اتفاقيات الجات أحكاما تتعلق بتطبيق قواعد الحفاظ على البيئة فى انتاج السلع وهذه الأحكام من وجهة نظر الدول النامية تمثل عائقا أمام كثير من صادراتها لأن موضوع التلوث وأثره على المنتجات أمر متشعب ويصعب تحقيقه على وجه منضبط، فالتلوث له اسباب متعددة مثل التلوث الكيميائى والاشعاعى والطبيعى والتلوث بالغازات، كما ان مشاكل البيئة ليست كلها داخلية فهناك مشاكل عابرة للحدود عبر تصدير واستيراد سلع مختلفة تحمل نسبا متفاوتة من التلوث وهناك أيضا مشاكل وطنية ولكن لها تأثير على الانهار الدولية أو المحيطات او طبقة الاوزون او حتى المناخ ، وفى النهاية سنجد انفسنا كدول نامية امام عوائق تجارية كبرى تعوق حركة صادراتنا الى الخارج وهى عوائق تتنافى مع الهدف الذى انشئت من اجله منظمة التجارة العالمية والتى تهدف الى تحرير التجارة وازالة العوائق التجارية بين جميع دول العالم.

ويشير الدكتور ابراهيم حسن الى أن معايير البيئة التى تصر الدول المتقدمة على تطبيقها تمس منتجات عديدة أهمها المنسوجات والجلود ومواد التغليف نظرا لما تسببه بعض المواد الصناعية من حساسية للجسم الانسانى فى بعض انواع المنسوجات ، كما تستخدم بعض المواد الكيماوية فى تجهيز انواع من الجلود فى الدول النامية فى حين أنها محرمة دوليا فى دول مثل المانيا بالاضافة الى الأضرار التى تنتج عن استعمال بعض مواد التغليف التى تصيب الاطفال بصفة خاصة مثل الأكياس المستعملة فى التغليف.

ومن هنا فانه يجب الاستفادة مما نصت عليه اتفاقيات الجات من امكانية حصول الدول النامية مثل مصر على منح لمواجهة الاثار السلبية للتلوث، وقد نجحت مصر بالفعل فى خلال السنوات الاخيرة فى الحصول على دعم مادى ظهر أثره فى تطوير تكنولوجيا الانتاج الصناعي وعدم استخدام مادة الفريون. كما أصدرت عدة قوانين لحماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ومنها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ـ والذى يعد قانونا متكامل الأركان الفنية والتشريعية ولكنه انتهى الى دائرة عدم التطبيق نظرا لارتفاع اسعار وحدات المعالجة للمخلفات ولأن الانتاج الملوث أرخص فى التكلفة عن غير الملوث كما ان الغالبية العظمى من المشروعات التى تصرف مخلفاتها فى المجارى المائية هى مشروعات قطاع عام واعمال وايقافها يؤدى الى اضرار اجتماعية جسيمة ويلى صدور هذا القانون قانون أخر وهو رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وهو ينظم الجوانب الأخرى للبيئة

وحتى نستطيع التصدى لعوائق البيئة من جانب الدول المتقدمة فإنه يلزم على الأقل اعادة النظر فى التشريعات الداخلية للبيئة خاصة القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بغية تحقيق بيئة نظيفة تحفظ للانسان صحته وتؤدى الى انتاج سلع قابلة للتداول على المستوى الدولى تقفز فوق كل المعوقات والعوائق بجودتها ونظافتها.

وفى النهاية يؤكد نائب رئيس مجلس الدولة ان هناك تشريعات اخرى يلزم تبنيها واصدارها لمواجهة الآثار السلبية المتوقعة لاتفاقيات الجات والتى جعلت بعض الدول مثل الارجنتين والبرازيل والهند والمكسيك تقدر الخسارة التى ستلحق بها نتيجة تطبيق هذه الاتفاقات وآثارها السلبية على صادراتها فيما بين ٣.٥ مليار دولار الى ١٠ مليارات دولار. وأهم هذه التشريعات هى قانون تنظيم حماية الاقتصاد الوطنى من الأضرار الناجمة عن الدعم والاغراق والذى كانت وزارة الاقتصاد قد أعدت مشروع قانون بشأنه ، وكذلك قانون اصدار الشيك وتداوله باعتباره إحدى وسائل الوفاء التى تيسر سرعة المعاملات التجارية الدولية وهو القانون الذى أعد مشروعه منذ عام ١٩٨١ ولكنه لم يشهد النور حتى الآن لان اصدار مثل هذه القوانين من شأنه الحد من الخسائر او الآثار السلبية المتوقعة لاتفاقيات الجات وتعظيم مكاسب مصر من تطبيقها.



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٩٧

مستقبل الدواء فى مصر

بقلم :

المستشار الاقتصادى

صلاح مأمون

يتحدث هذا البحث عن مستقبل صناعة الدواء المصرية فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى والمنافسة العالمية المقبلة بعد توقيع اتفاقية «الجات» فى مراكش بالمغرب فى فبراير ١٩٩٥ .

وقد كانت نتيجة مناقشات عديدة على مختلف المستويات الاقتصادية ومصنعى الدواء فى مصر ، كما عقدت مؤتمرات موسعة ساهم فى ورش العمل بها كثير من المسئولين عن صناعة الدواء من القطاع العام وشركات الاستثمار الى جوار نخبة من الاقتصاديين والمهتمين بسياسة تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى وقد انبرى عدد كبير من الكتاب المتخصصين والمهتمين بهذه الصناعة الحيوية بكتابة ونشر العديد من هذه الكتابات التى تلقى الضوء على هذا الموقف القادم، والذى اتضحت ملامحه بعد قيام مصر بالتوقيع على اتفاقية الجات فى شهرفبراير ٩٥ بمراكش بالمغرب وقد جاء ترتيب مصر متاخراً وبعد دول عربية سبقتنا منها الاردن وتونس اضافة الى اسرائيل ، وما سوف نعرضه فى هذا المقال هو خلاصة هذا الجهود التى بذلت فى هذا المجال الهام .

ويمكن القول انه فى ظل عالمية السوق المقبلة وكسر الحواجز الجمركية بين اغلب دول العالم الموقعة على اتفاقية الجات والتى تجاوزت مائتى دولة اليوم فان المتفق عليه ان هذه الخطوة تعنى خدمة المستهلك الاخير فى كافة ارجاء المعمورة وذلك بإتاحة جميع السلع والخدمات لتكون بين يديه من انحاء العالم وعليه هو وحده أن يختار مايشاء من السلع والخدمات التى توافر فيها شرطان أساسيان وهما السعر الافضل والجودة الاحسن.

ولم تكن جهود اتفاقية الجات «منظمة التجارة العالمية الحرة» وليدة الصدفة انما جاءت بجهود الدول الصناعية الكبرى وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية وان هذه الدول المتقدمة عانت كثيراً من ظروف هذه الحرب والكساد الاقتصادى واتجهت الى احياء اشكال متعددة من التعاون الدولى بقصد توسيع رقعة السوق المحلية والعالمية امام منتجاتها المتعددة والمتميزة ، ومع بداية عام ١٩٤٧ بذلت هذه الدول جهودها لتفتح امام صناعاتها وزراعاتها وخدماتها العملاقة اسواق العالم كله وقد واكب هذا الاتجاه تكوين التكتلات الاقتصادية وتاتى اتفاقية الجات فى مراحلها المختلفة تتويجاً لهذه الجهود المبذولة ، تدخل دول العالم بها دائرة الحياة للقرية الواحدة فى ظل ثورة الاتصالات الحديثة التى ربطت بين كل انحاء العالم فما من حدث يقع فى اى مكان من هذا العالم الا تتناقله وكالات الانباء فى دقائق معدودة.

وقد بات مهما أن تسارع مصر بالدخول فى افاق هذا التعاون الدولى واصبح لزوماً على مكانتها وتاريخها وموقعها الجغرافى الفريد فى وسط الدنيا ان تلحق بهذا الاتجاه لتكون رائدة فيه من اجل خير شعبنا ورفاهيته ، ومن ثم خطت مصر خطواتها نحو الترتيب لتوقيع اتفاق المشاركة المصرية الامريكية وكذا المشاركة المصرية الاوربية علاوة على ترتيب اتفاق وشيك مع مجموعة دول جنوب شرقى اسيا ، وقد آن الاوان لاحياء السوق العربية المشتركة لتربط بين الدول العربية الشقيقة وتخلق تكتلا اقتصاديا عربيا لصالح شعوب المنطقة.

وفى ضوء الاتجاهات العالمية السابقة فقد بات سبيل الاصلاح الاقتصادى برنامجاً يدخل فى مكوناته الاتجاه الى تخلى الدولة عن ادارة قطاعات الانتاج وفتح المجال امام القطاع الخاص وهو مايسمى بالخصخصة وهى تتجه الى تحسين ظروف الانتاج وتوسيع قاعدة الملكية واتاحة فرص عمل اوفر لتخفيف ازمة البطالة وتخفيف الضغط عن الموازنة العامة للدولة التى باتت تسدد من مواردها المحدودة اخطاء وخسائر متوالية للقطاع العام وقد بلغت العام الماضى وحده نحو ١٩ مليار جنيه ، هذا علاوة على ان حرية السوق والمنافسة الكاملة هى اسس الاقتصاد الحر الذى لاطريق ولابديل عنه للاخذ باسباب النمو الاقتصادى وزيادة دخل المجتمع والفرد وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

وقد اعتنى هذا البحث بالاشارة الى توصيات محددة فى ضوء كل المعطيات السابقة نوجزها فى الاتى :-

اولاً : مادام قد تحدد الاتجاه العام باهمية الاخذ بنظام الخصخصة وتخلى الدولة عن ملكية جميع القطاعات الانتاجية لاصلاح النظام الاقتصادى فى مصر امكان تحقيق معدلات مناسبة للنمو الاقتصادى ونامل ان تصل الى «من ٦ - ٨٪ سنوياً» فان الامر يقتضى المصارحة بانه ومع الوقت سوف لاتستمر الدولة فى ملكية اى قطاع انتاجى حتى ولو كان الدواء ويكفى ان ندلل على ان شركات الدواء المصرية لم تاخذ فرصتها الحقيقية بكل المعايير الاقتصادية لتحقيق الربحية والتقدم فقد واكبتها بعض السياسات والقرارات الاشتراكية الكثيبة لتمنع عنها تحقيق هامش الربح العادل واقعدتها كسيحة الحركة والنمو بسياسة التسعير الحكومي ففاتتها فرصة النمو والانطلاق وفى الوقت الذى تتعاظم فيه ربحية شركات الدواء الاستثمارية واصبحت منافساً لقطاع صناعة الدواء الحكومى الذى تتوالى فى اغلبه خسائر رأسمالية كبيرة قضت على امكانيات نموه ، وحتى فرص اصلاح هياكله التمويلية بفضل هذه السياسة الخاطئة فرصة شبه معدومة ، وبكل الوضوح فان امر بيع شركات الدواء المصرية لايخفى على اى متابع للشئون الاقتصادية واتاحة الفرصة للقطاع الخاص لادارة هذا القطاع الحيوى وسوف تتحقق المنافسة الحرة لصالح المستهلك الاخير بتوفير الدواء وبالاسعار المنافسة وخضوعاً لقاعدة اقتصادية صحيحة هى عدالة قانون العرض والطلب ولن تغفل حقوق العمال مراعاة للبعد الاجتماعى



المصـدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible] ١٩٩٧

ثانياً : مادام اعمال اتفاقية الجات «نموذج التعاون الدولي الجديد» قد سرى منذ عام ونصف العام والمهلة المحددة امامنا كدولة نامية بعشر سنوات اصبح بتناقص معدلها الزمني فمن الضروري ان تدمج شركات قطاع الدواء وفقاً لقواعد التماثل والتكامل الاقتصادى لخلق كيانات اكبر من الحالية مما يمكنها من تحقيق وفورات الانتاج الكبير ويساعدها للوقوف امام التيار القادم من خارج مصر وينطوى على منافسة جادة لاتعرف انصاف الحلول ولسوف تسمح السلطات للشركات العالمية العملاقة بادخال منتجاتها من الادوية والمعدات الطبية ونتوقع السماح ايضاً بانشاء شركات اجنبية لصناعة الدواء والمستلزمات الطبية تشجيعاً للاستثمار العربى والاجنبى .

ثالثاً : من شأن الدول الناهضة ان تركز دورها فى الخدمات العامة كالصحة والتعليم والقضاء والامن الداخلى والخارجى وان تفسح للقطاع الخاص المصرى وغير المصرى للاستثمار والتنمية ، وقد بات متفقان عليه ان البحث العلمى توليه كل الدول الناهضة الاهمية القصوى لفتح ابواب التجديد والتحديث والابتكار والاختراع ومصر فيها خبرات عالمية وتؤكد احدي الاحصائيات ان حملة الدكتوراه يصل عددهم الى اكثر من ١٦٥ الف فرد وان حملة الماجستير ودبلومات التخصص العالية يصل عددهم الى اكثر من ٤٢١ الف فرد وان الجامعات المصرية الثلاثة عشر يتخرج فيها كل عام ما يقارب ٤٥٠ الف فرد ، وليس من سبيل الا ان ترصد الدولة من ميزانيتها ما يناسب هذا الموقف لتعمير مراكز البحوث العلمية التى هجرها ابناء هذا الوطن من شكوى نقص الامكانيات.

رابعاً : ينبغى على الدولة ان تلتزم باصول الاقتصاد الحر وتكف يدها عن ادارة شركات الدواء المصرية فى مرحلة ما قبل اتمام الخصخصة وذلك بالغاء اساليب الرقابة المتبعة حالياً واجهزتها المتعددة..

خامساً : من المتفق عليه ان الدولة وهى التى تلتزم برعاية مواطنيها وتحسين مستوى الخدمات الصحية وهى تكفل تقديم العلاج للمواطنين غير القادرين ، والدواء كسلعة بحكم انتاجه ونمو شركاته معايير فى علم الاقتصاد وبناء عليه فانه لاخشية من امكان اضطلاع الدولة بتقديم هذه الرعاية من علاج ودواء للمواطنين غير القادرين من اصحاب الدخل المحدود اعتماداً على مواردها السيادية من ضرائب ورسوم وعوائد مختلفة وبالشكل الذى يتحرر معه قطاع صناعة الدواء ودون مساس باقتصادياته وليتمكن من المنافسة العالمية القادمة سواء رضينا او لم نرض .



المصدر : الأسرة اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ - ١٩٩٧

خبراء الحاسب الآلى:

الانضمام لاتفاقية تحرير تجارة التكنولوجيا سلاح ذو حدين

اكد خبراء الحاسب الآلى ان اتفاقية تحرير تجارة التكنولوجيا التى اقرها المؤتمر الاول لمنظمة التجارة العالمية فى سنغافورة مؤخرا.. هى سلاح ذو حدين بالنسبة لتأثيرها على السوق المصرية.. ففى الوقت الذى ستجعل فيه هذه الاتفاقية الحصول على احدث تكنولوجيا المعلومات فى العالم متاحا وميسورا وبأسعار رخيصة نظرا لالغاء الجمارك كلية على البرمجيات وغيرها مع حماية حقوق الملكية الفكرية، الا ان الاتفاقية ستضر بالدول النامية، ومن بينها مصر، حيث ستجد الصناعة المحلية مواجهة منافسة شرسة لكل منتجات العالم المتقدم، وقد تفاوتت ردود فعل خبراء الحاسب الآلى تجاه انضمام مصر الى هذه الاتفاقية التى وقعت عليها حتى الآن 28 دولة بالاحرف الاولى، وستوضع موضع التنفيذ عام 2000..

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٩ ـ مايو ١٩٩٧

□ تحقيق: حسن القمحاوى

فى البداية يؤكد د. معتصم قداح مدير مركز خدمات المعلومات والتنمية التكنولوجية بمركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء انه تم عقد العديد من الاجتماعات بين الوزارات المختصة واصحاب الشركات وهناك اتفاق على اهمية دخول مصر فى هذه الاتفاقية بغض النظر عن الاثار السلبية الطفيفة التى تترتب عليها مشيرا الى اهمية ذلك فى تخفيض تكلفة هذه التكنولوجيا وسهولة الاستفادة منها وايجاد بيئة للمنافسة من اجل تطوير المنتجات الوطنية.

فى البداية يثير المهندس شرين الريس تساؤلا عن تأثير الاتفاقية على مصر قائلا: هل نحن منتجون لتكنولوجيا المعلومات ام مستهلكون لها؟ وهل لدينا قدرة على المنافسة العالمية ام لا؟

ويجيب على ذلك مؤكدا اننا مستهلكون لما ينتجه الآخرون وما ننتجه غير قادر على المنافسة فى معظمه ومعنى ذلك اننا سنضر به فى حالة حمايته وفى هذه الحالة من الافضل الحصول على سلعة جيدة اما اذا كان البعض يرى ان ما ننتجه قادر على المنافسة العالمية فلماذا نخاف اذن من رفع الجمارك وتحرير التجارة؟!

ويضيف ان مبدأ فرض الحماية على المنتج الوطنى بالقيود الجمركية انتهى من العالم كله وحتى عندما تعطى الدولة الحماية لصناعة ما ثم لاتقوى على المنافسة بعد فترة فلابد وان ترفع عنها.

بل اننا عندما نرفع القيود الجمركية المفروضة على تكنولوجيا المعلومات سيؤدى ذلك الى انخفاض الاسعار وبالتالى قرب المنتجات من المستهلك النهائى، وعلينا الا نفرض ضرائب محلية عند رفع القيود الجمركية حتى لا تقلل من القدرة الشرائية للجماهير.

ويشير الريس الى ان لدينا نوعيات من المنتجات قادرة على المنافسة الفنية خاصة فى مجال البرمجيات ولا داعى للخوف عليها لان مصر لها السبق والريادة فيها خاصة البرامج العربية.

بل على العكس فإن الغاء الجمارك على الادوات الانتاجية قد يؤدى الى خفض اسعارها وبالتالى تصبح هذه المنتجات ذات ميزة تنافسية.

اما البرمجيات غير القادرة على المنافسة فانها ستموت وسيكون ذلك أوفر لمصر ومن بين مزايا الاتفاقية انها ستوفر لنا المعدات والاجهزة التى لاننتجها بسعر ارخص بنسبة 35٪ على الاقل هى قيمة الجمارك المفروضة عليها حاليا.

ويرفض الريس ان تستخدم الجمارك كقيد مادى على انتقال الفكر ويؤكد ان الاتفاقية لاصلاح رفاهية الشعب المصرى.

ويطالب الدولة بتوفير الدعم لهذه الصناعة من خلال انشاء المجلس الاعلى للتكنولوجيا واصدار القوانين المنظمة لهذا النشاط وتوفير التسويق الجيد وحماية حقوق المنتجين من القرصنة.

حقوق الملكية

ويتفق زكريا عيسى رئيس الجمعية المصرية للحاسبات ورئيس شعبة الحاسب الآلى بالغرفة التجارية بالقاهرة مع المهندس الريس فى تأييد الاتفاقية مؤكدا انها ستقلل التكلفة بالنسبة للمنتج المصرى والمستورد لانها تقوم على ازالة الرسوم والقيود الجمركية والضريبية.

ويقول ان حصيلة الجمارك الخاصة بالكمبيوتر ليست كبيرة ولا تعطى منافسة شريفة حيث يتم التلاعب فى فواتير الاستيراد بحيث لا تعرف الاسعار أو النوعيات الحقيقية.

وعند رفع الرسوم بالكامل ستكون المنافسة على اساس السعر العالمى الحر بالاضافة الى جودة المنتج لان من يبحث عن الجودة ويروج لها لايفكر فى التلاعب بعكس من يفضل السعر على الجودة.

ويضيف زكريا عيسى بأن الاتفاقية تسمح بالحصول على احدث الطرز فى العالم فى نفس الوقت وفى كل الدول.

فبعد رفع الجمارك لن يستغرق دخولها وقتا طويلا خاصة ان الوقت يمثل عنصرا مهما فى هذه الصناعة والزمن فيها يقاس بالثانية.

ويرى ان من يقول ان الاتفاقية ستساعد على تسويق المنتج الاجنبى على حساب المنتج الوطنى نظرته قاصرة لانه ليس لدينا منتج محلى جيد يقف على قدم المساواة مع الاجنبى وبالتالى فليس لدينا ما نخاف عليه ولن نحمى منتجا رديئا.

ولو حصلنا على التكنولوجيا بسرعة نستطيع اعداد كوادر وقواعد بيانات كبيرة تسمح باخراج منتج جديد ينافس وهى فائدة تتحقق على المدى البعيد.

ويؤكد ان الفائدة التى ستعود على مصر كبيرة نظرا للكثافة السكانية العالية تتمتع بها فضلا عن النسبة الكبيرة من المتعلمين وهو ما لا يتوافر فى بلاد اخرى كثيرة.

وبالتعليم والتدريب يمكن الوصول الى ما وصلت اليه الهند فى تصنيع البرامج واجزاء الكمبيوتر وكلما اسرعنا فى الانضمام الى الاتفاقية ستحصل على موقع متميز عن البلاد الاخرى مع

التركيز على الميزة التنافسية لنا وهى ان 95٪ من صناعة البرمجيات فى الشرق الاوسط تقوم على عناصر مصرية، وبالتالى فلاحاجة لنا لفترة انتقالية.

لا منافسة

ويؤيد نفس الاتجاه من الاتفاقية المهندس حاتم زهران رئيس احدى الشركات وعضو شعبة الحاسب الآلى مشيرا الى انه لن تكون هناك منافسة من الاساس ويدلل على ذلك بأن هناك برامج تنتج للاستهلاك المحلى مثل برامج المخازن والمرتبات والحسابات العامة.

وهذه البرامج لا يوجد منافس لها من الخارج اما ما نستورده فنحن لا ننتجه وبالتالى فليس هناك تعارض بل سيوجد تكامل بين المحلى والاجنبى وباسعار اقل.

ويرى ان رفع الجمارك عن البرامج مهم جدا لانه سيساعد على تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية حيث ان سوق الكمبيوتر يصل حجمه الى 300 مليار دولار سنويا منها 135 مليارا تخص البرمجيات والغاء الجمارك سيؤدى الى توافر البرامج الاصلية منها وبسعر مناسب مما يقضى على القرصنة.

بل ان الغاء الجمارك سيكون له تأثيره الايجابى على السوق المحلى حيث ان هذا الالغاء سيخفض الضريبة 35٪ فضلا عن الغاء 10٪ قيمة ضريبة المبيعات مما يعنى فى النهاية انخفاض سعر المنتج النهائى بنسبة 45٪ تقريبا هذا بالاضافة الى ان الدول النامية يمكن ان تطالب باسعار خاصة وحصة محددة من المنتج خلال السنوات الاولى.

وحتى نستطيع المنافسة يطالب المهندس زهران بتهيئة مناخ للاستثمار فى مجال تكنولوجيا المعلومات وايجاد جيل بخطة متكاملة تبدأ بتطوير التعليم ومفاهيم وادخال الحاسبات فى جميع مراحله واعادة هيكلة الادارة والقضاء على التعارض بين القوانين وانشاء المجلس الاعلى للحاسبات ومنح فترة اعفاء من الضرائب للشركات المصرية تصل الى 5 سنوات مع توفير الرقابة الصارمة.

حماية الصناعة

على الجانب الآخر من النهر يقف المهندس علاء العجماوى رئيس الجمعية المصرية للبرمجيات وهو يرفض تماما الغاء الجمارك وتحرير تجارة تكنولوجيا المعلومات مشيرا الى ان هذا الالغاء يمكن ان يكون فى مصلحة دولة تصدر اكثر مما تستورد.

لكن فى مصر العكس هو الصحيح ويؤكد ان لدينا صناعة محلية تحتاج الى دعم وان كل صناعة نمت فى مصر تمتعت بحماية داخل البلد لفترة طويلة ولما انطلقت انجزت.

ويرى ان الاتفاقية الجديدة تختلف جوهريا عن اتفاقية الجات حيث ان الاخيرة تدعو الى تخفيض الجمارك وليس الالغاء مع عدم التمييز بينما الاتفاقية الجديدة تطالب بالغاء الجمارك كلية.

وطالب العجماوى بالتفرقة عند تحديد الجمارك بين نوعيات البرامج المختلفة مشيرا الى ان الغاء الجمارك على نظم التشغيل والادوات الانتاجية التى تعادل ماكينات الصناعة سيكون مفيدا، اما التطبيقات غير المعربة فلا مانع من تخفيضها الى 15٪ بدلا من 35٪ وليس الغاءها.

اما التطبيقات المعربة فلابد من الغاء الجمارك عليها بنسبة 35٪ كما هى لحمايتها من المنافسة الدولية.

ويطالب العجماوى ايضا بالغاء ضريبة المبيعات على المنتجات التكنولوجية لخفض اسعارها مؤكدا انه ليس ضد تخفيض اسعار اجهزة الكمبيوتر والتخفيف عن المستهلك النهائى.

سلاح ذو حدين

ويؤكد د. مصطفى كامل مدير برنامج التنمية التكنولوجية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ان الاتفاقية سلاح ذو حدين وهى تفيد فى انها تفتح الاسواق العالمية وتحمى حقوق الملكية الفكرية لكنها من ناحية اخرى ستضر فى البداية بالدولة النامية لانها سترفع الحماية عن الصناعات المحلية.

الا ان لهذا الامر شقة الايجابى الذى يتمثل فى محاولة قيام هذه الصناعات بتطوير نفسها للدخول فى المنافسة مثلما حدث فى الستينات عندما فرضت الحماية على الصناعة فغابت الجودة وعندما رفعت هذه الحماية مؤخرا اصبحت هناك جودة عالية جدا واصبحنا نصدر ولم تغلق شركة واحدة لان الشركات طورت نفسها.

ويطالب د. كامل بعدم المبالغة فى تقدير مساوىء الاتفاقية.. مشيرا الى انها ستكون مفيدة على المدى الطويل.. ويعتقد ان الدول النامية ستمنح فترة انتقالية اخرى قبل الغاء الجمارك تصل الى 3 سنوات مما يمثل حافزا جديدا لمصر لبدء العمل جديا لاننا لو لم نلحق بآخر عربة فى آخر قطار للتكنولوجيا يخرج من القرن العشرين سيفوتنا القطار وسنصبح عبيدا لمن يمتلك التكنولوجيا.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٧

الجات.. ما لها وما عليها

بقلم:
صلاح مأمون
المستشار الأقتصادي

بتوقيع اغلب دول العالم على هذه الاتفاقية فقد اصبح العالم وبعد ثورة الاتصالات يعيش فى قرية واحدة، واصبح لزاما ان نتفهم اسس وقواعد هذه النمط الجديد من التعاون الدولى الذى اصبحت مصر جزءاً منه بعد التوقيع فى فبراير ٩٥، وعلينا ان نرتب اوضاعنا الأقتصادية بما يحقق اكبر فائدة ممكنة لصالح شبعنا من هذا الاتجاه الجديد، ولسوف نعرض فى هذا المقال لجوانب هذه الاتفاقية ومالها وماعليها فيما يلى من سطور لعل الفائدة المرجوة تتحقق بإذن الله .

١- قيام المنظمة « WTO»

بعد مضى حوالى نصف قرن على تاسيس المنظمات المالية الدولية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى تم تدشين منظمة التجارة العالمية والتى بدات اعمالها من اول يناير ١٩٩٥ حيث صار للتجارة الدولية مؤسسة فعلية خاصة بها ، ذات سلطات واسعة وتحل محل الامانة العامة للتعريفات والتجارة « الجات» والتى كانت قد تشكلت كهيئة مؤقتة للتجارة الدولية فى عام ١٩٤٧.

وياتى انشاء هذه المنظمة تتويجا لجهود دورة اورجواى وبالتالى ستكون مسئولة عن مراقبة وتحرير التجارة الدولية وتشرف على تنفيذ القوانين الخاصة بها والاتفاقات الموقعة فى اطار الجولة وعددها ١٢٨ اتفاقية .

٢- تعريف الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات « الجات»
The General Agreement on Trade ond Tariffs (G. A T. T) .

بادر المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لمنظمة الامم المتحدة عام ١٩٤٦ الى دعوة الدول لعقد مؤتمر دولى لبحث التجارة والتبادل التجارى. فى ظل اوضاع ما بعد الحرب العالمية الثانية ولقد اجتمع ممثلو سبع واربعين دولة فى هافانا عام ١٩٤٧ وتم توقيع ميثاق «هافانا» الذى نص على انشاء ما عرفه بمنظمة التجارة ولقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فى يناير ١٩٤٨ .

وكانت اهدفها:

١- إلغاء جميع اشكال القيود على حرية التبادل التجارى .

٢- الاخذ بمبدأ الحوار والتفاوض على أية مشكلات فى نطاق العلاقات التجارية والمتبادلة .

٣- تطبيق مبدأ المساواة التامة وتعميم مبدأ الدولة الاولى بالرعاية على جميع دول الاعضاء .

ومن المعروف ان اتفاقية الجات هذه قد ظلت منذ عام ١٩٤٨ حتى ١٩٩٥ بمثابة قواعد لتنظيم التبادل التجارى بين الدول الموقعة ولم تتحول الى ما يشبه المنظمة الدولية إلا فى منتصف الخمسينيات حيث تم انشاء سكرتارية دائمة لها بحنيف يراسها امين عام هو بمثابة الرئيس الادارى الذى يسير العمل اليومى لهذه المنظمة ، بالاضافة الى المؤتمر العام الذى يضم ممثلى كل الدول الموقعة على الاتفاقية وهو الجهاز العام الذى له سلطة رسم ووضع السياسة العامة لها والمعنى بتنفيذ وتطبيق اهدافها .

اما مصادر تمويل منظمة الجات فتاتى اساسا من حصص الدول الاعضاء وتقدر حصة كل دولة على اساس نسبة مئوية من تجارتها الخارجية .

ولقد بدات مفاوضات جولة اورجواى « الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة» المعروفة باسم الجات G.A.T.T منذ سنة ١٩٨٦ م واستمرت لمدة سبع سنوات شاركت فيها ١١٧ دولة قد انتهت باقرار ٢٨ اتفاقية فرعية . ٣- الدور السابق للجات :

وفيما يتعلق بتقييم نشاط الجات فى مجال دعم وتيسير التبادل التجارى بين الدول فتجدر الاشارة الى ان هذه المنظمة التى تقوم على اساس من مبادئ الاقتصاد الحر لم تفلح الى اليوم فى الوقوف الى جانب دول العالم الثالث والدول الفقيرة عموما فعلى سبيل المثال وعلى الرغم من أن المنظمة قد اسست عام ١٩٤٦ مركزا دوليا للتجارة هدفه الاساسي مساعدة الدول النامية على تنمية قدراتها التصديرية لمان الدول الغنية لاتزال تضرب بعرض الحائط كل المبادئ والاحكام التى اتفق عليها عام ١٩٤٧.

وقد ترتب على ذلك عدة نتائج سيئة من منظور دعم مسالة التبادل التجارى الدولى فمثلا وحسب تقديرات الجات نفسها عن اوضاع التجارة الدولية خلال العامين ١٩٨٥، ١٩٨٦، يلاحظ ان معدل التبادل التجارى الدولى قد انخفض من ٩٪ عام ١٩٨٦ الى ٣٪ عام ١٩٨٦ ولعل هذا هويفسر لنا تعدد المؤتمرات التى عقدت فى السنوات الاخيرة لمناقشة موضوع التبادل التجارى خاصة بين دول الشمال ودول الجنوب فى اطار ما عرف بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية « الانكتاد» او فى حوار الشمال والجنوب او سواء فيما بين دول الشمال وخاصة الدول الصناعية السبع الكبرى وذلك فى ظل تنحية مبادىء الجات واهدافها جانبا ومن ثم ركزت دول العالم الثالث فى مفاوضاتها مع دول الشمال الغنية على اعادة النظر فى النظام الاقتصادى العالمى.

ودعت الى نظام اقتصادى عالمى جديد والى اعادة النظر فى شروط التمويل والاقراض والمنح والمساعدات ومناقشة مشكلة الديون ووضع الحلول السلمية لها ، وهذه تعد مؤشرات على عدم نجاح الجات فى تطبيق مبادئها واهدافها التى تم الاتفاق عليها فى ١٩٤٧ خاصة مع صغر حجم اعضائها. ومن ثم كان من الضرورى الدعوة لجولة اورجواى من المفاوضات حول التجارة والتعريفات الجمركية للتغلب على العديد من الصعوبات» .

وقد ترافق نجاح مفاوضات جولة اورجواى لتحرير التجارة الدولية مع تحلل نظام التجارة القديم الذى كان العالم فيه ينقسم الى سوقين تختلفان جذريا فى طريقة الأداء وقواعد المعاملات وتنشا على انقاض النظام القديم نظام آخر جديد تندمج فيه كل اسواق العالم تقريبا بما فيها اقتصاديات الدول الاشتراكية سابقاً . ورغم اهمية الدور الذى قامت به مؤسسات بريتون وودز منذ نشاتها فى توفير الاستقرار النسبى للنظام النقدى الدولى سواء بتمويل جهود التنمية ومعالجة الاختلالات المالية الخارجية للدول النامية الا ان دور هذه المؤسسات فى معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية العالمية رغم ما ادخل عليها من تطوير كبير خلال العقود الماضية وظل يعتمد بدرجة رئيسية على سياسات مالية ونقدية وما من شك فإن انشاء منظمة للتجارة العالمية سيسهم فى سد الفجوة ومواجهة النقص القائم فى مؤسسات النظام الاقتصادى الدولى بما يكفل النظرة المتكاملة للمسائل المتشابكة الخاصة بالنقد والتمويل والتجارة والتنمية.

٤- المفاوضات وتجارة الخدمات : يذهب الكثيرون من مقيمى جولة اورجواى اليوم الى التاكيد ان تفاقية التجارة فى الخدمات تعد من اهم نتائج الجولة ويستندون فى ذلك الى ما حققته الجولة من نجاح فى وضع اطار متعدد الاطراف ومتفق عليه للتجارة فى الخدمات يشمل قواعد نافذة الامر الذى يعنى بعبارة اخرى اخضاع التجارة والخدمات لاول مرة الى قواعد ومبادئ الجات وما تتضمنه فى طياتها من التزام الدول بفتح اسواقها امام ذلك النوع من التجارة وهو التطور الحقيقى للنظام التجارى الدولى خلال الخمسين سنة الماضية فالمشاهد هو التنامى السريع لقطاع الخدمات لاسيما فى اقتصاديات الدول الصناعية والذى اصبح يحتل نسبة ٦٠٪ تقريبا من العمالة والناتج القومي الاجمالى فيها.بل يذهب البعض الى تقدير انه خلال الثلاثين سنة القادمة ستنخفض نسبة العمالة فى القطاع الصناعى بالدول المتقدمة الى ما يتجاوز ١٠٪ من العمالة الكلية وذلك يدل على الاهمية المتعاظمة لقطاع الخدمات مستقبلا وذلك سيكسب تلك الدول بالتالى ميزة نسبية فى تجارة الخدمات التى اصبحت تمثل اليوم اكثر من ٢٠٪ من التجارة العالمية .

وهذه الاتفاقية مقدمة لاتفاقية اخرى اكثر تعقيدا وتعد نتاجا لمبادرة امريكية فى اوائل الثمانينيات وبقوة دفع من الادارة الامريكية بادئة مفاوضاتها مع شركائها من الدول المتقدمة« المجموعة الاوروبية واليابان» ثم تكتلوا معا للتفاوض حولها مع الدول النامية وتم تدشينها فى دورة اورجواى فى صورة اتفاقية مبدئية حيث ان هناك العديد من القضايا تثير صعوبات سوف يتم متابعتها من خلال منظمة التجارة العالمية والتى تعد من الموضوعات الجديدة.

وتمكنت جولة اورجواى من معالجة هذه الموضوعات الجديدة اذ تم الاتفاق فى اطار هذه الجولة - على قيام كافة الدول بتقديم عروض وطنية عن مجالات الخدمات التى ترغب فى تحريرها وفتحها امام المنافسة الاجنبية مع منح الشركات الاجنبية نفس معاملة الشركات الوطنية ، ورغم عدم الاتفاق على كيفية تحرير الخدمات فى بعض الخدمات منها الخدمات المالية - النقل - انتقال العمالة المؤقتة - الا انه من المقرر ان تنتهى عملية التفاوض حول هذه المجالات لترسيم صورة متكاملة لما بدأته جولة اورجواى . ولعل اكثر المشاكل التى شغلت بال المفاوضين هى تعريف محدد لنقل الخدمة والمشاكل الاخرى الخاصة بانتقال مقدم الخدمة او من خلال التواجد التجارى لمقدم الخدمة فى ارض المستهلك وتقنين وضعه يتساوى فى المعاملة مع مقدم الخدمة فى المواطنين ايضا والعديد من القضايا ومنها ما يتعلق بانتقال العمالة العاملة فى الخدمة وكيفية الاستعاضة عن التعريفة الجمركية فى مجال الخدمات على نحو ما يتم فى السلع حيث ان التجارة فى الخدمات لا يتم التحكم فيها عند حدود الدولة ومعالجة القيود الوطنية على التجارة والخدمات كالقوانين .



والتشريعات الداخلية.... الخ.

ومن الملاحظ ان هذ الاتفاقية سوف تفرض تحديات تهز اركان مفهوم السيادة الوطنية نفسه بحيث تجيز التدخل في الشئون الداخلية وخاصة فيما يتعلق بالقوانين والقواعد الداخلية في مختلف الخدمات وهذه الاتفاقية هامة لانها أخطر تحديد يواجه الدول النامية في كافة المجالات الخدمية وخاصة المالية والبنكية والسياحة والعمالة.

٥- الدور المتوقع للمنظمة :ياتي انشاء هذه المنظمة تتويجا لجهود دورة اورجواى وبالتالى ستكون مسئولة عن مراقبة وتحرير التجارة الدولية وتشرف على تنفيذ القوانين الخاصة بها والاتفاقات الموقعة فى اطار الجولة وعددها ٢٨ اتفاقية ومن اهم آثارها ازالة الظلم والتوترات التجارية السائدة على الساحة الدولية خاصة الممارسات غير العادلة التى تمارسها الشركات متعددة الجنسيات فى التجارة الدولية وبالتالى ستختبر فاعلية المنظمة على

الاول: على صعيد تسوية الخلافات ، والثانى : متابعة المفاوضات متعددة الاطراف حول المواضيع التى لم تندرج فى اطار الاتفاقية مثل البيئة والحقوق الاجتماعية وتحركات القوى العاملة .

وتبلغ عضوية المنظمة حاليا ١٢٥ دولة ومن المتوقع ان تنضم دول اخرى حيث ستشهد الفترة المقبلة قيام العديد من دول «الجات» السابقة باتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة التى تكلف وضع نتائج جولة اوروجواى موضع التنفيذ مع الالتزام بعدم اتخاذ اجراءات تقييدية تتعارض مع روح ونصوص هذه الاتفاقية وسوف ينشا نوع من التعاون والتنسيق بين المنظمة الجديدة والمنظمات الدولية والوكالات الاقتصادية المتخصصة الاخرى مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بما يحقق وجود ترابط بين المحاور الثلاثة للاقتصاد العالمى وهى التجارة والنقد والتمويل.

ومن المتوقع ان يؤدى انشاء هذه المنظمة الى تنشيط الاقتصاد العالمى والتاثير ايجابيا على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية وفتح افاق جديدة للاستثمارات والعمالة ونقل التكنولوجيا بما ينعكس ايجابيا على اقتصاديات الدول النامية ومن ثم سيصبح على دول العالم الثالث عبء المشاركة الايجابية فى اعمال هذه المنظمة بغية تحديد المسار وايقاف اية محاولات غربية للسير بها بما يخدم مصالح مجموعة معينة دون اخرى اى انها يجب ان تكون منتدى عالميا للتجارة الدولية يهدف الى تسهيل انتقال حركة السلع والبضائع والخدمات بين الاقطار المختلفة دون تفرقة خاصة فى ظل عصر التكتلات الاقتصادية والمنافسة الشديدة وفى ظروف الدول النامية التى هى مثقلة بالديون. ومن ثم فالامر الجوهرى هنا هو ضرورة النظر الى تحرير التجارة الدولية باعتباره نتائج عملية اعادة بناء النظام الاقتصادى العالمى.

٦ -استراتيجية مصر للتعامل مع المنظمة :

تعمل مصر بجدية من خلال ادراك الواقع العالمى الجديد فى عملية اعادة بناء هياكل وقواعد النظام الاقتصادى العالمى الجديد من خلال اشتراكها فى جولة اورجواى وطرحها لتصورات العالم الثالث ومن خلال محاولتها الاشتراك مع التكتلات الاقتصادية العالمية والاقليمية مثل الاتحاد الاوروبى والاتحاد المغاربى ومن خلال اجراءات داخلية مثل عملية تصحيح واعادة هيكلة هياكل ومؤسسات الاقتصادى الوطنى المصرى او الدخول فى اتفاقيات تتعلق بالانشطة التجارية ، الاستثمارية ، ونقل التكنولوجيا مع القوى الاقتصادية الكبرى فى العالم ومنها الولايات المتحدة الامريكية من خلال العديد من الاتفاقيات مثل بروتوكول التعاون العلمى والتكنولوجي .. الخ . ومع اليابان والصين بالاضافة الى محاولة الاستفادة من خبرة وتجربة النمور الاسيوية.

ومن ناحية اخرى تؤكد مصر ان العام الحالى سيشهد بدء مفاوضات الشراكة بين مصر والاتحاد الاوروبى الذى سيسفر عن اتفاق تعاون اقتصادى وفنى وقد تؤدى هذه المفاوضات الى انشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الاوروبى بالاضافة الى طلبها عضوية اتحاد المغرب العربى .

اما على مستوى الاستعدادات الداخلية فتؤكد وزارة المالية على انتهاء مصلحة الجمارك من اعداد الاطار النهائى لتعديلات التعريفة الجمركية التى سوف تطبق خلال شهر يناير ١٩٩٥ وتشمل هذه التعديلات الحد الاقصى للتعريفة الجمركية بواقع ١٠٪ لتصبح ٦٠٪ بدلا من ٧٠٪ كما من المتوقع تاجيل تعديل الفئات الجمركية على السيارات حتى يوليو القادم والابقاء على بعض الفئات الجمركية كالسكر بانواعه كما هى .

– حتى انه من المنتظر تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الراسمالية بهدف تنشيط العملية الانتاجية ونتج عن مجالات الاستثمار المختلفة مع التنسيق بين مختلف الجهات سواء كان الاتحادات او الغرف التجارية والوزارات المهنية وشركات قطاع الاعمال العام والخاص والمشترك واتحادات الصناعة .... الخ.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٩٧

ارتفاع أسعار الأدوية بنسبة ١٠٠٪

شركات الدواء تستغيث برئيس الوزراء لمواجهة الضغوط الأجنبية

نقابة الكيماويات تكشف مخالفات مالية جسيمة فى الشركة القابضة



المصـدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٩٧

كتب محمد عبد الجواد:

اكد رؤساء شركات الادوية ان اسعار الدواء سوف ترتفع بنسبة ١٠٠٪ خلال الاشهر القادمة بسبب اصرار الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية علي الغاء فترة السماح التي منحتها «الجات» للحكومة المصرية. ذكرت مذكرة -اعدتها شركات الادوية وتم رفعها لرئيس الوزراء -ان كبريات شركات الادوية الاوروبية والامريكية تمارس ضغوطا مكثفة لاجبار مصر علي تطبيق اتفاقية الحماية الفكرية في مجال الدواء خلال العام الحالي دون استفادة مصر من المهلة الممنوحة لها من قبل الجات وتبلغ خمسة سنوات. اشارت المذكرة إلى ان تطبيق هذه الاتفاقية في الوقت الحالي سيؤدي الي رفع تكلفة صناعة الدواء في مصر بمعدلات فلكية لتغطية تكاليف الحصول علي الحقوق الفكرية المتمثلة في براءات اختراعات وتركيبات الادوية من الشركات الرئيسية المنتجة لها في الدول المتقدمة.

طلبت المذكرة من رئيس الوزراء الاسراع باتخاذ اجراءات لمواجهة هذه الضغوط التي تهدد صناعة الدواء في مصر وإعادة النظر في اسلوب خصخصة شركات الادوية التابعة لقطاع الأعمال لمساعدتها في مواجهة المتغيرات العالمية ومنافسة الشركات الاجنبية. من جانب اخر كشفت مصادر مسئولة بمجلس الوزراء عن وجود خلافات بين المجموعة الوزارية المعنية بعمليات الخصخصة حول عدد واسلوب بيع شركات الادوية حيث طلبت وزارة قطاع الاعمال بيع اكثر من ٧٠٪ من اصول الشركات قبل نهاية العام الحالي فيما عارض بعض الوزراء هذا الاتجاه الذي وصفوه بانه سيؤدي الي رفع اسعار جميع اصناف الادوية بالاسواق. وفي تطور جديد للازمة كشفت النقابة العامة للكيماويات عن وجود مخالفات جسيمة بالشركة القابضة للادوية تتضمن اهدار مبالغ كبيرة من المال العام. اكدت النقابة ان مجلس ادارة الشركة القابضة للادوية يرفض تثبيت العمالة المؤقتة بالشركات التابعة والتي يصل عددها الي ١٠ الاف عامل يعملون بهذه الشركات منذ أكثر من عامين مما يعد مخالفة صريحة للدستور. وذكر تقرير اللجنة المشتركة التي شكلتها النقابة برئاسة عائشة عبد الهادي سكرتير المراة العاملة والطفل باتحاد العمال ان التدخل المستمر من جانب الشركة القابضة في شئون العمل والعمال بالشركات التابعة يؤثر سلبيا علي العملية الانتاجية. وقالت عائشة عبد الهادي نائب رئيس نقابة الكيماويات ان الشركة اصدرت قرارا بتعيين ٢٢ مستشارا بواقع مستشارين في كل شركة من الشركات التابعة يتقاضون اجورا تصل الى ٥٣٠ الف جنيه سنويا مشيرة الي ان هذا المبلغ كفيل بحل مشاكل ٥٠٪ من العمالة المؤقتة بشركات الادوية او توفير فرص عمل لحوالي ٧٠٠ من خريجي الجامعات.

وكشفت عائشة عبد الهادي النقاب عن ان معظم هؤلاء المستشارين تم تعيينهم مجاملة لبعض الاشخاص الذين كانوا يشغلون مناصب حساسة في مجالس ادارات سابقة وأعلنت النقابة العامة للكيماويات في تقريرها ان احد كبار المسئولين بالشركة القابضة يتقاضي مكافات في نهاية الخدمة بشيكات مقبولة الدفع باسمه شخصيا علي اعتبار انه ممثل لاحدي شركات الادوية التابعة بخلاف منصبه في الشركة القابضة حيث بلغ اجمالي المبالغ التي حصل عليها حوالي ٥٠٠ الف جنيه مخالفا بذلك نص المادة الاولي من القانون رقم ٨٥ لسنة ٨٣ الذي يوجب تحويل هذه المبالغ للشركات التابعة باعتبارها مالا عاما.

الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية لـ« العالم اليوم »:

9 دول عربية أعضاء بمنظمة التجارة و 4 أخرى فى الطريق !

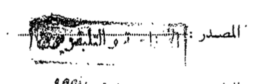
□ كتب – يوسف هلال :

بلغ عدد الدول النامية التى انضمت إلى منظمة التجارة العالمية «الجات» حتى نهاية العام الماضى نحو 70 دولة منها 27 دولة اسلامية و 9 دول عربية هى الامارات والبحرين وتونس وجيبوتى وقطر والكويت ومصر والمغرب وموريتانيا وهناك أربع دول عربية أخرى تتفاوض – حالياً – للإنضمام الى المنظمة العالمية وهى السعودية والأردن والسودان والجزائر.

ويشير الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أن الدول العربية اعربت عن شكوكها تجاه قيام الدول المتقدمة بفتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية بدلاً من التركيز على وصول صادراتها إلى أسواق الدول النامية. حيث اشتكى عدد من الدول الصناعية إلى منظمة التجارة العالمية عددا من الدول النامية لعدم احترام حقوق الملكية الفكرية ومخالفة الاتفاقيات الخاصة بإزالة القيود الكمية وتطبيق القيود بصورة تقوم على التفرقة وذلك بفرض قيود كمية على مجموعة كبيرة من منتجات النسيج والاقمشة.

كما قامت بعض الدول الصناعية بمنع بعض منتجات الدول النامية من دخول أسواقها على اساس أن هذه الاجراءات ضرورية لحماية حياة وصحة البشر والحيوان والنباتات.





المصدر :

التاريخ : ١٩٩٧

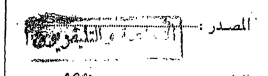
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



حازم هاشم

● أحوال حقوق الملكية الفكرية فى وطننا العربى لا تسر!، ولا تطمئن أحدا ممن يبذلون أموالهم وجهدهم وإرهاق أذهانهم حتى يخرجوا إلى الناس بإبداع جديد!، أن نعترف بأن دول العالم العربى قاطبة مازالت متخلفة عن الركب العالمى فى مجال حماية هذه الحقوق فى مختلف المجالات الإبداعية، وفى داخل وطننا العربى مازالت الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلفين التى وقعت فى إطار الجامعة العربية عام ١٩٨١ تتعثر!، وهذا يوضح الحالة العربية فى مواجهة القوانين والاتفاقيات الدولية المبرمة فى هذا الشأن كقانون الاتفاقية العالمية المعدلة فى باريس عام ١٩٧١، واتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية عام ١٩٧٣، ومن الغريب أن العرب فى غابر تواريخهم كانوا أشد الأقوام حرصا على رعاية الإبداع ورصد كل من يسطو أو ينتحل لنفسه إبداع غيره، فنحن نرى اهتمامهم بتوثيق المؤلفات والتدقيق فى نسبها ومواطن وضعها ثم التمييز بينها بدقة متناهية، فما لنا الآن - وقد تعقدت عمليات الإبداع ونشره وتناقله فى عصرنا الحالى - نهمل حقوق الملكية الفكرية للغير كما نهمل هذه الحقوق داخل وطننا الكبير وداخل الوطن الصغير؟!، لقد تشعبت قضية الملكية الفكرية فى العالم كله، وأصبح وطن الإبداع شريكا للمبدع فى حقوق هذه الملكية، وقد تحركت كل الدول لإقرار هذه الحقوق وصيانتها داخل الحدود وعبر البحار وما وراء، وتشهد الساحة العالمية معركة حامية الوطيس تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين حتى تنزل على أحكام الاتفاقيات والقوانين الدولية لحماية الملكية الفكرية، بعد أن أصبح العالم بثورة المعلومات قرية صغيرة تتناقل الأفكار والإبداع من الأقصى إلى الأقصى فى سهولة بالغة، وتبذل الاتحادات والروابط العربية للنشر جهودا مستميتة لدى الحكومات لسن القوانين والتشريعات التى تمنع تزوير الكتب وسرقتها وردع كل الذين يستحلون جهد المؤلف وحقه فى استثمار إبداعه، وتهدر كذلك حقوق الناشر الذى يحول إبداع المؤلف إلى كتاب متداول، وفوق كلفة الطباعة والإخراج والورق تضاف كلفة الإعلان الدعائى لهذا الكتاب بما يضمن له الرواج والذيوع، لكن بعض الحكومات العربية مازالت تنظر إلى جريمة السطو على كل ذلك وكل هؤلاء نظرة عدم اكتراث كأن السرقة هنا ليست جناية بكل المقاييس!، بل قد عرفت مؤسسة حكومية عربية للنشر لا تتعفف عن تزوير بعض الكتب المنشورة فى أقطار عربية مجاورة!، وتترك وقائع ضبط الكتب المزورة فى معظم أقطارنا العربية للصدف البحتة!، فإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للكتاب المنشور فماذا عن حقوق الملكية الفكرية





المصدر :

التاريخ : ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المخترعات الحديثة والتطوير العلمي لكل ما اعتدنا استعماله لازمنة؟!، العالم اليوم يصر على أن للإبداع الإنساني حقوقا مهما تنوعت صور هذا الإبداع وتعددت أقطاره، الحقوق التى تضمن لأصحابها العائد المجزى ممن يستخدمون هذا الإبداع أو يستمتعون به، ولم تعد قضية الملكية الفكرية موضوع أخلاق فقط، بل هى فى صلبها تجارة واقتصاد، وجحا - كمال يقول المثل الشعبى - «أولى بلحم ثوره» سواء كان جحا هذا من مواطنينا أو من الأجانب!.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٧

خواطر .. وأفكار ..!!

مبارك والدواء .. صحة المصريين .. «حلف الناتو» .. و«حلف كوبنهاجن» ..!!

بقلم : محفوظ الأنصاري

حديث اليوم .. اتوجه به للرئيس مبارك ..

فهو وحده القادر والراغب .. :-

- فى أن يحول الآمال الكبار .. والأفكار الجديدة، إلى حقيقة وواقع ..

- هو القادر على أن يلبى رجاء المتطلعين اليه، الواثقين فى قيادته .. بقرارات فاعلة واجبة النفاذ ..

- وهو الذى يستحق منا كل الدعاء والشكر .. كل التقدير والاكبار ..

والحديث الذى أتوجه به للرئيس يدور حول عناوين ثلاثة .. :-

١ - العنوان الأول .. الدواء والفقراء .. ومستقبل صناعته فى مصر ..

٢ - والثانى .. عصر التكنولوجيا، ودنيانه .. صناعة وتجارة .. علم وتعلم ومنهج حياة ..

٣ - والثالث .. انطباعات حول السلام .. بمشاكله وبتحالفاته .. وصراعاته، ومصادماته المصدرة الى مصر .. ومعركته التى تلخصها كلمة كوبنهاجن ..

وبكل الصراحة، لم أكن جاهزاً - نفسياً وذهنياً - اليوم إلا للحديث عن التكنولوجيا .. عن عصر الفضاء والاتصال والمعلومات، و«الالحاح ..» من أجل دفع مصر بخطوات أسرع، وأكثر « عصبية ..!!» على هذه «السكة ..» المتجهة والفاتحة الموصلة، إلى آفاق مستقبل بلا حدود ..

لكن .. «ما باليد حيلة ..» .. وليس أمامنا إلا الانصياع والاستجابة لدواعى الواجب، ولمتطلبات المهنة فى جريها وراء الساخن من الأحداث، والقضايا ..

●●●●●●

□ الدواء المصرى .. وصناعته .. :-

لقد سبق وأفردت «الجمهورية ..» صفحاتها لمناقشة هذه القضية الحيوية مرات .. ثم عادت بعد اتفاقية الجات، وجمعت حول مائدة حوارها الاسبوعى كل العاملين فى هذه الصناعة من رجال القطاع العام، ورجال القطاع الخاص .. من العلماء، ومن الممارسين ..

واليوم نعود لنفس «القضية المشكلة ..» ..

● و «المناسبة ..» .. وصول مجموعة من ممثلى الشركات الدولية العابرة للقارات، والمتعددة الجنسيات، العاملة فى صناعة الدواء، والمحتكرة لأكثر من ¾ تجارته وصناعته فى العالم ..

وصول هذه المجموعة لمصر - لاقامة ما يسمى «بمناظرة ..» ، مع عدد من رجال الأعمال المصريين حول الدواء .. صناعته .. تسويقه .. حقوق الملكية الفكرية .. وفترات السماح المعطاة والمقررة فى اتفاقية الجات ..

● الهدف .. اقناع مصر، «بالتنازل ..» عن حقها فى «المهلة القانونية الدولية ..» المقررة فى اتفاقية الجات، والتى تقضى بالسماح للدول النامية، ولمدة ١٠ سنوات بعدم الالتزام ببنود الاتفاقية، خاصة المتعلق «بحقوق الملكية الفكرية ..» ..

وسبب هذه المهلة أو الاعفاء .. هو .. :-

اعطاء الدول النامية والفقيرة فترة سماح، « لترتيب أوضاعها ..» ، و «تنظيم أمورها ..» ، و«تأهيل صناعتها ..» ، واعداد كوادرها ، و «تجهيز معاملها ..» .. لتكون قادرة على المنافسة ، حتى وان كانت محدودة .. حتى وان جرت على سوقها المحلى فقط ..

لم يكن المجتمع الدولى، «يلعب ..» ، او «يهزج ..» ..

لم يكن «أبله ..» ، ولا غافلاً .. أو كريماً لحد السفه «والعبط ..» ، وهو يضع هذا الأمر بنداً أساسياً فى صلب الاتفاق ..

كانوا مقدرين لخطورة الأوضاع فى العالم .. ولهشاشتها وحساسيتها فى الدول النامية ..

كانوا مدركين «للأهمية الاجتماعية ..» .. و «الأهمية الأمنية ..» وعلى المستويات المتعددة .. - الوطنى. والاقليمى. والعالمى - ، لقضية الدواء، وكيف يؤدى عدم توفره .. أو عدم القدرة على شرائه ، إلى مشاكل وانفجارات ..

وهو ما أبرزته المادة رقم ٨ فى اتفاقية الجات ، ونصت عليه بعد أن فطن المتفاوضون لأهميته وخطورته ..

فبعد كل «المحرمات ..» ، وكل «الجزاءات ..» ، وكل «الموانع ..» ، التى تُمكّن الشركات والدول الكبرى من التحكم والسيطرة والهيمنة على هذه الصناعة الاستراتيجية الضخمة .. بعد كل مواد العقاب والردع «حفاظاً على حقوق الكبار .. !!» تعود المادة ٨ مستدركة لتقول - متعارضة مع ما سبق من مواد ..



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«يجوز للدول الأعضاء اعتماد التدابير اللازمة لحماية، الصحة العامة والتغذية، وخدمة المصلحة الوطنية فى القطاعات الحيوية للتنمية الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية..»..

وتضيف المادة ـ وقد تكون هناك حاجة لاتخاذ تدابير، ـ من جانب الدولة ـ لمنع حائزى حقوق الملكية الفكرية من إساءة، الاستخدام ـ ويقصد هنا الشركات المتعددة الجنسيات ـ..

● نعود لـ «الوفد العابر للقارات..»، القادم إلى مصر لـ «المناظرة..» والاقناع بـ «التفريط..» فى حقنا الممتد حتى عام ٢٠٠٥..

هذا الوفد القادم من أجل وقف تقدم صناعة الدواء المصرى، بل والقضاء على هذه الصناعة..

و «الجزرة..»، المُقدَّمة لنا، «وعد..» فارغ من أى مضمون، بنقل «تكنولوجيا الدواء لمصر..» ..وتحديث صناعته فيها.. وذلك من خلال دفع الاستثمارات العالمية فى هذه الصناعة نحو مصر..

وتأكيداً لفساد هذا الزعم نقدم دليلين.. :ـ

ـ الأول، من صلب اتفاقية «التريبس..»، أو الملكية الفكرية ذاتها.. والتى تنص المادتان ٦٦، ٦٧ منها على أن الدول المتقدمة سوف تقدم لشركاتها الدوائية الكبرى «حوافز..» وتسهيلات، نظير أن تقوم هذه الشركات بمد الدول النامية والفقيرة، بالمعونة الفنية..، وبنقل التكنولوجيات الحديثة اليها.. وتزويدها بالنظم الادارية الحديثة، والنظم القضائية لمساعدتها على التقدم فى هذا السبيل..

وهذا النص موجود جنباً إلى جنب مع فترة السماح الممنوحة للدول النامية مثلنا..والأقل منا كذلك ـ ١٠ سنوات ـ.. بل إن الحكمة من فترة السماح، هو ايجاد حقبة زمنية مناسبة لتطوير هذه البلدان من خلال المساعدة التى تقدمها الشركات العملاقة والدول الكبرى..

وهذا يعنى أن أى تدخل من أجل إلغاء وحرمان الدول النامية من المهلة، يعد بمثابة «خرق للاتفاقية..» لصالح الاحتكارات الكبرى..

ـ الدليل الثانى ـ من مصر ـ، وهو هذه الحقيقة الثابتة والتى تؤكد أنه لاتوجد محظورات ولا موانع على انشاء شركات أجنبية كبرى، سواء كانت متعددة الجنسيات، أو أمريكية، سويسرية أو بريطانية فى مصر.. وأن شركتى جلاكسو، واسكويت العالميتين يعملان فى مصر منذ الستينات.. دون حظر أو اعاقة ولا «تأميم..» ..فضلاً عن إنشاء ٣ شركات دولية، ضخمة فى السبعينات والثمانينات والتسعينات هى فايزر الأمريكية.. وهو كست الألمانية.. وسويس فارما السويسرية، والكل يعمل بحرية وبلا قيود..وبالتالى لاموانع للاستثمار والتحديث، إذا رغبوا هم أو غيرهم، واذا حسنت النوايا..

أما ما غير ذلك، فهو نابع عن سوء قصد ونية، وقائم على انتهاك صارخ للاتفاق الدولى ـ الجات ـ الذى هو فى الأساس مجحف بمصالح الدول الفقيرة..

وأعتقد أن قراءة بسيطة لنصوص اتفاقية «التريبس..» أو الملكية الفكرية، تكشف بسهولة، مدى الظلم والاجحاف..

وآمل أن يقرأ الجانب المصرى فى هذه المناظرة مع الشركات العابرة للقارات، النصوص.. قبل الجلوس على مائدة التفاوض والحوار أو المناظرة..

حتى لا «تسقط الوعود..» على «عقول..»، تجهل الحقائق.. أو تسقط على «نفوس..» تتطلع الى «وكالة..» تدر أرباحاً طائلة..

وفى هذا المجال أحب أن أذكر، أن سوق الدواء العالمى، تبلغ مبيعاته السنوية، مايقترب من الـ ٣٠٠ مليار دولار.. مقسمة كالآتى :ـ

- ٣٠٪ الشركات الأمريكية المنبع والأصل..
- ٣٠٪ للشركات الأوروبية ـ دول الاتحاد الأوروبى الـ ١٥ ـ..
- ٢١٪ للشركات اليابانية..
- والـ ١٩٪ الباقية يقتسمها أكثر من ١٥٠ دولة فى العالم من الدول النامية والفقيرة..
- وحصة مصر من هذه القسمة أقل من ٠,٣٪..

نقطة أخيرة فى حديث اليوم حول الدواء وصناعته ـ هى أن انتاج الدواء فى مصر وسوقه الآن يقل عما قيمته مليار دولار سنوياً ـ ويغطى أكثر من ٩٢٪ من حاجة مصر.. وبأسعار تتفق ومستويات الدخل ـ رغم شكوى الملايين من البشر عندنا ـ.. والتفريط فى هذه الصناعة، تحت اغراءات «الجزرة المعلقة..» التى أتى بها ممثلو الشركات العملاقة لمصر بدعوى التحديث والاستثمار.. وتحت اغراء الوكالات التى ستتوزع على المحاسيب.. يمكن أن يؤدى الى كارثة وطنية.. فلاحق لأحد أن يلعب «بصحة المواطنين..» مهما كانت مصالحه.. ومهما ذهب الشطط بالبعض..

حقيقة.. لقد عذبنى الدكتور «جلال غراب..» رئيس الشركة القابضة لصناعة الدواء بملفات اتفاقية التريبس، والتى سهرت عليها بضع ليال ـ فضلاً عن أحاديث متصلة وواسعة مع رجال هذه الصناعة من القطاعين الخاص والعام المصريين، ومع نقيب الصيادلة الدكتور زكريا جاد..

اضافة الى الملفات التى بعث إلىَّ بها اتحاد الصناعات المصرى، حول ندوة دولية عقدها حول هذا الموضوع فى العام الماضى.. وتكشف، خطورة هذه القضية..

وخطورة الاستجابة لطلبات الشركات المتعددة الجنسيات..

وكان موقف اتحاد الصناعات مع مصر والانسان المصرى..جنباً الى جنب مع ممثلى كندا والأرجنتين، والهند، واندونيسيا وغيرها..



وهنا أحب أن أشير أن هذا الموضوع هو أحد أهم القضايا ، التى يجرى حولها النقاش والبحث فى مؤتمرات دولية متعددة ، بعد أن تكشفت مخاطر التطبيق ، حتى قبل الاستجابة إلى مطالب العابرين للقارات ، بإلغاء مهلة السماح ، فما بالنا لو استجبنا واسقطنا المهلة ..

ولهذا من واجب « المتناظرين .. » من المصريين أن يقرأوا ويطلعوا على مناقشات وبحوث الدول التى تقف مثلنا فى نفس الخندق .. قبل أن يبنوا مواقفهم وآراءهم على أساس حسابات الاحتكارات الكبرى ومصالحها المتعاظمة ..

وبسبب هذا كله .. :—

أتوجه بالحديث للرئيس مبارك .. لأنه قبل غيره المدافع عن مصالح أبناء هذا الوطن .. الساعى إلى رفعته .. العامل من أجل توفير الدواء والمستشفى ، والمدرسة ، والغذاء ، وفرص العمل للانسان المصرى البسيط ..

فهو شاغله .. وهدف مشروع نهضته .

☐ التكنولوجيا .. والبشر :

قد يكون من غير الجائز تكرار القول حول ، أن العالم يعيش عصر التكنولوجيا المتطورة .. عصر المعلومات والفضاء والاتصالات .. لأننا نعيش هذا العصر ونلمس بأيدينا وعيوننا ، وعقولنا ، وقلوبنا هذا العصر بأدواته .

لكن العودة للتذكير بهذا كله .. هى تأكيد لحديث سبق الخوض فيه ، قبل ذهاب الرئيس مبارك لدافوس .. وبعد عودته من منتداها .

ففى هذا اللقاء العالمى ، برزت وبشكل غير مسبوق أهمية هذا العصر ، وتكنولوجياته ، وأدواته ، وعلومه وأسواقه .

وفتح سوق « عكاظ » .. على آخره ، فى جلسات عامة .. وفى لقاءات جانبية .. وصفقات كبرى .

وكانت الأرقام من بين المسببات والدوافع التى أخذت الجميع إلى هذا المجال وبقوة .

فإذا كان سوق الدواء العالمى ، باحتكاراته يصل إلى ٣٠٠ مليار دولار فى العام .. فمبيعات سوق تكنولوجيا المعلومات ، والاتصالات ، قد وصلت عام ١٩٩٦ إلى ٦٠٠ مليار دولار ، لتصل فى مطلع القرن الجديد إلى تريليون و ٣٠٠ مليار دولار .

ومع التضخم المالى الموجود فى خزائن الغرب الغنى .. ومع « التضخم التكنولوجى » .. الباحث عن أرض جديدة للاستثمار .

انطلقت الدول المتوسطة ، والنامية المتقدمة ، نحو انشاء وديان جديدة للتكنولوجيا .. تستوعب وتحتضن هذه الصناعات الطائرة بحثا عن فرص .. وكانت الصين سباقة ، وكذلك ماليزيا ، وأندونيسيا ، واسرائيل وغيرها .

انطلقت الدول بمشروعاتها التعليمية ، والعلمية والفنية ، تربى الكوادر القادرة على الاستقبال ، والاختراع والابداع ، وعلى التعامل مع هذا الجديد .

ولاشك ان مصر .. وان كانت قد استوعبتها مرحلة الاصلاح المالى والاقتصادى .. ومرحلة إقامة البنى الأساسية اللازمة .

فهى اليوم مؤهلة ، ومن فوق هذه الأرضية الهامة التى بذل مبارك فى بنائها جهدا خارقا ..

مصر مؤهلة ، للبدء الفورى ، ودون ابطاء ، للدخول فى هذا العصر .

ليس فقط كمستخدمة ، لأدواته وتكنولوجياته ..

بل ومصنعة ، بل ومنتجة ، بل ومبدعة فى هذا المجال .

والقاعدة العلمية والفكرية والتكنولوجية الموجودة الان ، وان كانت متواضعة .

الا أنها مع «مشروع النهضة» .. مشروع الانطلاق ، الذى افتتحه مبارك بالدلتا الجديدة قادرة على اللحاق وعلى الدخول .

● وهذا يتطلب الانتقال بأفكار وديان التكنولوجيا ، من حيز التفكير ، إلى حيز التنفيذ ..

● يتطلب تأهيل واعداد وتدريب «جيوش» .. هذه المعركة ، بعلمائها ، وفنييها ، «وبالمبرمجين» .. المبدعين .

● يتطلب التوسع فى المعاهد العلمية والفنية ، بارتباطها ، بالمؤسسات الكبرى فى الخارج .

ولا أحد غير الرئيس بقادر على أن تتحول الأفكار إلى برامج ، وخطط عمل ومشروعات .

لقد سبق وتحدثنا عن واد للتكنولوجيا بمدينة ٦ اكتوبر ، وتم تخصيص الأرض ، ووضعت البرامج .

لكن المشروع طواه النسيان .. والأرض ذهبت للمضاربين على العقارات وعلى تجارة الأراضى .

●●●●●●

☐ الناتو .. وحلف السلام :

ربما كان هذا هو أكثر أحاديث اليوم حساسية .. وكنت حريصا على عدم الخوض .. وذلك عن قناعة كاملة ، بأن «القضية» .. «مزقوقة» .. علينا ، أو مصدرة لنا فى مصر .

● فلا أحد يستطيع أن يزايد على مصر فى موضوع السلام .. هى المبادرة .. وهى المتمسكة .. وهى الداعية لسلام شامل عادل ، يغطى المنطقة وشعوبها .

ومصر هى واضعة « السابقة » .. المقدمة للنموذج .. البانية للقاعدة الشرعية لهذا السلام .

سلام يعيد الأرض .. ويحفظ حقوق الجميع .

فى الأمن والاعتراف .. وفى الأرض والتكافؤ .

وهذه السابقة هى التى كانت أساس نشوء مبدأ :

الأرض .. مقابل السلام .. التى ظهرت من مؤتمر مدريد .

● لا أحد أيضا يستطيع أن يتهم مصر ، بأنها تنكرت «لالتزامات السلام» .. أو أنها أخلت ببنود الاتفاقية الموقعة بينها ، وبين اسرائيل .

وبكل صراحة ، حتى فيما يتعلق بما اطلقوا عليه اصطلاح التطبيع .

● فهناك تجارة بين مصر واسرائيل .

● وهناك سياحة بين البلدين ، لدرجة أن بعض التقديرات تقول أن ٣٠٠ ألف سائح اسرائيلي يدخلون مصر سنويا .

● هناك كذلك تعاون في بعض المجالات ، خاصة في الزراعة .

● هناك ـ كما تقول الأنباء ـ مصريون يعملون في اسرائيل .

هذه وغيرها حقائق وضع قائم معاش .. ولايمكن إنكارها ..

لكن .. قد يتحدث البعض عن «الدرجة» .. أو عن «الحجم» .. أو عن «المزاج العام» .. والنفوس المعبأة .. والحديث ربما يكون صحيحا .

ـ الا أن هذا الأمر لايتوقف على المزاج المصري .. ولا على «الرفض المصري المطلق» .. أو غير المبرر .

ـ الا أنه ، لايمس السلام وعملياته ، ولايؤثر فيها .. أو بمعنى أصح بمضمون السلام والالتزام به .

● انما هو مرتبط ، ومتوقف على السلوك الاسرائيلي وممارساته ، على باقي الممارسات .

● هو وبلاشك متأثر ، وتابع للتراجعات الاسرائيلية والمماطلات والاستفزازات ، والتنكر اسرائيل لما وقعت عليه من اتفاقات ومعاهدات .

اذا تركنا هذا الجانب .. وذهبنا إلى الجانب السياسي ، وإلى العلاقات المصرية .. الاسرائيلية .. والزيارات ، واللقاءات والجهود التي تبذلها مصر .

اذا ذهبنا إلى هذا الجانب .. نجد .

أن الرئيس مبارك رضي أن يلتقي برئيس الوزراء نتانياهو وهو في قمة «عنترياته» .. بعد ان فاز في الانتخابات ، وملأ الدنيا بتصريحاته الرافضة للسلام .. والمؤكدة على استمرار احتلاله للأرض العربية .. ودعوته لمرجعية جديدة .

وكان قبول الرئيس واجتماعه بنتانياهو في القاهرة ، تأكيدا على التمسك العربي باستراتيجية السلام التزاما بقرار القمة .. ورغبة مخلصة من مبارك أن يضع أمام رئيس الوزراء الشاب ، صورة الواقع في المنطقة ، بعيدا عن أوهام التعصب الديني ، وبعيدا عن منطق القوة .

ودائما من اجل الابقاء على نافذة السلام مفتوحة .

تحدث معه كثيرا بعد ذلك في التليفون .

وعاد والتقى به في المنتجع السويسري في دافوس .

وها هو نتانياهو يستعد لزيارة قريبة للقاهرة .

الرئيس أيضا لم يغلق بابه أمام «اسرائيلي» .. يريد ان يتحدث في قضية السلام .. التقى بالرئيس الحالي عزرا وايزمان .. والرئيس السابق اسحق نافون .

فضلا عن عدد لايحصى من المسئولين الحاليين والسابقين من امثال اسحق مردخاي وزير الدفاع الحالي .. وشيمون بيريز ، وأبا ايبان ، وديفيدليفي ، ودوري جولد .. وقائمة لاتحصى .

هل بعد هذا يمكن أن يقول أحد إن مصر تعرقل عملية السلام ، أو أنها متنكرة لها .. وأنها في حاجة إلى فتح الأبواب والشبابيك لتثبت اخلاصها للسلام ؟!

هل انقلبت الدنيا في مصر .. يوم التقى نتانياهو برئيس جمعية رجال الأعمال المصري في تل ابيب .. وبعده لقاء مع نائب رئيس الجمعية .

أم قامت ولم تقعد الدنيا عندما استقبل رئيس الوزراء الاسرائيلي ـ رغم تعنته ـ رئيس اتحاد الصناعات المصري في دافوس .

لم تقم دنيا مصر ولم تقعد .

العكس هو الصحيح .

«طمع» نتانياهو .. انفتحت شهيته .. تصور أنه قادر «بسحره» .. وقوة حجته !! على تطويع رجال الأعمال المصريين .. وليس امامه الآن إلا تطويع «المثقفين» في مصر ـ ولهذا هو حريص على عقد لقاء معهم بالقاهرة ـ ليضرب مايتصور آخر قلاع الرفض !!

وهو في فهمه وتصوره خاطيء واهم :

● فلا أحد في مصر ضد السلام .

● ولا هو ولاغيره بقادر على تطويع الارادة المصرية .. وعلى مختلف جبهاتها .

وما دمنا قد وصلنا إلى هذا النقطة .. لامناص من الدخول في العمق أكثر ونعرج على «كوبنهاجن» .. وحلف السلام .

وبداية أحب أن أقرر .. أنه لايجوز ، مهما كانت حدة الخلاف ودرجته ، بين أهل «كوبنهاجن» .. وبين المعارضين لها ، أن يتهم أحد «بالخيانة» ، أو «بالعمالة» .. أو يتهم آخرون بالسذاجة وقصر النظر .

بعد هذا نقول :

● أن «كوبنهاجن» ، وترتيبات «لويزيانا» قد بدأت ـ حسب ماكشفته وثائقها التي كتبها الصديق الاستاذ لطفي الخولي ـ خلال حكم حزب العمل بقيادة رابين وبيريز .. وبعد اتفاقيات أوسلو .. وبعد دخول السلطة الفلسطينية إلى جزء من الأرض المحتلة .

● كوبنهاجن «أولويزيانا» .. بدأت بعد اتفاقات القاهرة وطابا وواشنطن ، بين الفلسطينيين والاسرائيليين وبحضور مبارك وكلينتون وحسين ورابين وبيريز .

● بدأت بعد أن أصبح مسموحا لرئيس وزراء اسرائيل ووزير خارجيته ، أن ينزلا ضيوفا على أكثر من دولة عربية وزعيم عربي وتحط طائرتهما ، من شواطيء الاطلنطي ، وحتى شواطيء الخليج .

● بدأت بعد انعقاد المؤتمر الاقتصادي الأول لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا في الدار البيضاء بالمغرب .. والمؤتمر الثاني ، بالعاصمة الأردنية عمان .

● بدأت بعد ان فتحت مكاتب تمثيل اسرائيلية في عدد من العواصم العربية .. ومثيلا لها في العاصمة الاسرائيلية .

● وبعد أن وقعت اتفاقيات للغاز ، وللمشاركة وغيرها .

الغريب في هذه الحقائق أمران :

☐ الأول .. أن اجتماعات لويزيانا ، لم تستمر رغم هذا الجو المفتوح والمتطور والمتنامي في اتجاه السلام .. والسبب كما



« قرأنا » التشدد الاسرائيلى .

☐ الثانى .. أن الحكومة أو الادارة التى وقعت اتفاقات السلام مع الأردن ، ومع الفلسطينيين .. ادارة حزب العمل ..

قد اصابها « طاعونان » .

ـ الأول قتل رئيس الوزراء اسحق رابين عقابا له ، على مسيرته فى اتجاه السلام .. وعلى مرونته .

ـ والثانى .. « جنون » أصاب خليفته بيريز ..

جنون القوة الذى دفعه لوقف مفاوضات السلام على كل الجبهات .. ودفعه الى حصار الارض الفلسطينية وأمنيا .. بدعوى ضرورة التخلص من « الارهابيين الفلسطينيين » !! وهو يعلم قبل غيره أن من قتل رابين هم أنفسهم الذين أشعلوا فتيل الغضب والعنف فى عسقلان ، وتل أبيب والقدس ، بسلسلة الاغتيالات التى قاموا بها .

امتد جنون القوة مع بيريز إلى أبعد من هذا ، حينما ضرب لبنان ، وقتل الأطفال والشيوخ والنساء العزل فى قانا .

هل بعد هذا يمكن أن يدعى أحد أننا نحن الذين تركنا ، محبى السلام فى اسرائيل وحدهم .

وأننا نحن المسئولون عن تعثر السلام .

وهل يمكن التفاهم مع نتانياهو .. بينما كان هذا التفاهم أو « التحالف من أجل السلام » مستحيلا مع رابين ثم بيريز ، الأمر الذى أوقف لقاءات « لويزيانا » واعلان كوبنهاجن حتى يأتى « المهدى المنتظر نتانياهو » .

كنت أتصور العكس .

وأظن .. أنه كان الأولى بنا أن نتريث .. أن « نترك الأزمة » .. بتفاعلاتها ، تفعل فعلها داخل المجتمع الاسرائيلى .. مثلما كان الحال مع رابين ، اكثر رجال العسكرية السياسية الاسرائيلية تشددا .

● فيوم أدرك رابين ان تكلفة الأمن ، يدفع ثمنها رجاله فى الجيش تغير واتجه نحو السلام .

● ويوم وجد نتانياهو أن تكلفة الأمن باهظة ، يدفع ثمنها الاقتصاد الاسرائيلى تغير ، وتحرك فى اتجاه « بروتوكول الخليل » .

اما أن نتركهم يصدرون الأزمة إلى مصر .. ويدخل المثقفون المصريون معركة « وهمية » ، تحت مسميات غير حقيقية .

● من مع .

● ومن ضد .

أو التطبيع ، وعدم التطبيع .

فهذا ظلم لأنفسنا وظلم لمصر .

كلمة أخيرة ـ تتعلق بالذاكرة العربية .. والذاكرة المصرية ـ فالوثائق تقول : أن « المرجعيات » بأصولها ومبادئها قد وضعت فى نوفمبر ١٩٦٧ بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ .. خاصة فيما يتعلق بالنقطة المثارة فى كوبنهاجن وأهمها « السلام بالأمن لاسرائيل » والسلام بالحق للعرب .

فالقرار ينص على حق الدول الموجودة بالمنطقة فى الوجود داخل حدود مضمونة وآمنة ومعترف بها .

إلى جانب عدم جواز الحصول على اراضى الغير ..

هذا المبدأ المرجعى ، المتعلق بحق اسرائيل فى الأمن المضمون والمعترف به داخل حدودها ـ حدود ٤ يونيه ١٩٦٧ .. تأكد فى القرار ٣٣٨ فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ .

وتأكد فى مدريد بمرجعياتها ، وأوراقها وخطابات الضمان الامريكية .

فهل معقول .. بعد كل هذا التاريخ .. وبعد كل الحروب والمآسى نذهب إلى كوبنهاجن ونتفاوض من جديد على المرجعيات وأسس السلام ..؟!

ما هو إذن دور الحكومات .. وتأثير الصراعات .. ومواقف الدول الكبرى الفاعلة والضامنة ؟

واذا كانت القوى الحريصة والمحبة للسلام غير الحكومية ، سوف تتفاوض على الحدود الدنيا .. أو تساوم على الحقوق خوفا من السلطة القائمة .. فأى اضافة يمكن ان يقدمها هؤلاء ، اذا كانت منطلقاتهم هى نفس منطلقات ، وحسابات ، نتانياهو وادارته .

فاذا اضفنا الى هذا ، الاتفاق الذى جرى مؤخرا بين الليكود الحاكم والعمل المعارض على « ضوابط السلام الاسرائيلى » مع العرب وعلى حدوده نجد انفسنا فى النهاية وكأننا نكافىء نتانياهو ، والمتطرفين السياسيين والدينيين ، ونشجعهم على المضى فى طريقهم .. وكأننا نقول لهم « مزيد من الضغط علينا .. تأمين للأمر الواقع الذى تفرضونه وتصنعونه .. » فى القدس .. وفى كل الأرض



المصدر : الأهرام .....
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٧

المحتله ..
وفى النهاية ..لا أدرى لماذا ذكرنى «حلف السلام بكوبنهاجن .. »
والمعارك الدائرة حوله ..
«بحلف الأطلنطى .. » والتوسعات المطلوبة له ..
فالساعون لتوسيع نطاق حلف الأطلنطى، بحيث «يحزم .. »
ويحاصر روسيا ، وفى «اللحم الحى .. » لأول مرة فى تاريخها ،
دون منطقة عازلة ، .. تحزيمها بتوابعها القدامى، التشيك ،
والمجريين ، والبولنديين .. يريد هؤلاء أن توافق روسيا على هذا
الحصار .. على هذا الطوق .. على هذا الأسر .. وفى عصر سقطت
فيه الأحلاف .. عصر الصداقة والتفاهم بين موسكو وواشنطن فى
قمتها ، بعد سقوط الامبراطورية السوفيتية ..
الساعون لـ«حلف السلام .. » أيضاً يحاولون اقناعنا به .. ونحن
لانعرف ضد من هذا الحلف .. ولماذا يقدم .. ماذا فعلنا لتنشب
معاركه عندنا ـ أظن ليس هناك أسلم من «طى ..» أضابير هذا
الحلف .. الذى وجهت سهامه لمصر دون غيرها .. رغم كثرة
المشاركين فيه .. ولاأحب أن أعود إلى هذه القضية .

محفوظ الأنصارى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٧

رئيس الشركة القابضة للأدوية للأحرار :

طوفان الأدوية المستوردة يهدد صحة المواطن المصرى

الاستجابة لضغوط الدول المتقدمة بتطبيق الجات سيضاعف أسعار بعض الأدوية بنسبة ٧٠٠٪

مخاطر عديدة تتعرض لها صناعة الدواء فى مصر اذا لم ننتبه اليها من الآن ونستعد لمواجهتها فالمواطن المصرى قد يجد نفسه مضطرا لتجرع ادوية مشكوك فى صلاحيتها او على الاقل لايجد بإمكانه شراء الادوية واذا لم نستعد لمواجهة طوفان الادوية المستوردة وضغوط الدول الصناعية لفرض الحماية على منتجاتها التى ستكون بامكانها غزو اسواقنا دون أن يكون لنا حق تصنيعها او انتاجها فإن حربا معلنة ستشنها الدول الصناعية على صناعة الدواء فى مصر من خلال الضغوط التى تمارسها هذه الدول لحرمان مصر من الاستفادة من فترة الحماية التى قررتها الاتفاقيات الدولية والاستجابة لهذه الضغوط معناه ان ترتفع اسعار بعض الادوية الى ٧ اضعاف المعدلات الحالية فهل يمكن ان نستمع الى جرس الانذار الذى يدقه الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للادوية فى هذا الحوار ونستعد لمواجهة هذا الطوفان ؟.......

●● مع تحرير التجارة العالمية والسماح لمنتجات الدول الاخرى بالدخول الى الاسواق المحلية دون قيود اظهرت الحاجة الى حماية المواطن المصرى من مخاطر دخول منتجات غير موثوق فى صلاحيتها خاصة فى مجال الادوية التى تمثل اهمية خاصة بالنسبة للجميع فما هى الترتيبات اللازمة لحماية صحة المواطن المصرى من غزو الادوية الاجنبية.

● الظروف والمتغيرات الدولية التى يمر بها العالم من تحرير التجارة العالمية وضغوط الدول الاجنبية لتطبيق اتفاقية الملكية الفكرية اومايطلق عليها «التريبس» تتطلب بالفعل تطبيق عدد من الاجراءات التى يجب ان تتخذها وزارة الصحة لحماية صحة المواطن المصرى واهم هذه الاجراءات تسجيل الادوية التى لابد ان تخضع لضوابط بمعرفة وزارة الصحة او بمعرفة هيئة مستقلة وتشمل الضوابط وضع شروط لتسجيل الادوية وتحديد عدد البدائل المسموح بتسجيلها للدواء وشروط دولة المنشأ فى حالة الدواء المستورد حتى لاتتسرب الى الاسواق المحلية ادوية من دول غير متقدمة فى صناعة الدواء وهو ما من شانه الاضرار بصحة المواطن المصرى.

ويضيف ان هذه الشروط يجب ان تحدد ايضا الحدود القصوى لسعر الدواء حتى لانفاجأ بطوفان من الادوية التى يبلغ سعر كل منها بضع مئات وقد تصل الى بضع آلاف من الجنيهات دون ان تكون لها ضرورة ملحة، ويجب ان تتولى امور التسجيل لجنة محايدة تمثل كل الاطراف ذات المصلحة او ذات العلاقة بالموضوع بما فيها المواطن المصرى صاحب المصلحة الاولى. على ان يتم تغيير اللجنة بصفة دورية كما يجب الايسمح بتسجيل الادوية الا لشركات مرخص لها بانتاج الدواء والا يسمح للافراد بتسجيل الادوية



المصدر : ....

التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٧ ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

باسمائهم لخطورة ذلك على صحة المواطنين كما ان السماح للافراد بتسجيل الادوية باسمائهم يمثل خطورة على اوضاع الشركات القائمة التى ستواجه بمنافسة سعرية تمنعها من الانفاق على الابحاث التى تحتاجها. ويشير د. جلال غراب الى ملاحظة مهمة وهى ضرورة حماية المواطن المصرى من اى منتجات قد تكون ضارة من الادوية التى تنتجها فروع الشركات الاجنبية التى تتمتع ببراءات الاختراع فى مصر. هذا فيما يتعلق بضرورة تسجيل الادوية فما هى الضوابط الاخرى لحماية صحة المواطن المصرى من طوفان الادوية المستوردة؟

الاجراء الثانى هو التسعير وهنا اود ان اشير الى ان اسعار الدواء يجب ان تضعها لجنة تشمل كل الاطراف ذات الصلة بموضوع التسعير وهو ماينص عليه القانون رقم ١١٣ لعام ١٩٦٢ على ان تضم هذه اللجنة ممثلين عن وزارة الصحة ونقابتى الاطباء والصيادلة ووزارات التموين والصناعة والمالية على ان تعتمد قرارات اللجنة من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التموين طبقا لنص القانون على ان يتم نشر التسعيرة بصورة علنية وتوزع نسخ منها على جميع الاطراف ذات المصلحة وكذلك يتم توفير نسخة من التسعيرة لكل من يطلبها.

ويؤكد على اهمية الالتزام بهذه الاجراءات لتسعير الادوية بحيث لايتحكم فرد اومجموعة من الافراد فى التسعير دون الالتزام بالضوابط التى وضعها القانون مشيرا الى اهمية تغيير اعضاء اللجنة بشكل دورى وكذلك توفير كل الامكانيات التى تتيح للجنة الاطلاع على جميع المستندات المتعلقة بتكاليف الانتاج بمافى ذلك التحقق من سعر الخامات الداخلة فى تركيب الدواء وفى كل الحالات يجب الايتجاوز متوسط سعر الدواء المسموح بتسعيره قدرة المواطن المصرى على الشراء.

ويضيف ان الإجراء الثالث لمواجهة هذه المتغيرات الخطيرة هو الاهتمام بالابحاث والتطوير وتخصيص ميزانية لكل شركة توجه للابحاث حتى تتمكن الشركة من تسجيل براءات الاختراع ومواجهة طوفان براءات الاختراع القادمة من الخارج وفى هذا الخصوص لابد من التنسيق مع الجهات البحثية المختلفة القائمة فى مصر وليس هنالك مانع من قيام شركات تكون مهمتها الرئيسية تطوير الشركات الاخرى.

● كثر الجدل فى الأونة الأخيرة بشأن اتفاقية حماية الملكية الفكرية او ما اصطلح على تسميتها بـ«التريبس» حتى ان عددا كبيرا من الخبراء المصريين قد حذروا من ان تطبيق هذه الاتفاقية سيؤدى الى تضاعف اسعار الدواء، فما هى حقيقة الخلافات بين الدول النامية والمتقدمة حول تطبيق الاتفاقية وما هى رؤيتكم لآثارها؟



جلال غراب

●● حتى نوضح اصل هذا الخلاف بين الدول النامية والمتقدمة لابد ان نعود قليلا الى الوراء حين كانت تحكم التجارة العالمية اتفاقية الجات التى تم التوقيع عليها عام ١٩٤٧ بمشاركة٢٧ دولة ومنذ هذا التاريخ جرت العديد من المشاورات حول الاتفاقية فى جولات طوكيو وجنيف وقد انضمت مصر والكويت الى هذه الاتفاقية عام ١٩٧١ وعلى الجانب الآخر جرت العديد من المحاولات لتنظيم التجارة العالمية دعت اليها المنظمات التى تمثل الدول النامية الا ان هذه الجولات لم تسفر عن نجاح ثم بدات جولة اورجواى والتى اسفرت عن تغيير شامل فى الاتفاقية عام ١٩٨٦ والوصول الى اتفاقية جديدة تضم ١٦ مادة تم بموجبها انشاء منظمة التجارة العالمية

أجري الحوار

كمال ريان

كما انشىء المجلس الوزارى والمجلس الدائم ومجلس التحكيم كما تم الربط بين الاتفاقية والمؤسسات المالية العالمية لاول مرة مثل البنك الدولى وصندوق النقد لضمان تنفيذها وفى آخر مرحلة من مراحل الاتفاقية تم اضافة عدة ملاحق اهمها الملحق الخاص بحقوق الملكية الفكرية اومايطلق عليه اختصارا «التريبس» الذى جاء بناء على اقتراح من مؤسسات حماية براءات الاختراع فى اليابان والولايات المتحدة ولم يتم التفاوض بشانه مع الدول النامية.

● نفهم من ذلك ان اضافة هذا الملحق الخاص بالحماية الفكرية لم يؤخذ فيه راى الدول النامية ؟

●● هذا الملحق لم يتم التفاوض بشانه رغم اجحافه للدول النامية حيث طلبت الدول المتقدمة التوقيع على الاتفاقية بملاحقها دفعة واحدة وادعت انه لايجوز الفصل بينهما الا انه نظرا للآثار الضارة التى ستلحق بالدول النامية والاقل نموا تم اضافة فترات سماح للدول النامية بنص المادة ٦٥ على الوجه التالى : سنة لكل دول العالم ، ٤ سنوات للدول النامية والاشتراكية السابقة مع حق الدول النامية فى طلب ٥سنوات اخرى وتم التوقيع على الاتفاقية بالمغرب عام ١٩٩٤

آ٥٠٠٠٠٠



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : .... فبراير ١٩٩٧

لتصبح اتفاقية سارية المفعول من يناير ١٩٩٥ ويكون ملحق الملكية الفكرية جاهزا للتطبيق اعتبارا من يناير ١٩٩٦ اما الدول النامية فقد منحها الاتفاق مهلة حتى سنة ٢٠٠٥.

● وما الجوانب السلبية التي تثير مخاوف الدول النامية في هذه الاتفاقية ؟

●● لقد نصت المادة ٢٧ من الاتفاقية على شروط المواد التي ستحصل على براءة الاختراع ومنها الخامات الدوائية والمستحضرات الصيدلية ونصت المادة ٣٣ على ان مدة الحماية ٢٠ عاما وتختلف هاتان المادتان اختلافا تاما عن اتفاقية بيرن لبراءات الاختراع حيث ان مدة الحماية في هذه الاتفاقية كانت ١٠ سنوات فقط كما إن اتفاقية بيرن لم تتعرض للخامة الدوائية او المستحضرات الجاهزة باعتبارهما ملكا لكل البشرية ومن الشروط المجحفة في الاتفاقية ايضا انها القت عبء اثبات عدم الاعتداء على حق براءة الاختراع على المدعى عليه وهو مايخالف القواعد القانونية المعروفة وبذلك يكون من حق اى صاحب براءة اختراع وقف اى مستحضر ينتج في مصر بمعرفة اى طرف ويكون عبء تكذيب الادعاء على المدعى عليه. ومن ضمن النصوص المجحفة ايضا انه في حالة ثبوت واقعة التعدى على براءة الاختراع ان يامر قاضى المحكمة طبقا لنص المادة ٤٦ بمصادرة المعدات والمواد التى استخدمت في الانتاج وليس مصادرة السلع نفسها فقط .

● فماهى الآثار المنتظرة لتطبيق الاتفاقية على مصر؟

●● اولا يجب ان نوضح ان عـــدد الادوية المتداولة في مصر يبلغ ٣٠٠٠ نوع من الدواء وتبلغ جملة الاستهلاك ٣,١ مليار جنيه ٥٪ منها يمثل ادوية خاضعة لبراءات الاختراع بما تمثل قيمتها نحو ١٥٠ مليون جنيه وعند تطبيق هذه الاتفاقية سترتفع على الفور اسعار هذه الشريحة من ٥ الى ٧ اضعاف اى تصل الى نحو ١٠٠٠ مليون جنيه وهو ما يمثل تقديرا اوليا عن الآثار التى يمكن ان يتحملها الشعب المصرى عند تطبيق الاتفاقية. ويضاف الى ما سبق ان هناك ٥٠ دواء جديدا تدخل اسواق مصر سنويا ستخضع جميعها لبراءات الاختراع حيث يتم تداولها بالسعر الذى يحدده صاحب براءات الاختراع دون اى منافسة من اى طرف آخر وكيف نواجه جميع هذه الآثار بالاضافة الى الاجراءات التى تم ايضاحها من قبل والتى يجب تطبيقها فورا وتؤكد اننا بدانا في انشاء شركة براسمال ٣٠ مليون جنيه لتطوير شركات الادوية المصرية يشارك فيها القطاع الخاص الى جانب الشركة القابضة للادوية وتنفذ حاليا خطة شاملة لتطوير صناعة الدواء في مصر.



المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٧

قضية الملكية الفكرية

رجب البنـــــا

خلال العام الماضي أشتدت الضغوط الامريكية على الدول النامية ـ ومن بينها مصر ـ لكى تتنازل عن فترة السماح الممنوحة لها في اتفاقية التجارة العالمية وقبول تنفيذ القيود والالتزامات عليها فورا وتتخذ هذه الضغوط اشكالا متعددة، مرة بالتهديد، ومرة بالاغراء بان قبول هذه القيود سيعود على الدول النامية بعائد اقتصادى كبير.. او بترويج فكرة ان الدول المتحضرة هى التى تقبل القيود، ومصر يجب ان تثبت انها دولة متحضرة..!

وفى كل اجتماع لمجلس الرئاسة لرجال الاعمال المصريين والأمريكيين تثار هذه المسالة ويشتد الضغط لكى تتنازل مصر عن فترة السماح، مع ان هذا التنازل يعنى اعباء على المستهلك المصرى لاطاقة بها، ولا قدرة له علي تحملها، كما يعنى ضرب صناعات محلية مازالت في مراحل النمو الاولى وتحتاج الى حماية ورعاية خاصة، ولا تقدر على الحياة مع عواصف المنافسة من الشركات الامريكية والاوروبية العملاقة عابرة القارات.. ولذلك فإن الامر يحتاج الي تفهم جيد للقضية قبل اتخاذ قرار قد يكلفنا الكثير وبخاصة فى صناعة استراتيجية تمس حياة كل مصرى هى صناعة الدواء.

فاتفاقية التجارة العالمية وقعت في ابريل ١٩٩٤، واصبحت سارية من يناير ١٩٩٥، وفيها ثلاثة ملاحق اهمها اتفاقية الملكية الفكرية التى يطلق عليها اختصارا بالانجليزية «اتفاقية التربس» ويبدا تنفيذها عام ١٩٩٦، اما الدول النامية فان الاتفاقية تعطيها فترة سماح اربع سنوات للاستعداد وتعديل اوضاعها لتتفق مع النظام الصارم الجديد، وفوق ذلك فان الدول النامية من حقها خمس سنوات اخرى اضافية من حق كل دولة ان تستفيد بها، بمجرد اخطار منظمة التجارة العالمية دون حاجة الي موافقة منها.. واكثر من ذلك فإن الدول الاقل نموا لها فترة سماح عشر سنوات.. وهذا كله مقصود به تقبل الدول النامية للقيود الشديدة التى تفرضها الاتفاقية عليها والالتزامات التى تكبل اقتصادها وتهدد صناعاتها الوليدة وتكرس تفوق الدول الكبرى بحيث يستمر تفوقها وامتيازها ولا يتبقى للدول النامية الا ان تدفع وتتحول الي سوق لشراء المنتجات والتكنولوجيا، ولا تجد فرصة لإقامة صناعة او تكنولوجيا جيدة.

وعلي سبيل المثال فإن هذه الاتفاقية تسحب الحماية على براءات اختراع اى مادة، او دواء جاهز، او تكنولوجيا مستخدمة فى الانتاج ايا كان نوعها .. وكانت اتفاقيه برن تجعل مدة الحماية للاختراعات عشر سنوات وبعدها يصبح الاختراع ملكا للبشرية تستطيع اى دولة ان تنتجه دون قيود او التزامات، فاصبحت مدة الحماية لاى اختراع عشرين عاما فى الاتفاقية الجديدة ومعنى ذلك ان تظل الدول الكبرى صاحبه الحق الوحيد فى انتاج واستغلال كل الاختراعات والمنتجات الجديدة لمدة عشرين عاما بدلا من عشرة وتتضاعف فترة الحظر على الدول النامية فلا تستطيع التفكير في اخذ هذه الاختراعات وانتاجها وليس امامها الا ان تشترى المنتجات.. وبالنسبة للدواء لايكون امامنا بالنسبة لكل دواء جديد الا ان نشتريه وندفع فيه السعر الذى يحدده المنتج الاصلى، وهو سعر سوف يؤدى الي زيادة اسعار نسبة كبيرة من الادوية الحالية التى تنتجها الشركات المصرية، ويتوقع خبراء الدواء ان يزيد السعر خمسة اضعاف الاسعار الحالية، لان الشركات المصرية تعتمد علي انتاج ادوية تم اختراعها في امريكا واوروبا ومضت فترة السنوات العشر على اختراعها واصبح من حقنا انتاجها، فاذا وقعنا اتفاقية الملكية الفكرية الجديدة فسوف يصبح محظورا علينا انتاجها بالمجان، ونتطوع بقبول استيراد هذه الادوية من الشركات العالمية بالسعر العالمى او ان نشترى حق الانتاج بسعر مبالغ فيه..

والقضية المثارة الآن هى: اذا كانت الاتفاقية ذاتها تعطينا الحق فى فترة سماح .. واذا كانت الدول النامية كلها لاتتردد فى الاستفادة بهذه الفترة كاملة، وحتى آخر لحظة لتؤجل بقدر الامكان الاعباء والمخاطر القادمة من تنفيذ هذه الاتفاقية، فلماذا نتطوع نحن، ونوقع بانفسنا تنازلا عن حق او ميزة مقررة لنا فى الاتفاقية.!

المفروض ان مصر ليست ملزمة بالقيود التى تفرضها اتفاقية الملكية الفكرية حتى عام ٢٠٠٥، اى ان امامنا ثمانى سنوات نستطيع خلالها ان نعيد ترتيب اوضاعنا. نعيد ترتيب مراكز ومؤسسات البحث العلمى لتصبح اكثر فاعلية وقدرة على مسايرة التطور العالمى.. ونعيد تنظيم الشركات الصناعية على اساس جديد يجعلها قادرة على التطور بالاعتماد على نفسها، وقادرة علي تجديد واختراع وتطوير الاجهزة والآلات بأيدى المهندسين والعلماء والخبراء المصريين.. اما ان نقبل تطبيق الاتفاقية الآن وفورا، ونتطوع باعطاء الشركات الامريكية والاوروبية سلاحا لفرض ارادتها وتحقيق ارباح خيالية على حساب المستهلك المصرى.. ونحن فى موقف الضعف.. فإن هذا التصرف لايستند الى منطق مقنع.

وبعض رجال الاعمال المصريين متحمسون للاسراع فى توقيع الاتفاقية والتنازل عن فترة السماح، ودوافعهم فى ذلك ان يصبحوا وكلاء للشركات صاحبة الاختراعات ويحققوا ارباحا طائلة، وان كان ذلك على حساب الصناعة المصرية.. وهم يبررون حماسهم بدعاوى غير مقنعة .. يقولون ان مصر يجب أن تكون مع الدول الكبرى فتسارع بالتوقيع مثلها ولا تقبل ان تكون مع الدول الصغرى وتستفيد من المهلة .. ويقولون ان الاقتصاد المصرى كى يحقق الاندماج فى الاقتصاد العالمي يجب قبول القواعد السائدة فى هذا الاقتصاد العالمى.. ويقولون ان ارتفاع الاسعار المتوقع امر طبيعى يجب ان نقبله كنتيجة للاندماج فى الاقتصاد العالمى.. ويقولون ايضا ان الصناعة المصرية سوف تتاثر لانها متخلفة .. وحين تصبح مهددة بالافلاس ستعمل بكل قوة لتطوير نفسها فى ظل المنافسة العالمية التى لاترحم وتصل الى المستوى العالمى.. ويقولون أكثر من ذلك ان قبول تنفيذ هذه الاتفاقية الآن والتنازل عن المهلة سيعطى مصر الحق فى طلب حقوقها فى الملكية الفكرية عن الافلام والاغانى التى تذاع وتعرض فى دول كثيرة ولا تدفع عنها شيئا لانها لاتستفيد من حماية العشرين عاما.

وفى رأيى ان الطريق الى جهنم مفروش بالنيات الطيبة..

وباغراءات الشيطان المعسولة.. وان كل ما نحققه من فوائد لا يعوض شيئا من حجم الخسارة التى سنتحملها .. ويكفى ان العاملين فى صناعة الدواء ينتظرون الآن ان تصاب صناعتهم بالتخلف او بالتوقف.. المهتمون بمستوى معيشة وصحة المصريين يشعرون بالقلق الشديد لان مضاعفة اسعار الادوية المهمة خمسة اضعاف سيجعل العلاج بالنسبة للمواطن العادى مستحيلا.. وكيف يتحمل المواطن الدواء بسعره الحالى مضروبا فى خمسة اذا كان غير قادر على تحمله بالسعر الحالى ويشكو منه..؟

لذلك أقول بأن القضية تحتاج الى نظر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٠٣ مارس ١٩٩٧



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

هذه الدراسة اعدتها الوزير المفوض الدكتورة ماجدة شاهين والتي تعتبر من كبار المتخصصين في شؤن الاقتصاد الدولى . وذلك عن مؤتمر سنغافورة وهو المؤتمر الوزاري الاول للمنظمة العالمية للتجارة بعد انشائها منذ عامين .

ولا شك ان هناك صعوبة بالغة للكتابة في مثل هذه الامور فضلا عن عمق وشدة تخصص هذا الموضوع . وقد بذلت الدكتورة ماجدة شاهين جهدا كبيرا من اجل تبسيط الموضوع للقاريء مع الحفاظ علي خصوصية الموضوعات وتفصيلاتها . ولا شك ان هذه الموضوعات بل عمل المنظمة العالمية للتجارة ذاتها اصبحت تمس حياتنا اليومية واوجه نشاط القطاع الخاص قبل حكومات الدول الاعضاء

وتشغل الدكتورة ماجدة شاهين كوزير مفوض بالخارجية المصرية وتعمل حاليا نائب المندوب المصري الدائم في المقر الاوروبي للامم المتحدة في جنيف .

رئيس التحرير



لاشك أن أحد النتائج المتصاعدة للمؤتمر الوزاري الأول للمنظمة العالمية للتجارة المنعقد في سنغافورة خلال الفترة من ٩ إلى ١٣ ديسمبر ١٩٩٦ هو عزم المنظمة على المضي في طريقها وعدم الانتظار لبطاء الخطى لمساعدة أحد على اللحاق بها. فقد أثبت المؤتمر الوزاري لسنغافورة – وعلى الرغم من المعارضة الشديدة لعدد من الدول النامية – أن الإيقاع الذي يحدد مسار المنظمة ويخطط طريقها هو ذلك الإيقاع الذي تحدده الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية دون غيرهما ، وأن الخيار المتروك للآخرين بما في ذلك ما تبقى من الدول المتقدمة هو إما مسايرة هذا الإيقاع والتمشي معه لتصبح جزءاً من النظام التجاري الدولي أو الإخفاق في ذلك ومن ثم تصبح من الدول المهمشة وتبقى خارجه .

بدأ التحضير لسنغافورة منذ بضعة أشهر ولم يكن أحداً يتوقع عندئذ أن الموضوع سيكون محلاً أو محل جدل ، حيث كان التصور العام – على الأقل لدى الغالبية العظمى من الدول النامية – أن المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة العالمية للتجارة وبعد عامين فقط من انشائها سوف ينصب بالضرورة على تقييم عمل المنظمة وأوجه النجاح التي تكون حققته وهي في مهدها أو أوجه النقص التي تشوب عملها وكيفية التغلب عليها وتفاديها مستقبلاً .

وهل كان لأحد أن يتصور غير ذلك بعد المشقة التي خاضتها الدول المتقدمة والنامية معاً لانتهاء جولة أوروجواي بعد سبع سنوات والتي اعتبرها خبراء الجات وبحق أصعب الجولات وأكثرها شمولاً بل وكان من المعتقد أن تكون آخر الجولات لهذا العقد .

وهل كان لأحد أن يتصور أن يذهب مؤتمر سنغافورة إلى أبعد من تقييم مدى تنفيذ المنظمة العالمية للتجارة للمهام الموكلة إليها في وقت مازالت الدول النامية كبيرها وصغيرها تتخبط لتنفيذ ما التزمت به وتعديل وتحديث تشريعاتها وفقاً للاتفاقيات المبرمة في إطار الجولة ، بل وأن الدول المتقدمة هي الأخرى لم تستكمل بعد تنفيذ التزاماتها .

لقد ذهب مؤتمر سنغافورة بالفعل إلى أبعد من ذلك ، ولتقييم نتائج سنغافورة وآثارها ومداها فعلينا أن نبدأ من البداية .

المنظمة العالمية للتجارة

أتت المنظمة لتحل محل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة – الجات – التي قامت ولأكثر من أربعين عاماً على أساس مؤقت ومن خلال ترتيبات تعاقدية فيما بين الدول الأعضاء بها ، وإن اتسمت بقدر كبير من المرونة في التنفيذ بالنسبة لالتزامات الدول الأعضاء ، وكانت الجات أخف وطأة على الدول النامية حيث اتيح لها بعض الامتيازات وترك لها حرية الانضمام إلى الاتفاقيات التي كانت تبرم في إطار الجولات المتتالية (انتقائية في مجموعها) بالإضافة إلى بعض التسهيلات في تطبيق الالتزامات التي تلتزم بها بمقتضاها وذلك خلافاً عن المنظمة العالمية الجديدة التي وإن رأت أيضاً أن تؤسس نفسها على نفس نسيج الجات أي على أساس أنها تمثل تعاقداً بين الدول الأعضاء بها – إلا أنها على عكس الجات تمثل آلية



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

قانونية أكثر قوة legal entity ويجب ان تحترم قواعدها من جميع الدول الاعضاء بها لاتفرقة بين الدول المتقدمة والنامية فيها . اللهم الا بالنسبة لبعض فترات السماح الوجيزة التى منحت لها فيما يعرف بالمجالات الجديدة التى ضمتها المنظمة وهى الاتفاقيات الخاصة بأوجه التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية والتجارة فى الخدمات أو بالنسبة لازالة الدعم .

واعتبر من أهم انجازات جولة اوروجواى هو انشاء نظام قوى لفض المنازعات يتسم بالشفافية والحياد والتلقائية automatic . وبالفعل استطاع هذا النظام ان يثبت خلال هذين العامين - ورغم حداثته - انه الية فعالة وقوية لفض المنازعات . وانه لأمر مشجع أن تشعر الدول أعضاء المنظمة العالمية للتجارة - صغيرها قبل كبيرها - بالثقة تجاه استخدام هذه الالية حماية لنفسها من الإجراءات الفردية العقابية التى كثيرا ما تلجا اليها الدول الكبرى . فبفرض النظام متعدد الاطراف تؤكد الدول الأعضاء على رغبتها فى نظام قائم على القواعد وتعمل على دعمه وهو ما حدا بالكثيرين للتغاضى عن الاعباء المثقلة على عاتق اقتصادياتهم فى سبيل العدالة والانصاف وتلقائية تطبيق الأحكام الصادرة عن جهاز فض المنازعات .

هذا. وقد اتفق فى مراكش عند انعقاد المؤتمر الوزارى المنشئ للمنظمة على عقد مؤتمر وزارى كل عامين تباعا لما هو جارى بالنسبة لكل من البنك والصندوق الدوليين اللذان يعقدا اجتماعاتهما سنويا على المستوى الوزارى . غير انه عند بدء الاعداد لمؤتمر سنغافورة ظهر التحدى الأكبر متمثلا فيما يكون الدور المنوط بهذا المؤتمر . هل يجب اعتباره مؤتمر لمجرد الاحتفال كل عامين بالمنظمة ولجذب الأنظار اليها ام ان من شانه الاشراف الفعلى على اعمال المنظمة واعطائها قوة الدفع السياسية اللازمة والمناسبة لاستمرار التقدم المنشود فى مجالات تحرير التجارة الدولية وتمكين المنظمة العالمية من ملاءمة نفسها مع التطورات العالمية السريعة من حولها حفاظا على مصداقية المنظمة بل وجدواها. وما يكون دور ومهام هذا المؤتمر الذى ينعقد على المستوى الوزارى فى لقاءه الاول؟

وظهرت خلافات حادة طوال المفاوضات التى دارت فى جنيف ومنذ الوهلة الاولى حول شكل ومضمون الاعلان الوزارى لمؤتمر سنغافورة واستمرت هذه الخلافات حتى سنغافورة . وتمثلت بصفة اساسية فيما أطلق عليه الموضوعات الجديدة والتى تضمنت معايير العمل والاستثمار والمنافسة والمشتروات الحكومية. وظهر الجدل عما اذا كانت المنظمة قادرة وبعد عامين من نشأتها على تضمين موضوعات جديدة فى جدول اعمالها . واهتمت الدول النامية بابراز أهمية أن يولى هذا المؤتمر اهتمامه بمدى تنفيذ الدول للالتزامات التى تعهدت بها من جراء اتفاقيات جولة أوروجواى بدلا من البحث عن موضوعات جديدة وتحميل المنظمه وهى فى سنواتها الاولى اعباء اضافية تثقل على كاهل دولها . ولانجاح المؤتمر كان يجب تفادى المواجهة بين الوزراء فى سنغافورة . وجاء ذلك من خلال التأكيد ومنذ المراحل الاولى من المفاوضات على القاعدة الذهبية لعمل المنظمة وهى أنها تعمل على أساس توافق الاراء بين الدول اعضائها . وفيما عدا ذلك لايمكن التوصل الى أية نتائج او توصيات لعمل المنظمة. واعتبرتا هاتين النقطتين - ضرورة تفادى المواجهة وتوافق الاراء - دعما لمواقف الدول النامية وقوة لها فى اطار التحضير لسنغافورة لما يعطيها من حق لتقول: لا . اذا لم يتفق ذلك ومصالحها .

وحاولت الدول المتقدمة التى طرحت مبادراتها السعى نحو تقريب وجهات النظر فيما بينها وبين الدول النامية توصلا الى توافق فى الاراء . واستمر رفض مجموعة الدول النامية التى تمثلت فى مصر - الهند اندونيسيا ماليزيا - باكستان - والتى كانت تخشى بالدرجة الأولى توسيع نطاق عمل المنظمة



المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدعوة للتجارة الى مجالات وآفاق جديدة غير مكتشفة بعد وبما يلقي عليها من أعباء والتزامات اضافيـــة أخرى لم تنته بعد من تنفيذ التزاماتها التي تعهدت بها .

وسوف أتعرض في هذا المقال الى ما اتفق على تسميته بالموضوعات الجديدة ، المفاوضات التـــي دارت حولها والنتائج التي تم التوصل اليها في سنغافورة وموقف الدول النامية ازاءهـــا وكيفيـــة التعـــامل معها ، وذلك بالاضافة الى كل من موضوع التجارة والبيئة الذي أصبح من الموضوعات التي تحتل أولويـــة في نطاق عمل المنظمة واتفاقية المنسوجات والملابس والتي تعتبر مجال اهتمام الدول الناميـــة بالدرجـــة الأولى وإحدى أوراق المقايضة لديها ، والتعرف على ضوء ذلك الى أي مدى نجحت الـــدول الناميـــة فـــي الدفاع عن مصالحها ومواقفها .

ولنبدأ بموضوع العلاقة بين التجارة والبيئة واتفاقية المنسوجات ننتقل بعدها الى الموضوعات الجديدة والتي تضم أربع موضوعات على نحو ما يلي بيانه عاليه .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العلاقة بين التجارة والبيئة

سوف نتناول في هذا الجزء عرضا لاهم النتائج والتوصيات الصادرة بالنسبة للموضوعات التي تم بحثها في هذا الاطار . ولعل من الاهمية ان نذكر الكثيرين ان موضوع ربط التجارة بالبيئة كان يعتبر منذ فترة من الموضوعات التي تسبب عنتا بالموضوعات الجديدة والذي قاومته الدول الناميه ورفضت اقامة الربط بين البيئه والتجارة خشية من عواقب ذلك على صادراتها . ومع ذلك فقد اتفق في مؤتمر مراكش الوزاري (ديسمبر ١٩٩٤) على انشاء لجنة على هامش المنظمة لبحث كافة جوانب هذا الموضوع. وتم الاتفاق على دراسة موضوعات مثل العلاقة بين النظام التجاري الدولي والاتفاقيات البيئية متعددة الاطراف و موضوع العلامة البيئية Ecolabelling و اثار الاجراءات البيئية على النفاذ الى الاسواق لاسيما بالنسبة لصادرات الدول الناميه والدول الاقل نموا . ولكنها موضوعات صعبة ومعقدة للغاية وموضوعات كان للدول الناميه خبرة محدودة فيها . وسوف نتعرض هنا لاهم عناصر هذه الموضوعات الفرعية الثلاث ومستقبل موضوع العلاقة بين التجارة والبيئة ككل في اطار المنظمة على اعتباره سيستقل جزء يعتد به من عمل واهتمام الوفود في المرحلة القادمة . وذلك على النحو التالي:

١ في اطار ايجاد التوازن بين الاتفاقيات البيئية والمنظمة العالمية للتجارة ثار نقاشا مطولا حيث اتجهت الدول المتقدمة الى الدفع بضرورة اعطاء الإجراءات التجارية وهي بمثابة اجراءات سلبية عقابيه من خلال تقييد واردات الدوله التي لا تحترم المعايير البيئية الغلبة والاولوية على مجموعة السياسات الاخرى والتي تعرف بالاجراءات الايجابية والمتمثلة في المساعدات المالية الاضافية ونقل التكنولوجية النظيفه على اسس ميسرة وبناء القدرات في الدول النامية (البشرية والمؤسسية) لمساعدتها على حماية البيئة . وقاومت الدول النامية هذا الاتجاه . واكدت على ان الاجراءات التجارية وتوقيع العقوبات لايجب ان تصبح الاداة التي تلجأ اليها الدول بغية تحقيق الحماية البيئية لمجرد أنها اجراءات سهلة او اقل تكلفة لتلك الدول بالاضافة الى ما لها من وقع وتاثير على الصعيد الداخلي في الدول المتقدمة

المدوسه

المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

[illegible] رجال السياسة ، وأكد ممثلو الدول النامية على ضرورة الحفاظ على مصداقية التى يتم الاتفاق عليها فى اطار اتفاقيات البيئة والتى تعكس التعاون الايجابى الدولى لحماية البيئة .

واتصالا بهذه النقطة تم تناول المدى المسموح به وفقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة لتطبيق الاجراءات التجارية فى إطار الاتفاقيات البيئية . وشرعت الولايات المتحدة وحدها فى هذا السياق الى أن تعكس مفهومها للاستثناءات المتاحة فى اطار المنظمة وفقا لمادتها العشرين المعنية بالاستثناءات المسموح بها لحماية صحة الانسان والحيوان والبيئة على أساس أن هذه المادة تجيز للدولة اتخاذ اجراءات فردية unilateral measures لمعالجة مشكلات البيئة حتى ولو وقعت خارج نطاق حدودها الوطنية . وهو ماقوبل بالرفض من قبل جميع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، وازاء موقف الولايات المتحدة المتشدد واعتبار مثل هذه الاجراءات حقا من حقوق السيادة فإن اللجنة لم تتمكن من التوصل الى اية نتيجة يتم بمقتضاها منع أو حتى الحد من استخدام الاجراءات الفردية ، هذا من ناحية .

غير أنه من ناحية أخرى وايمانا من الدول النامية بعدالة وإنصاف نظام فض المنازعات فى إطار المنظمة - على الأقل وفقا لما هو مشاهد حتى الآن - فقد رفضت الدول النامية أن يكون المفهوم هو السعى نحو فض المنازعات أولا فى نطاق الاجهزة المتاحة فى الاتفاقيات البيئية وعند فشلها فقط يجيز لها اللجوء ، كملاذ أخير الى المنظمة العالمية للتجارة . واكدت الدول النامية على أحقيتها فى اللجوء الى جهاز فض المنازعات فى المنظمة العالمية للتجارة دون أية شروط طالما أن الموضوع يدخل فى نطاق عمل المنظمة أو متصل بأى من المجالات المتعلقة بها . وأن موضوع التجارة والبيئة احدى تلك الموضوعات ، وكان هدفها الأول هو تفادى المساومة واحتمالات الضغوط السياسية التى قد تمارسها الدول المتقدمة خارج المنظمة وفى اطار المفاوضات الثنائية . وقد نجحت الدول النامية بالفعل فى ذلك .

أما موضوع العنونة البيئية Ecolabelling فقد حظى بنصيب كبير من المداولات ، وجاء ذلك بصفة خاصة ازاء الدفع والاهتمام الكبير لكل من الولايات المتحدة وكندا على وجه الخصوص بهدف تسوية حساباتها مع المجموعة الأوربية واليابان أساسا بالنسبة للمواصفات الصارمة التى تفرضها الأخيرة على وارداتها ، أى بعبارة اخرى كان الموضوع فى الأصل لتسوية حسابات فيما بين الدول المتقدمة دون مبالاة لما يكون له من عواقب على الدول النامية . وكان لكثير من الدول النامية مواقف واضحة ازاء هذا الموضوع مبرزة مخاوفها مما قد يكون له من اثار على صادراتها فى المستقبل اذا ما استخدم لاغراض حمائية مستترة . وثار الحذر بصفة أساسية حول ما اذا كان يقع ضمن اختصاص المنظمة العالمية للتجارة ان تتناول ما عرف بعمليات الانتاج والمدخلات اللازمة والتى لايكون لها تأثير على شكل وطبيعة المنتج النهائى أم انها قاصرة على تلك المدخلات أو طرق الانتاج التى يكون لها هذا التأثير وعلى نحو ما جرى عليه العرف بالنسبة للاجات مسبقا وطوال فترة سريانها كاتفاقية على مدى الأربعين عاما الماضية .

وجاء تفسير الولايات المتحدة على أن تقوم المنظمة العالمية للتجارة من خلال اتفاقية الحواجز الجمركية بتغطية عمليات الإنتاج بشكل شامل ولايمكن التفرقة بين تلك العناصر وعمليات الإنتاج التى يكون لها اثر على المنتج النهائى وأخرى ينعدم تأثيرها على المنتج ، فإن عملية الانتاج فى إطار العنونة البيئية



المصدر : الأهرام الاقتصادى
٣ مارس ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ :

حلقة متكاملة ، واعتبر الموقف الامريكى هذا أكثر المواقف تطرفا ورفضته الدول النامية رفضا قاطعا ، حيث ترى أن المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها تختص بتنظيم التبادل التجارى فيما بين الدول يجب أن يقتصر دورها على ما يكون له تأثير فعلى على شكل ومواصفات المنتج ويجب ألا تعنيها المدخلات التى لا تأثير لها على المنتج النهائى والتى كثيرا ما تعتبر ضمن أفضليات وأولويات السياسة الداخلية للدول ، ومن ثم فقد رفض عدد كبير من الدول النامية اتاحة دخول العنونة البيئية من الباب الخلفى للمنظمة والمخاطرة التى قد تتعرض لها بالموافقة على دمج المدخلات وعمليات الانتاج التى لاتأثير لها على المنتج النهائى ضمن إطار المنظمة العالمية للتجارة بما يعنية ذلك مستقبلاً من فتح الباب أمام المعايير الإجتماعية مثل معايير العمل وعمالة الطفل وحقوق الانسان لجعلها جزء لايتجزأ من تقييم الاتفاقية لعملية الانتاج بأكملها ، وازاء هذا الجدل وتمسك كل من الفريقين بموقفه فقد اعتبر هذا الموضوع مازال مفتوحا للمفاوضات خلال الفترة القادمة ، ويبقى لنا ترقب الموقف لمعرفة الى أين تقودنا عملية الشد والجذب لهذا الموضوع الحيوى ذو الأبعاد التى يصعب التكهن بها وإن كان يمكن الجزم بأنها سوف تتسم بقلب النظام المعمول به الأن وتفتح المجال أمام التدخل فى السياسات والتفضيلات الداخلية للدول وفرض المعايير كشروط تحكم شكل ومكونات المنتج بغض النظر عن الآثار الحقيقية على البيئة وإن تستخدم كستار لاجراءات حمائية جديدة مستترة ،

٣- أما الموضوع الخاص بأثار الاجراءات البيئية على النفاذ الى الاسواق لاسيما بالنسبة لصادرات الدول النامية والدول الاقل نموا فهو من الموضوعات الهامة بالنسبة للدول النامية والتى تسعى من خلاله أن تعكس رؤيتها ومواقفها المحددة وكذلك مخاوفها من الاجراءات البيئية واستخداماتها كإجراءات لحماية أسواقها ، وموازنة اهتمامات الدول المتقدمة والتى دفعت بها بقوة لاسيما بالنسبة للبنود الخاصة بالاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف والعنونة البيئية على نحو ما أوضحنا ، ونجحت الدول النامية فى تضمين النقاط الرئيسية التالية :

(ا) اضافة عنصر التنمية الى العلاقة الترابطية بين التجارة والبيئة والتنمية ، فضلا عن الضغط لتناول مظاهر الفقر المؤداه الى التدهور البيئى فى الدول النامية والتى كثيرا ما تغفل الدول المتقدمة تناسيه ، وكان على الدول النامية الدفع بشدة لتناول هذه العلاقات الترابطية فى التقرير الختامى ورفضها ماسعت اليه الدول المتقدمة وهو فرض نوع من العلاقة الطردية المباشرة بين تحرير التجارة وحماية البيئة متناسية بذلك الحلقة الخاصة بالتنمية والنمو ،

(ب) كما تطرقت الدول النامية فى اطار تناولها هذا الموضوع الى ما تواجهه من تهميش فى النظام التجارى الدولى كأحد القيود التى تحد من قدرة هذه الدول على تحقيق التنمية المستديمة وتحرمها من الموارد اللازمة لذلك ،

(ج) كما طالبت باجراء دراسات تحليلية مستفيضة للتعرف على حقيقة العلاقة الفعلية بين تحرير التجارة وحماية البيئة بالنسبة للقطاعات مثل المنسوجات والملابس وصناعات الجلود وغيرها من القطاعات التى تهم الدول النامية وتستحوذ على الجزء الأكبر من صادراتها والتعرف على الاثار الناجمة على تلك القطاعات من جراء هذه العلاقة وعما اذا كانت بالضرورة ايجابية على نحو ما تدفع به الدول المتقدمة مستهدفة اضافة مشروطية جديدة للنفاذ الى أسواقها ،



وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التى وجهتها جماعات الضغط البيئية لتواضع النتائج التى تمخضت عن تناول موضوع العلاقة بين التجارة والبيئة فى المنظمة العالمية للتجارة فى نظرها فانه يمكننا القول أن الدول النامية نجحت فى الحفاظ على مصالحها على الرغم من حداثة الموضوع بالنسبة نسبيا، وتصدت الى المحاولات المضنية التى قامت بها الدول المتقدمة لإستثناء الاجراءات التجارية لأغراض بيئية بصورة مخالفة من قواعد ومبادئ المنظمة، وكذلك بالنسبة للبند الثالث الخاص بالمعونة البيئيـة، والتى قادت كندا والولايات المتحدة بكل المحاولات الممكنة لفتح الباب أمام تضمين اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة المعونة البيئية بما تشمله من عمليات الانتاج بصورة متكاملة، وما يكون لذلك من آثار بعيدة المدى على صادرات الدول النامية، وايقان الدول النامية أن ادماج معايير البيئة فى نطاق عمل المنظمة قد يستغل مستقبلا كمدخل لتضمينها معايير العمل وحقوق الانسان الى غير ذلك مما تهدف اليه الدول المتقدمة للتحكم فى فتح أسواقها بطرق جديدة ملتوية ومستترة بعد أن اضطرت الى خفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية الى أقل المستويات وفقا لالتزاماتها فى جولة أوروجواى.

وعلى الرغم من نجاح الدول النامية فى البند الخاص بالنفاذ الى الاسواق الى تضمين التنمية كأحد الأركان الرئيسية الى جانب تحرير التجارة للحفاظ على البيئة، فإن هذا الموضوع سوف يتطلب مزيد من الجهد من جانبها لاعطاء اعتبارات التنمية الاهتمام اللازم فى نطاق تناول اللجنة مستقبلاً لموضوع التجارة والبيئة، خاصة ازاء المقاومة الشديدة من قبل الدول المتقدمة ورفضها تضمين الاعتبارات التنمويـة فى اطار المنظمة العالمية للتجارة.

هذا، ومن المنتظر أن تنتقل اللجنة فى عملها من مرحلة المشاورات وما عرف بالـ educational process الى مرحلة التفاوض والنظر فى مدى ملائمة القواعد والمبادئ المعمول بها فى اطار المنظمة العالمية للتجارة مع المتطلبات البيئية المتعاظمة وهو مايعتبر التحدى الأكبر للدول النامية فى اطار عمل اللجنة خلال العامين القادمين وحتى إنعقاد المؤتمر الوزارى القادم عام ١٩٩٩.

اتفاقية المنسوجات والملابس

استأثرت اتفاقية المنسوجات والملابس بمناقشات مطولة فى اطار الاعداد لمؤتمر سنغافورة، حيث نجحت الدول النامية المصدرة للمنسوجات (لاسيما باكستان والهند وهونج كونج) فى ادراج اتفاقية المنسوجات والملابس ضمن الاولويات الواجب تناولها فى المؤتمر، غير اننى أسارع بالقول أن هذا النجاح كان شكليا أكثر منه موضوعيا، حيث أن نجاح تلك الدول فى طرح هذه الاتفاقية ضمن أولويات عمل سنغافورة والزام الدول المتقدمة المستوردة بمناقشة الموضوع لم يأت بالنتائج المرجوة منه من حيث قيام الأخيرة بتغيير سياساتها التعسفية والتمييزية فى فتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس أو ابداء بعض المرونة فيما تقوم به فى اطار إدماجها المحدود للفئات التى تخضع للحظر والقيود الحصصية على نحو ما سوف نشاهده.

ودخلت دول مثل الهند وباكستان وهونج كونج وتايلاند فى مناقشات حادة مع الدول المستوردة مثل الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية وكندا مطالبة اياها بفتح أسواقها وفقا لما تقتضيـه الاتفاقيـة، أجابت الدول المستوردة على الولايات المتحدة والدول الأوروبية أنها وان كانت التزمت بتطبيق نصوص



الاتفاقية حرفيا الا أنها لم تحترم روحها ولم تنفذ مواد الاتفاقية على النحو الذى يحقق الهدف الرئيسى وهو فتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية . وحاولت الدول النامية المصدرة تذكير الدول المتقدمة المستوردة مرارا ومرارا أن هذه الاتفاقية هي التنازل الوحيد - إن جاز هذا التعبير بعد أن أثبتت الاتفاقية فشلها فى فتح الاسواق - الذى أقدمت عليه الاخيرة فى سبيل حث الدول النامية على الموافقة على اتفاقيات جولة اوروجواى . او كانت بعبارة أخرى الطعم الذى قدمته الدول المتقدمة لكبار الدول المصدرة على اساس ان اتفاقية المنسوجات والملابس ستعمل على موازنة نتائج جولة اوروجواى وتحقق لها مكاسب طائلة من خلال تمكينها من غزو مزيد من الأسواق فى الدول المتقدمة . غير أنه بات واضحا أن هذه الاتفاقية أصبحت تمثل بالنسبة للدول المصدرة كبيرها وصغيرها سرابا لن تصل اليه حتى بعد عشر سنوات وهى الفترة الانتقالية المتفق عليها .

فاذا ألقينا نظرة سريعة على تطبيق الاتفاقية من قبل الدول المستوردة نلاحظ مدى نجاحها فى ايجاد طرق مختلفة للتحايل على الهدف المنشود من هذه الإتفاقية ، وذلك على النحو التالى:-

١ بالنسبة لمراحل الدمج الأربع:

• على الدول التى تفرض حصص على وارداتها من المنسوجات والملابس أن تزيل هذه الحصص تدريجيا وتدمج السلع المحظورة بنسب ١٦% - ١٧% - ١٨% من الحجم الكلى لوارداتها فى بداية كل مرحلة من المراحل الثلاث الاولى للدمج وهى اعوام ١٩٩٤و ١٩٩٨ ثم ٢٠٠١ على التوالى وبحيث تدمج النسب المتبقية أى ٤٩% فى المرحلة النهائية عام ٢٠٠٥ أى بانتهاء فترة تطبيق الاتفاقية ومداها عشر سنوات. ويجب ان تقدم الدول جداول دمجها الى الجهاز المشرف على تطبيق الاتفاقية .

• وكان واضحا وفقا للاخطارات المقدمة ان الدمج من قبل الدول المستوردة الرئيسية للمنسوجات والملابس لم يكن سوى اجراء ظاهريا فحسب بالنسبة للمرحلة الأولى ، حيث قامت الدول بالفعل بالدمج وفقا للمستوى المطلوب وهو الالتزام بـ ١٦% من وارداتها مقارنة بسنة الأساس ، ومع ذلك فإن برنامج الدمج لم يقدم للدول المصدرة أى فرص تجارية اضافية فى مجال النفاذ الى الأسواق . لأن الدول المتقدمة المستوردة قامت بدمج سلع لاتدخل ضمن الكميات التى كانت خاضعة للحظر سابقا وفى ظل ترتيبات الألياف المتعددة (MFA) Multifibre Arrangements التى كان معمولا بها حتى دخول الاتفاقية الخاصة بالمنسوجات والملابس فى إطار جولة أوروجواى حيز التنفيذ ، والحال يبدو كذلك بالنسبة لمرحلة الدمج الثانية بنسبة ١٧% والتى مازالت الدول المصدرة تجرى تحليلا دقيقا للسلع المدمجة فيها، وإن أصبح من الواضح أن الدول المتقدمة المستوردة تحشد الجانب الأكبر من سلعها الواقعة تحت الحظر لتحريرها فى المرحلة الختامية .

• وازاء ما تقدم فان الأمر لم يعد مستبعدا من مواجهة احتمالات تهرب الدول المتقدمة من التزاماتها فى نهاية المرحلة الانتقالية على ضوء التباطؤ الذى تنتهجه نحو تنفيذ التزاماتها بمقتضى الاتفاقية ولاسيما فيما يتعلق بدمج السلع المحظورة التى تعهدت به . وتنتقد كبار الدول النامية المصدرة قيام الدول المستوردة باستخدام الثغرات الموجودة فى الاتفاقية ، واثبات نواياها السيئة فى تنفيذ التزاماتها، فمثلا قامت الولايات المتحدة بالفعل بتقديم جدول لدمج سلع فى المرحلة الأولى بنسبة ١٦% تصل الى ٢٧٨ منتج تستورده من المنسوجات والملابس ، ولكن لا يوجد منتج واحد مما أدمجته كان محظورا ، أى أن الولايات المتحدة فى السنوات الأولى من تطبيق الاتفاقية لم تقدم أى تنازل لصالح الدول المصدرة ولم تفتح أسواقها



المصدر : الاهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ • مارس ١٩٩٧

أى من منتجاتها . أما بالنسبة للمرحلة الثانية ووفقا لما قدمته من اخطار فقد قامت بدمج سبع فئات من السلع الداخلة تحت منتجات المنسوجات والملابس ، وتكون هونج كونج أى ما يقرب من ٩٠٪ من صادراتها من المنسوجات والملابس ستظل خاضعة للحصص المفروضة عليها فى السوق الامريكى حتى المرحلة الاخيرة أى ٢٠٠٤ ، وتتساءل عن واقعية احتمالات الدمج فى المرحلة الأخيرة لجميع السلع المحظورة ، وتتشكك فى نوايا الدول المستوردة من تطبيق التزاماتها بموجب الاتفاقية خاصة فى ضوء ما هو منصوص عليه فى المادة التاسعة من أن الاتفاقية غير قابلة للمد . والحال كذلك بالنسبة للمجموعة الأوروبية وكندا .

٢ - استخدام الاجراءات الوقائية المؤقتة

تتيح الاتفاقية فى مادتها السادسة فرصة استخدام آلية وقائية استثنائية لحماية الدول الاعضاء من الزيادة المفرطة فى الواردات التى لم يتم ادماجها بعد . كما يشترط ايضا ان تكون هذه الواردات غير متضمنة فى نظام الحصص الذى يبقى معمولا به طوال الفترة الانتقالية . وقامت الدول الاعضاء (بما فيها مصر) بتقديم اخطاراتها محتفظة بحقها فى استخدام هذه الآلية .

وان كانت آلية الاجراءات الوقائية المتفق عليها فى اطار المادة السادسة لاتختلف كثيرا عن مثيلاتها فى ترتيبات الألياف متعددة الاطراف MFA . فان الشروط التى أضيفت اليها لتبريرها تعتبر أكثر صعوبة بغية الاقلال من معدلات استخدامها . ويحق للدول الأعضاء المستوردة اتخاذ اجراءات وقائية استثنائية بموجب المادة السادسة من الاتفاقية فى مواجهة أى زيادة سريعة ومفاجئة من واردات منتج معين ربما تؤثر على توازن سوقها أو يلحق ضررا بصناعاتها أو يهدد بالحاق الضرر بها . وتنص الاتفاقية على ان يتم اتخاذ مثل هذا الاجراء بالتشاور مع الدولة المصدرة وباتفاق الدولتين . غير انه فى حالة عدم تحقق ذلك فانه على الدولة المستوردة الحق فى اتخاذ اجراء فردى بتقييد وارداتها من هذه السلعة . ويتم حينئذ عرض الامر على الجهاز المشرف على تطبيق الاتفاقية للنظر فيه واصدار توصية بشأنه ويمكن للاجراء ان يبقى ساريا لمدة ثلاث سنوات .

وليس مفاجأة ان تكون الدولة الوحيدة التى أكثرت فى استخدام الاجراءات الاستثنائية هى الولايات المتحدة وذلك بحجة حماية سوقها الداخلى واستجابة لجماعات الضغط الداخلية بها . فقد لجأت الولايات المتحدة الى المادة السادسة التى تبيح هذه الاجراءات - وان كانت تحت ضوابط واضحة ومحددة - بمعدل ٢٤ مرة فى عام ١٩٩٥ أى السنة الاولى من تطبيق الاتفاقية . وذلك دون استيفائها للشروط المفروضة والتقاضى بالاضافة الى ما تنص عليه المادة نفسها من استخدام مثل هذه الاجراءات بأقل شكل ممكن . غير أنه يمكن هنا بالفعل القول أن النظام قد أثبت فاعليته : حيث خسرت واشنطن مؤخرا قضيتين فى اطار نظام فض المنازعات المعمول به فى المنظمة أمام كل من كوستاريكا والهند . حيث رفضتا هاتين الدولتين الانصياع للاجراءات الوقائية التى فرضتها الولايات المتحدة على وارداتهما من منتجات محددة من المنسوجات والملابس بشكل منفرد ودون الالتزام بما وضعته المنظمة من قواعد تقييدا للاستخدام المفرط لهذه الاجراءات . وأن الحكم الذى صدر ضد الولايات المتحدة مما لا شك فيه سوف يكون له الأثر على الحد من استخدامها لهذه الاجراءات دون حساب مستقبلا . هذا . بالاضافة الى أنها أرغمت على التراجع بالنسبة لما لا يقل عن ١٥ حالة بموجب ما اصدره جهاز الرقابة على تطبيق الاتفاقية من توصية وقبل أن تلجأ الدول المتضررة الى الالتجاء الى نظام فض المنازعات . ويتكون جهاز الرقابة من عشر أعضاء



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

خمس من الدول المصدرة وخمس من الدول المستوردة ، وكانت الدول النامية قد هاجمت هذه الاجراءات بشدة على اعتبارها اجراءات حمائية بحتة ، ويبقى على الولايات المتحدة بعد الحكم الصادر ضدها في قضيتى الهند وكوستاريكا أن تزيل الاجراءات من على وارداتها من منتجات الدولتين خلال ستة أشهر .

٣ قواعد المنشأ :

وتوجه الدول النامية والمتقدمة انتقادات للولايات المتحدة لتشريعها قانون جديد في مجال تحديد منشأ المنتج دخل حيز التنفيذ في يوليو ١٩٩٦ ، ومن شأنه أن يؤثر على صادرات الدول بصفة عامة ويحدها بشكل تعسفى وبما يتنافى وعولمة الإقتصاد الدولى وتحقيق التداخل والتكامل المثمر لعمليات الانتاج بما يحقق المزايا الناجمة عن التخصص وتقسيم العمل بشكل أكبر ولصالح الاقتصاد والرفاهية الدولية عامة ، والصعوبات التى قد تنجم عن تحديد منشأ المنتج النهائى بشكل منفرد ، ولذلك فان المفاوضات جارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ومنظمة الجمارك العالمية في بروكسل توصلا الى قواعد ومعايير محددة ومتعددة الأطراف يتفق على تعريفها أطراف النظام التجارى الدولى ككل ومنعا لاتجاه الدول الى وضع قواعد منفردة لأغراض حمائية بحتة ، وقانون قواعد المنشأ الامريكى الجديد يتعارض واتفاقية جولة أوروجواى الخاصة بقواعد المنشأ والتى تقوم بالتفاوض حول قواعد محددة ومتفق عليها في اطار متعدد الأطراف وألا تفرض بشكل منفرد . بل وأن المادة الرابعة من اتفاقية المنسوجات والملابس نفسها تحتم على الدولة التى سوف تدخل تعديلات على قواعد المنشأ أن تبادر بالتشاور مع شركائها من الدول المصدرة اليها والتى سوف تتأثر بمثل هذه التغييرات ، وهو مالم تقم به الولايات المتحدة ، بل في الواقع تقوم بعكس ذلك تماما وتطالب أن تقوم الدول التى أضيرت من تعديل القانون الامريكى بالدخول في مشاورات معها توصلاً الى فترة انتقالية تسمح لها بالتأقلم مع القانون الامريكى المعدل ، الذى في الواقع يهدف الى استخدام قواعد المنشأ كاجراءات حمائية مستترة .

ويجدر ملاحظة أنه بينما تسعى الدول الى مواءمة قوانينها الوطنية مع التزاماتها الدولية التى تتعهد بها في اطار الاتفاقيات التى تبرمها ، فان الولايات المتحدة على العكس من ذلك في حالة تعارض قانونها الوطنى مع التزاماتها الدولية فان قانونها الوطنى يسود .

ومما تقدم يلاحظ أنه على الرغم من الجهد الذى بذلته كبار الدول المصدرة للمنسوجات والملابس لاسترعاء الانتباه الى تهاون الدول المتقدمة في تطبيق التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية فانها لم تنجح من قريب أو بعيد في اقناعها أو حتى مقايضتها على تنفيذ أكثر عدلا وانصافا لأحكام وروح الاتفاقية ، أضف الى ذلك ما تنتهجة الدول المستوردة من اجراءات ادارية أو ماتجريه من تحريات Investigations واطالة فتراتها مما يؤدى الى عرقلة التبادل التجارى دون الاستناد الى أسس موضوعية لمثل هذه الاجراءات ، وكثيراً ماتضطر الى التنازل عن هذه التحريات – والتى قد تطول – دون أن تجد أى أساس لوقوع ضرر ، الأمر الذى يكون له تأثير سلبى على تدفق التجارة وعلى الدول المصدرة ، فعلى سبيل المثال ما تقوم به المجموعة الاوربية ضد مصر وغيرها من الدول المصدرة مثل أندونيسيا والهند وباكستان بحجة التصدى لما تنتهجه هذه من سياسات اغراق للأقمشة القطنية والمنسوجات والملابس .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

وازاء ما تقدم جاءت الفقرة المعنية بالمنسوجات والملابس فى البيان الوزارى - ورغم الجهود المضنية التى بذلتها الدول النامية - مفرغة تماما من أى التزامات على الدول المتقدمة لتحسين نهج وتنفيذ الاتفاقية بما يتسق وروح الاتفاقية ومنزاها وهو التحرير التدريجى لهذا القطاع الحيوى بالنسبة الدول النامية ، بل واتجاهها الى الالتجاء الى اجراءات حمائية اصطناعية مثل الافراط فى اجراءات الوقاية الاستثنائية والمؤقتة أو اجراءات ادارية وتحريات ضد الاغراق والتى من شأنها وقف انسياب التجارة وفقدان الدول النامية لأسواقها ، هذا بخلاف المتطلبات البيئية الجديدة التى أصبحت هى الأخرى مجالا جديدا للحمائية المستترة على نحو ما تطرقنا اليه .

وبعد عرضنا لموضوعى المنسوجات والبيئة وكيفية تناولهما فى اطار مؤتمر سنغافورة والنتائج التى تم التوصل اليها فى هذا السياق ننتقل الى مجموعة الموضوعات المسماه " بالموضوعات الجديدة ". وهى تلك الموضوعات التى دفعت بها الدول المتقدمة لبدء تدارسها . ولو بصفة مبدئية ، وتعتبر هذه الموضوعات جديدة من حيث تناول المنظمة لها ولأوجه الصلة بينها وبين التجارة . وقد سبقتها فى هذا المضمار موضوعات مثل التجارة فى الخدمات وحقوق الملكية الفكرية - والتى كانت تعامل عندئذ على إعتبار أنها موضوعات جديدة - ثم تم ادماجها ضمن موضوعات جولة أوروجواى وأصبحت ضمن الصفقة المبرمة . والآن وقع الخيار على موضوعات الاستثمار والمنافسة ومعايير العمالة والمشتروات الحكومية . وسوف نتناول هذه الموضوعات كل على حدة مبينين الحجج المؤيدة لجعلها ضمن جدول أعمال المنظمة والمخاوف الأساسية التى أبدتها بعض الدول النامية وكيفية تناولها مستقبلا . وذلك فيما يلى:

<u>المشتروات الحكومية</u>

المشتروات الحكومية موضوع طالما سعت الدول المتقدمة الى تضمينه فى جولات الجات السابقة وطالما سبق للدول النامية رفضه . وهو الأمر الذى حدا بعدد من الدول المتقدمة (٢٥ دولة) الى عقد اتفاق فيما بينها حول المشتروات الحكومية فى ظل جولة طوكيو . وظل هذا الموضوع مقاطعا تماما من قبل الدول النامية لسنوات طويلة استمرت الدول المتقدمة فى محاولتها دون يأس . وجاءت محاولتها الاخيرة فى اطار جولة أوروجواى (وهى الجولة اللاحقة على جولة طوكيو) حيث سعت نحو توسيع نطاق الاتفاق المبرم . ومرة أخرى باءت محاولتها بالفشل . وظلت المشتروات الحكومية مستثناة من الجات ثم من المنظمة العالمية للتجارة ورفضت الدول النامية أن تخضع مجال مشترواتها الحكومية لأية قواعد متعددة الاطراف . وترك للحكومات الحرية كاملة لاتخاذ الاجراءات التى ترتئيها مناسبة فى اطار أولوياتها وسياساتها وشركاتها الوطنية . وبقيت نظم المشتروات الحكومية فى نطاق السياسات الوطنية وظلت حقا من حقوق السيادة لا بوضع موضع مساءلة من قبل الحكومات الأجنبية أو شركاتها عبر الوطنية .

غير أنه ازاء الضغوط المكثفة والتهديدات المستمرة التى مارستها وفود الدول المتقدمة فى سنغافورة وقبلها فقد نجحت فى الحصول على موافقة الدول النامية على إنشاء مجموعة عمل داخل المنظمة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٧

لدراسة نظم المشتروات الحكومية بالنسبة للسلع والخدمات بغية التوصل الى أرضية مشتركة يمكن البناء عليها ويمكن أن تشكل أساسا لاتفاق فى المستقبل ،

وإن تبدو هذه النتيجة غير ضارة فى الوهلة الاولى على أساس أن الموضوع مازال محكوما ، وان الأمر لم يخرج عن مجرد اجراء دراسة ، فإنه اذا علمنا ماهى النوايا الخفية لدى الدول المتقدمة ولاسيما الولايات المتحدة ودول المجموعة الاوربية فالوضع قد يختلف تماما ويجب أن نكون حريصين كل الحرص ، وترغب هذه الدول من وراء تعميم موضوع المشتروات الحكومية فى اطار المنظمة وضم الدول النامية اليه تحقيق عنصرين اساسيين: أولهما ، جعل الاجراءات الخاصة بالمشتروات الحكومية تتسم بالشفافية سواء كان ذلك بالنسبة للاعلان عنها أو المسببات التى تحدو بالحكومات الى ارساء العطا على شركة دون الأخرى. أما ثانيهما فهو حق لجوء أية شركة الى القضاء الوطنى بل وحق حكومة الشركة المعنية طرح النزاع فى اطار المنظمة العالمية للتجارة ، فى حالة اعتقاد الشركة أنها لم تنصف فى مطالبها من قبل القضاء الوطنى ، وتوضح الولايات المتحدة وتدفع علنا بأن غرضها الاساس من وراء هذه الاجراءات هو محاربة الرشوة والفساد فى المعاملات بين الحكومات والقطاع العام والشركات الأجنبية متعددة الاطراف بالدرجة الاولى ، خاصة تلك التى تسمح لها حكوماتها بتقديم الرشوة بل والسماح لها باقتطاعها من الضرائب . واذا كان الأمر كذلك فقد يكون من الصعب معارضته ، ولكن ماخفى كان أعظم ،

ولما لا يكون الهدف الاساس هو فتح الاسواق للشركات الاجنبية وتضييق الخناق على الشركات الوطنية حتى فى مجال المشتروات الحكومية ، وماذا يكون الوضع اذا طالبت الدول المتقدمة تحت ستار الشفافية والوضوح اعطاء ذات الحقوق الوطنية للشركات الأجنبية ، أى مجرد مطالبتها بتطبيق أحد المبادئ الاساسية وهى المادة الثالثة الخاصة بالمعاملة الوطنية national treatment فى هذا المجال الحيوى اى على المشتروات الحكومية ، ويكون الباب مفتوحا أمامها للتقدم بالعطاءات فى أى مجال مثلها فى ذلك مثل الشركات الوطنية ، دون تمييز فى المعاملة ،

غير انه يقع على عاتق الدول النامية أن تعمل - وبكل قوة - على الفصل التام بين عنصرى الشفافية واللجوء الى القضاء من ناحية واتخاذ ذلك كستار لفتح الاسواق أمام الشركات الاجنبية فى اطار المشتروات الحكومية من ناحية أخرى، وان تؤكد على تطبيق سياستها وقوانينها الوطنية فى هذا الشأن ، والا يتخذ ذلك كمجال جديد لتدخل المنظمة فى الشئون الداخلية للدول وتغيير تشريعاتها وقوانينها لخدمة نوايا واهداف ليست بالضرورة للصالح الوطنى ، والتأكد قبل الدخول فى أى اتفاق اذا ماكانت هناك حاجة بالفعل الى مثل هذا الاتفاق ومداه ، وضرورة توخى الحذر ازاء البيانات المعلنة بالفعل من قبل ممثلى الولايات المتحدة والمجموعة الاوربية عقب انتهاء المؤتمر حيث أوضحا بما لا يدع مجالا للشك أن الاتفاق حول الشفافية وحق اللجوء الى القضاء الوطنى أوطرح النزاع فى اطار نظام فض المنازعات بالمنظمة ليس سوى بمثابة اتفاق وسيط interim agreement لاستخدامه كأساس للهدف النهائى ألا وهو وضع قواعد متعددة الاطراف ضمانا لفتح الاسواق للمشتروات الحكومية ببلايين الدولارات للشركات عبر الوطنية ، وتقدر حجم سوق المشتروات الحكومية فى المتوسط ما بين ١٥ و ٢٠% من الناتج القومى ،



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٧

الاستثمار والتجارة

استأثر موضوع الاستثمار ومدى الحاجة الى اقامة اتفاقية استثمار متعددة الاطراف فى اطار المنظمة العالمية للتجارة على غرار الاتفاقية الجارى التفاوض حولها فيما بين الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) على مناقشات مطولة وحادة فيما بين دول نامية مثل مصر والهند وماليزيا واندونيسيا من ناحية ودول متقدمة مثل المجموعة الأوربية وكندا واليابان من ناحية أخرى (ويلاحظ عدم دخول الولايات المتحدة فى هذه المناقشات حيث كانت تفضل هو ارجاء الموضوع الى حين يتم التوصل الى اتفاق فى إطار منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يقوم على معايير ومستويات حماية عالية ، غير أنها لم ترغب فى معارضة الدول الحليفة لها ، خاصة وأن الأمر لم يخرج على نحو ما سوف نوضحه عن مجرد مطالبة المنظمة العالمية للتجارة الى القيام بدراسة فى هذا المجال ، وهو ما كان يتفق وطموحات الدول النامية فى هذا الموضوع .

اتجهت الدول المتقدمة بالدفع بالزيادة الهائلة التى طرأت على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتى ارتفعت بمقدار ٣٠٠ بليون دولار أمريكى أى بنسبة ٤٠% عام ١٩٩٦ عنها فى ١٩٩٤، وفقاً لدراسة أجراها الانكتاد مؤخرا ، بل وأنه من المتوقع زيادة هذه التدفقات بدرجة أكبر فى الاعوام القادمة فى ضوء ماحققته جولة أوروجواى من نتائج فى تحرير التجارة ، وطالبت هذه الدول ، تحقيقا لأكبر قدر من الاستفادة من الآثار الايجابية المزدوجة لزيادة التجارة والاستثمار الدوليين ، بضرورة توثيق الصلة بين هذين العنصرين أى الاستثمار والتجارة اللذين أصبح ترابطهما من المعالم الأساسية لعولمة الاقتصاد الدولى ، وارتأى هؤلاء أن يتم ذلك من خلال اتفاقية متعددة الاطراف للاستثمار فى اطار المنظمة العالمية للتجارة معللين موقفهم بأن المنظمة تشمل بالفعل عدد من المواد التى تحكم الاستثمارات الأجنبية لاسيما فى اتفاقيات مثل اتفاقية الخدمات والتجارة أو الاتفاقية الخاصة بأوجه الصلة بين التجارة وحقوق الملكية الفكرية أو تلك المتعلقة باجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة وغيرها .

بينما قامت مخاوف الدول النامية بالنسبة لطرح موضوع الاستثمار فى المنظمة العالمية للتجارة وفى هذا التوقيت - ولو بحجة دراسته فقط بغية التعرف على أوجه الربط بينه وبين سبل التجارة - على أنه سيؤدى إن آجلا أم عاجلا الى التفاوض حول اتفاقية للاستثمار متعددة الاطراف فى وقت تكون فيه الدول النامية غير مستعدة بعد بينما تأتى الدول المتقدمة بكامل عدتها بعد أن تكون قد وضعت بالفعل أسس وبنود ومعايير اتفاقية متكاملة فى اطار منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وهى منظمة الدول المتقدمة ، ضامنة بذلك كفالة أعلى معايير الحماية للاستثمار دون الاهتمام بموازنة ذلك بحماية حقوق الدول والحكومات المتلقية من مخاطر الاستثمارات الأجنبية المحتملة وهى ولاشك عديدة ، ولذا جاء تمسك الكثيرين من الدول النامية بضرورة أن يتولى الانكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) ابتداء اجراء مثل هذه الدراسة دون أية التزامات مسبقة من جانب أى من الدول أن تلحق مثل هذه الدراسة مفاوضات من شأنها وضع أسس وقواعد متعددة الاطراف لحماية الاستثمارات الأجنبية ، بل وعلى الانكتاد أن يقوم بدراسة جدوى ابرام مثل هذه الاتفاقية أصلا والحاجة اليها فى ظل الكم الهائل من اتفاقيات



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٧

[illegible] الثنائية والاقليمية التي ترسمها الدول المضيفة للاستثمارات مع الشركات الأجنبية وحكوماتها [illegible] التعرف أيضا على التأثير المحتمل لاتفاقية متعددة الأطراف على الدول النامية في وقت تقوم فيه [illegible] دون استثناء بالتنافس حول جذب الاستثمارات الأجنبية وتكثف كل جهودها الممكنة في [illegible] أولوياتها الوطنية وأولويات الانتاج بها ، لاسيما اذا كانت هذه مصطحبة بالكثير [illegible] المتقدمة .

ومما لاشك فيه أن مخاوف الدول النامية كانت لها أسبابها ووجاهتها من حيث تحديدها لشروط [illegible] فرضتها الدول المتقدمة عليها ومطالبتها بضرورة التعجيل ببدء المفاوضات حول اتخاذ المرجعية لاتفاقية متعددة الأطراف في اطار المنظمة العالمية للتجارة . ولا شك أيضا أن اختيار الدول المتقدمة [illegible] كمحفل لاتفاقية متعددة الأطراف حول الاستثمار لم يكن من قبيل المصادفة ، فان وقوع الاختيار [illegible] على الرغم من حداثتها وافتقادها الى الخبرة الطويلة . لاسيما اذا ما قورنت بالامم المتحدة او البنك [illegible] الذي يعتبر من حيث الخبرة والتمويل والسكرتارية أكثر ملاءمة بل وأكثر كفاءة للاسهام في ابرام مثل هذه الاتفاقية . فقد جاء اختيار المنظمة العالمية للتجارة كمحفل لابرام هذه الاتفاقية لتمتعها بنظام قوي لفض المنازعات اثبت فاعليته على الرغم من قصر مدة عمله . الى جانب ما تقوم عليه المنظمة من مبادئ اساسية من حيث عدم التمييز في المعاملة ومبدأ المعاملة الوطنية وحق الدولة الأولى بالرعاية وكلها مبادئ [illegible] الدول المتقدمة الى ان تصبح الأساس الذي يحكم تدفق الاستثمارات الأجنبية . غير أنه من ناحية [illegible] انما تعمد الدول المتقدمة للاستثمارات بالمساواة بين شركاتها الوطنية والشركات الأجنبية من حيث [illegible] دون ضوابط أو معيار يحكمها في مواجهة التأثير سلبا على الشركات الوطنية . لاسيما [illegible] والمتوسطة الحجم [illegible] قدرتها على المنافسة حتى في أسواقها الوطنية وخارجها [illegible] في تولى [illegible] مقاليدها الشركات التي تنتجها الانظمة الحالية [illegible] من هذه الدول بالنسبة للتحول الى القطاع الخاص .

[illegible] الحكومة المصرية للدول النامية وبعد أن كان المشروع الأول يتجه الى المطالبة ببدء [illegible] اتفاقية للاستثمار متعددة الأطراف في اطار المنظمة العالمية للتجارة بحثت هذه في قمع هذه [illegible] المنظمة على الأقل في هذه المرحلة على مجرد دراسة العلاقة بين التجارة [illegible] التأكيد على اهمية التعاون التنسيقي مع الاونكتاد والمكاتب [illegible] الدول الاعضاء وفي [illegible] المنعقد في يونيو ١٩٩٦ في ميدرند بجنوب افريقيا بدراسة هذه العلاقة مع إعطاء الأولوية [illegible] مثل هذه العلاقة على اعتبارات التنمية في الدول النامية وهو مجال - كما نعرف - لايدخل في [illegible] عمل واختصاص المنظمة العالمية للتجارة ، وعليه فانه يقع على عاتق الدول النامية التعويض عن هذا النقص من خلال تنشيط وتفعيل دور الاونكتاد في ذات المجالات التي تعمل فيها المنظمة على أن [illegible] مبكرا على الصعيد التفاوضي .

[illegible] أن يكون حذرين . فمثلما استغرقت المفاوضات حول عدد من الموضوعات الجديدة في اطار [illegible] والخدمات و[illegible] الملكية الفكرية سبع سنوات وتوقفت في اطار متكامل [illegible] يسمح بتبادل التنازلات والمكاسب بشكل أكثر توازنا وعلى مستوى اتفاقيات الجولة ككل ، فانها [illegible] الموضوعات الجديدة بشكل منفرد وهو الأمر الذي من شأنه أن يضعف القوة [illegible] الدول النامية بشكل أكبر ويقلل من قدرتها على المقايضة وتبادل التنازلات والمكاسب في اطار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

اكثر شمولى . ويكون على عاتق الدول النامية أن تستغل فترة الدراسة القادمة أحسن استغلال لتفهم الموضوع وابعاده كاملا على اقتصادياتها وتحصين نفسها بكل الحجج اللازمة عند بدء مرحلة التفاوض تفاديا لتكرار ماسى اتفاقية أوجه التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية والتى بدأت الدول النامية تخشى وتعمل حساب اثارها المتوقعة عندما يأتى موعد تطبيقها خلال ثلاثة أعوام . بل وبدأت تعلو الأصوات التى تشكك فى امكانية تنفيذها لما سيكون لها من اثار وخيمة على اقتصادها . وكان طبيعى أن تتخذ الدول النامية العبرة من الاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية حيث استمرت سنوات طويلة فى رفض مجرد دراستها فى اطار مفاوضات جولة أوروجواى حتى وجدت نفسها فى مواجهة الأمر الواقع وفرضتها الدول المتقدمة كجزء لايتجزأ من اتفاقيات الجولة ، وكان على الدول النامية الخيار إما قبولها ضمن نتائج الجولة أو رفضها وبذلك رفض نتائج الجولة برمتها والبقاء خارج النظام التجارى الدولى ، وهو ما يجب تفاديه بالنسبة لمجال مثل مجال الاستثمار حيث يجب أن تدخل الدول النامية المفاوضات من مركز قوى ومدركة تماما لأبعاد الموقف ومحصنة بالحجج التى من شأنها خدمة مصالحها .

وعند موافقة الدول النامية - وبعد جدل طويل على نحو ما بيناه - على بدء تناول المنظمة العالمية للتجارة موضوع الاستثمار وربطه بالتجارة فى اطار دراسة وبالتعاون مع الأنكتاد جاء ذلك نتيجة لاقتناعها بأن هذا المسلك وفى الظروف الحالية يعتبر أفضل البدائل الممكنة وحتى لا تفوت على نفسها فرصة تناول هذا الموضوع بجدية وفى وقت كاف قبل بدء أية مفاوضات بشأنه وهى حتما آتية إن آجلا أم عاجلا .

وأنه من الأهمية بمكان أن تقوم الدول النامية وخلال دراستها للموضوع على الموازنة بين ايجابيات وسلبيات الاطار متعدد الاطراف للاستثمار وكيفية الاستفادة منه ، وقد يجدر الاشارة فى هذا السياق الى دراسة أمريكية أوضحت بجلاء المزايا والدعم الذى تمنحه الدول المتقدمة بصفة عامة لجذب الاستثمارات الأجنبية فيما بينها وذلك مقارنة بالدول النامية وتلك المتوسطة الدخل ، فإن الدول المتقدمة قادرة على تقديم مزيد من الدعم والحوافز المالية إذا ماقورنت بالدول النامية التى قد تقتصر على أحسن الفروض على منح سماح ضريبى لفترة محدودة ، وتشير الدراسة الى أن الإستثمارات الأمريكية فى الخارج تحصل على حوافز مقدارها ١٩٥ بليون دولار فى المتوسط من الدول المتقدمة بينما حوافزها من الدول النامية متوسطة الدخل لا تتعدى ١١ بليون دولار . هذا بالاضافة الى أن قيمة المكون المحلى فى الدول النامية متوسطة الدخل يصل مقداره الى ٢٤ بليون دولار بينما تصل هذه القيمة الى ١٢٥ بليون دولار فى الدول المتقدمة ، فكل هذا لا يعمل فى صالح الدول النامية ويقلل من قدراتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية . فإن التفاوض على سبيل المثال على ازالة الدعم أو وضع حدا أقصى له فى مجال الاستثمارات الأجنبية وتحديد شكل ونطاق الحوافز الممكنة قد يكون مجديا بحيث تتساوى الدول صغيرها وكبيرها النامية منها والمتقدمة بالنسبة لتقديم الحوافز والدعم التى تقدمها لجذب الاستثمارات ، والحد بالتالى من أن يكون ذلك عنصر للمنافسة على جذب الاستثمارات فى غير صالح الدول النامية ، كما أنه على الدول النامية أن تحتاط من استمرار اعتقادها فى أن ما تقدمه من عمالة رخيصة فى حد ذاته يعتبر قوة جذب أساسية للاستثمارات الأجنبية ، فإن قوة الجذب هذه قد تزول أسرع مما نتصور فضلا عن انها تجذب نوع معين ومحدود من الاستثمارات فقط ، فالعمالة الرخيصة ليس بالضرورة عمالة ماهرة أو فنية ، وهى المطلوبة اليوم أكثر من أى وقت مضى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٧

أردت بهذا العرض أن أوضح أن عقد اتفاقية للإستثمار متعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة قد تكون مفيدة للدول النامية إذا عرفت بالفعل الأبعاد والقيود والمجالات التي يمكن التفاوض عليها والاستثناءات والمزايا التي يجب الحفاظ عليها للاستثمارات الوطنية ، وأن الأمر - في نظري - يتوقف على كيفية الاستفادة من الفترة الانتقالية ومدى استعداد وتهيئة الدول النامية لنفسها للدخول في مفاوضات بعدها .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

التجارة الدولية وسياسات المنافسة:

طرح هذا الموضوع من قبل المجموعة الأوربية ابتداء ، وسرعان ما وضحت الفجوة الشديدة فيما بين المجموعة الاوربية والولايات المتحدة واليابان ومن خلفها دول الأسيان بالنسبة لمفهوم كل منها للموضوع نفسه وأبعاده . كما ظهرت أيضا أوجه الخلاف الشديدة بين هذه الدول ومجموعة الدول النامية بالنسبة لتوقيت تناول هذا الموضوع فى اطار المنظمة بصفة أساسية وبما يعجم جدول أعمالها ويجعل متابعة الدول النامية لجميع هذه الموضوعات الجديدة فى ان واحد صعبا بل ويكاد يكون مستحيلا فضلا عن الاعباء والالتزامات الإضافية التى قد يلقيها على عاتق الدول النامية . وظهرت التوجهات المختلفة لكل منها فى كيفية تعريف سياسات المنافسة وكيفية تناولها . ومما لاشك فيه أن هذا الموضوع سيحتل اولوية متقدمة على الجدول المستقبلى لاعمال المنظمة ويصبح مسرحا للصراعات بين الدول المتقدمة بعضها البعض من ناحية وبين الدول المتقدمة والنامية من ناحية اخرى .

وظهرت المشكلة الاولى بالنسبة للاطار الدولى لسياسات المنافسة وكيفية مراقبة وضبط ما يعرف بالممارسات التجارية التقييدية التى تمارسها الشركات عبر الوطنية . فبينما ترى الولايات المتحدة أن القوانين والتشريعات الوطنية للدول هى التى من شأنها ان تقوم بتشجيع المنافسة الحرة ومنع الاحتكارات على الأصعدة الوطنية والدولية على حد سواء وبالتالى يمكن التشريعات الوطنية مراقبه وضبط معاملات الشركات عبر الوطنية داخل حدود الدولة أو خارجها . ترى المجموعة الأوربية وتلقى تأييدا من قبل الدول النامية أن مراقبة وضبط الممارسات التقييدية للشركات عبر الوطنية يجب أن يكون من خلال خطوط ارشادية أو حتى قواعد تنفيذية متعددة الأطراف يتم التفاوض عليها فى اطار المنظمة العالمية للتجارة وتصبح لازمة على الجميع . والتى من شأنها ان تحد من مثل هذه الممارسات وتقاسم الأسواق فيما بين الموسسات عبر الوطنية عملا لمصلحتها وبغض النظر عن قواعد المنافسة الحرة وحرية التجارة فيما بينها ومن أجل رفاهية المستهلك .

أما الدول الأسيوية ومنها دول مثل اليابان وهونج كونج ودول الاسيان فهى الى جانب تأييدها هذا الرأى فإنها ترى أيضا أن سياسات المنافسة يجب أن تشمل إقامة المنافسة القويمة والصحيحة فيما بين الدول بعضها البعض من خلال الاستخدام الصحيح لقواعد النظام متعدد الاطراف لاسيما فى مجالات السياسات المضادة للاغراق والإجراءات الوقائية أو سياسات الدعم وقواعد المنشأ . وعدم استخدام تلك



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

السياسات لأغراض حمائية بحتة والمغالاة دون المنافسة الحرة من خلال الإفراط في استخدامها بل واستخدامها الخاطئ والمتعسف .

وأثارت هونج كونج ثائرة الدول المتقدمة عندما جادلت أن القواعد التي تقوم عليها اتفاقيات جولة أوروجواي لا سيما في مجال الإغراق والوقاية وسياسات الدعم قواعد قديمة وعتيقة outdated كانت تسري في ظل النظام السابق للجات الذي كان يقوم على تنظيم التجارة عند الحدود ، وأصبحت اليوم لا تتفق وعولمة الاقتصاد الدولي والتداخل بين اقتصاديات الدول وتحرير التجارة الدولية الذي يعتبر الهدف الأول للمنظمة ، وظهرت اهتمامات الدول الآسيوية بالنسبة للترويج لصادراتها والتي أصبحت تلاقي مقاومة شديدة في أسواق الدول المستوردة والتي تلجأ الى مثل هذه الإجراءات لأغراض حمائية وإزاء تفاقم مشاكل البطالة لديها ، وتطالب الدول الآسيوية وعلى رأسها اليابان ومجموعة الآسيان الى اعادة النظر في هذه القواعد والاتفاقيات .

وإزاء هذا التفاوت الواضح في التفسيرات المختلفة بين سياسات المنافسة كان واضحا أن الأمر سيكون صعبا لبدء التفاوض حول هذا الموضوع داخل المنظمة . ولذلك اتفق مبدئيا على دراسة الموضوع من كافة جوانبه والتوصل لاتفاق حول تعريف هذه السياسات والعلاقة بينها وبين التجارة الدولية . وعدم البدء في اجراء أية مفاوضات في هذا الشأن الا بتوافق آراء جميع الدول الأعضاء . وهو مايعتبر ضمانة للدول النامية لمنحها بعض الوقت للتعرف على أبعاد هذا الموضوع ودراسته . وإن كان علينا أن نترقب بدء المفاوضات خلال السنوات القادمة وقد يكون أسرع مما قد يعتقده الكثيرين ..

الاتفاق الخاص بتكنولوجيا المعلومات

ومن الموضوعات التي ستتطلب من الدول النامية عامة مزيد من الدراسة هو الاتفاق الخاص بتكنولوجيا المعلومات والذي جاء في الواقع مفاجأة للعديد منها ، حيث لم يحظ بأي مناقشات مسبقة في اطار الاعداد لسنغافورة . بل قامت الولايات المتحدة وبالتنسيق مع الدول المتقدمة الأخرى بالدفع به على أعلى مستوى وفي المؤتمر مباشرة . علما بأنه لم يتم بعد مناقشة المدى الذي يقوم بتغطيته والسلع التي تدخل في نطاقه والتي سوف تلغى عليها التعريفة الجمركية . وإن قام بالتوقيع على الاتفاقية في سنغافورة ٢٨ دولة . وتمثل هذه الدول في الواقع ٨٥% من التجارة العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات ، الدول الموقعة هي : استراليا - كندا - تايوان - المجموعة الاوربية - هونج كونج - ايسلندة - اندونيسيا - اليابان - كوريا - النرويج - سنغافورة - سويسرا - تركيا - ماليزيا والولايات المتحدة ، وهناك دول أخرى على وشك الانضمام في القريب العاجل مثل تايلاند - الفلبين - نيوزيلاندة .

وتحتل الولايات المتحدة وحدها ٥٠% من السوق الدولي لتكنولوجيا المعلومات ، ولاشك أنها ستحظى بأكبر قدر من المكاسب من خلال فتح الأسواق لهذه التكنولوجيا التي ما زالت تحتفظ فيها بقدرتها التنافسية . في اطار اتفاقية أوجه التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية التي من شأنها كفالة الحماية



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ ٠ مارس ١٩٩٧

الكلية لمثل هذه التكنولوجيا ، فان الولايات المتحدة ستظل لسنوات طويلة رائدة فى هذا المجال تتبعها الدول الاوروبية واليابان .

وعلى الرغم من اعترافنا بالأهمية البالغة التى تكتسبها تكنولوجيا المعلومات فى عالمنا اليوم بل وأهميتها فى مختلف مجالات الاقتصاد القومى ، ودخول الدول عصر تكنولوجيا المعلومات سيصبح بمثابة المعيار الذى يقاس به مدى تقدم الدول ونمو ورفاهية شعوبها ، وعلى الرغم من اعترافنا بأن المشاركة فى مثل هذا الاتفاق سيفتح لنا مجالات واسعة ويجعل هذه التكنولوجيا فى متناول أكبر عدد ممكن الا أن الأمر يتطلب منا دراسة متأنية للموضوع للتعرف على آثاره المحتملة قبل الدخول فى مثل هذا الاتفاق ، والذى يهدف فى الأساس الى دعم التبادل التجارى فى المجال السلعى والخدمى من خلال تحرير التجارة فى تكنولوجيا المعلومات ، فضلا عما سيتيحه تحرير التجارة فى هذا المجال الحيوى من تحسين مستوى البحث العلمى والتنمية من خلال تبادل المعلومات .

ومن الجدير بالذكر أن المتفق عليه بصفة مبدئية هو الالغاء التدريجى لأى تعريفة جمركية أو غيرها من التعريفة غير الجمركية أمام هذه المنتجات التى سوف تدخل فى نطاق الاتفاق والذى من المنتظر أن ينتهى التفاوض بشأنه خلال الفترة من ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٠ ، وذلك على أربع مراحل تسعى خلالها الدول الأعضاء الى تحرير مالايقل عن ٢٥% من الحصص فى قائمة المنتجات والتى يتم ضمها بتوافق الاراء فى كل مرحلة وعلى أن يتم التحرير الكلى خلال الفترة المحددة والمتفق عليها. وقد يكون فى صالح الدول النامية فتح أسواقها أمام هذه التكنولوجيا والتى يصعب تصور دخولها مجالات انتاجها وأن ذلك سيكون المجال الوحيد أمامها للحصول على مثل هذه التكنولوجيا اللازمة لتطوير اقتصادياتها والدخول بها الى القرن الـ٢١ .

معايير العمل

واستمرت الدول النامية فى مقاومتها للضغوط المكثفة التى مارستها عليها الدول المتقدمة ولاسيما الولايات المتحدة ازاء ضرورة تضمين فقرة حول العمالة فى البيان الختامى لسنغافورة ، مستندة فى ذلك الى أن الموضوع لا يدخل ضمن اختصاص المنظمة وأن منظمة العمل كفيلة بالمحافظة على حقوق العمال وحمايتها من خلال العديد من الاتفاقيات المبرمة فى هذا الشأن ، بل وطالما طرحت الدول النامية فى مداولاتها النوايا الحقيقية من وراء ربط العمالة بالتجارة الدولية والتشكيك فى الغرض من السعى نحو ادماج هذه العلاقة فى نطاق عمل المنظمة العالمية للتجارة فى وجود منظمة مختصة تعمل فى هذا المجال وتعتبر من اقدم المنظمات الدولية على الاطلاق .

وذهبت الولايات المتحدة فى هذا السياق الى حد التهديد بالحيلولة دون اصدار المؤتمر الوزارى لأى بيان إن لم يتم تضمين فقرة خاصة بمعايير العمل واقامة التعاون بين المنظمتين لضمان تطبيق حقوق العمل . وازاء ذلك رأت مجموعة الدول النامية نفسها أمام الأمر الواقع وكان عليها عندئذ اشتراط احترام مبدأين أساسيين كشرطين مسبقين لأية مناقشة تجرى حول معايير العمل وربطها بالتجارة ، ألا وهما:

- عدم المساس بالمزايا النسبية للدول ذات الدخول المنخفضة ،



- عدم استخدام معايير العمل لأغراض حمائية مستترة .

وبالفعل وبعد مفاوضات مطولة نجحت الدول النامية فى تضمين الفقرة هذين الشرطين . ويمكن القول بصفة عامة أن الفقرة الخاصة بمعايير العمل فى شكلها النهائى اتسمت بقدر كبير من الموضوعية والتوازن إزاء الجهود المضنية التى بذلها عدد من الدول وعلى رأسها مصر وباكستان والهند وماليزيا ، غير أننا نسارع بالتنويه أن الأمر لم ينته عند هذا الحد بل يبقى مفتوحا بالنسبة لكيفية استخدام هذه الفقرة مستقبلا ، وعلى كل فإن التعهد بعدم استخدام معايير العمل لأغراض حمائية مقنعة بالإضافة الى عدم المساس أو التعرض للميزة النسبية التى تتمتع بها الدول النامية بالنسبة لمستويات الأجور بها يعتبر فى حد ذاته ضمانا كافيا فى الفترة الحالية والى حين تتضح نوايا مؤيدى تناول هذا الموضوع فى إطار المنظمة العالمية للتجارة بشكل أكبر .

ومما يسترعى الانتباه أن الجدل حول هذا الموضوع استمر حتى بعد أن أغلق المؤتمر أبوابه، وبدأت الخلافات الحادة تظهر فى تفسيرات الوفود فى أعقاب المؤتمر مباشرة وفى الاحاديث التى أدلى بها الوزراء ورؤساء الوفود الى شبكات الاعلام ، فكل يقوم بتفسير نتائج المؤتمر وفقا لمنظوره الوطنى وللاستهلاك المحلى ، وذهبت رئيسة الوفد الأمريكى الى الاشادة بما حققه وفدها من نجاح لاسيما بالنسبة لهذا الموضوع الخلافى ، واعتراف المنظمة العالمية للتجارة بعد جهد كبير بأن معايير العمل تعتبر جزءا لايتجزأ من المداولات حول التجارة ، وتؤكد مجموعة الدول التى تترأسها الولايات المتحدة والنرويج وفرنسا على أنها نجحت بالفعل فى تضمين معايير العمل والعلاقة بين العمل والتجارة فى اطار المنظمة من خلال الربط الذى قامت به بين المنظمة العالمية للتجارة ومنظمة العمل الدولية ، وأن الفقرة الواردة فى البيان الوزارى بمثابة الأساس الذى سيسمح بتناول الموضوع فى المنظمة العالمية للتجارة .

بينما أكدت الدول النامية من جانبها أن تضمين البيان الختامى للمؤتمر لفقرة عن معايير العمل لا يعنى على الاطلاق أن هذا الموضوع اصبح مدرجا على جدول أعمال المنظمة بل على العكس من ذلك ، فإن الفقرة أوضحت بما لايدع مجالاً للشك أن هذا الموضوع يجب تناوله فى اطار منظمة العمل الدولية ولا مجال من استخدام التجارة وتوقيع العقوبات بما فى ذلك الاجراءات الحمائية لفرض معايير العمل على الدول النامية . وتؤيد هذه الدول وتشاطرها الرأى دول مثل المملكة المتحدة واستراليا ونيوزيلاندة أنها نجحت فى وضع معايير العمل فى اطارها الصحيح واستبعاد أى توجه لاستخدامها لأغراض حمائية واعتبارها خارج نطاق عمل وولاية المنظمة العالمية للتجارة ، وسيكون على عاتق المنظمة والوفود فى جنيف التعامل مع هذه التفسيرات المختلفة كل من منظوره توصلا الى توافق فى الرأى .

الخاتمة:

وبعد هذا السرد لأهم الموضوعات التى تناولها مؤتمر سنغافورة الوزارى يبقى علينا أن نؤكد عدد من النقاط الأساسية ، وذلك على النحو التالى:

١ - يقوم العمل بصفة أساسية فى اطار المنظمة على ما يعرف بالديالكتيك الهيجلى من خلال طرح الحجج والحجج المضادة ولا مناص فى النهاية من التوصل الى حلول وسط . ومما لا يمكن منازعته حتى الان أن هذه الحلول الوسط أو التوليفات المختلفة تميل الى ترجيح أولويات سياسات الدول المتقدمة ، ولا عجب فى ذلك ، لأن استمرار الدول النامية فى اتخاذ مواقف رافضة أثبت أنها استراتيجية فاشلة وضعيفة ،



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

فلا مناص من أن تقوم الدول النامية وبالتنسيق فيما بينها بوضع أولوياتها على مائدة المفاوضات وبشكل أكثر ايجابية ، ولعل ذلك هو أولى الدروس التى يجب أن نتعلمها ونتقنها ، ويجب أن نعلم أنه فى مواجهة ما يعرف بسياسات القوى power politics ليس بوسعنا أن نوقف المسيرة ، فهى ماضية بنا أو بدوننا ، فإن المنظمة أنشئت وتعمل من أجل التحرير الكامل للتجارة ، وقد وافقنا على ذلك ، وليس فى امكان أحد التراجع الآن ٠

٢- ولا ينكر أحد أن ما نشاهده اليوم بالنسبة لعدد من الأمور يعتبر فى صالح المنظمة ويقوى من مصداقيتها ، ولنخص بالذكر ما صدر من أحكام ضد الولايات المتحدة فى ثلاث حالات حتى الآن مما حدا بها الى التراجع بالفعل عن الاجراءات الفردية والتعسفية التى كانت فرضتها دون وجه حق ، وكلها أحكام فى صالح الدول النامية التى لم تتراجع أمام استخدام النظام وتقديم شكوى ضد تصرفات الولايات المتحدة ازاءها، فإن كل من كوستاريكا والهند كسبتا قضيتهما ضد الولايات المتحدة فى مجال المنسوجات ، أما فنزويلا والبرازيل فقد نجحا فى مقاضاة الولايات المتحدة لسياستها التمييزية ضدهما بالنسبة لصادراتهما من الجازولين وقيامها بفرض معايير لنقائه أعلى من تلك التى تفرضها على انتاجها المحلى ، وهو ما يعتبر منافيا للمادة الثالثة من الجات الخاصة بالمعاملة الوطنية ، والتى تفرض ذات المعاملة بالنسبة للسلع المماثلة سواء كانت محلية أو أجنبية ، فضلا عن قيام الرئيس كلينتون بتأجيل تطبيق القانون المعروف باسم Helms-Burton مرتين حتى الآن والذى سبق أن أقره الكونجرس الأمريكى ضد الشركات العاملة فى كوبا مستندا الى المادة ٢١ من الجات وبحجة " حماية الأمن القومى "، ودون الدخول فى تفاصيل الموضوع فإن ما حدا بالرئيس كلينتون الى تأجيل تطبيق القانون للمرة الثانية هو لا شك الهجوم الذى تشنه دول من أقرب المقربين للولايات المتحدة فى المنظمة العالمية للتجارة مثل كندا والمكسيك والمجموعة الاوربية والمطالبة بانشاء فريق تحكيم فى اطار نظام فض المنازعات للنظر فى أحقية الولايات المتحدة الى اللجوء الى مثل هذه المادة والظروف التى دفعت بها الى ذلك ، فمثل هذه الحالات تحسب لصالح المنظمة وليس عليها ٠

٣- ويبقى علينا ختاما أن نؤكد ما للمنظمة من دور وتأثير فعلى على الأصعدة الوطنية ، فهى ستلزم وبالضرورة كافة أجهزة الدولة بالتنسيق فيما بينها ، ولن يكون هناك أى مجال من الأنشطة بمنأى عن تدخل المنظمة ، ففى الماضى اقتصر دور الجات على التبادل التجارى للسلع دون الخدمات ودون الاستثمار ودون الملكية الفكرية ودون البيئة ، وكان دوره لايتعدى تنظيم التجارة عند الحدود ، فإن الوضع يختلف تماما اليوم ، وأود فى هذا السياق أن أنبه الى الاهتمام المتزايد التى توليه الدول كبيرها وصغيرها بهذه المنظمة والتى يتعاظم دورها يوما بعد آخر ، فجميعها لها أجهزة مختصة أو وزارات أو لجان قومية معنية بالمنظمة ومتابعة أعمالها والتنسيق بين الجهات المعنية فى هذا الشأن ٠

وأنه على الدول النامية عامة وعلى مصر بصفة خاصة العمل على كيفية الاستفادة من المنظمة الى أقصى درجة وما يتيحه نظامها لنا من ايجابيات وما تكون الاستثناءات المتاحة فى قواعد المنظمة والتى تسمح باتخاذ اجراءات وإن كانت مؤقته لحماية نفسها وحماية صناعاتها ، وايجاد المبررات والحجج القانونية الفاعلة لخدمة ذلك ، ويكون علينا التفرقة بين الاستراتيجية القانونية والحجج القانونية وعلى الأخيرة أن تسخر لخدمة الاولى ٠



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 5 مارس 1997

في الممنوع

في إعلان مدفوع الأجر.. ناشد الدكتور حمدي السيد رئيس اتحاد المهن الطبية.. الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء وكبار المسئولين في الدولة، التمسك بالموقف المصري.. وهو الاستفادة من فترة السماح وقدرها عشر سنوات قبل تطبيق اتفاقية «الجات» علي صناعة الدواء في مصر. وطالب بمقاومة كافة الضغوط التي تقوم بها جماعات الضغوط وأصحاب المصالح- دون أن يلمح إلي أسمائهم- وهم بالضرورة مستوردو الدواء من الخارج ورفض رغبتهم في التطبيق الفوري لاتفاقية «الجات» علي صناعة الدواء.

وتهدف الفترة الانتقالية إلي حماية الصناعات الوطنية في كل دولة علي حدة. وتكييف أوضاعها خلال هذه المدة قبل إلغاء الجمارك علي السلع المستوردة وإزالة كافة المعوقات والعقبات أمام أبواب الاستيراد.

الدكتور حمدي السيد في هذا الإعلان الذي تحمل تكاليف نشره اتحاد المهن الطبية ويزيد علي عشرين ألف جنيه، تحدث باسم أعضاء الاتحاد وهو يضم نقابات الأطباء والأطباء البيطريين وأطباء الأسنان. وواجب الدولة أن تتحرك قبل أن تتفاقم الأمور. وقبل أن يضطر نقيب الأطباء إلي اللجوء إلي الصحف للتحذير من مخاطر ما يحدث ومناشدة المسئولين التدخل لوقف الضغط الذي تمارسه بعض الجماعات وأصحاب المصالح.

هذا واجب الدولة قبل أن يكون دور اتحاد المهن الطبية. وأنصح الدكتور حمدي السيد أن يطلب تدخل وزارة الداخلية للقبض علي جماعات الضغط إذا تقاعست الحكومة عن القيام بدورها، وإذا رفضت الاستجابة لنداء أطباء مصر ورفضت حماية صناعة الدواء الوطنية. أما لماذا وزارة الداخلية؟ فذلك لأنها هي المنوط بها حل المشكلات والأزمات نيابة عن الدولة بعد مد العمل بقانون الطوارئ ٣ سنوات قادمة.

مجدي مهنا



المصدر : الوفد

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٠٩ مارس ١٩٩٧

ضغوط امريكية وأوروبية عنيفة على مصر لتطبيق اتفاقية «الجات»

محاولات لرفع اسعار الدواء المصرى وخفض السلع المستوردة

كتب ـ جمال شوقى:

اكدت مصادر مطلعة لـ«الوفد» وجود ضغوط امريكية واوروبية على مصر للاسراع بتطبيق بنود اتفاقية «الجات» خلال الشهور القادمة. تهدف الضغوط إلى إلغاء المهلة الزمنية المخصصة لتوفيق اوضاع الاقتصاد المصرى طبقاً للاتفاق المبرم منذ فترة على ان تكون ٧ سنوات. تسعى الدول الضاغطة لتقليل الفترة الزمنية إلى ٧ شهور، وبدء التطبيق اوائل العام القادم أو اواخر العام الحالى. تتركز الضغوط على سرعة اقرار قانون حماية الملكية الفكرية والاختراعات ويؤدى استجابة مصر إليها إلى خفض الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ على معظم السلع بالاضافة إلى فتح الاسواق المصرية امام السلع والبضائع الاجنبية والشركات المتعددة الجنسيات. وكان وفد من ممثلى الشركات الامريكية العملاقة العاملة فى مجال الدواء والصناعات الطبية قد وصل إلى القاهرة فى الاسبوع الماضى، واجرى اتصالات مع بعض كبار المسئولين بالحكومة، وطلب سرعة تطبيق «الجات» والغاء المهلة الزمنية المخصصة لتوفيق اوضاع الاقتصاد المصرى. وعرضت الحكومة وجهة نظرها وابدت تخوفها من حدوث ارتفاع كبير فى الاسعار وتقرر تأجيل البت فى طلب الشركات إلى الاسابيع القليلة القادمة. واكدت المصادر حدوث ارتفاع هائل فى اسعار الدواء فور تطبيق «الجات» بسبب تحصيل الشركات الامريكية والعالمية لمبالغ باهظة مقابل حقوق الملكية الفكرية واختراعات الادوية الحديثة «!!». توقعت المصادر ان يشمل الارتفاع اكثر من ٩٠٪ من اصناف الدواء بنسب تصل إلى ٢٠٠٠٪ «!!».



المصدر : الـــوفـــد

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انقلاب أمريكي على «الجات» وضغوط هائلة على مصر

لإلغاء مهلة الـ٧ سنوات!

الضغوط معناها ارتفاع هائل لأسعار العلاج الطبي الحديث وتخلف الصناعة الوطنية!!

٦٥٠٠ جنيه سعر حقنة لعلاج الذبحة الصدرية.. في الأسواق المصرية!

١٦٨ صنف دواء اسعارها فوق ١٠٠ جنيه بسبب الاكتشافات الحديثة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٧

تقرير: جمال شوقى

اثارت الضغوط العنيفة التى تمارسها الشركات الامريكية العملاقة على مصر لالغاء مهلة تطبيق «الجات» ردود فعل واسعة فى الاوساط الصناعية. تهدف الضغوط الى التعجيل بتطبيق اتفاقيات «الجات» خلال الشهور القادمة بدلا من المهلة المحددة بـ٧سنوات لتوفيق اوضاع الصناعات الوطنية. تتركز الضغوط على تطبيق بنود قوانين حماية الملكية الفكرية وخفض الرسوم الجمركية. يؤدى تطبيق قوانين الملكية الى زيادات هائلة فى اسعار السلع التى تعتمد على الاختراعات والاكتشافات والتكنولوجيا الحديثة وخاصة صناعات الدواء واستثماراتها فى مصر بالمليارات وتنتج ما قيمته ٦مليارات جنيه دواء سنويا اما باقى الصناعات والانشطة فالاستيراد هو الباب الوحيد للمصريين.

وتسعى الشركات الامريكية الى تحصيل مبالغ باهظة ولمدة قدرها ٢٠سنة عن كل اكتشاف او اختراع لالة او مادة او دواء يتم فى الولايات المتحدة.

وتبيح قوانين حماية الملكية الفكرية للشركات الامريكية تحديد الرسوم التى يتم تحصيلها عن كل منتج يتم انتاجه بمعرفة الشركات الوطنية فى مصر سواء فى المجالات الكهربائية والاليكترونية او الدوائية او مصانع انتاج العدد والالات والاجهزة. وتتركز الاضرار التى تصيب المجتمع المصرى فى الارتفاع الهائل للاسعار وخاصة فى الدواء حيث يتم انتاج حوالى الف صنف دوائى ستخضع جميعها للرسوم الباهظة التى تحددها الشركات الامريكية بكل حرية ودون تحديد سقف نهائى لها كما تتركز فى جميع انصاف الدواء والابتكارات التكنولوجيا والاكتشافات الحديثة التى تعالج الامراض والتى تصل تكاليفها الى مبالغ باهظة.

وقد وصلت بوادر الاكتشافات الطبية الحديثة الى مصر وتم طرح عقار جديد لعلاج الذبحة الصدرية فى ثوان معدودة ويبلغ سعره ٦٥٠٠ جنيه للحقنة الواحدة كما تبين من الاحصائيات الدوائية الحديثة لاتحاد الصناعات وجود١٦٨ صنفا دوائيا حديثا يزيد سعر كل منها على ١٠٠ جنيه. كما ان هناك اكثر من٢٠صنفا حديثا تعالج الامراض بفعالية تتراوح اسعارها بين ٧٠٠ و٨٠٠ جنيه وكلها ادوية لاكتشافات حديثة انتجتها الشركات العالمية خلال العامين الماضيين فقط وهى ادوية تلغى بالفعل ادوية اخرى قديمة كانت تعالج ببطء وبفعالية محدودة. ويؤدى تطبيق «الجات» بدون المهلة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٧



د.الجنزورى

المحددة لتوفيق اوضاع الصناعات الوطنية الى وصول الاسعار الطبية فى مصر للمعدلات العالمية وينفق المواطن المصرى ١٤ دولارا على الدواء سنويا بينما ينفق المواطن الاوروبى والامريكى ما بين ٤٠٠ الى ٦٠٠ دولار سنويا ولايزيد دخل المواطن المصرى عن الف دولار سنويا بينما مثيله يصل الى ١٧ بل و٣٠ الف دولار سنويا فى دول اسيوية واوروبية وامريكية وعربية. ويترتب على التطبيق السريع للاتفاقية زيادات هائلة فى اسعار الاصناف التى تنتجها الشركات الوطنية لن تقل عن ١٠٠٠٪ بل وستزيد على ذلك فى اصناف عديدة كما ان الاصناف الحديثة ستصل لأرقام فلكية يعجز عنها العامة والخاصة على حد سواء.

والشركات الامريكية العملاقة كما يتوقع مسئولون مصريون على مستوى رفيع لن تترك فرصة زيارة الرئيس حسنى مبارك للولايات المتحدة دون اثارة قضية «الجات» والغاء المهلة تحت حجج منها مصالح الشركات المصرية«!!».

وتتناسى الشركات الامريكية ان مصلحة المنتج والمستهلك المصرى فى بقاء مهلة الـ٧سنوات وهى قد تكون كفيلة نسبيا بزيادة دخول المصريين لمواجهة الارتفاعات القادمة فى الاسعار كما ان هذه المهلة قد تتيح الفرصة للشركات الوطنية وبدعم من الدولة بالقيام بالابحاث والاكتشافات العلمية الطبية التى تحتاج لمئات الملايين من الدولارات واحيانا عدة الاف من الملايين تعجز عنها ليس فقط الشركات الوطنية بل الشركات فى معظم دول العالم باستثناء اعداد قليلة من الشركات الامريكية والاوروبية العملاقة.

نفس المبدا على اى اكتشاف فى مجالات الكهرباء او الذرة او الاليكترونيات او الزراعة او الصناعة واتفاق «الجات» يساوى بين مستحضرات التجميل الحديثة وادوية علاج السرطان مثلا والشركات الامريكية بذلك تطيح بالمبادىء البشرية والانسانية وتحكم على المرضى باتاوات باهظة!

وكانت مصر قد وافقت على الاتفاقية فى عام ١٩٩٥ بمهلة ٩سنوات للتطبيق مر منها عامان تقريبا وتتبقى ٧سنوات.. والضغوط ستكلف المواطن المصرى ما لايقل حسب التقديرات عن ٢مليار دولار سنويا«!!».

والحكومة المصرية تلتزم الصمت حتى الان تجاه هذه الضغوط والتى حذر منها اتحاد الصناعات المصرية ولم تعلن رايها علانية فى هذه القضية المهمة والتى قد تجعل الصيدليات محط انظار السطو المسلح مثل محلات المجوهرات الان؟!



المصـدر : صباح الخير

التاريـخ : ١٣ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



سعر الدواء سيرتفع ٢٠٪..

من ينقذ المريض؟!

اعتدنا بين الحين والآخر ان نرى إعلانات منشورة فى الصحف اليومية يستغيث اصحابها ، يطلبون ، ويناشدون !!

وسيلة جديدة ابتدعها اصحاب الحاجات ، لم يثبت نجاحها ، لكنها مستمرة .

آخر هذه الإعلانات كان بتوقيع د . حمدى السيد رئيس اتحاد المهن الطبية ، تلاه إعلانان .. الاول باسم غرفة الصناعات الكيماوية ، والثانى باسم شعبة صناعة الدواء .

فهل يبحث د . حمدى السيد هو الآخر عن منقذ ؟!

وهو الذى يتطلع إليه الآلاف لينقذهم ؟!

الإعلانات الثلاثة تهتف بنداء واحد ، وهو حماية صناعة الدواء الوطنية ، هدف وطنى .

ومضمون الإعلان يؤكد أن هناك مؤثراً قوياً لاح فى الأفق ، جعل هؤلاء الحريصين على الوطن يتحركون معاً لتحذير المسئولين .

هذا المؤثر كما تقول الإعلانات هو : « ضغط بعض الجهات صاحبة المصلحة على الحكومة لقبول التطبيق الفورى لاتفاقية الملكية الفكرية على صناعة الدواء فى مصر ، والتنازل عن الفترة الانتقالية التى سمحت بها الاتفاقية ».

ورغم أن الجميع يعرفون أن الالتزام بتطبيق هذه الاتفاقية سوف يؤثر تأثيراً سلبياً على صناعة الدواء ، بدليل أن الاتفاقية نفسها أعطت فترة سماح انتقالية للدول النامية عشر سنوات لتصحيح أوضاعها ـ هل يوجد دليل أقوى من هذا ـ رغم ذلك يحاول « البعض » إقناع المسئولين بالتنازل عن فترة السماح ، عندما طبقت كندا حقوق الملكية الفكرية ـ وهى دولة ليست نامية بالطبع ـ تكلفت ٧٥٠ مليون دولار ، ونحن فى مصر ستتكلف فى السنة الأولى مليار جنيه ، من سيدفعها ؟! بالطبع

المريض المصرى الذى سيشترى الدواء بأضعاف أسعاره الحالية ، أى أن الإعلانات التى تبدو مبهمة للكثيرين هى فى الحقيقة تمس كل مصرى .

ونعود لنتساءل : لماذا تناقش قضية تمس كل مصرى بالإعلانات المدفوعة الثمن ؟!

● كان هذا هو سؤالى الأول لنقيب الأطباء وعضو مجلس الشعب د . حمدى السيد .



فأجاب : « أنا قادر عن طريق مجلس الشعب أن أقوم بتوجيه سؤال ، أو أقدم طلب إحاطة ، بل إنى أستطيع أن أخرج عن التزامى الحزبى وأجمد عضويتى فى الحزب ، وأتقدم باستجواب ، لكننى أهدف بهذا الإعلان إلى خلق رأى عام .

والقضية تتلخص - يضيف د . حمدى السيد بحماس - فى أن اتفاقية الجات أعطت فترة سماح عشر سنوات للدول النامية - التى يقل دخل الفرد فيها عن ألف دولار فى السنة - عندما وجدوا أن هناك ضرراً وظلماً سيلحق بها ، خاصة فى مجالى الصحة والغذاء .

القانون الأصلى لبراءات الاختراع أعطى حماية مدتها عشر سنوات لا يستطيع أحد خلالها أن يقترب من المنتج إلا إذا دفع ثمن براءة الاختراع ، فلو افترضنا أن شركة أدوية لديها دواء معين لا يستطيع أحد أن ينتجه خلال العشر سنوات الأولى إلا إذا دفع براءة الاختراع ، وكان هذا ينطبق على طريقة صنع الدواء وليس على المنتج النهائى ، أما لو استطاع أحد إنتاجه بوسيلة أخرى لا يدفع ، هذا ما يحدث الآن .

لكن بتطبيق اتفاقية الملكية الفكرية سيحدث تغيران ، أولاً العشر سنوات ستصبح عشرين عاماً ، وثانياً سينطبق هذا على المنتج النهائى .

نحن عندنا ٣٠ شركة دواء تنتج ٩٣٪ من احتياجاتنا ، معظم هذه الأدوية لم نخترعها ، لكننا نأخذ الأدوية التى سقطت عنها الملكية الفكرية ، وننتجها بسعر معقول ونصدرها .

التطبيق الفورى على صناعة الأدوية سيجعلها تخسر ، وسيدفع المريض ثمن هذه الخسارة - مليار جنيه سنوياً -

● **ولماذا التطبيق الفورى .. خاصة ان الجميع يعرفون هذه النتائج ؟!**

يقول د . حمدى السيد : منذ حوالى ٦ شهور لن تكون الدولة لديها موقف واضح ، لكننا بذلنا جهداً لإقناع المسئولين ، وبالفعل بدأنا نجد استجابة من وزير الصحة ووزيرة البحث العلمى ، وأكد كذلك رئيس الوزراء وتأكيدات على عدم التطبيق الفورى ، ولكن منذ أسابيع ظهرت تصريحات وشائعات وهمهمات تقول : إن بعض الأعضاء المصريين فى المجلس المصرى الأمريكى سيضغط لتطبيق الملكية الفكرية تطبيقاً فورياً ، بحجة أننا سنستفيد من دخول رؤوس أموال جديدة وتكنولوجيا ، ونحن نخشى أن يزداد الضغط فى هذا الاتجاه ، لذلك استخدمنا الإعلان كوسيلة لتحذير الوطن ، وتوعية الجميع بأن التمسك بحقنا فى العشر سنوات سيتيح الفرصة لدراسة الحلول ، والتوصل إلى إجراءات قوية لمواجهة ماسيحدث ، لأنه لابد أن يدفع أحد ما الفاتورة ، والمريض البسيط هو أول المرشحين لدفع الثمن ، فسعر الدواء سيرتفع ٣٠٪ بين يوم وليلة ، أليس هذا أمراً يستحق أن نحذر الوطن

● **هل تعتقد انه يمكن بالفعل خلق راى عام ؟! وان هذا الراى العام يستطيع ان يؤثر ؟!**

يجيب د . حمدى السيد : إذا كنت لا تصدقين أحب أن أذكرك بقضية الجامعات الخاصة ، وأن الرأى الذى خلق حول هذه القضية كان وسيلة ضغط نجحت فى دفع الدولة لعمل لائحة تنفيذية ، وكانت قد أنشئت أربع كليات بالفعل - فى الزحمة - أعطيت لهم ٣ سنوات لتوفيق أوضاعهم حسب اللائحة ، نحن أثرنا القضية فى ٢٠ منتدى ، و٣٠ جمعية ، وكانت النتيجة أن اقتنع المسئولون أن التعليم الجامعى لا يصح أن يكون وسيلة للربح .

● **الا ترى ان الاحزاب مثلاً تعتبر وسيلة لخلق الراى العام افضل من « الإعلان » ؟!**

- الأحزاب ؟! بدهشة يتساءل د . حمدى السيد .. ويجيب : الأحزاب كلها كسيحة ، إما قومية ، أو رئاسية ، أو صحافة بلا قاعدة ، ونحن نشكر الله أن لدينا حرية أن ندفع وننشر إعلاناً ، فقد حدث من قبل أن رفضت جميع الصحف أن تنشر إعلاناً كنا نوجهه لإحدى الدول العربية ، لتحسن معاملة رعايانا ، ورغم أن أسلوبه كان شديد الرقة ، إلا أن الصحف رفضت نشره .

● **إذا كنا لا نعول املاً على الاحزاب .. فهل كان يمكن ان يكون للتليفزيون كوسيلة إعلامية واسعة التاثير دور افضل من الإعلانات ؟!**

- يبدو أنك لا تعرفين كيف تدار الندوات فى التليفزيون .. أنا لى تجربتان حديثتان - يقول د . حمدى السيد : قيل لى تعال ناقش الجامعات الخاصة ، وذهبت وجلست أتناقش لمدة أربع ساعات ، ولم يذع البرنامج ، وقيل لى أن السبب هو أن الجامعات تعلن فى التليفزيون ، ثم دعتنى السيدة الفاضلة ملك إسماعيل لنناقش مضار مكسبات الطعم واللون فى أغذية الأطفال ، وذهبت واجتمعت مع عدد من رجال الصناعة ، ودارت مناقشات لوجه الله ووجه الوطن ، وانتقدنا الإعلانات والإلحاح على الأطفال ، ومر شهران ولم يذع البرنامج ، أعتقد لنفس السبب ، وقت يضيع وجهد يتبدد لمصلحة من؟! لا أعرف ، هذا لا يحدث فى أى مكان فى العالم ، والنتيجة أن الناس تتكلم الآن عن المحطات العربية الفضائية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الحر

التاريخ : ١٣ مارس ١٩٩٧

ونحن فى مصر لا نستطيع أن نقدم ماتقدمه هذه المحطات ، هل هذا معقول ؟!

● سؤال اعرف إجابته مقدماً .. ماذا عن دور مجلس الشعب ؟!

ــ مجلس الشعب تناقش فيه القضايا بطريقة محسوبة ، كل شيء مخطط له ، من يتكلم ومن لا يتكلم ، ومتى يتكلم .

الحكومة تستعجل مناقشة بعض القوانين ، فتتقدم على غيرها من موضوعات ، أما القضايا الساخنة ، التى تهم الوطن فتحدث وتناقش وتنتهى وتنسى ثم يبدأون مناقشتها فى المجلس بعد شهور .

البرلمان فى العالم فى حالة انعقاد دائم ، إذا حدث أى شيء فى أى وقت ليلاً أو نهاراً ، تتم مناقشته فى نفس الوقت ، يحضر المسئول إليه ويلقى بيانه ، أما هنا يطلبون منا التفرغ .. لماذا ؟! حتى نحضر جلسات ونسمع كلاماً لا دور لنا فيه .

الدور الحقيقى لن يكون إلا بأن يكون كل عضو مجلس متواجداً طوال الوقت يتابع ويناقش ، وكلما حدثت قضية تهم الأمة ، يأتى المسئول للمجلس ويناقشه ويستمع للآراء بحرية كاملة .

والوطن يحتاج لهذا الدور بشدة الآن ، وأى تأخير ستكون عواقبه سيئة ، فحقاً الإصلاح السياسى يجب ألا يسبق الإصلاح الاقتصادى ، لكن فى الوقت نفسه يجب ألا يتأخر إلى هذا الحد ، والضمان الوحيد للإصلاح الاقتصادى هو أن يكون محصناً بديمقراطية حقيقية ، لأنه يوماً ما سيأتى من يفتح الدفاتر القديمة والجديدة ، كما حدث فى كوريا

● الإصلاح السياسى الذى تتحدث عنه هل يصلح فى ظل كل هذه الاحكام ببطلان الانتخابات التى اصدرتها محكمة النقض ؟!

ــ هذه القضية لابد أن تناقش حتى يتضح الخلل ، أليس من حقنا أن ندير انتخابات سليمة ؟! .. هل هى معجزة أو لغز ؟! توجد بلاد ليس لها أى تاريخ نجحت فى عمل انتخابات سليمة ، ومصر بعراقتها وتاريخها لا تستطيع ذلك .

الحزب الوطنى يستطيع فى ظل عملية ديمقراطية سليمة ، لو أحسن انتقاء أعضائه أن ينجح بنفس النتائج والرقم القومى سوف يسهل عملية إجراء الانتخابات النظيفة .

● فى ظل هذه الاوضاع كيف يمكن للمواطن البسيط صاحب الحق ان يحصل على حقه ؟! سالت د . حمدى السيد ؟!

قال : أنا أستقبل أسبوعيا حوالى ٦٠٠ مواطن لديهم طلبات معظمها مشروعة ، لكنهم لا يستطيعون توصيل صوتهم ، لكن الجهاز البيروقراطى بعقباته وفساد بعض أفراده ليس المأساة فقط ، وإنما المأساة الكبرى هى كيف يصل المواطن إلى حقه عن طريق القضاء ، الإجراءات معقدة ومكلفة ، وألاعيب المحامين تتزايد ، القاضى الواحد مطلوب منه أن يفصل فى ٤٠٠ قضية ، ماذا يفعل بحمل الملفات ويسهر حتى الصباح ويعانى من الإرهاق ، وبحكم عملى أعرف أن نسبة الإصابة بأمراض القلب بين رجال القضاء هى نسبة غير مسبوقة ، ومنذ سنوات نسمع عن تحسين الظروف والأماكن والمرتبات حتى يستطيع القاضى أن ينجز ، ولا شيء يحدث ، إلا مزيد من تلاعب بعض المحامين والمحضرين ، وتضييع الحقوق ، والناس تستسلم ولا تعرف ماذا تفعل ؟!

● مرة اخرى اسئلة : هل الحل إعلانات فى الجرائد ؟!

ــ إعلان الجريدة يتكلف كام ؟! (يسأل د . حمدى السيد) ، ١٥ ألف جنيه .. (يجيب) : من يستطيع أن يدفع هذا المبلغ ؟!

●●●

يؤكد د . حمدى السيد أن الحل يبدأ من الإصلاح السياسى ، الذى يحقق الشفافية ، فيظهر الفساد ويعريه ، هذه هى الخطوة الأولى ، أما الخطوة الثانية فهى الثورة الإدارية ، والتى تقضى على الفساد أيضاً ، ثم طريق طويل خطواته محسوبة ، قد يستغرق زمناً ، لكن لابد أن نبدأ الآن ، ويحذر د . حمدى السيد (وهو لا يمل من التحذير) .. يحذر من تأخر البدء ، ويؤكد أننا سندفع ثمن التأخير جميعنا .. كل حسب موقعه .

●●●

ونحن نضم صوتنا لصوت د . حمدى السيد ، وننتظر أن نسمع أصوات الذين لا يملكون ثمن الإعلان فى الصحف اليومية ، ربما تدور مناقشة ـ مجاناً ـ نصل بعدها إلى طريق أكثر وضوحاً ، أو حتى إذا لم نصل فيكفى أن نتعلم الحوار .. ويكفى أن نشعر أننا معاً .

نجلاء بدير

٠٥٠٠٠٠٨٦

المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٧

حكومتنا .. وامتحان الدواء

لابد أن كثيرين من قراء الصحافة المسماة بالقومية قد لاحظوا في الأيام القليلة الماضية تعدد نداءات الاستغاثة بالرئيس وبرئيس الوزراء لإنقاذ صناعة الدواء في مصر.

ويبدو أن الخطر الذي يستشعره المستغيثون هو من الشدة إلى الدرجة التي دفعتهم إلى تكرار نشر الاستغاثة في الصفحات الأولى على مساحات كبيرة بالألوان في شكل إعلانات مدفوعة، كلفتهم عشرات الآلاف من الجنيهات، وقد تكبدت ميزانيات نقابات الصيادلة والأطباء واتحاد المهن الطبية وعدد من شركات صناعة الدواء هذه المبالغ.

فحوى الاستغاثة -لمن لم يقرأوا- مناشدة القيادة السياسية التدخل لعدم الموافقة على تنازل مصر عن الفترة الانتقالية التي نصت عليها اتفاقية الجات بهدف قيام دول العالم الثالث بتوفيق أوضاع صناعاتها الدوائية وغير الدوائية قبل فتح الأسواق في تلك الدول على مصاريعها أمام المستورد.

ولقد لفت نظري أن رئيس تحرير جريدة الجمهورية الأستاذ محفوظ الأنصاري بحسه الوطني لم يشأ أن يترك صناع الدواء وتجاره في مصر يخوضون حملتهم المتضرعة للقيادة السياسية، عبر الإعلانات فحسب، وإنما قام الرجل بمساندتهم بمقال طويل ناشد فيه الرئيس مبارك التدخل للأمر بعدم الاستجابة لدعاة تنازل مصر عن حقها الذي أتاحته لها الجات. ولست أدري هل نسي الأستاذ الأنصاري أن أقوى من طالب بتنازل مصر عن الفترة الانتقالية هو المجلس الرئاسي المصري-الأمريكي للأعمال، وعلى صفحات «الجمهورية» نفسها منذ أشهر قليلة، فقد حاورت الجريدة أعضاء المجلس المذكور وقدمتهم إلى القراء اسماً اسماً، وأذكر أن من بين ما نشر على حلقتين أن حضراتهم برروا مطلبهم الملح بأن مصر سوف تحصل مقابل تنازلها عن الفترة الانتقالية على التكنولوجيا المتقدمة في صناعة الدواء وغيرها من الصناعات.

بقلم:
حازم غراب

إن السلطات المصرية تجد نفسها الآن أمام خيارين، أحلاهما مر.. فهي إن استجابت لاستغاثة الأغلبية الشعبية والمهنية الدوائية سوف تفتح على نفسها نيران غضب المجلس الرئاسي المصري- الأمريكي. وما أدراك ما المجلس الرئاسي المصري-الأمريكي!!

وهي إن استجابت للمجلس المذكور جلبت على نفسها عار الانحياز ضد الأغلبية المصرية التي تفتح بيوتها من صناعة الأدوية وتجارتها، ناهيكم عن المرضى الذين ستكويهم أسعار الدواء أكثر مما تكويهم الأمراض..

إن الرأي العام الدوائي، والمرضى بل المصريين كلهم في انتظار موقف القيادة السياسية، فهل تنحاز إلى الشعب ضاربة عرض الحائط بالمجلس الرئاسي المصري-الأمريكي؟ نتمنى ذلك، وإذا حصل فسنصفق وندعو لتلك القيادة.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : 15 مارس 1997

كلمة السر: «التريبس»

الشركات العالمية تستعد لاحتكار أسواق الدواء

116 دواء بعشرة أضعاف السعر فور تطبيق الاتفاقية

□ كتبت ـ أميمة عبدالوهاب:

استعدت الشركات العالمية لاحتكار أسواق الدواء بمجرد تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في مجال الأدوية «التريبس»، وتتعرض صناعة الدواء المصرية لضغوط مكثفة لتطبيق الاتفاقية قبل موعدها والتنازل عن الفترة الانتقالية المحددة للتطبيق.

ويحذر الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية في تصريح لـ «العالم اليوم» من ارتفاع أسعار 116 صنفا من الدواء بنسب تصل إلى عشرة أضعاف أسعارها الحالية، فور تطبيق اتفاقية «التريبس»، كما يحذر من ارتفاع أسعار خامات الادوية المصرية بنفس النسب والذي يؤدي إلى ان تفقد شركات الدواء المصرية امكانية شراء هذه الخامات من دول جنوب شرق آسيا والصين والهند. وكانت هذه الدول تبيع الخامات بأسعار منخفضة جدا، مقارنة بأسعار الشركات العالمية المتعددة الجنسية.

واشار الدكتور غراب إلى أن الشركات العالمية قدمت 116 طلبا إلى اكاديمية البحث العلمي لتسجيل براءات اختراع الادوية، ومن بينها 50 دواء جديدا تم طرحها في أسواق أوروبا، وتعطي اتفاقية «التريبس» لصاحب طلب براءة الاختراع حق احتكار تسويق السلعة لمدة خمس سنوات فور تقديم الطلب، دون انتظار قبول طلبه وتسجيل الاختراع باسمه (!!).

كما يشير رئيس الشركة القابضة للأدوية إلى نقطة اخرى غريبة في اتفاقية «التريبس»، وهي «حماية طريقة التصنيع» حتى لو استخدمت في انتاج مادة اخرى أو دواء آخر غير المادة التي تم تسجيل براءة اختراعها وحمايتها من التقليد.

من جهة أخرى، تعتزم الشركة القابضة للأدوية والكيماويات اشهار أول شركة للابحاث وتطوير شركات الادوية المصرية أول ابريل القادم استعدادا لمرحلة ما بعد تطبيق اتفاقية «التريبس»، ويبلغ رأسمال الشركة 30 مليون جنيه بمساهمة القطاع الخاص والشركة القابضة.

وأكد الدكتور جلال غراب طرح 65٪ من أسهم الشركة للاكتتاب العام. وتساهم الشركة القابضة بنسبة 25٪، بينما تساهم شركات الأدوية الخاصة والتابعة لقطاع الاعمال بنسبة 10٪، تقدمت شركتا «سيدكو» و«العامرية للأدوية» للمساهمة كشركتين تابعتين للقطاع الخاص، كما يتم اختيار شركتين من قطاع الاعمال من بين 4 شركات عرضت المساهمة، وهي «القاهرة للأدوية» و«ممفيس» و«النيل» و«سيد»، ويكون مقر شركة الابحاث في مدينة 6 أكتوبر لتتمتع بالاعفاءات الضريبية.

(تفاصيل اخرى ص7)

افتراس الدواء ـ بقلم : محمد زايد ص3

٠٠٠٠٠٨٨



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ - ١ - مارس ١٩٩٧

حمدى السيد وغراب أثارا المخاوف على صناعة الأدوية

سر الضغوط المجهولة على الحكومة لتطبيق «التريبس» قبل موعدها

وزير الصحة: لن نتنازل عن فترة السماح ونأمل سد الفجوة التكنولوجية

□ تحقيق - يوسف سعد:

فجأة امتلأت صحفنا الصباحية بإعلانات مدفوعة الأجر عن ضغوط مجهولة تمارس على الحكومة المصرية لتطبيق اتفاقية «التريبس» قبل موعدها، والتنازل عن الفترة الانتقالية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية. والملفت للنظر في تلك الإعلانات أنها لم تصدر عن شركات أدوية تسعى إلى الدفاع عن قضية خاصة بها، لكن بعضها جاء من بعض النقابات المهنية كنقابة الأطباء والتى حذرت من أن هناك خطراً يتهدد صناعة الأدوية في مصر وهى استجابت لتلك الضغوط.

والسؤال المنطقى الذى قد يثور للوهلة الأولى هو.. من الذى يضغط على مصر؟ ولماذا؟ وما هو حجم قوته حتى يهدد دولة بحجم مصر؟!

للإجابة على كل هذه التساؤلات التقت «العالم اليوم» بنقيب الأطباء وبعض كبار المسئولين في شركات الأدوية. وقد علمت «العالم اليوم» أن الضغوط تدور حول خفض الاستثمارات الأجنبية في صناعة الدواء في مصر، ووقف امداد الشركات المصرية بالخامات الدوائية المستوردة، وفرض قيود على بعض الأدوية الحيوية التى يمثل نقصها مشاكل للعديد من المرضى في مصر.

الموقف الخطير!

والموقف الحالى خطير كما يؤكد الدكتور حمدى السيد - نقيب الأطباء - حيث يشير إلى أن هناك

المحروسة

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جهات صاحبة مصلحة فى تطبيق اتفاقية «التريبس» على صناعة الدواء والتنازل عن الفترة الانتقالية التى مضى عليها سنتان، مما سيضر بصناعة الدواء المصرية وستكون له آثار سلبية وخطيرة على ارتفاع أسعار الدواء..!

ويؤكد الدكتور جلال غراب - رئيس الشركة القابضة للأدوية - من جانبه أن أسعار الدواء سوف ترتفع إلى 10 أضعاف سعرها الحالى. وأن التنازل عن الفترة الانتقالية سيكلف مصر ما يربو من مليار جنيه مصرى، هذا إلى جانب تأثر قطاعات أخرى مرتبطة بصناعة الدواء أهمها الاستثمارات فى هذه الصناعة والخدمة العلاجية المقدمة للمواطنين.

ويرى غراب أنه لايمكن لمصر التنازل عن الفترة الانتقالية المتبقية نظرا لعدم استعداد الأجهزة الإدارية والمحاكم المختصة بتطبيق الاتفاقية والتحكيم فى مخالفة بنودها.

كما أن الأمر يستلزم وجود بعض التعديلات التشريعية، وقبل كل هذا وذاك كما يؤكد الدكتور غراب أن شركات الدواء المصرية غير مستعدة الآن لمجابهة الشركات العالمية العملاقة أو الدخول معها فى منافسة غير متكافئة.

شركات الأدوية فى خطر!

ويشير الدكتور أحمد أبو العينين رئيس شركة سيد للأدوية إلى أن هناك آثارا سلبية ستواجهها مصر فى حالة التنازل عن فترة السماح.

وأن هذه الآثار ليست مقصورة على صناعة الدواء فحسب وإنما تمتد إلى جوانب اقتصادية واجتماعية عديدة.

ويؤكد أن شركات الأدوية العالمية ستجد لها نفوذا جديدا ويتقلص دور الصناعة الدوائية المصرية التى ستحاصر فى عقر دارها بالاحتكارات العالمية، وسوف يكون مصيرها إلى زوال وستعود مصر إلى استيراد الدواء من الشركات العالمية المحتكرة للتكنولوجيا.

وفى جميع الأحوال يؤكد الدكتور أبو العينين أن أسعار الدواء ستكون مضاعفة مما يحد من قدرة الدولة على علاج المواطنين وهو ما حدث فى كندا كما يقول - فإنه وبالرغم من أن دخل الفرد فيها يزيد عن عشرة آلاف دولار إلا أنها تعانى من هذه المشكلة حيث زاد العبء إلى 750 مليون دولار سنويا بعد ما ضربت شركات الدواء الكندية التى كانت تنتج الأدوية البديلة (منخفضة الثمن) ونتج عن هذا أيضا أن انفردت الشركات العالمية بالسوق كمحتكرة وانعدمت المنافسة.! فكندا كانت قد استصدرت قانونا رسميا الغى بمقتضاه الترخيص الإجبارى الذى كان يتيح للشركات الوطنية الكندية إنتاج أدوية بديلة، حيث فتح الباب للشركات الأجنبية بتقاضى أسعار احتكارية مما أدى إلى تحمل كندا خسائر تقدر بنحو 1.7 مليار دولار بحلول عام 2010.

وهذا ما قدره الدكتور ستيفن شوند ليماير - أحد رواد الاقتصاديات الدوائية بكندا - والذى أكد فى دراسة قام بها لصالح رابطة منتجى الأدوية الكندية أن الشركات العملاقة التى دفعت لتنازل كندا عن الفترة الانتقالية ستحقق أرباحا طائلة من وراء ذلك

وقد قدرها على النحو التالى: أن شركة ميرك فورست مثلا ستحقق 1.4 مليار دولار، وجلاكسو 600 مليون، ادريا 400 مليون، فايزر 400 مليون، وأى. سى. أى. 250 مليون دولار.

ويضيف الدكتور ستيفن خسائر أخرى وهى أن القانون (C-91) الذى استصدرته كندا وتنازلت به عن الفترة الانتقالية لم يتضمن أى بنود تلزم الشركات الأجنبية العملاقة بتوجيه استثماراتها داخل كندا.

ويشير الدكتور أحمد أبو العينين إلى أن الشركات الأجنبية التى احتكرت السوق فى كندا بدأت بأسعار فلكية، وكانت هى الرابح الوحيد، والخاسر كان هو الصناعة الوطنية الكندية، لذا يطالب الدكتور أبو العينين بضرورة تمسك مصر بحقها فى فترة السماح. وهو ما يطالب به الدكتور جلال غراب والدكتور محمود عبد المقصود الأمين العام لنقابة الصيادلة الذى يحذر من خطر سيطرة الشركات العملاقة على صناعة الدواء المصرية وما سوف تتحمله مصر حالة التنازل عن الفترة الانتقالية.

ويتفق فى الرأى نفسه الدكتور ثروت باسيلى - رئيس شركة آمون للصناعات الدوائية - ويقول لابد أن نأخذ فترة السماح لأننا لن نقبل أن تعرض علينا خامة دوائية بعد ذلك بأسعار عالية مفروضة.

ويؤكد أن لدينا الفرصة لتقديم دواء باسم مصر وهو ما يجب أن يسعى إليه خبراء مصر ومراكز بحوثها كى تستطيع الفوز بأكبر مكاسب خلال الفترة الممنوحة.

لن نتنازل!

يؤكد الدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة أن مصر ملتزمة بالاتفاقات التى وقعت عليها وأنها تتمسك بفترة السماح المتبقية لتطبيق اتفاقية «التريبس».

ويشير الوزير فى هذا إلى ثقة الحكومة المصرية فى قدرة المصريين على سد الفجوة التكنولوجية من خلال العلماء والمراكز البحثية وتسهيل أدوية باسم مصر.

ويقول إنه ليس من المعقول أن أكون صاحب المرض وانتظر من يصنع لى دواء ليس له مرض فى بلاده.

ويضيف الدكتور سلام: أننا لو دخلنا القرن القادم ونحن مبتكرون فسيكون لنا شأن آخر وسيكون تعاملنا مع القرن 21 ومتغيرات أسهل وهذا ما نسعى إليه لنكون مبتكرين وليس مقلدين

٠٠٠٠٠٩٠



المصدر :

التاريخ : 15 مارس 1997

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات






افتراس الدواء!

تواجه قطاعات عريضة فى السوق المصرية حاليا حرب شرسة بدأت مبكرا قبل الاوان بأوان.. حربا تقودها الشركات متعددة الجنسية التى لاتطيق تأجيل هجماتها على الإنتاج المحلى، قبل مرور فترة السماح حتى عام 2005 التى منحت لمصر قبل بدء تطبيق اتفاقية التجارة العالمية وملحقاتها التى اشتهرت باسم «الملكية الفكرية».

فقد بدأت هذه الشركات العملاقة التى تكاد تفوق فى خطورة تأثيرها قوة الدول القادرة.. بدأت فى ممارسة ضغوط مكثفة على قطاعات عديدة مصرية لإنهاء فترة السماح الممنوحة عالميا، وجرجرتها قهرا إلى بدء العمل فورا باتفاقية «الملكية الفردية» التى تتشعب وتتغلل فى مختلف المجالات فتشمل حماية المؤلفين والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية التى تميز منشأ السلع، وكذلك التصميمات الصناعية وبراءات الاختراع إلى جانب حماية المعلومات السرية والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة اى أنها تكاد لم تترك مجالا إلا وامتدت إليه.

ولا احد بالطبع يمكن أن يعترض على تأجيل العمل فى حماية أى من مجالات الاتفاقية.. لكن المسألة تتعلق بضرورة توافر أمرين لهما أهميتهما القصوى.. أولهما: التوقيت المناسب للدول الموقعة على الاتفاقية لكى تبدأ تنفيذها.. وثانيهما: إمكانية سماح الظروف والقدرات المحلية ببدء العمل بالاتفاقية.. ولهذا تقررت فترة السماح لمصر وعدد من الدول النامية لبدء تطبيق اتفاقية «الملكية الفردية» حتى عام 2005 بينما اعتبرت سارية المفعول عالميا من يناير 1996.

ورغم هذا الحق فى التأجيل الذى أعطى لنا لفترة تسع سنوات تتعجل الشركات متعددة «الحاضر» ويبرز هذا الخطر بدرجة حادة فى قطاع الدواء الذى يغطى منه الإنتاج المحلى المصرى نسبة 93٪ من احتياجاتنا.

تستغل هذه الشركات بكل ذكاء التلاعب مادة فى أحكام الاتفاقية تحمل رقم 70 تعطى الحق لكل من يتقدم للحصول على براءة اختراع لدواء جديد فى أن يقوم بتسويق دوائه فى السوق المحلية وبالسعر الذى يحدده وبصورة احتكارية لمدة خمس سنوات متواصلة. والمدهش حقا أن المادة 70 تأذن بهذا التغلغل الأجنبى المبكر خلال فترة السماح للدولة وتكتفى فقط بمجرد إرجاء البت فى طلب حصول الدواء الوافد على براءة الاختراع إلى ما بعد انتهاء فترة السماح. وبالطبع هذا لايهم الشركة المتعددة الجنسية المنتجة للدواء الغازى مادامت تستطيع طرحه فى السوق المصرية، وبانطلاق غير محدود فى ظل حماية الاتفاقية «المتناقضة الأحكام».

ولابد أن تكون النتيجة الحتمية لمثل هذا «الاستغلال الخطير» للحكم المتناقض فى الاتفاقية هى تعرض الانتاج المحلى فى الدواء مبكرا لزحف النوعيات الاجنبية الاحتكارية من دواء الشركات متعددة الجنسية، التى من الطبيعى أن تطرحه بما يروق لها من أسعار تستهدف تحقيق أكبر ربح، لا يراعى بأدنى قدر الظروف الاجتماعية للمرضى وبالتالى لابد أن يضار أصحاب الدخول المحدودة أشد الضرر فى افتقادهم لما يتمتعون به من انخفاض أسعار الدواء المصرى، الذى يعتبر بحق أرخص دواء فى العالم، رغم اكتمال جودته بما لايقل عن مستوى الاجنبى.

صحيح أننا لانستطيع أن نوقف بقرار طرح أى دواء أجنبى جديد فى الأسواق المصرية رغم أننا لانزال فى فترة السماح، لأننا لو فعلنا هذا نناقض توقيعنا على اتفاقية «الملكية الفكرية».

لكننا نستطيع بالقطع اتخاذ «إجراءات مضادة» فورية.. ما هى؟ أرجو أن نحاول غدا الاقتراب منها.

محمد زايد



خصخصة صناعة الدواء والجات.. المشكلة والحل!

العضو المنتدب لشركة النيل للأدوية:

صناعة الدواء المصرية واعدة وعلينا الاستعداد لاتفاقية الملكية الفكرية بتكنولوجيا مصرية

شركات الدواء المصرية تغطي ٩٣٪ من الاستهلاك الذي وصل إلى ٢ مليار جنيه سنويا

خصخصة شركات الدواء خطوة نحو مستقبل أفضل

● د. احمد العدوى

تقديرات توزيع الفائض — القيمة بالألف جنيه

بيان	تقديرات تقديرى ٩٨/٩٧	تقديرات تقديرى ٩٧/٩٦	فعلى ٩٦/٩٥	فعلى ٩٥/٩٤	معدل تغير السنة المالية الجديدة عن تقديرى ٩٧/٩٦	معدل تغير السنة المالية الجديدة عن فعلى ٩٦/٩٥	معدل تغير السنة المالية الجديدة عن فعلى ٩٥/٩٤
الضريبة الدخلية	٧٥٠٠	٥٩٤٠	٧٥٨٧	٤٦٥٦	١٢٦	٩٩	١٦١
تغطية عجز سنوات سابقة	—	—	—	—	—	—	—
احتياطى قانونى	١٣٥٨	١٤٠٠	٨٦٢	٩٣٨	٩٧	١٥٨	١٤٥
احتياطى نظامى	٢٧١٦	٢٨٠٠	١٧٢	٣٧٥٣	٩٧	١٥٧٩	٧٢
احتياطى تدعيم	—	—	١٠٧٠٩	١٠٤	—	—	—
فائض مرحل	—	—	٨٩٤	٤٨٩	—	—	—
حصة المساهمين	٢١١٩٦	٢٠٢٦٨	١٣٨١٥	١١٩٩٤	١٠٥	١٥٣	١٧٧
حصة العاملين	٣٣٥٠	٣٣١١	٢٢٥٧	١٩٦٠	١٠١	١٤٨	١٧١
مكافأة مجلس الادارة	١١٩٢	١١٠٦	١٧٨	١٣٤	١٠٨	٦٧٠	٨٩٠
النشاط الرياضى	١٨٨	١٧٥	١٣١	١٢٢	١٠٧	١٤٤	١٥٤
الفائض شاملا الضريبة	٣٧٥٠٠	٣٥٠٠٠	٣٦٦٠٥	٢٤١٥٠	١٠٧	١٠٢	١٥٥



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٧

وصفت التقارير الدولية لمؤسسات الاستثمار العالمية قطاع الدواء المصرى بأنه قطاع واعد بربحية عالية خلال السنوات القادمة مشيرة إلى عوامل القوة الكامنة فى هذه الصناعة وفرصتها فى المستقبل.

وبالرغم من أن الدواء من القطاعات الاستراتيجية إلا أن إقبال المستثمر المحلى والأجنبى على أسهم الشركات العاملة فى هذا المجال يشير بوضوح إلى نظرة أكثر تفاؤلا بربحية رأسمالية لهذه الأسهم . وفى إطار التوجه لمزيد من الخصخصة تقرر طرح شريحة جديدة من أسهم شركة النيل للأدوية بنسبة ٥٪ تمثل ١٥٠ ألف سهم، وشهد سعر السهم فى إقفال الخميس الماضى ارتفاعا ملحوظا بلغ ٨ جنيهات ليصل إلى ٦١ جنيها، وبعيدا عن سهم الشركة فإن مايهم فى هذا المجال هو استشراف مستقبل هذه الصناعة واستطلاع أحوالها بعد التطبيق الكامل لاتفاقية الجات وكان هذا الحوار مع الدكتور أحمد إبراهيم العدوى العضو المنتدب لشركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية.

■ وبدأ الحوار بسؤال عن وضع الدواء المصرى كصناعة ماهى مقومات النجاح والمستقبل؟

■■ يقول الدكتور أحمد العدوى: الدواء كسلعة يشهد إقبالا متزايدا وهو ما يعنى أن الطلب دائم ومتجدد طالما أن هناك طبا وعلاجا، وصناعة الدواء المصرية بها كل مقومات النجاح فالعنصر البشرى يمثل قاعدة واسعة وواعدة وساهم الخبراء المصريون فى هذا المجال في تطوير صناعة الدواء العربية والافريقية على سبيل المثال كان لخبراء مصرفضل إنشاء مصنع سمراء فى العراق،ومصانع للدواء فى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية وسوريا.

ويتكون قطاع الدواء فى مصر من ١١شركة قطاع عام منها ٧شركات إنتاج أشكال صيدلية، وشركة لانتاج الخامات، وشركة لانتاج المستلزمات وشركتان تجاريتان بينما هناك ١١ شركة تابعة لشركة أكديما و٥ شركات مشتركة وشركتان أجنبيتان وتغطى هذه الصناعة ٩٣٪ من احتياجات الشعب المصرى وهناك مجموعة اواثنين فقط لا تصنيع لهما فى مصر لأنهما يحتاجان استثمارات عالية مثل ألبان الأطفال، والأنسولين، وأدوية الأورام.

■ ولكن هل التسعير حجر عثرة فى سبيل هذه الصناعة؟

■■التسعير سياسة لها جانبان الأول اقتصادى والثانى اجتماعى، ولا يجب أن ننسى أن الدواء لا يجب أن يكون حكرا على القادرين فهناك قاعدة كبيرة من غير القادرين تحتاج للدواء ومن هنا فسياسة التسعيرلا مفرمنها، ولكن يجب أن تقترن هذه السياسةبشيئين أولا، تطور القدرةالشرائية فى المجتمع فمما لاشك فيه أن قدرات الناس الشرائية فى الخمسينيات تغيرت عن الآن، وللأسف، هناك أدوية مسعرة منذ أن كان الدولار يساوى ٣٩ قرشا ثانيا لابد من أن نحقق للشركات هامشا يسمح بالرفع التدريجى فى السعر لمواجهة ارتفاع اسعار الخامات والتكلفة حتى تستطيع هذه الصناعة الاستمرار لخدمة الشعب.

وهناك طرق وبدائل كثيرة فلابد من الاهتمام بالتصدير ولابد من وجود نظام يسمح بأن تنتج الشركات وتبيع بالسعر الاقتصادى وتقوم الدولة بالبيع للجمهور بالسعرالمدعم.

■ هل أثرت هذه السياسة على قدرات الشركات المصرية؟

■■ شركات الدواء المصرية صناعة عريقة وهى لا تنتج فقط الأدوية الرخيصة. وهناك منتجات عديدة تحقق ربحية لهذه الشركات ولكننا نبحث عن الأفضل، والدليل على نجاح هذه الشركات وجودة أصولها أسعار اسهمها فى البورصة، وإقبال الجمهور على شرائها على سبيل المثال شهد الطرح الأول للجمهور من شركة النيل للأدوية إقبالا وصل إلى خمسة اضعاف الكمية المطروحة للبيع.

■ تمثل اتفاقية الجات وما يعرف بحقوق اتفاقية الملكية الفكرية بمثابة غول قادم فى الطريق فهل استعددنا له؟

■■ لقد برزت حنكة ودراية المفاوض المصرى عند مناقشة هذه الاتفاقية حيث حرصت مصر على المطالبة بفترة السماح والتى تصل



مدتها ١٠سنوات كاملة مرمنها عامان وبقي ٨ أعوام حيث ان هذه الفترة بمثابة حبل إنقاذ والدليل على ذلك أن بعض الدول مثل كندا لم تطالب بهذه الفترة فارتفعت اسعار الدواء بها لعشرة أضعاف وقدرت تكلفة الدواء فى كندا بمقتضى الاتفاقية من ٤ إلى ٧ مليارات دولار عام ٢٠١٠.

والسؤال ماذا تقضى اتفاقية الملكية الفكرية وما أثرها على صناعة الدواء فى مصر؟

اولا الصناعات الدوائية فى مصر تنتج ما يقرب من ٩٢٪ من الاستهلاك الذى وصل إلى ٢مليار جنيه والوضع الحالى لقانون براءات الاختراع فى مصر يوفر الحماية للاختراعات (وهوما يسمى فى إتفاقية الجات بالملكية الفكرية) لمدة ١٠سنوات وتسرى هذه الحماية على طريقة تصنيع المادة الفعالة فقط ولا تسرى على المنتج النهائى الامر الذى أتاح للشركات المصرية إنتاج الادوية التى كانت تستوردها مصر وتوفيرها باسعار تقل كثيرا عن أسعار الشركات العالمية ولكن الموقف بعد تطبيق إتفاقية الملكية الفكرية trips ان هذه الاتفاقية لا تحمى طريقة تصنيع المادة الفعالة كما كان فى الماضى بل شملت أيضا المنتج النهائى وبالاضافة لذلك إمتدت مدة سريان الحماية على هذا المنتج من ١٠ أعوام إلى ٢٠ عاما.

فاذا كنا نقول ان قيمة الدواء المنتج حاليا تصل إلى ٢مليار جنيه ففى حالة إستيراده ستصل القيمة إلى ١٢ مليارا والمتوقع ان تحصل شركات الادوية العالمية بمقتضى الاتفاقية على مزيد من النفوذ.

■ نعود للطرح الجديد.. لماذا تطرحون شريحة ٥٪ فقط بالرغم من الإقبال على الشرائح الأولى؟

■■ إننا نسير وفق برنامج للخصخصة سيصل بنا لتخصيص ٤٠٪من أسهم الشركةوالشريحة التى سنطرحها خلال أيام تمثل ١٥٠ الف سهم من أسهم رأس المال الذى يصل إلى ٣٠ مليون جنيه مقسمة على ٣ملايين سهم بقيمة اسمية ١٠ جنيهات ويصل سعر السهم فى البورصة الآن ٦١جنيها.

وتنتج الشركة ١٥٠ مستحضرا تغطى ٥٦ مجموعة دوائية بالإضافة إلى عدد كبير من المستحضرات الجديدة بعضها تم تسجيله والبعض الآخر فى الطريق ونقوم بالتصدير إلى ٢٠ دولة عربية وافريقية وأسيوية واوروبية من خلال ١٤ وكالة رسمية وبدأت الشركة فى تطبيق نظم الجودة الشاملة بأعتبارها الضمان الوحيد لجودة المنشأة ومن المتوقع أن تكون الشركة أولى شركات قطاع الأعمال العام الدوائى التى ستحصل على شهادة الجودة الشاملة ٩٠٠١ من الهيئة المانحة البريطانية bsi خلال شهر ابريل القادم.

٩٤٠١٠٠٠٠

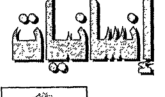


المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٧



إنسانيات



روشتة الخبراء!

لانه كما يقول التعبير الدارج «فى وش المدفع» يبادر الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية والمستلزمات الطبية إلى تحديد مسارات «المواجهة الممكنة» لهجمة الشركات متعددة الجنسية على الدواء المصرى.. وهو حين يطرح رؤيته لتوقى الخطر فإنه بالطبع ينتظر ومعه كل الحق أن يلقى كل دعم مستطاع لكى تحدث الاجراءات التى يقترحها تأثيراتها المرجوة.

وتتمثل أولى هذه الاجراءات فى ضرورة اتخاذ خطوات فورية لاقامة آلية قادرة على منع التسويق الاحتكارى للأدوية الوافدة التى قدمت لها طلبات إلى مكتب البراءات المصرى للحصول على براءات اختراع أثناء فترة السماح وقد بلغ عددها المتزايد 118 طلبا من يناير 96 حتى الآن وتشمل إلى جانب الأدوية نوعيات أجنبية من الخامات الدوائية.

ومفهوم بالطبع أن «آلية المنع» المطلوبة لا تعنى «قرارا بالمنع» لا تملك اصداره.. وإنما تعنى الاجتهاد بأقصى طاقة للتوصل إلى «وسائل ذكية» لتحقيق المنع بغير قرار.. وهو تحد كبير لقدرات خبرائنا لا أظن أنهم يعجزون عن كسبه.

وفى خطوة تالية أو موازية يصبح واجبا علينا مراجعة أسعار المنتجات الدوائية الاجنبية المتمتعة ببراءات الاختراع وليست هذه بدعة يمكن تصور أننا نقدم عليها وحدنا فهو اجراء متبع فى معظم دول العالم لكى يمكن انتزاع ترخيص اجبارى بانتاج هذه الأدوية فى حالة تعسف صاحب البراءة الاصلى فى استخدام حقه وهذا حق تنص عليه وتكفله للدول الموقعة على اتفاقية «الملكية الفكرية» فى المادة 31 منها ومثل هذا الاجراء يكمله بالضرورة تدعيم مكتب فحص براءات الاختراع المصرى بالكفاءات والاجهزة الحديثة اللازمة للتأكد من استيفاء طلبات البراءة المقدمة للدواء لمقومات الحصول على البراءة المطلوبة.

ومتاح لنا وميسور إلى جانب ذلك استثمار المادة الثامنة من الاتفاقية فى اتخاذ صورة أخرى فعالة من «اجراءات الحماية» للدواء المصرى من هجمة الشركات متعددة الجنسية تتمثل فى تشكيل لجان لتسجيل وتسعير الأدوية مع وضع أسس لتعمل من خلالها هذه اللجان لكى يمكن إيقاف تسجيل أى طلب يخل بالأمن القومى أو بصحة المواطنين أو بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية.

ومهم جدا فى ذات الوقت من خلال رؤية رئيس الشركة القابضة للدواء تعميق وتوسيع تعاون الصناعة المحلية للدولة مع المؤسسات العلمية بالداخل والخارج فى دعم البحوث والتطوير وتوجيه القدر الأكبر منها إلى زيادة حجم انتاجنا المحلى من الخامات الدوائية بالذات التى لا يغطى حاليا هذا الانتاج أكثر من 10٪ من احتياجاتنا وهذا ما يمثل فرصة «متاحة على البحرى» أمام الشركات متعددة الجنسية للنفاذ بأكبر طاقة إلى مجال انتاج الخامات الدوائية فى مصر! وفى نفس اتجاه التحديث الذى لابد أن نمضى عليه فى اتجاه العصر ينبغى أيضا أن نسعى حثيثا إلى تصنيع معدات انتاج الأدوية محليا وتطويرها لأن ذلك ينعكس بالضرورة على تخفيض تكلفة الانتاج مما يؤثر على القدرة التنافسية فى مواجهتنا، وتتوج كل هذه الاجراءات فيما يرجوه الدكتور جلال غراب بضرورة التحرك بأقصى سرعة وأكبر طاقة لفتح أسواق جديدة لتصدير الدواء المصرى مع اقامة تحالفات استراتيجية بين الشركات المصرية المنتجة للدواء وبين الشركات المناظرة فى الخارج وبذلك تنقل الكرة إلى ملعب الشركات متعددة الجنسية.

ولعلنا نستمع مرة إلى حكمة الخبراء ونعمل بها!

محمد زايد

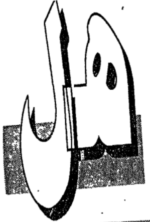


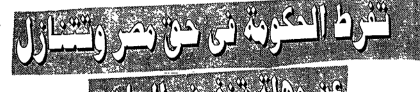
المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ / ٣ / ١٩٩٩









التنازل يرفع أسعار الدواء لأرقام فلكية يعجز عنها المصريون

امام الحكومة المصرية الآن قضية مهمة وخطيرة.. هى فى الاساس قضية وطنية تمس كل المصريين اما أن تتمسك فيها بحق مصر او تفرط فيه!.

انها قضية التنازل عن المهلة الممنوحة لمصر لتطبيق اتفاقية «الجات». وبالتحديد «اتفاق حقوق الملكية الفكرية» الذى يطلق عليه اسم «التربس».. والمهلة مدتها ١٠ سنوات مر منها ٣ سنوات وتهدف لتوفيق اوضاع الصناعة المصرية والاستعداد لتطبيق الاتفاق العالمى.

والتفريط فى المهلة ببساطة شديدة معناه حدوث زيادات هائلة فى أسعار الدواء فى مصر لا يقوى عليها المصريون.

واتفاق «التربس» يمنح اى شركة عالمية

الأهرام
المصدر : الأسبوع
التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تخترع دواء لعلاج مرض ما حق منح امتياز هذا الاختراع لمن تريد من الشركات ولكن بعد ٢٠ سنة كاملة تحصل خلالها على حقوق مالية.. فهى تحدد اسعار بيع الدواء بما تراه مناسباً(!!). ومن يخالف هذا يحاكم دولياً ويصادر الانتاج بل والآلات والخامات ويسدد غرامات مالية كبيرة!.

بالطبع الشركات العالمية ستمنح حق الإنتاج لنفسها فقط حتى تحتكر الادوية الجديدة وهى ايضاً تتولى بنفسها تحديد الاسعار (!!).

واستعدت الشركات العالمية لذلك وقدمت خلال العام الماضى طلبات لتسجيل ١١٨ دواء فى مصر ليس من بينها براءة اختراع واحدة لمصر ولهذا تضغط الشركات العالمية لالغاء المهلة وتحقيق ارباح هائلة برغم انها ستفتح لها فروعاً بمصر وتتجاهل انها بالفعل تملك شركات لها فروع وتعمل منذ الستينيات ولم تطور الصناعة المصرية(!!).

وفى الاسواق المصرية دواء ثمنه بالآلاف لعلاج الذبحة الصدرية وامراض القلب و ١٨٠ صنف دواء يزيد سعره على ١٠٠ جنيه وتصل إلى عدة مئات وعشرات من الادوية والحقن ثمنها فوق الالف جنيه(!).

وهذه هى عينة من الاسعار التى ستصبح سائدة فى مصر اذا تنازلت الحكومة عن مهلة تطبيق «الجات» وسيختفى الدواء المصرى الرخيص تماماً من الاسواق رغم انه الآن يغطى ٩٧٪ من احتياجات شعب مصر وان الشركات الوطنية تنتج ما قيمته ٣ ميارات جنيه سنوياً!.

والسؤال: هل تفرط الحكومة فى حق مصر؟! وهل حقاً قدمت وعداً بذلك؟. ثم لماذا كضمت ولماذا لم تعلن رايها حتى الآن؟!

ولماذا لا تكشف عن هوية الضاغطين؟!

الدكتور حمدى السيد نقيب الاطباء يقول انه صدرت تصريحات فى عدة مناسبات من المسئولين حول هذه القضية حيث طالب السيد رئيس الوزراء والسادة الوزراء بضرورة الاستفادة من فترة السماح اقصد السنوات العشر - مر منها ٣ سنوات - الممنوحة للدول النامية والتى تمر بمرحلة اقتصادية انتقالية لتوفيق اوضاعها فى مجال الصحة والتغذية. ففى مجال الصحة اقصد صناعة الدواء التى نحرص عليها حرصا شديدا حيث تغطى منتجاتنا من الادوية حوالى ٩٣٪ من احتياجات الدولة حيث يتوافر الدواء وباسعار اقل بكثير عن مثيله فى الخارج ومنذ اللحظة الاولى ومعظم الهيئات طالبت الدولة بالاستفادة من فترة السماح وبعدها تطبق الاتفاقية عام ٢٠٠٥ لان تطبيق الاتفاقية حالياً يجعل السعر يزداد بنسبة عالية جداً. وهناك اكثر من ٣٠ شركة تعمل فى صناعة الدواء فى مصر ومعظمها يحقق عائدا ويساهم فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

ويتم بعض الضغوط لقبول الاتفاقية وسرعة التنفيذ بإلغاء الفترة الباقية من المهلة بحجة ان ذلك يفيدنا ومن مصلحة مصر ان تقبل التنفيذ الفورى والضاغطون يعتبرون ذلك الضل فى التكنولوجيا والاستثمارات ونحن نؤكد العكس وذلك من خبرات دول طبق عليها هذا الامتياز مثل كندا التى خسرت ٧٥٠ مليون دولار فى سنة واحدة وحذروا مصر من التنازل عن المهلة.

وانا فى رايى ان مصر لو قبلت هذا الضغط الامريكى فستكون خسارتنا حوالى مليار جنيه على الاقل. وهناك شركات اجنبية مملوكة بالكامل تعمل فى مصر وتحقق ارباحا هائلة فى ظل عدم تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية حالياً وهذه الشركات تعمل منذ الستينيات وحتى الآن وهناك مثلاً شركات أمريكية وسويسرية والمانية وفرنسية وانجليزية مملوكة بالكامل للاجانب وتعمل فى مصر فنحن لا نحتاج لاستثمار اكثر علماً بان المهلة هى فرصة للصناعة المصرية لأن توفق اوضاعها فالموضوع خطير ويحتاج للثبات على موقفنا لاجتياز هذا المنعطف الذى نواجهه الآن.

اما الدكتور ثروت باسيلى رئيس جمعية منتجى الدواء فيقول ان هذا الموضوع له أهمية بالغة وحساسية لأنه يمس جميع افراد الشعب المصرى بمختلف طوائفه وينبغى مناقشته مناقشة طويلة وموضوعية وجادة بعيداً عن اية ضغوط وايضاً دون اى تبسيط او تسطيح للامور كما يجب ان تكون المناقشات بعين محايدة وباهتمام كبير وينبغى النظر إلى ما يمكن ان يترتب على استعجال تطبيق هذه الاتفاقية بدراسة مطولة لكل صنف من اصناف الدواء على حدة ولكل مجموعة على حدة وبالتالى يمكن معرفة حجم التكلفة النهائية لتطبيق الاتفاقية ويحذر من التعميم او من تبسيط الامور او من سرعة اتخاذ القرار لانه فى جميع الاحوال سيكون اتجاهاً واحداً بلا رجعة وتأثيراته على مختلف طوائف الشعب المصرى سوف تكون على قدر عال جداً من الخطورة وعندما نخضع لهذه الاتفاقية فمعناه ان كل شركة عالمية تكتشف علاجاً مالمرض فيحق لها ان تبيعه بالسعر الذى تحدده وبذلك تقوم باحتكار هذا الدواء لمدة ٢٠ سنة دون أن تكون هناك اى فرصة لانتاج اى دواء مماثل او مقارب لهذا الدواء ولو حتى بنسبة ٢٠٪ منه.

ونظرة واحدة لاسعار الادوية الحديثة نجد ان هناك ١٨٠ صنفاً تقريباً مطروحة فى السوق المصرى سعر كل عبوة منها يزيد على ١٠٠ جنيه وبعضها بالآلاف ومنها ادوية المناعة والفشل الكلوى والعلاج الكيماوى للاورام الخبيثة وغيرها مما يشكل عبئاً على المرضى ولا يمكن تحمله باى حال من الاحوال كما اننى احذر من انهيار صناعة الدواء فى مصر وهى صناعة وطنية تغطى ٩٣٪ من احتياجات المصريين من الدواء واى تفريط فى المهلة المحددة لتوفيق اوضاع الشركات المصرية ومراكز البحوث سوف يؤدى لارتفاعات كبيرة فى الاسعار الدوائية تفوق قدرات الغالبية العظمى من المصريين واضاف د.ثروت باسيلى قائلاً ان المهلة مكسب لمصر يتم خلالها تطوير البحوث والشركات لمواجهة تنفيذ الاتفاق عام ٢٠٠٥ واى تفريط فى هذا الحق هو تفريط فى مصالح مصر الحيوية والهامة مهما كانت الدعاوى المرفوعة او الاغراض المستترة وراءها.

والدكتور زكريا جاد نقيب صيادلة مصر يرى انه لا يجب التنازل اطلاقاً عن فترة السماح حيث ان التطبيق الفورى سيلحق بالصناعة الدوائية المصرية خطرا كبيرا ولابد ان نعلم ان فكرة التجارة الحرة ستؤثر بالسالب على صادراتنا وستفتح الباب على الواردات لكافة السلع والتطبيق الكامل لاتفاقية «التربس» يعنى تشجيع الاحتكارات على الاستئثار بالسوق

المصرى وبالتالى كانت نقابة الصيادلة تعارض تماماً اى تفريط فى حق المواطن المصرى فى الحصول على الدواء بسعر مناسب والذى يمكن ان يتضاعف عدة مرات لو طبقت اتفاقية «التربس» تطبيقاً فورياً ونطالب بمزيد من البحوث لتنمية صناعة الدواء وإنتاج اكبر عدد ممكن من الادوية الحديثة فصناعة الدواء تعتبر الاولى فى مصر حيث تحقق الاكتفاء، بنسبة تكاد تكون كاملة وتغطى معظم احتياجات الشعب وهذه الاحتياجات تجاوزت ثلاثة مليارات جنيه والتى ستصل فى بداية القرن الواحد والعشرين إلى حوالى تسعة مليارات جنيه.

لا توجد براءة مصرية

اما الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للادوية وعضو مجلس الشورى فيؤكد اننا نرفض التطبيق الفورى ونطالب بالمهلة المحددة لأسباب عديدة تتمثل فى التعسف الواضح فى بنود الاتفاقية والذى يتمثل فى ان صاحب براءة الاختراع اذا ادعى ان شخصا ما قام بسرقة البراءة الخاصة به تكون البينة على المدعى عليه وليس المدعى وفى حالة الشكوى يستطيع ان يأخذ إجراءات بالتحفظ على المنتج محل الشكوى واذا ثبتت صحة شكواه تحكم المحكمة بمصادرة المنتج محل النزاع والآلات المستخدمة فى انتاج المنتج حتى لا تقوم بأى انتاج آخر ودفع تعويض مالى وقد يصل الامر للحبس والغرامة ـ كما ان الاتفاقية تحمى ثلاثة اولها: المنتج والمواد الخام وطريقة التصنيع لمدة عشرين عاماً فى حين ان اتفاقية «بيرن» التى تعمل بها حاليا لا تحمى سوى طريقة التصنيع فقط ولمدة عشر سنوات.

ويضيف الدكتور غراب قائلاً ان المساعدات التى قدرتها الدول المتقدمة للدول النامية لم تحدث وهى كانت عبارة عن مساعدة من الدول المتقدمة تتمثل فى اقامة قاعدة تكنولوجية بالدول النامية والمساعدة فى نقل التكنولوجيا وتكوين الانظمة الخاصة بتطبيق احكام الاتفاقية ولكن ذلك لم يحدث اما عن الاجراءات التى يتعين علينا اتباعها قبل تطبيق الاتفاقية فهى تتمثل فى شقين الاول حكومى والثانى صناعى اما الشق الحكومى فهو الحاجة إلى دعم جهاز فحص براءات الاختراع ودعم جهاز لتسجيل وتسعير الدواء حتى نستطيع ان نحصل على الترخيص الاجبارى بتداول الدواء او الحصول عليه فى حالة تعسف صاحب البراءة فى استخدام حقه الذى تكفله بنود الاتفاقية واما الشق الثانى الصناعى فهو عبارة عن الاستعداد بمجموعة ابحاث يسجل منها براءة اختراع واعتباراً من يناير ٩٦ تقدمت الدول المتقدمة بـ ١١٨ طلب تسجيل ادوية جديدة لا توجد من بينها براءة مصرية واحدة(!). وفى النهاية اكد الدكتور غراب ان متوسط سعر الدواء فى مصر ١٠٪ من السعر العالمى وطالب بضرورة تجميع الابحاث والعمل الجماعى والتمسك بالفترة الباقية فى المرحلة الانتقالية.

احتكار

ويؤكد الدكتور مصطفى ابراهيم المفوض العام لشركة ادوية وعضو مجلس ادارة الاتحاد العربى لمنتجى الادوية عن مصر ان مساوىء الاتفاقية كثيرة فهى تؤثر على الصناعة الدوائية عامة حيث انها تتدخل فى المواد الخام والتصنيع لمدة عشرين عاماً كانت قبل ذلك خمس سنوات فقط.

وهذا يعتبر احتكاراً وبالتالى تزداد الاسعار حوالى سبعة اضعاف ومن مساوئها ايضاً احتكار كل ما هو جديد فى الدواء سواء ابتكاراً او تصنيعاً او تعديلاً لمدة عشرين عاماً مما يعطى للمحتكر حق فرض السعر الذى يطلبه كما ان له الحق فى منح هذه المعرفة لمن يريد ومنعها عمن يريد وتتضمن هذه الاتفاقية ان الذى يمتنع عن تطبيقها يخضع للمحاكمة الدولية واطالب العرب بالاتحاد لأن ناقوس الخطر على العرب يدق خصوصاً فى الصناعة الدوائية لان الدواء قبل الغذاء احياناً

اما الدكتور السيد البدوى شحاتة عضو الهيئة العليا للوفد رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لاحدى شركات صناعة الدواء فى مصر فيؤكد انه لا جدال فى ان صناعة الدواء فى مصر قد حققت قفزات هائلة خلال السنوات الماضية ونتيجة لذلك فقد تحقق اكتفاء ذاتى ولذلك فإن اى قرار يتعلق بهذه الصناعة الحيوية والاستراتيجية لابد وان تسبقه دراسة مستفيضة ومتأنية واهم واخطر القرارات التى يمكن ان تؤثر على صناعة الدواء فى مصر هو الاستجابة لضغوط اصحاب المصالح من الشركات متعددة الجنسيات فى مطالبتهم بالتنازل عن فترة السماح والبدء فوراً فى تطبيق اتفاقية الجات واتفاقية التربس «حماية الملكية الفكرية» تحت مسمى جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية ونقل التكنولوجيا الحديثة وغيرها من وسائل الترغيب فى التنازل عن فترة السماح وانا هنا احذر من مغبة الاستجابة لهذه الضغوط لما فى ذلك من مخاطر لا تستطيع دولة مثل مصر وبظروفها الاقتصادية ان تتحمل تبعاتها كما حدث لبعض الدول والتى يزداد دخل الفرد فيها اضعاف دخل الفرد المصرى حيث سيطرت الشركات متعددة الجنسيات على سوق الدواء الكندى ولم تترك للشركات الكندية سوى ١٠٪ فقط من اجمالى المبيعات وبالتالى ارتفعت الاسعار وارهق المواطن الكندى الذى متوسط دخله اكثر من ٢٠ الف دولار سنوياً ولنا ان نتصور ما سوف يكون عليه الحال فى مصر حيث لا يزيد دخل الفرد على حوالى ٧٠٠ دولار سنوياً وبالتالى لابد ان نضع فى الاعتبار البعد الاجتماعى ونحن نتعامل مع سلعة فى مثل حساسية وحيوية واستراتيجية الدواء وانا هنا اناشد الرئيس مبارك الذى يحرص على البعد الاجتماعى فى اى قرار يصدره ان تتمسك مصر بفترة السماح الممنوحة لها والتى تنتهى عام ٢٠٠٥ وهى فترة كافية تستطيع خلالها صناعة الدواء تعديل اوضاعها والبدء فوراً فى دعم الدور الذى تقوم به مراكز البحث والتطوير فى الجامعات ووزارة البحث العلمى



المصدر :
التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤

ومصانع الادوية حتى تتمكن هذه المراكز من ابتكار مستحضرات طبية جديدة وايضا تكوين شركة مساهمة للشركات المصنعة للدواء فى مصر لتصنيع المواد الخام وطالب د. البدوى اصحاب القرار بان يبذلوا كل جهودهم للحفاظ على هذه الصناعة.

مأساة

الدكتور على جابر الدسوقى العضو المنتدب لاحدى شركات الادوية يؤكد معارضته للتنفيذ الفورى للاتفاقية بل ويحذر من خطورة الاستجابة للضغوط التى تنادى بذلك دون الاستفادة من المهلة الممنوحة من «الجات» لأن ذلك للاسف لصالح الشركات الاجنبية فقط ويضيف أنه اذا كان ذلك سيؤدى إلى تقلص حجم الانتاج من الدواء المصرى وما يستتبعه من تسريح للعمالة وزيادة اسعار الدواء إلى ارقام فلكية لا يقدر عليها الغالبية العظمى من افراد الشعب المصرى الا ان الكارثة تتمثل فى انه لا توجد فى الوقت الحالى شركات يمكنها انتاج مستحضرات خاصة بها مما سيؤدى إلى انهيار محقق لصناعة الدواء فى مصر وهى الصناعة التى يتأثر بها جميع افراد الشعب انها حقاً مأساة مروعة تنتظر الشعب المصرى لذلك اناشد المسئولين وعلى رأسهم الرئيس حسنى مبارك التدخل لحماية هذه الصناعة بالاستفادة من المهلة الممنوحة من «الجات» لان الاتفاقية اعطت هذه الفترة الانتقالية للدول النامية حتى يمكنها ترتيب اوضاعها حتى لا يحدث لها انهيار «مفاجىء» فى صناعة الدواء ويتمنى الا يستمع المسئولون لصوت الضغوط المنادية بالتطبيق الفورى تحت شعارات كاذبة تخفى وراءها مصالح شخصية حتى لو كانت على حساب شعب بأكمله.

عاطف خليل

٠٠٠٠٠٠٩٩



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ٩ ١ مارس ١٩٩٧

اتفاقية الجات تمنحنا ٨ سنوات فرصة ولكن

الشركات متعددة الجنسيات تعلن حرب "التيربس" ضد الدواء المصرى

بدات الحرب مبكرة ضد صناعة الدواء المصرى .. الشركات الاجنبية الكبرى تريد اختصار فترة السماح الممنوحة من اعضاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات" وهى ٨ سنوات وترغب فى اخضاع الشركات المصرية التى لا تستطيع المنافسة وتقديم انتاج يساوى المنتجات العالمية ، وامام الشركات المصرية ثلاث طرق اما تطوير الابحاث الداخلية وابتكار ادوية جديدة ، او الاستفادة من الطاقات المعطلة فى المصانع ، او الخضوع لاحتكار الشركات الاوروبية والامريكية المسيطرة على سوق الدواء العالمى.

وخطورة التهديدات الاجنبية فى انها اختارت سلعة يصعب الاستغناء عنها او تدبير بدائل سريعة .. وقد يفسر ذلك سر الارتفاع الاخير فى اسعار بعض الادوية ، ويفسر ايضا حالة التوتر التى اصابت شركات انتاج الدواء فى مصر سواء المملوكة للقطاع الخاص او الشركات العامة الكبرى..

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٧

٢٥ شركة دواء مصرية معرضة للإنهيار فى حالة تطبيق الإتفاقية

تحقيق : أحمد الدسوقى





اسماعيل سلام   جلال غراب

وحتى تكون الصورة واضحة للراى العام فإن الدكتور محمد جلال غراب رئيس الشركة القابضة للادوية يواجهنا بالحقائق والارقام ويرسم طريقا للخروج من الازمة الحالية :

اولا : ان عدد الشركات المنتجة للدواء فى مصر بلغ عددها ٢٥ شركة منها ١٧ شركة مملوكة للافراد والقطاع الخاص و٨ شركات عامة كبرى.

ثانيا : ان الشركات العامة تنتج اكثر من نصف الانتاج المحلى وبالتحديد تنتج ٥٣٪ من الاستهلاك المحلى ، وتضطر هذه الشركات للبيع باسعار التكلفة او اقل من التكلفة استجابة للبعد الاجتماعى فى السياسة العامة للدولة وقد وصلت نسبة الانتاج المباع بخسارة حوالى ٢٠٪ وهى خسائر مقصودة ومخططة ، ولذلك تم زيادة السعر بنسبة ١,٣٪ فى محاولات جادة لاستكمال اصلاح الهياكل الاقتصادية للشركات.

ثالثا : الشركات المصرية تغطى ٩٨٪ من اجمالى مبيعات الدواء فى السوق المحلى بتكاليف ٢,٩ مليار جنيه ، ويتم استيراد دواء بما قيمته ٣٠٠ مليون جنيه وبالتالى فان اجمالى الاستهلاك المصرى من الدواء يصل الى ٣,١ مليار جنيه ، اذن السوق كبير ويحتاج الى استغلال الطاقات المعطلة حتى نستطيع المواجهة المشتعلة مع الشركات الكبرى التى تريد اختصار مهلة السماح قبل تطبيق اتفاقية الجات عام ٢٠٠٥ .... اذن باقى ٨ سنوات علينا ان نهتم بجودة انتاجنا ونتمسك بحقنا فى فترة السماح وعدم الخضوع للاحتكار والابتزاز.

رابعا : ان تطبيق اتفاقية الجات معناه ارتفاع الاسعار بشكل لا يتحمله المستهلك الفقير خاصة ان ٥٠٪ من انتاج الدواء فى مصر يتم من خلال عقود واتفاقيات مع شركات اجنبية كبرى تتحمل مسئولية الانتاج بالمواصفات العالمية من خلال الاشراف المباشر على خطوط الانتاج ، والشركات المحلية تنتج ٥٠٪ بمواصفات التكافؤ الحيوى .. والخوف من هجوم الشركات متعددة الجنسية قائم .. وعلينا ان نواجه بكل قوة.

صناعة قوية

وقضية ارتفاع الاسعار يفسرها الدكتور ثروت باسيلى رئيس جمعية منتجى الادوية .. بان الشركات الاجنبية هدفها اخضاع الشركات المصرية والسوق المحلى لسيطرتها وفرض اسعارها حسب اقتصاد السوق ، ومن خلال الاحتكار سيرتفع السعر بنسبة كبيرة جدا لا يتحملها المواطن ، ولان الدواء سلعة ذات طبيعة خاصة لا يستطيع المستهلك فيها المساومة او الاحتكام الى الية السوق اى العرض والطلب.

وبغض النظر عن الهجوم الاجنبى على الشركات المصرية فاننا نملك صناعة قوية يمكنها زيادة طاقتها واستغلال خطوط الانتاج المعطلة ، وفتح اسواق خارجية بتصدير الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلى وبالتالى توفير فرص اكبر للابحاث والابتكار والحصول على جودة تمكننا من التنافس وعدم الخضوع للتهديدات الاجنبية سواء فى الوقت الحالى مع اصرارهم على تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية ، او بعد ثمانى سنوات بناء على الإتفاق الدولى والذى شاركت فيه مصر.

وقد اكد الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة على ضرورة الاستفادة من فترة السماح فى التطوير والتحديث ، وفى كلمته امام الصيادلة فى احتفالهم بيوم الصيدلى السابع عشر والذى شهدته القاهرة مؤخرا قال : ان الدواء المصرى اصبح عالميا نتيجة للجودة والفاعلية والامان التى يتمتع بها وان هذه صناعة عملاقة وفرت للمواطن الحماية وقت الازمات ، وفى محاولة للاصلاح يتم تحريك الاسعار بالزيادة بنسب قليلة جدا ، وبالتخفيض ايضا كما حدث مع ٣٧ دواء مستوردا انخفضت بنسبة ١٢,٥٪ واضاف الوزير ان المصانع المصرية تنتهج اساليب على اعلى مستوى وانتاجها لا يقل عن المستورد يفوق بعضها.

تحذير

ويحذر الدكتور مصطفى ابراهيم مقرر الاتحاد العربى لمنتجى الادوية من التاثير السلبى لاتفاقية "الجات" والمحاولات الاجنبية لفرض اتفاقية حقوق الملكية الفكرية والتى تعنى باختصار ان المنتجات التى ستدخل الاسواق لابد ان تكون خاضعة للمواصفات العالمية دون مراعاة للانتاج المحلى وذلك تطبيقا لما يسمى المنافسة المفتوحة للجميع ، ومنع السياسات التفضيلية او العلاقات الثنائية او التكتلات الاقتصادية ، وهى اهداف سوف يستفيد منها عدد محدود من دول العالم المتقدم التى تعمل من خلال الشركات عابرة القارات والتى لن تسمح للصغار بالمنافسة حتى داخل دولهم ويعتبرون ان السوق العالمى ملك لهم وحدهم فى جميع المجالات وخاصة فى صناعة الدواء .. واتفاقية "الجات" تمنع تقليد او انتاج اى دواء جديد الا بعد ٢٠ عاما تطبيقا لمبدأ حقوق الملكية التى نصت على ان يمتنع نسخ وتقليد مواد ومستحضرات دوائية جديدة او معدلة .. وفيما عدا



ادوية الاورام والانسولين فان مصر تنسخ نوعيات من الاصناف العالمية بكفاءة تفوق ٩٠٪ وهى اقل نسبة تقبلها الشركات الاجنبية صاحبة حق الملكية.

مبدأ اخلاقى

وفى اتجاه اخر يكشف الدكتور تيسير الصاوى وكيل وزارة الصحة عن حق الملكية باعتباره مبدا اخلاقيا اولا ، فالشركات الاجنبية تبتكر وتطور وتقدم ادوية مسجلة باسمها ومن حقهم ان يربحوا ويبيعوا نتائج ابحاثهم .. والمشكلة ليست فى اتفاقية "الجات" بل فى مجتمعنا الذى ارتضى دور التقليد والنسخ فقط ، ولم يقدم دواء واحد الى السوق منذ بداية التصنيع فى عام ١٩٣٠ وحتى الآن ، واكتفينا بتصنيع المستحضرات الطبية بنسبة ٩٢٪ وتركنا للغرب مهمة الابحاث والتطوير وتقديم المواد الخام.

وفى حالة تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فان العالم المتقدم لن يبيع المواد الخام دون حماية وبالتالى لن تستطيع مصر تقليد الادوية وبيعها فى السوق المحلى وسيكون الامر صعبا لانك مضطر لشراء المنتج من صاحبه بالسعر الذى يحدده ، والمخترع لا يراعى البعد الاجتماعى والفكر الانسانى ولكن يهمه الربح... فهى دائرة فى المجتمع المتقدم رجال الاعمال والاثرياء يقدمون مئات الملايين الى مراكز الابحاث والجامعات وتطلب منهم ابتكارات جديدة ثم تبدا عملية التصنيع وبيع حق الملكية والمواد الخام لمن يشترى وهكذا تدور العجلة بحيث يستفيد صاحب راس المال والعلماء والمصانع والمجتمع كله فاذا ارادت الدول النامية اختراق الدائرة فسوف تفشل وعليها ان تبدا من مراكز الابحاث وكليات الصيدلة.

وليس عيبا ان نطرح مشاكلنا على مائدة البحث ونناقشها بصراحة مطلقة اذا اردنا الخروج من قلب الازمة فلا يصح ان ترصد شركات الادوية مبالغ لا تذكر فى خانة الابحاث ، ولا يصح ان ينشغل علماء المركز القومى للبحوث بامور صغيرة مثل المكافات والحوافز ويتركون المهمة الاساسية فهم العقل المفكر والمبتكر واذا وفرت للعالم والخبير حياة مناسبة ورواتب تكفل له الراحة النفسية سيقدم ابتكارات وستدور العجلة ومن حقنا عليهم فى ذلك الوقت ان نطالبهم بابحاث تطبيقية نابعة من مشاكلنا والا نكتفى بالابحاث النظرية لمجرد الترقية والحصول على مؤهلات علمية .. ونطالب الدولة بالربط بين مراكز الابحاث وكليات الصيدلة وشركات الادوية.

وكما اننا نبحث عن حقوقنا ومصالحنا فان الشركات الاجنبية تبحث هى الاخرى عن مصالحها وحقوقها ومن حقهم المطالبة بتنفيذ "التيربس" حاليا دون انتظار ٨ سنوات ، ومن حق شركاتنا ان تتمسك بفترة السماح. خاصة ان ٦٠٪ من الادوية المصرية المنسوخة تتم بالاتفاق مع الشركات الاجنبية والمشكلة الجادة يمكن طرحها فى سؤال مهم هو: هل تستطيع شركات الادوية المصرية الاعتماد على نفسها وتوفير مصادر للمادة الخام خلال فترة السماح ؟ .. وللأسف فاننا نعرف الاجابة ونماطل وندرك ان الشركات الاجنبية ستفرض اسمها وطرق التصنيع والاسعار التى تحقق اكبر عائد.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : م مارس ١٩٩٧

صناعة الدواء المصرى.. والضغوط الأجنبية

د. محمد رءوف حامد

أستاذ الرقابة والبحوث الدوائية

سكرتير عام الاتحاد العربى لعلم الأدوية

تشهد الساحة الوطنية فى الأونة الأخيرة ضغوطا أجنبية متزايدة تهدف إلى قبول مصر التطبيق الفورى لاتفاقية الملكية الفكرية على صناعة الدواء (أى التنازل عن الفترة الانتقالية المتاحة لمصر) وإذا كان رجال الصناعة الدوائية المصرية ينادون بالاحتفاظ بحقنا فى الفترة الانتقالية تجنبا لارتفاع أسعار الدواء، فإن هناك أسبابا أخرى أراها أكثر خطورة، ويهمنى فى هذا الصدد أن أجذب الانتباه إلى ما يلى:

١- إن نجاح هذه الضغوط يعنى عرقلة أبدية لانطلاق إمكانيات عظيمة كامنة فى صناعة الدواء المصرية، ويعنى أيضا التخلى عن فرصة عظيمة منحتها الجات لمصر من أجل ترشيد صناعتها الدوائية لتكون فى موقف تنافسى أفضل عند نهاية الفترة الانتقالية (ثمانى سنوات من الآن).

٢- ان انكسار صناعة الدواء المصرية وحجب فرصة التقدم الحقيقى عندها يعنى انكسار فرصة استنهاض صناعة الدواء فى كل المنطقة (العربية)

٣- إن صناعة الدواء المصرية قادرة فعلا على الانتقال بعد حوالى ثمانى سنوات إلى «المدار العالمى»، والذى نقصد به التوصل إلى إنجازات يمكن احتكارها وأسواق يمكن الاستحواذ عليها وقيم مضافة عالية تفوق مئات المرات تلك الناتجة عن الوضع القائم، غير أن الانتقال بهذه الصناعة الوطنية إى المدار العالمى له شرطان أساسيان. الشرط الأول هو الانتفاع الإيجابى بأقصى فترة انتقالية ممكنة بخصوص تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية، وأما الشرط الثانى فهو الانتباه إلى ضرورة تنفيذ «حزمة» من الوسائل الكفيلة بنقل صناعة الدواء الوطنية إلى المدار العالمى.

هذا، ونورد فيما يلى - بإيجاز شديد - ١٢ وسيلة (أو آلية) يمكن من خلال الاتزان والتوافق فى تطبيقها إدارة تحول صناعة الدواء فى مصر.

١ـ تصحيح معايير تقييم الصناعة الدوائية، فالمعيار الرسمى السائد وهو نسبة تغطية الاستهلاك المحلى معيار خاطئ تماما (ملحوظة: تصل هذه النسبة فى بعض الدول النامية مثل مصر والمغرب وفلسطين وسوريا إلى ٧٠ - ٩٢٪ بينما هى لا تتعدى ٤٠ - ٦٠٪ فى دول مثل سويسرا وانجلترا والتى لها فى نفس الوقت أنصبة الأسد فى السوق العالمية.

٢- تصنيف الصناعة القائمة إلى مستويين، أحدهما خاص بصناعة الأدوية التى زالت عندها براءات الاختراع، والآخر صناعة تقوم على التطوير العلمى والتكنولوجى المباشر.

٣- استحداث دور إيجابى للحكومة كدفة بشأن تطوير الصناعة الدوائية حيث يحتاج نمو القطاع الخاص الدوائى إلى تشريعات وإجراءات تحفزه وتحميه بخصوص الاستثمار فى البحوث والتطوير والتى هى العصب الرئيسى لهذه الصناعة

٤- إدخال إدارة التغيير التكنولوجى إلى الصناعة الدوائية المصرية

٥- تطوير إدارة القيمة المضافة فى الصناعة الدوائية من خلال التنسيق بين استراتيجيات البحوث، وأيضا من خلال تعظيم كفاءة الربط بين سلاسل القيم العلمية والصناعية والاقتصادية.

٦- استيعاب المتغيرات العالمية فى إدارة واقتصاديات الصناعة الدوائية (مثل العملقة والتحالفات وشبكات البحوث) واستحداث تحويرات موازية أو مناظرة لها.

٧- الالتفاف الإيجابى حول قانون حماية الملكية الفكرية فى الجات وذلك بواسطة استراتيجية «التطويرات البسيطة المتصاعدة»، والتى يمكن من خلالها تطوير المنتجات والعمليات الإنتاجية إلى الحد الذى يحدث اختراقات فى الملكية الفكرية ويؤدى إلى المشاركة فى التنافسيات الاحتكارية وإلى كسب أسواق جديدة.

٨- التواصل الأفقى مع الموارد المحلية والإقليمية القائمة (خاصة الصناعات البتروكيميائية والتعدينية والزراعية، وكذلك المنتجات الطبيعية من نباتات وحيوانات فى البر والبحر).

٩- استخدام التعليم كآلية رئيسية فى التغيير التكنولوجى الدوائى وذلك من خلال:

توجيه إحدى الكليات الجديدة للصيدلة إلى تخريج الباحث التكنولوجى الدوائى (قدمنا هذا الاقتراح إلى جامعة المنوفية منذ ٤ سنوات).

التحالف بين برامج الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه فى بعض كليات الطب والصيدلة والعلوم والزراعة والهندسة من جهة وشركات الدواء من جهة أخرى.

تحفيز الإعارة المتبادلة بين الكليات العملية من ناحية وشركات الدواء من ناحية أخرى.

١٠- إنشاء شركة مساهمة مصرية (قطاع خاص) فى شكل مركز بحثى عملاق يتحالف فى إقامته البنوك وشركات الدواء والمستثمرين وتكون مهمته بناء قدرات بحثية تتمكن من اختراق التطورات العلمية والتكنولوجية وتقديم منتجات وعمليات انتاجية جديدة تحتكرها الشركات المصرية (الأهرام ١٩٩٤/٣/٣٠م).

١١- التنسيق مع صناعات الدواء التقليدية فى المنطقة بحيث تستفيد هذه الصناعات من الخبرة المصرية بينما تكرس صناعة الدواء المصرية جهودها النوعية فى اختراق مدار العالمية.

١٢- إنشاء مجلس أعلى للدواء يجمع بين مسئولى الحكومة وممثلى وخبراء الصناعة وعلماء الدواء، والاقتصاد ويكون هدفه إدارة تطوير وتحفيز وتشجيع الصناعة الدوائية على المدى الطويل (الأهرام ١٩٩٢/١٢/٢٧).

٣٠٠٠٠٠٧/١/٣



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٧

□ رئيس الشركة القابضة للأدوية فى تصريحات خطيرة

مواجهة

تلاعب مدبر باتفاقية .. «الملكية الفكرية»

الشركات متعددة الجنسية تمارس ضغوطا مكثفة لإنهاء فترة السماح لمصر وإجبارنا على بدء تطبيقها فورا.. ولابد من اتخاذ هذه الإجراءات لمواجهتها

رغم أن مصر أعطيت مع الدول النامية فترة سماح حتى عام ٢٠٠٥ لتنفيذ اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية،التى تشمل حقوق المؤلفين،والعلامات التجارية،والمؤشرات الجغرافية المميزة،والتصميمات الصناعية،وبراءات الاختراع،وحماية المعلومات السرية،والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة..رغم هذه المهلة التى لا تزال سارية تواجه قطاعات عديدة فى مصر فى مقدمتها قطاع الدولة ضغوطا شديدة من الشركات متعددة الجنسة لإنهاء فترة السماح وبدء تطبيق الاتفاقية فورا.

وتتعلل هذه الشركات فى ضغوطها بعدة أسباب مصطنعة يكشفها لأول مرة الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للادوية والمستلزمات الطبية منها الادعاء بأن تشجيع الاستثمار الأجنبى فى صناعة الدواء بمصر يتطلب ذلك ومنها تحسين صورة مصر كدولة تحترم الملكية الفكرية وغيرها من الأسباب التى لا تستند إلى واقع يدعمها .وذهب الشطط أكثر ببعض مؤيدى التنازل عن المهلة من الوكلاء والعاملين بالشركات المتعددة الجنسية إلى درجة الادعاء بان مصر لن تفعل شيئا اثناء فترة السماح فلماذا نتمسك بها؟وأننا الآن فى موقف قوى فلماذا ننتظر؟ بل منهم من ادعى أن سعر الأدوية المتداولة حاليا لن يتاثر بالغاء فترة السماح. والغريب أنهم يقولون ذلك وهم يظنون أن المناظرين من رجال الصناعة المصرية لم يقراو الاتفاقية جيدا وإن كانوا قد قرأوها فانهم لم يستوعبوها خاصة وان الاتفاقية تتضمن الكثير من العبارات المرسلة والمعانى الغامضة ولا سيما عند عقد المقارنة بين النص الاجنبى والنص المترجم إلى العربية.

وفى مواجهه ذلك يرى الدكتور جلال غراب ضرورة المواجهة العاجلة بعدة أمور:

أولا : إجراءات فورية باقامة الية تمنع التسويق الاحتكارى للادوية التى قدمت لها طلبات لبراءات الاختراع فى مكتب البراءات المصرى اثناء فترة السماح الحالية وقد بلغ عدد هذه الطلبات من أول يناير سنة ١٩٩٦ حتى الآن ١١٨ طلبا وتشمل أدوية وخامات دوائية.ومن المعلوم أنه طبقا لنص المادة ٧٠ من احكام الاتفاقية فانه من حق من تقدم بطلب للحصول على براءة اختراع لدواء جديد فى اثناء فترة السماح فأن هذا الطلب لا يفحص، ولا يتم البت فيه بمعرفة مكتب براءات الاختراع الا بعد انتهاء فترة السماح ومع ذلك فان الاتفاقية وبحكم نفس المادة قد أعطت لصاحب هذا الطلب الحق فى تسويق دوائه بالسوق المحلية،وبالسعر الذى يحدده وبصورة احتكارية لمدة خمس سنوات متواصلة.

ثانيا : إجراءات ادارية وتنظيمية : وتشمل تشكيل لجان لمراجعة اسعار المنتجات المتمتعة بالبراءة،وهو إجراء متبع فى معظم دول العالم حتى يمكن الحصول على ترخيص اجبارى بالبراءة حال تعسف صاحب البراءة فى استخدام حقه وذلك طبقا لنص المادة ٣١ من احكام الاتفاقية.وكذلك تشمل الإجراءات تدعيم مكتب فحص براءات الاختراع بالكفاءات والمراجع والأجهزة اللازمة للتاكد من استيفاء طلبات البراءة لمتطلبات الحصول على البراءة طبقا لنصوص الاتفاقية وخصوصا المادة ٢٧ منها وأيضا تتضمن الإجراءات تشكيل لجان لتسجيل وتسعير الادوية مع وضع الأسس التى ستعمل من خلالها والتى يمكن من خلالها وقف اى طلب للتسجيل يخل بالامن القومى أو بصحة المواطنين او بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك طبقا لنص المادة ٨ من أحكام الاتفاقية.

جلال غراب

ثالثا : تكثيف البحوث والتطوير :فلابد من دعم البحوث مع تعميق التعاون بين الصناعة المحلية والمؤسسات العلمية فى الداخل والخارج خاصة مع الدول التى لها نفس ظروفنا ويهدف التوصل إلى خامات او مستحضرات تقدم عنها طلبات براءة اختراع داخل مصر وخارجها وتشمل البحوث تطوير صناعة الخامات الدوائية والتى يغطى الانتاج المحلى منها اقل من ١٠٪ من الاحتياجات.

اما التطوير فيجب أن يشمل المنشات الانتاجية والمعدات مع السعى إلى تطوير التكنولوجيا المستخدمة فى انتاج الدواء حتى يساير احداث النظم العالمية خاصة أن الدواء سلعة دائمة التطور من حيث الشكل والاستخدام.وفى هذا المجال لابد من السعى حثيثا لتصنيع معدات الانتاج وتطويرها محليا لما لذلك من اثر على الصناعة وعلى تخفيض تكلفة الانتاج الأمر الذى يؤثر على القدرة التنافسية.

رابعا : التسويق المحلى والعالمى : ويعنى ذلك ضرورة فتح اسواق جديدة لتصدير الدواء المصرى مع السعى إلى اقامة تحالفات إستراتيجية بين الشركات المصرية وبعضها وايضا بين الشركات المصرية والشركات المناظرة فى الخارج وبهذا تتمكن الشركات المصرية من الصمود أمام الشركات العملاقة.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ ٣ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات وصناعة الدواء

تشهد صناعة الدواء فى الفترة القادمة تحولات جذرية كثيرة تتلخص فى ان تطبيق اتفاقية الجات سوف تفرض بالضرورة أوضاعا كثيرة خاصة بما يتفق مع حقوق الملكية الفكرية وحرية التجارة العالمية

ولما كانت صناعة الدواء هى صناعة استراتيجية بالدرجة الأولى ليس فقط لأنها تمس صحة وحياة الانسان ولكن ايضا لانها صناعة تحتاج إلي تقنية عالية واشتراطات خاصة ومردود اقتصادي كبير.

واذ كانت صناعة الدواء المصرية فى الحقبة الماضية قد ادت دورها بفاعلية وكفاءة نحو توفير الدواء الآمن والفعال بسعر مناسب يتفق مع متوسط الدخل للمواطن المصرى، فإن الخوف كله يصب على الفترة القادمة، فى ان صناعة الدواء لن تستطيع ان تؤدى الدور الذى كانت تؤديه من قبل، حيث ان احترام الملكية الفكرية وتقييمها فى تسجيل وانتاج الدواء من أول بنود هذه الاتفاقية، مما سوف يؤثر على الارتفاع الكبير لأسعار الدواء.

وللخروج من هذا المأزق يلزم ان يتبع عدة حلول:-

١- تسجيل أكبر عدد ممكن من المستحضرات الصيدلية في خلال الفترة الزمنية المتبقية على تطبيق اتفاقية الجات فى صناعة الدواء، وذلك حتى يتكون لنا ذخيرة أو مخزون من المستحضرات المسجلة داخل مصر تكفى لأطول فترة ممكنة.

٢- تشجيع الأبحاث الخاصة بصناعة الدواء والكشف عن أسرارها حتى تصبح لدينا ملكيتنا الخاصة فى هذا المجال واعتقد ان البحث فى اضابير التراث العربى والشعبى سوف يكون بداية طيبة فى هذا الطريق.

٣- تشجيع نظام التصنيع بالقطعة للغير خلال الفترة القادمة ايضا، حيث ان هذا النظام له عدة جوانب:-

أ - الجانب القانوني:- هذا النظام يتعارض مع قانون مزاولة مهنة الصيدلة حيث ان القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ لم يذكر أى شيء بخصوص هذا النظام وفى غياب النص، فإن الاجتهاد وارد وعليه فإن اللجان الفنية المختلفة الخاصة بتسجيل الدواء عليها دور كبير فى وضع ضوابط منظمة لهذه العملية يراعى قيمة مصالح جميع الأطراف المشتركة فى هذا النظام.

ب - الجانب الاقتصادى:- إن هذا النظام سوف يوفر الدواء بأسعار تقل كثيرا عن مثيلاتها الأجنبية كما انه ايضا سيقوم باستغلال الطاقات البشرية والفنية والمادية المتوافرة لدى شركات الأدوية، مما يساعد على الارتقاء باقتصادياتها، ويحقق لها ربحا اضافيا.

ج - الجانب الفنى:- ان مصر حتى الآن مازالت دولة مستوردة للتكنولوجيا وأن هذا النظام سوف يساعد على إدخال عناصر فنية جديدة لازمة لتطوير وارتقاء صناعة الدواء خلال الفترة القادمة.

وإذا كان عنصر الزمن عموما له قيمته، فإنه فى هذا المجال له قيمته وندرته، وعليه فعلينا التحرك نحو هذا المجال بكل سرعة وقوة حتى يتحقق لنا الاستقرار والأمل.

د . محمود محمد غراب

استاذ بكلية الصيدلة - جامعة القاهرة

٠٠٠٠٠١٠٥



المصدر : الكواكب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٧

مؤامرة لضرب صناعة الدواء المصرى

٢٠ شركة أجنبية تحاول اختراق السوق

حالة من الفزع تجتاح مصانع الدواء المصرية نداءات متعددة على صفحات الجرائد تناشد الدولة موقفا صلبا تجاه اتفاقية حماية الملكية الفكرية . وفود من ٢٠ شركة متعددة الجنسيات تضغط وبشدة . وراء الكواليس أيادٍ كثيرة تعبث فى الظلام . صناعة الدواء فى خطر !!

٠٠٠٠١٠٦

وحتى يتضح أمام القارئ خطورة ما نتحدث عنه يجب أن نعرف أولا أن صناعة الدواء ليست كأية صناعة ، إنها تحتل المرتبة الاستراتيجية الثانية بعد صناعة السلاح ولذلك فقد تعددت صور الحرب الخفية والمعلنة ضد صناعة الدواء المصرية منذ أنشأ طلعت حرب أول شركة مصرية صميمة لصناعة الدواء ، ولذلك ظلت حتى أوائل الخمسينات وكل ما توفره للسوق المحلية لا يزيد على ١٠٪ من الاحتياجات واقتصر دورهـا في أغلب الحالات على تعبئة المستحضرات الجاهزة المستوردة من الخارج واعتمدت السوق على الأدوية المستوردة بمختلف أنواعها ، وفي أثناء حرب ١٩٦٧ استخدم الدواء كورقة ضغط لدرجة أن المواطن كان يبحث من الإسكندرية حتى أسوان ليكمل الروشتة ، ولذلك أولت الدولة قطاع الدواء اهتماما كبيرا خلال الثلاثين عاما الماضية حتى أصبح الدواء المصنع محليا يغطى الآن ٩٨٪ من احتياجات السوق وزاد عدد الشركات حتى أصبحنا نمتلك ٨ شركات تتبع القطاع العام و٢٠ شركة قطاعا خاصا يبلغ رأسمالها جميعا ٤ مليارات جنيه .

وقد وضعت الأمم المتحدة تصنيفا للدول المنتجة للسلع الدوائية يشمل خمس مراتب وفق درجات أدائها التكنولوجي ، أدناها مرتبة هي إعادة تعبئة المستحضرات الصيدلية وأعلاها هي التشكيل الدوائي من الكيماويات الدوائية المنتجة محليا ، وتقع مكانة مصر على هذا السلم فيما بين المرتبتين الثالثة والرابعة والتي تشمل إنتاج الكيماويات الدوائية من مواد أولية أو وسيطة مستوردة ، وهذه الطفرة الكبيرة كان يمكن أن تتسع أكثر وأكثر لولا كثير من القيود التي تفرضها الشركات العالمية على عقود الترخيص الممنوحة لمصر ، وقد رصد الدكتور إبراهيم بدران وزير الصحة السابق في كتابه ، التكنولوجيا الجديدة والمستحدثة في مجال الصحة والدواء ، والذي أصدرته أكاديمية البحث العلمي في عهد رئيسها السابق الدكتور على حبيش نقيب العلميين عددا من السلبيات

زينب عبد المنعم

تصوير : محمد سامي

التي كانت تفرض على صناعة الدواء المصرية من الجانب الأجنبي مثل عدم الوفاء بالتعهد بإنتاج الكيماويات الدوائية في مصر بعد فترة من بدء التشغيل ، والاستمرار في استيراد هذه الكيماويات من الشركات الأم ، أو فرض شراء الكيماويات من الشركة المانحة لتراخيص التصنيع وقد تنصرف هذه القيود أيضا إلى تقييد الحرية في شراء أو استخدام بعض الأجهزة والمعدات اللازمة للإنتاج ، وكذلك فرض قيود على حجم الإنتاج ونوعيات المستحضرات ونطاق توزيعها بما لا يسمح بتصديرها وتسويقها خارج مصر ، بل كان من ضمن الشروط المجحفة اشتراط نقل أية تحسينات يتوصل إليها الجانب المصرى إلى الطرف الأجنبي دون وجود شرط مماثل في الاتجاه العكسي ، بل فرض تقديم التكنولوجيا في هيئة خدمة متكاملة ، وإقامة الصناعة بطريقة ، تسليم المفتاح ، واقتصار التكنولوجيا المنقولة على خطوة واحدة (الأخيرة) من سلسلة التفاعلات المؤدية إلى المنتج المقصود ، وهي قليلة القيمة علميا واقتصاديا ، وكذلك اقتصار المعلومات المنقولة على الجوانب الفنية والعملية التي تخص التشغيل بشكل مباشر دون الكشف عن المعلومات العلمية التي تمثل العمق الحقيقي للتكنولوجيا ، والتي تمكن الطرف المستقبل من استيعاب التكنولوجيا وهضمها .

هذا قليل من كثير مما تعرضت له صناعة الدواء المصرية حتى يتم تعويقها عن ملاحقة السوق المحلي الذي يتزايد بنسبة ١٠٪ سنويا والذي من المتوقع أن يصل عام ٢٠٠٠ إلى ما قيمته ٣٢٠٠ مليون جنيه .

أما ما حدث مؤخرا فهو محاولة حقيقية لهدم صناعة الدواء المصرى .

وفود متعددة الجنسيات

البداية جاءت منذ عام تقريبا حينما بدأ عدد من الوفود الأجنبية الممثلة للشركات متعددة الجنسيات في زيارة مصر وعينها على الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية والكيماويات ، والرئيس السابق لمجلس إدارة شركة ممفيس للأدوية ، وظنوا أن التفاوض معه سيكون سهلا فهو عضو الجمعية الإكلينيكية الأمريكية وعضو أكاديمية نيويورك للعلوم ، وهو محرر دائم بموسوعة الكيمياء الإكلينيكية الأمريكية ، وكان سر هذه الزيارة هو محاولة إقناع المسئولين في مصر بضرورة البدء في تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية ، ولأنه يعرف خطورة ذلك فقد رفض مرات ومرات حتى « استجاروا » بالله منه وأخذوا في إقناع مجلس الأعمال المصرى الأمريكي للتدخل ، وقصة هذه الضغوط المكثفة وحكاية الملكية الفكرية وخطورتها على مصر هو موضوع حديثنا مع الدكتور جلال غراب .

يقول : تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية في مصر منذ الآن سيكون خطيرا جدا خاصة في قطاع الدواء ولكي تتصور المسألة جيدا نعود إلى الوراء بضع سنين فالتجارة العالمية كان يحكمها اتفاقية الجات منذ عام ١٩٤٧ وكان عدد الدول بها محدودا (٢٧ دولة) ومنذ ١٩٤٧ ، وحتى بداية جولة أورجواى عام ١٩٨٦ حدثت عدة جولات مثل جولة طوكيو وجولة كيندى ، وهناك أيضا محاولات لمجموعات أخرى من دول العالم تعمل هي أيضا لتطوير التجارة العالمية وتسهيلها وإلغاء القيود عليها كان أهمها مجموعتين مجموعة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ومجموعة الـ ٧٧ لتطوير دول عدم الانحياز ، ولكن كل هذه الجهود لم تسفر عن شيء ، ثم بدأت مجموعة كبيرة من دول العالم في التفاوض في جولة أورجواى وكان من بينها مصر التي اشتركت في الجات منذ ١٩٧٠ . واستمرت المباحثات ٧ سنوات حتى يضعوا الاتفاقية المعروفة بالجات ، والاتفاقية الجديدة كان هدفها تحرير التجارة ولكن في آخر فترة من الاتفاقية سنة ١٩٩٣ أدخلت اليابان



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٩٧

والولايات المتحدة ملحقا جديدا هو اتفاقية الملكية الفكرية ليصبح عدد ملاحق اتفاقية الجات ثلاثة ، الملكية الفكرية ، والتجارة والخدمات ، ثم المعاملة الوطنية للاستثمار .

الغريب - والكلام مازال للدكتور جلال غراب - أن اتفاقية الجات تهدف لتحرير التجارة وإلغاء الحماية سواء كانت رسوما جمركية أو غيرها مثل ضريبة المبيعات أو الحصص أو قوائم المنع من الاستيراد ، أما اتفاقية الملكية الفكرية فهي اتفاقية تقييد وحماية وجاءت بضغط من مكاتب براءات الاختراع في اليابان والولايات المتحدة ، ولم تأخذ وقتا كافيا للدراسة ، ومثلت هذه الاتفاقية الجديدة عبئا ثقيلا على الدول النامية واتفق على أن تعطى للدول النامية ، فرصة للاستعداد فهم في الحقيقة كانوا مصممين على إدراجها ولكي يقللوا العبء عن الدول النامية اتفقوا على إعطاء فترات سماح للدول النامية والأقل نموا ، ولذلك فقد أصبحت اتفاقية الملكية الفكرية سارية على الدول المتقدمة والغنية اعتبارا من يناير ١٩٩٦ ، أما الدول النامية والدول التي غيرت نظامها الاقتصادي الاشتراكي فأعطيت ٤ سنوات ، وأعطيت الدول النامية فقط الحق في مهلة أخرى خمس سنوات تطلبها حقا لايجوز الرفض فيه ، بمعنى أننا نعتبرها كإخطار بحيث تنتهي سنة ٢٠٠٥ ، وقد شكلت منظمة التجارة العالمية مجلسا وزاريا دائما ، وآلية لفض المنازعات ، وأصبح لها علاقة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حتى تستطيع أن تفرض عقوبات على الدول التي لا تنفذ ماجاء بالاتفاقية والملاحق ، وقد اجتمع المجلس الوزاري فعلا في ١٤ و ١٥ ديسمبر ١٩٩٦ في سنغافورة للمراجعة الدولية التي اتفق على أن تحدث كل عامين فالاتفاقية بها نصوص غامضة ومشاكل كثيرة سواء ، مايتعلق بالجات أو الملاحق ، وهو ما يؤثر في كافة الصناعات ، إنما بالنسبة للدواء لا يؤثر ، فهي تعمد على إلغاء الرسوم الجمركية ، والدواء أصلا رسومه الجمركية مخفضة (٥٪) ولم تكن الرسوم الجمركية أبدا حاجزا لمنع الاتجار في الدواء أو الاستيراد أو التصدير أو التجارة البينية ، وبالنسبة لنا نحن نستورد الآن ما قيمته ٢٠٠ مليون جنيه سنويا بواقع ٢٠ مليون عبوة معظمها أدوية أورام وأنسولين وألبان أطفال وبعض أدوية القلب وهي تمثل في استهلاكنا المحلي ٢٪ من جملة الاستهلاك وفي القيمة ٧٪ لأن الدواء الأجنبي أغلى بالطبع ، أما النسبة الباقية ٩٨٪ فهي صناعة محلية .

وينتقل الدكتور جلال غراب للحديث عن اتفاقية حماية الملكية الفكرية وعلاقتنا بها ، يقول : رغم أنها ملحق للاتفاقية الأصل فإنها تحتوي على ٧٣ مادة ، كل مادة فيها تحتاج إلى دراسة ، وقد طبقت في العالم منذ يناير ١٩٩٦ ، ومنذ منتصف ١٩٩٦ بدأنا نلاحظ أن هناك وفودا تتردد على مصر من الشركات متعددة الجنسيات ، وهذه الشركات مؤسسات علمية عملاقة بعضها حجم أعماله في السنة ٢٥ مليار دولار ، ٢٠ شركة أرسلت وفودا إلى مصر ، أقل واحدة فيها حجم أعمالها ١٠ مليارات دولار ، كان لها مطلب واحد هو إلغاء المهلة التي أعطتها الاتفاقية للدول النامية والباقي منها حوالي ٨ سنوات ، سألناهم : هل قال لكم أحد أننا ، غاضبون ، ؟ وبدأت حوارات من نوع : أن ذلك في مصلحتكم وحتى تكون سمعتكم طيبة وتكون كدولة لها شكل محترم ، قلنا : شكرا لانريد هذا النيشان منكم ، يعود المفاوض فيقول : ألغي المهلة وسوف نعطيكم تكنولوجيا حديثة ونستثمر أموالنا عندكم ، قلنا : أرنا إذن ، باختصار كان كله كلاما مرسلا لا غير .

- هل جاءوا كأفراد كل شركة منفصلة ؟

يقول د . جلال غراب : هناك اتحاد يجمع الشركات متعددة الجنسيات في صناعة الدواء يسمى (فارما) .. ممثلو الاتحاد هم الذين جاءوا وقد قابلتهم أكثر من مرة ، عملنا مناظرات .. هذه المناظرات بعضها كان بالاشتراك مع اتحاد الصناعات ، نحن نرفض وهم يقولون ، ونرفض وهم يقولون ، ومن وراء الكواليس بعض الوكلاء من المصريين وهم يعملون لديهم ، يقبضون منهم ، كان الواحد يقف ويقول : خليهم يا أخي يدخلوا والاستثمارات تدخل ، واحنا كدة نبقى في موقف قوي ونقدر نطلب ، ثم أنتم عايزين مهلة ليه ؟ إحنا متأكدين مش هتعملوا بيها حاجة .

وتوقفت الأمور ثم جاءوا مرة ثانية أيام المؤتمر الاقتصادي في نوفمبر وحدثت مناظرة بيننا وبينهم وحدثت معركة أثناء أحد الاجتماعات ومناظرة شديدة شاركت فيها أنا والأستاذ فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية ورفضنا ثانية .

ولكن المحاولات لم تتوقف وفي أواخر فبراير الماضي أعادوا الكرة ، هذه المرة بدأوا بأكاديمية البحث العلمي ثم قابلوا الجانب المصري في مجلس الأعمال المصري الأمريكي ، ونحن من جانبنا عملنا مناظرة مع الجانب المصري حتى نوضح لهم حقيقة الأمور وكانوا يضمون ١١ من رجال الأعمال المصريين من بينهم الدكتور إبراهيم كامل وحسين حلمي وفريد خميس ولويس بشارة وعباس الألفي ، وكانت آخر مناقشة حدثت منذ ٣ أسابيع ، وطوال هذه المدة قدمت أكثر من ٢٠ محاضرة في هذا الموضوع .. وقد سافروا أوائل مارس الماضي ولم يقنعونا بوجهة نظرهم .

- ما خطورة تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية ؟

يقول د . جلال غراب : الاتفاقية عبارة عن ٧٣ مادة وهناك مادة خاصة بالدواء وهي المادة ٢٧ من الاتفاقية وتقول : من يخترع خامة دوائية أو منتجا دوائيا يستطيع أن يحميه لمدة ٢٠ سنة هو وطريقة التصنيع ، طوال هذه المدة هو صاحب الحق الوحيد في إنتاج وبيع الدواء .

من قبل كنا نخضع لاتفاقية (برن) لسنة ١٩٧١ التي تحكم براءات الاختراع ، كانت مدة الحماية بها ١٠ سنوات وهي تحمي فقط التكنولوجيا أي طريقة التصنيع ، قيل أيامها إن الدواء ملك للبشرية ولا يجوز حمايته ، أيامها كانت هناك إنسانية ، كما حسب الاتفاقية السابقة نستطيع أن نشتري الخامة ليس من المخترع الأصلي ، فكان السعر يتراوح بين ٥ إلى ٢٠٪ من السعر الذي يبيع به المخترع ، معنى ذلك أننا لو طبقنا الاتفاقية اليوم ، وتنازلنا عن المهلة سيرتفع كل دواء متداول في السوق وما زال يتمتع بالبراءة مابين ٥ إلى ١٠ أضعاف سعره ، وهناك أيضا إجراءات كان يتعين على الدول الغنية والمتقدمة - بحكم الاتفاقية - أن تقدمها لنا ولم يحدث مثل الإمكانات الإدارية والتسجيلية التي تسمح لنا بفحص براءات الاختراع والتعامل مع الاتفاقية ، من جانبنا لابد أن نتخذ الإجراءات الوقائية .

١٠٨٠٠٠٠٠



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٩٧

ماذا نعنى بالإجراءات الوقائية ؟

يقول د . جلال غراب : أبسطها مكتب براءات الاختراع الذى يدخل فيه صاحب الاختراع ليحصل على البراءة ، هذا المكتب والذى يتبع أكاديمية البحث العلمى ليس مهيأ حتى الآن ، يجب أن يكون لدى أشخاص مؤهلون للحكم على موضوع البراءة ، يجب أن يكون هذا المكتب مدعوما بالإمكانات ، بالمراجع ، بالأجهزة ، مع احترامى لمكتب البراءات الحالى فنحن نتحدث عن بلد ، لاعن أفراد .

ماذا يحدث لو طبقت الاتفاقية الآن ؟

يقول د . جلال غراب : لدى احتمال من ٣ ، المستحضر الذى لم تسقط براءته اليوم سيتقدم المخترع طبقا للاتفاقية الجديدة ويستكمل المدة لتنتهى بعد ٢٠ سنة بدءً من تاريخ التسجيل ، أو يكون المستحضر لم يتم تسجيله فى الاتفاقية السابقة ولم يفحص طلبه فيتقدم بطلب جديد وتسرى عليه مدة الحماية الجديدة .. والثالث أن يتقدم بطريقة جديدة لتصنيع الخامة ويعمل براءة اختراع .

– إذن فكيف يمكن أن نستفيد من المهلة فى هذا المناخ الصعب ؟

د . جلال غراب : لو تمسكت بحقى فى المهلة وظللت أتمتع بالاتفاقية السابقة سنجد أن فى كل سنة سوف تظهر مخترعات جديدة وتسقط أيضا براءات سابقة ، منذ الآن وحتى سنة ٢٠٠٥ من المنتظر أن تسقط مابين ٢٠ إلى ٤٠ براءة ، ما دام قد سقطت أصبح من حقى أن أستخدمها وهو لا يستطيع أن يسجلها ثانية ، إذن فسوف أستفيد من كل البراءات التى تسقط حتى عام ٢٠٠٥ ، معنى ذلك أننى أقوم بزيادة عدد الأدوية المتداولة فى مصر بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ صنف جديد وهذا سوف يعطينى نوعا من الرضا النسبى .

وأثناء المدة أيضا سوف أعطى نفسى أنا أيضا براءات ، سوف تكون فرصة للاستعداد ، ومحاولة لأحصل منها على معونة إذا استطعت ، أستطيع أن أعدل فى أجهزة البحث لدى سواء كان ما يتعلق بالفحص فى الأكاديمية أو فى وزارة الصحة .

أستطيع أيضا من خلال قواعد التسجيل فى وزارة الصحة أن أدرس تعديل هذه القواعد لتتلاءم مع الوضع الجديد بعد تطبيق الملكية الفكرية ، مثلا أستطيع أن أمنع تداول دواء معين إذا كان مرتفع السعر بشكل يحدث خللا اجتماعيا . كما فعلت الصين ، دواء ثمنه ، ألف جنيه ،ألفان لا أسجله للتداول إلا إذا أجمعت كل لجان الفحص وبالدليل القاطع أن فيه إنقاذا للحياة ، لكن لو وجد دواء غال ومثله دواء آخر رخيص لماذا ادخله مصر ؟ الغالى لو دخل سوف يباع ! لأن الدواء الغالى يصرفون عليه دعاية وتسويقا ، الرخيص لا يصرف عليه معنى ذلك أن الغالى سوف يشتريه الغنى والفقير ، الغنى لأنه متيسر والفقير سوف يجد الوسيلة ليشتريه بأى صورة من الصور لأنه مفيش بعد الصحة والعمر حاجة .

– هل صحيح لو طبقت الاتفاقية فكل شركات الأدوية سوف تغلق ؟

د . جلال غراب : أنا أخشى من شىء .. طبيعى مع سريان الاتفاقية سوف تتوسع شركات الأدوية العالمية فى أعمالها فى مصر فى الأدوية التى لها براءة ، والتى ليس لها براءة ، وإذا فتح باب المنافسة لن نكون قادرين لأن لديهم خدمات أفضل للرعاية .

– هل الدواء الأجنبى أكثر كفاءة ويخشى من المنافسة فى الأدوية التى تسقط عنها الحماية ؟

د . جلال غراب : لا يوجد فرق بين الدواء المصرى والأجنبى إنه يستطيع فقط بوسائله الترويجية أن يبيع أفضل منى ، بعد ٨ سنوات غصبا عنى لابد أن أنافس فى الدعاية فى الجودة ، وأن يكون لى براءات اختراع أنا أيضا .

والكلام هنا للقطاعين العام والخاص على السواء ، الإثنان معرضان للمنافسة والخسارة .

– حتى الآن الكلام صورته قاتمة جدا .. هل هناك تحرك حقيقى بدأ لمواجهة اتفاقية الملكية الفكرية عند تطبيقها إن آجلا أو عاجلا ؟

د . جلال غراب : لقد تحركنا فى اتجاهين ، فى الشركة القابضة بدأنا الإجراءات لشهر شركة للأبحاث الدوائية ، وفى نفس الوقت بدأت الأكاديمية تدرس مشروع الاستراتيجية القومية للدواء حتى سنة ٢٠٠٥ ، بخصوص شركة الأبحاث سوف يكون مهمتها الاهتمام بأبحاث الخامات والمنتجات الجديدة وتطوير المنشآت والمعدات ، وسوف نستفيد من الإمكانات الموجودة ونستعين بالجامعات ومراكز البحوث ، وقد سبق هذه الشركة تشكيل لجنة منذ ٣ شهور تتبع الشركة القابضة وهى لجنة للمعدات بها عدد من المهندسين من شركاتنا وأساتذة الهندسة الميكانيكية فى الجامعات ؛ قاموا بعمل حصر بكل الجهات والورش والمصانع التى تستطيع أن تصنع أجزاء المعدات استعدادا للتعاون مع شركة الأبحاث والتطوير الجارى شهرها .

– ألم يكن من الأفضل تطوير مراكز البحوث بشركات الأدوية نفسها ؟

د . جلال غراب : العالم كله فيه شركات أبحاث ومراكز البحوث التابعة لشركات الأدوية تعتبر صغيرة تعمل على قدر الشركة الموجودة بها ، أنا لن أتدخل فى النظام الداخلى للشركات ، ماهو قائم سوف يستمر فى دوره ، نحن سوف ندعمه سوف نقوم بما هو فوق إمكاناتنا .

– هل ستحل شركة الأبحاث محل مكتب براءات الاختراع ؟

د . جلال غراب : لدينا فى الأكاديمية هذا العام ١١٨ طلب براءة جديدا بعضها لأفراد وبعضها لشركات إنتاج دواء وبعضها لشركات أبحاث ، حوالى ١٥ شركة أبحاث متقدمة للحصول على البراءة .

– هناك إجراءات طويلة يعانى منها المتقدمون للحصول على البراءة خاصة فى وزارة الصحة ؟

– وزارة الصحة تسجل للبيع فى السوق هذا التسجيل لا يعطى الحق فى البراءة ، البراءة تخرج من مكتب البراءات فى الأكاديمية ، وكلاهما يجب أن يحصل عليه المنتج ، البراءة والتسجيل للبيع .

– أيهما يسبق الآخر ؟

د . جلال غراب : كلاهما يسيران معا منذ البداية .

– هل سيكون هناك مناقشة للإجراءات والمدد الطويلة والعقبات التى تواجه المخترعين ؟

د . جلال غراب : لابد من مراجعة كل ذلك ، من حقى أن أرفض أو أقبل ولكن لابد أن يكون هناك حد زمنى ، ولابد أن ينتهى كل ذلك قبل المدة المخصصة للدول النامية فى اتفاقية حماية الملكية الفكرية .

١٠٩+٥٠٠٠+



المصدر : الأهــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٧

لعبة الكبار فى صناعة الأدوية

٢

الشركات ترفع الراية الحمراء!

لأن تطبيق الجات على الأدوية يمس بشكل مباشر شركات الأدوية وما تنتجه من مستحضرات، فقد رفعت هذه الشركات الراية الحمراء محذرة من خطورة التطبيق والتنازل عن المهلة المقررة فى الاتفاقية، لأنه يعنى من وجهة نظرهم حرمانهم من انتاج ما يقرب من ٢٠٠ مستحضر لاتزال مدة حمايتها سارية ويصيب حجم الإنتاج والتصدير فى مقتل نتيجة سيطرة الكبار.

تحقيق

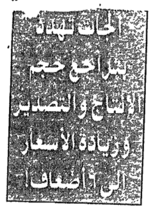
هنية فهمى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٧



الجات تهدد بتراجع حجم الإنتاج والتصدير وزيادة الأسعار إلى ٦ أضعاف!

ويقول الدكتور ثروت باسيلي رئيس مجلس ادارة شركة «أمون» للأدوية، إن قضية الجات من القضايا الساخنة المطروحة على الساحة المحلية والعالمية فى الوقت الحالى.

وأضاف: أن نصيب المواطن المصرى فى الرعاية الصحية لا يتعدى ١٤ دولارا سنويا، فى حين تصل قيمة هذا البند إلى نحو ٢٠٠٠ دولار سنويا للمواطن الامريكى، فهل من المنطق ان نطبق المنطق الامريكى على أوضاع الاقتصاد المصرى؟

وبالنسبة لمسألة دعم أبحاث الأدوية المكتشفة حديثا والتنازل عن فترة السماح الممنوحة لها وهى عشر سنوات، فإن أمريكا وأوروبا واليابان، تستهلك وحدها أكثر من ثلثى انتاج الدواء على المستوى العالمى، وليس من المفروض أن تقوم مصر وغيرها من الدول النامية بتحمل تكلفة دعم الدواء وأبحاثه، علما بان استهلاك الدول الأفريقية جميعها لا يتجاوز ٢٪ فقط من اجمالى الاستهلاك العالمى

وأضاف: أنه بمجرد تطبيق الجات من ٥ : ٦ أضعاف السعر الحالى، نظرا لزيادة فترة حماية البراءة إلى عشرين عاما، حيث أغرى التطبيق الفورى للاتفاقية على المستوى الدولى الشركات صاحبة براءات الاختراع للمطالبة بمد براءات اختراعتها من ١٧ سنة إلى ١٠ سنة بعد اتفاقية الجات، كما هى الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية.

الصناعة الوطنية

ويستكمل الدكتور باسيلى حديثه قائلا: إذا كان هذا هو الموقف المشرف لممثلى مصانع القطاعين العام والخاص المصريين، بهدف حماية الصناعة الوطنية للدواء وحماية حقوق المستهلك المصرى من الأدوية. فهناك أيضا موقف غريب لبعض الشركات المساهمة والتى هى فى حقيقة الأمر فروع لشركات أجنبية عملاقة فى الخارج تسيطر على سوق الدواء العالمية.. هذه الشركات تكتلت وبدأت تنادى بضرورة التنازل عن فترة السماح التى حصلت عليها مصر مع محاولة اغراء الجانب المصرى بمنحة معونة حوالى ٤٠٠ مليون جنيه، وهى بالطبع تقدم قرشا لكى تكسب جنيهات من احتكار صناعة الدواء والتحكم فى أسعارها.

ويضرب الدكتور ثروت باسيلى مثلا على ذلك بدواء علاج قرحة المعدة والذى لا يستطيع المريض شراء سوى ١٤ كبسولة منه بسعر ١٥٣ جنيها، وذلك فى حالة تطبيق «التربس» فى حين أنه لدينا فى مصر أربع شركات مصرية تنتجه بسعر ٤٢ جنيها وتطالبنا الشركات العالمية الأجنبية اليوم بالغاء هذه الأصناف المصنعة محليا بهدف المحافظة على دوائها المستورد.

أيضا هناك دواء اخر مضاد حيوى يتم بيعه بمبلغ ٤٧ جنيها، فى حين لا يتعدى سعر بديله المحلى ٥ ٣٤ جنيه، وتطالب الشركة العالمية برفع سعر المستورد من ٤٧ جنيها إلى ٥٢ جنيها، وهذه الزيادة لن تكون الأخيرة لأن تكلفته تصل إلى ٦٧ جنيها.

وعندما تأكدت من منافسة البديل المحلى لهذا الدواء اضطرت إلى تخفيض دوائها بنسبة ١٠٪ تمنح كخصم اضافى للصيدلى مما يؤكد عدم وجود خسارة كما قالوا.

حروب دوائية

ويحذر من الحروب التى مازالت مستمرة بين دول العالم التى اتخذت اشكالا جديد أهمها الحرب الاقتصادية.

ويتساءل: لماذا نتبع الآن المنطق الاحتكارى الذى يريد فرض احتكار يصل لمدة ٢٠ سنة كاملة نظير اكتشاف أو تطوير مستحضر دوائى، إذا كانت القضية قضية تكلفة ابحاث وتشجيع الاستمرار فى هذا المجال، فلابد أن نحدد مسبقا العلاقة بين تكلفة البحث والعائد منه، وأن تصبح هذه العلاقة مقبولة. ولكن من غير المقبول أن الذى يصرف دولارا واحدا فى الأبحاث أن يحصل على عائد يصل إلى ٤ الاف دولار.

اثار خطيرة

ويؤكد الدكتور جابر قدرى الخطيب عضو لجنة الصحة بالحزب الوطنى ومستشار صناعة الدواء ان مسايرة اتفاقية الجات سوف يترتب عليها آثار مهمة بالنسبة للدول النامية وحيث ان مصر تعتمد بنسبة كبيرة على استيراد الخامات الدوائية والتكنولوجيات فى الصناعة لتصنيع غالبية الادوية المنتجة محليا بمقتضى عقود تراخيص مع شركات أجنبية فان اسباغ الحماية على المنتجات الصيدلية سوف يلقى عبئا كبيرا على هذه الصناعة وفى جميع الاحوال سوف تترتب اثار سلبية حادة من جراء ذلك خاصة بالنسبة لاسعار الدواء واحتكار كبريات الشركات فى الدول الصناعية المتقدمة لتلك المنتجات وتحديد ماتشاء من اسعار ينوء بها كاهل شعوب الدول النامية ومنها مصر والتى تفرض نظاما لضبط اسعار السلع المتصلة بالصحة العامة وضبط استيراد الدواء وتسويقه بالطرق الشرعية.

واضاف من اهم الشروط التى يمليها مقدم التكنولوجيا من تلك الدول الصناعية الكبرى ضرورة استخدام خامات ومكونات مقدمة من مورد التكنولوجيا ودون تحديد مواصفاتها أو بدائلها وضرورة استخدام الات ومعدات موردى التكنولوجيا مع عدم الموافقة على نقل التكنولوجيا للآخرين داخل البلاد أو خارجها وعدم اجراء اى تعديلات او تطوير للمنتج قبل الحصول على موافقة مقدم التكنولوجيا كما أنه لن توضح تركيبات المكونات وسوف تكون هناك المبالغة فى فرض درجات قصوى من متطلبات الجودة تدخل فى نطاق المستحيل احيانا من النواحى الاقتصادية.

وهناك ايضا شروط مالية واقتصادية منها عدم الموافقة على التصدير خارج البلاد إلا فى مناطق محدودة ووضع

تطبيق الاتفاقية يهدد بتوقف إنتاج الشركات المصرية لمائتي مستحضر لاتزال حمايتها سارية!



د . جابر قدرى — د. ثروت باسيلى

حد أدنى للمبيعات مع التدخل فى تحديد سعر البيع ووضع حد أدنى لقيمة الاتاوة السنوية بصرف النظر عن حجم المبيعات كنسبة مئوية هذا بخلاف الشروط القانونية المجحفة مع عدم تقديم ضمانات كافية.

ويضيف الدكتور جابر قدرى ان امتداد الاحتكارات العالمية إلى اسلوب انتاج وتداول المستحضرات الصيدلية سوف يكون له تاثير بالغ السلبية على فرص تصدير تلك المستحضرات فى ضوء ما جاء بالشروط الأمر الذى يهدد هذه الصناعة فى مصر فى فترة يتطلع كل القائمين على هذه الصناعة الى مستقبل أفضل من خلال غزو أسواق وفتح مناطق جذب لمنتجاتنا الصيدلية المتميزة النوعية والمنافسة سعرا ايضا.

حجم الانتاج والتصدير

وكانت شعبة صناعة الدواء قد تقدمت إلى اتحاد الصناعات بتقرير يشمل سلبيات واضرار تطبيق الجات على صناعة الدواء جاء فيه ان أهم الآثار السلبية تتركز فى تناقص الاتجاه نحو الاستثمار الجديد فى صناعة الدواء ذلك لان الاستثمارات الجديدة تصبح مرهونة الى حد كبير برغبة الشركات الدوائية الدولية الكبرى التى تتجه إلى تفضيل الاستثمار المباشر تحت سيطرتها ووفقا لتقديراتها وهى تتجه فى الغالب نحو تفضيل الانتاج فى مراكزها الرئيسية والتصدير إلى أسواق دول العالم المختلفة.

ايضا من السلبيات انخفاض الحوافز المؤدية الى انفاق استثمارى جديد وضخم فى عمليات اعادة التأهيل والاحلال والتجديد وهى المشروعات التى يخطط لها فى السنوات الماضية لتحديث صناعة الدواء بما يؤدى الى انخفاض حاد فى انتاج مصر من الدواء.

هذا مع العلم بانه فى ظل التشريع الحالى والخاص ببراءات الاختراع للمستحضرات الصيدلية فان الحماية تنتهى فى مصر بعد مضى عشر سنوات من تاريخ التقدم بها وحينما تسقط البراءة كانت الشركات المصرية تتقدم لتصنيع الدواء مما ساعد على أن تغطى صناعة الدواء المحلية ٩٣٪ من الاستهلاك عام ١٩٩٤ بينما كانت هذه النسبة لا تتجاوز ٥٪ عام ١٩٦٧ وظلت اسعار الدواء منخفضة عن مثيلتها بالدول المجاورة حيث يصل سعر الدواء فى مصر إلى سدس سعره العالمى.

ولذلك فان الموافقة الفورية على الاتفاقية سوف تحرم مصر فى السنوات العشر المقبلة واستغلالها فى عمل مستحضرات جديدة سوف تزيد على ٣٠٠ مستحضر بالاسعار التى تتوافق مع اقتصاديات الشعب المصرى.

ونظرا لزيادة فترة حماية البراءة الى عشرين عاما تبعا لاتفاقية الجات. فسوف تزيد الاسعار بالنسبة لبعض المستحضرات المتداولة فى السوق والتى قاربت مدتها او على الانتهاء من ٥: ٦ اضعاف السعر الحالى وذلك عند التطبيق الفورى لبراءة الاختراع فى مصر.

وأشار التقرير إلى أن جميع الادوية تتمتع ببراءات اختراع بعضها استنفدت المدة القانونية والبعض الآخر لم يستنفد مدته ومن البديهى ان جميع التراخيص التى فى ايدينا الآن كشركات أدوية هى تراخيص تصنيعية بموجب القانون الحالى المحلى وعلى هذا الأساس فان تطبيق القواعد الجديدة للملكية الفكرية ينتج عنه توقف تصنيع جميع المنتجات التى مازالت براءة اختراعها سارية وفقا للقواعد الجديدة المقترحة ويتوقف انتاجها بقوة القانون بغض النظر عن حاجة الاستهلاك اليها من عدمه وبغض النظر عن القدرة على استيرادها وتكاليف ذلك

الاضرار المتوقعة

وتعتمد الصناعة المصرية الدوائية على تشريعات محلية ترتكز على مبدأ منح براءات الاختراع لعمليات التصنيع دون المنتج النهائى وكذلك لبراءات الاختراع المسجلة عالميا التى استنفدت مدة الحماية لها ولم تعد حكرا وفقا للقواعد المصرية المحلية والتى تحدد الحماية بفترة زمنية مدتها عشر سنوات ومع ما تمتاز به الصناعة الدوائية فى الدول المتقدمة من قاعدة كيماوية واسعة قادرة على اكتشاف المواد الفعالة بفعل افراد او شركات وقدرتها على تخصيص استثمارات ضخمة لتمويل البحث والتطوير فان من اهم الاضرار المتوقعة للجات تراجع الانتاج وجهود التطوير ومواكبة التقنيات المختلفة مع حصر مصادر توريد الخامات الدوائية واحتكارها فى الشركات العملاقة العالمية ايضا تضييق فرص البحث والتطوير والاجتهاد فى ايجاد طرق تصنيعية جديدة لمنتجات نهائية وبذلك تتخلف الصناعة الدوائية عن ملاحقة التطورات العالمية على الاقل عشرين عاما هى مدة حقوق الملكية الفكرية بالاضافة الى زيادة اسعار المنتجات الدوائية عموما نتيجة اطلاق يد صاحب البراءة واعطاء قوة احتكارية مطلقة للتحكم فى جميع الشركات العاملة بمصر (عام وخاص واستثمارى) وحصوله على امتيازات تضاف الى تكلفة انتاج الدواء وترفع من سعره ايضا سوف تؤدى إلى زيادة فاتورة الاستيراد وتراجع حجم وقدرات التصدير. كما ينتج عن التطبيق الفورى ان يخسر المواطن المصرى ميزة السعر الاقتصادى لعدد يتراوح بين ١٥٠ ـ ٢٠٠ مستحضر سوف تنتهى براءة الاختراع بالنسبة لها والمحددة حاليا بمدة عشر سنوات وفقا للقانون المحلى وسوف تنتج هذه المستحضرات وفقا لقواعد براءات الاختراع الجديدة والتى ترفع مدة الحماية إلى ٢٠ عاما مما يؤدى إلى رفع اسعار انتاجها بنسبة تتراوح بين خمسة وستة اصناف على الأقل



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٧

«روشتة» الخسائر !

إذا كنا نتحدث عن الجات وتطبيقها على الدواء فانه قد حان الآن وقت علاج «أوجاع» الدواء المصرى بعد ان بدأ يستغيث من كثرة الآلام التى تحاصره وتهدد مستقبله .

وأوجاع وآلام الدواء المصرى لا تأتى من كونه غير آمن وفعال فهذا قد ثبت بشهادة المنظمات العالمية وتأكدت سلامته وفعاليته بنسبة ١٠٠٪ لكنها هذه المرة تأتى من مشاكل تصنيع الدواء والشركات العاملة فى هذا المجال التى اهدرت الملايين فى مخالفات صارخة وتركت التطوير والابحاث حتى جاءت اتفاقية الجات التى تهدد بانهاء عصر الدواء المصرى وتحويله إلى صناعات تجميعية لحساب الشركات الكبرى واحتكاراتها العالمية

■ شركات الدواء اشترت الوهم «بمزاجها» من الشركات الأخرى !!

■ ٦ ملايين جنيه خسائر شركة واحدة نتيجة عقود مخالفة واتاوات.



وقد تزايد الاستهلاك المصرى من الدواء حيث ارتفع من ٥٠٣ ملايين جنيه عام ١٩٨٢ ليصل إلى ٢,٧ مليار جنيه عام ١٩٩٥، وصناعة الدواء صناعة ذات طبيعة خاصة غير مسموح فيها بالتجاوز ولو بنسبة ضئيلة، فالدواء اما ان يكون صالحا بنسبة ١٠٠٪ أو لا يكون، وفى الوقت الذى نجح فيه الدواء المصرى محليا وعالميا إلا ان شركات صناعة الدواء غرقت فى المخالفات باشكالها المختلفة، ولم تستغل نجاح سمعة الدواء المصرى عالميا فى تطوير الابحاث الدوائية المحلية واكتفت بالانفاق ببذخ والغرق فى المخالفات.

وتنقسم الشركات العاملة فى قطاع الدواء والتى تتبع الشركة القابضة للادوية إلى ثلاثة نوعيات انتاجية، تجارية، انتاج خامات ويبلغ مجموعها ٧ شركات انتاجية، شركتان تجاريتان، وشركتان للخامات والمستلزمات الطبية.

وقد حققت بعض الشركات الانتاجية نتائج ايجابية واستطاعت تعويض خسائرها التى حدثت نتيجة فروق الاسعار او اسباب أخرى مما ادى إلى تحسين مواقفها المالية وتحسين ظروف أداء العمل بها .. فى حين غرقت بعض الشركات الأخرى فى المخالفات واهدرت الملايين فى مخالفات صارخة فى عقود تصنيع مستحضرات لصالح شركات مملوكة للافراد والقطاع الخاص بل ان بعض هذه الشركات كانت تقوم بشراء منتجات رغم انها شركات انتاجية وليست تشريعية ثم تقوم بتخزين هذه المنتجات داخل المخازن دون ان تستفيد منها وهو ما يضع علامة استفهام كبيرة امام هذه التصرفات. وفى شركة النيل للادوية أدت عقود التصنيع المخالفة إلى خسائر للشركة قدرها مليون و ٩٠٠ الف جنيه بالاضافة إلى مخزون راكد بلغت خسائره وحدة ٧٨ الف جنيها اخرى .. كما خسرت الشركة ايضا ٢,٢ مليو جنيه فى عملية بيع مستحضر المحاليل المعوضة لعدم نتيجة سوء استغلال الطاقة المتاحة.

لم يقتصر الامر عند هذا الحد لكنه امتد ايضا إلى تحقيق خسائر اضافية للشركة فى شكل اتاوات ومساهمات غير مشروعة لمكاتب علمية قدرت قيمتها بحوالى ٣,٢ مليون جنيه .

علامة استفهام

اما أغرب المخالفات فهى تلك التى رصدها تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات فى الشركة العربية للادوية التى قامت بشراء ٥٠ الف زجاجة ليسيد دفعت فيها ١٥٧ الف جنيهه وسبعين قرشا من احدى شركات القطاع الخاص التى تنتج هذا المستحضر على ان تقوم بتوزيعه بعد ذلك !!

ملحوظة : الشركة لم يسبق لها العمل فى مجال التوزيع والتسويق وهى شركة انتاج وليست شركة توزيع فلماذا فعلت ذلك ؟!

بالفعل قامت الشركة باستلام المحضر ولذر الرماد فى العيون قامت بتسلم شركة فارما للادوية ٤١ الف زجاجة بحجة توزيعها .. لكن ذلك لم يحدث واعيدت الكمية بالكامل إلى الشركات فى ١٩٩٥/٩/٢ مما تسبب فى خسارة قيمة هذا المستحضر بالكامل بالاضافة الى خسارة المصاريف التسويقية، وهو ما يؤكد علامات الاستفهام حول اسباب ودوافع هذه المخالفة الصارخة.

ونفس شركة القطاع الخاص ايضا التى باعت الوهم الى الشركة العربية للادوية قامت شركة مصر للمستحضرات الطبية بتعديل عقد تصنيع معها لكى تتمكن الشركة الخاصة من تسلم كافة مستحقاتها بمجرد الانتاج وليس البيع، وبالفعل قامت شركة مصر بعد ذلك بدفع مستحقات الشركة الخاصة بمجرد تسليم المنتجات الى مخازن البيع سواء بيعت المستحضرات أو ظلت بالمخازن بدلا من الدفع بعد البيع كما هو متبع، مما تسبب فى تحمل الشركة باعباء مالية كبيرة لصالح شركة القطاع الخاص.

ولم يقتصر الامر على ذلك بل انه قد تم منحها نسبة خصم ٥٪ و ٨,٢٪ عينات على المستحضرات الجديدة عبوة كاملة من نظام العينة المجانية.

تحقيق

عبد المحسن سلامة

أعلى عائد

اما شركة ممفيس للادوية فقامت باعطاء حق معرفة وانتاج وبيع منتج الميلادنية لشركة بروميدكا (فرنسا) دون الحصول على أعلى عائد، كما قامت ببيع خام الامودين لها بسعر الكيلو ١٢٠٠ دولار بالرغم من تحمل الشركة لخسارة تبلغ حوالى مليون و ٧٠٠ الف جنيه.

عمولات واتاوات

ويستمر التقرير فى عرض مخالفات بعض شركات الادوية حيث وقع العديد من المخالفات نتيجة تحمل الشركات لعمولات واتاوات غير مشروعة، لعقود التوزيع، أو اسقاط التوكيلات التى كانت تحقق ربحية مثلما فعلت شركة مصر للمستحضرات الطبية مع احدى شركات الدعاية (تى - ثرى - ايه) لعمل دعاية لبعض منتجات الشركة الرابحة والتى لا تحتاج الى دعاية وقامت بمنحها عمولات وصلت الى ٢٢٪ من قيمة المنتج عن نسبة ٧٥٪ فقط من البيع وتم ابلاغ نيابة الاموال العامة فى هذا العقد لتسببه فى

اعدام خامات ومنتجات بملايين الجنيهات لعدم مراعاة احتياجات السوق

اهدار اموال الشركة ومازال التحقيق جاريا بمعرفة النيابة العامة ضد هذا التعاقد كما أحيل التقرير للنيابة الادارية.

الاعتذار

وفى الشركة المصرية لتجارة وتوزيع الادوية قام بعض الموردين بالاعتذار عن التعامل مع الشركة والغاء الاتفاقات معها رغم حيوية الاصناف التى كانت تورد، والتى كانت تحقق ربحية للشركة تبلغ حوالى ٦ ملايين جنيه فى الوقت الذى بلغت مديوناتها للشركة حتى تاريخ ١٩٩٥/٦/٣٠ حوالى ٤٢٥ الف جنيه مصروفات ونولون وادوية تالفة وتشغيلات، ولم يتم تحصيل هذه المبالغ... كما لم تبذل اية جهود من جانب ادارة الشركة حينذاك للحفاظ على هذه التوكيلات باعتبارها شركة تجارية فى المقام الاول، مما يضع علامات أستفهام حول هذا التصرف، والغريب ان العقود التى ابرمت مع الموردين كانت تخلو من اى شرط جزائى.

سعر اعلى

ويعتبر شراء الخامات أحد الأبواب الملكية للمخالفات والتلاعب حيث تقوم بعض الشركات بالشراء بالمخالفة وبسعر يفوق اسعار الاستيراد، كما فعلت شركة مصر للمستحضرات الطبية التى قامت بشراء خامات بالامر المباشر ودون العرض على لجنة الخامات رغم سابق ترسية البت على شركة الجمهورية بحجة السرعة لكن الخامات وردت بتاريخ لاحق من توريد ات الجمهورية.

وبتواريخ صلاحية غير مطابقة للمواصفات المطلوبة للمستحضرات مثلما حدث فى خامة البنسلين ج صوديم التى اسندت عملية الشراء فيها الى شركة سماحة بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢ بحجة الاستعجال والحاجة وقد بلغ فارق السعر فى هذه الخامة فقط ١٢٤١٨.٤٨ جنيه، والمثير انه وبعد كل ذلك اتضح عدم الحاجة الى هذه الخامة.

وحدث ايضا انه عند استيراد خام ارثيروفايسين والتى تدخل فى انتاج مستحضر ايرثروبريم اقراص ان يتم البت على شركة الجمهورية لاستيراده بسعر ٢٨٩ جنيها للكيلو لكن الشركة قامت بشراء ٦٠٠ كيلو بالأمر المباشر بسعر ٢٩٥ جنيها للكيلو وبالمخالفة لتركيب مستحضر ايرثروبريم مما يعد مخالفة لشراء الخامات الصيدلية.

اعدام بالجملة

ولان شراء الخامات يتم بالمخالفة للمواصفات الصيدلية وبمدة صلاحية اقل فقد بلغ حجم الاعدام فى الخامات والمنتجات تامة الصنع عدة ملايين من الجنيهات وكذلك نتيجة عدم التنسيق بين احتياجات السوق الفعلية وتواريخ صلاحية المنتج أو الخام، وقد بلغت قيمة الأدوية التى أعدمت منذ عام ٨٧ حتى ١٩٩٥/٦/٣٠ فى الشركة المصرية لتجارة الأدوية حوالى ١٨ مليونا و٣٠٠ الف جنيه عدا الديون المستحقة على بعض الموردين والوكلاء التى لم تسدد وبلغت ملايين الجنيهات أيضا واصبحت ديونا مشكوكا فى تحصيلها.

مستشفيات وهمية

وتعتبر أدوية «النواقص» احد ابواب التلاعب كذلك حيث تقوم الشركة المصرية باعطاء توكيلات وتسهيلات لمستشفيات وهمية مثلما حدث لصالح صيدلية مستشفى الخلفاء الراشدين بالمهندسين رغم انها لا تزيد عن كونها مستوصفا وتتنافى الكميات المنصرفة له عن احتياجاته الفعلية والتى يتم بيعها باسعار خيالية كادوية نواقص ويدخل فيها بعض اصناف الأدوية المخدرة.

هذا بعض مايحدث من مخالفات فى شركات الادوية والتى تحتاج الى اعادة نظر وتدخل فورى لوقف هذا النزيف المستمر من الخسائر ولحماية اكثر من ٣٠ ألف عامل يعملون بهذه الشركات تمهيدا لوضعها على الطريق الصحيح فى إطار المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية وحتى تصبح السياسة الدوائية جزءا من السياسة الصحية المتوازنة التى تخلق نظاما صحيا متكاملا يضمن التكافل الاجتماعى ويقدم العلاج باسلوب إنسانى للقادر وغير القادر وتضمن للمريض الحصول على العلاج الكامل وليس الدواء فقط.



المصدر : العربى

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اغتيال الدواء المصرى والثمن

١١ مليار جنيه والمتهمون:

سماسرة وتجار وأعضاء فى المجلس المصرى ـ الأمريكى

■ تطبيق «الملكية الفكرية» الفورى يهدد بتدمير صناعة الدواء ■ استغاثات «غرق» من اتحاد المهن الطبية وغرفة صناعة الأدوية

■ مافيا التوكيلات و«ألوية» الشركات العابرة يضغطون على الحكومة ■ رجال أمريكا فى مصر وراء إثارة الأمر بهدف العمولة

٠٠٠٠١١٦



المصدر : العربي

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قبل شهرين اشتدت المناقشات في مجلس الشورى محذرة من احتمالات انهيار صناعة الدواء في مصر، والسبب التعامل من الحكومة دون فهم لاتفاقية الجات، وشدد الاعضاء على ضرورة الاستفادة القصوى من فترة السماح التى تعطيها الاتفاقية ومدتها عشر سنوات للدول التى وقعت عليها بفرض إعادة تنظيم نفسها تمهيداً للتطبيق الكامل لها.. وحذروا وقتها من التهاون فى ذلك، وترك هذه الفترة دون ضابط أو روابط. على الرغم من كل ذلك، وبلغة الرغبة فى جمع الملايين دون الانتباه الى حماية صناعة وطنية ياتى من ينادى اليوم بالغاء فترة السماح الممنوحة للدول النامية ومنها مصر حسب الاتفاقية، وقبل أن يتحول هذا النداء الى كارثة، نكشف عن الاسرار الحقيقية وراء ذلك واى مصير أسود سوف ينتظره ملايين المرضى فى مقابل ملايين سوف يحصدها القلة.

جاءت التحذيرات التى اطلقتها غرفة الصناعات الكيماوية واتحاد المهن الطبية، بمثابة استغاثات غرق حملتها صحف الاسبوعين الماضيين فقد نشر اتحاد المهن الطبية «صيادلة واطباء وبيطريين» نداء فى أول مارس يؤكد فيه أن بعض الجهات صاحبة المصلحة تضغط بشدة على الحكومة بقبول التطبيق الفورى لاتفاقية الملكية الفكرية «على صناعة الدواء» والتنازل عن الفترة الانتقالية التى كفلتها الاتفاقية والتى تنتهى فى عام ٢٠٠٤، وناشد بيان الاتحاد المسئولين مقاومة كل الضغوط التى تقوم بها جماعات الضغط والمصالح. وتبع ذلك بيان من شعبة صناعة الادوية فى غرفة الصناعات الكيماوية يناشد المسئولين بضرورة التمسك بفترة السماح الممنوحة للصناعات الدوائية وخاصة فى اتفاقية «الملكية الفكرية» حتى تتمكن الصناعة الدوائية المصرية من توفيق اوضاعها، ثم أصدرت الغرفة بياناً آخر حمل نفس المعنى ولم تكن بيانات الاستغاثة سوى الجزء الطافى من جبل الصراع، والمقاومة، للحرب التى تشنها أطراف من رجال امريكا والوية الشركات متعددة الجنسيات، التى تقود حرباً غير مقدسة ضد صناعة الدواء فى مصر ويحارب بعض المصريين - للأسف - نيابة عن «الشركات العابرة» طمعاً فى الحصول على سمسرة ومكاسب من دم كل مريض مصرى، وسوف يأتى حين يجرى فيه دفع إتاوة للشركات مقابل أن تحصل «الوية لشركات المتعددة الجنسيات» على عمولات تنتزع من ثمن كل قرص اسبرين او حقنة مضاد حيوى.

من هم؟!

كشفت المصادر ان اطرافاً فى المجلس كانت رأس الحربة فى هجوم «الالوية» على المريض المصرى والصناعة الدوائية، حيث طالب بعض أعضاء المجلس المصرى - الامريكى الحكومة المصرية بتطبيق فورى للاتفاقية - وكما يقول الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء فإن حجة هؤلاء كانت أن ذلك سوف يتيح الاستفادة من استثمارات أمريكية وتكنولوجية متقدمة، وكشف نقيب الأطباء - ورئيس اتحاد المهن الطبية - أن أعضاء المجلس الذين أصروا على إلغاء فترة السماح هم ممن يسمون رجال الأعمال وتتركز اعمالهم فى التجارة والتوكيلات والسمسرة، ولا علاقة لهم بالصناعة عموماً وصناعة الدواء خصوصاً.

ويضيف الدكتور حمدى السيد أن «اتحاد المهن الطبية» ومعه غرفة الصناعات الكيماوية - شعبة الدواء - يعلمون أن الاستفادة من فترة السماح الممنوحة فى الاتفاقية لصناعة الدواء التى تمثل ثانى أكبر صناعة فى مصر بعد السلاح، وهى صناعة تغطى ٩٣٪ من احتياج السوق المصرى، ويعلم جميع من يعمل فى المجال الصحى أن التطبيق الفورى للاتفاقية يكلف الدخل القومى والصناعة الوطنية ما يقرب من مليار جنيه بصورة مباشرة فضلاً عن إضعاف مركز الشركات التنافسى ويحمل المرضى ودافعى الضرائب خسائر ضخمة، وهذا ما دعا الى إصدار البيانات والتحرك ضد ما تردد مؤخراً من بعض التجار فى المجلس المصرى الامريكى، ونطالب بعدم الاستماع لمن يطالبون بالتفريط فى مدة السماح بزعم جذب استثمارات وتكنولوجيا أمريكية او أوروبية، وهى مزاعم يطرحها هؤلاء بفرض الحصول على مقابل ضخم عن طريق فتح الباب للتوكيلات من الشركات

الكارثة!!

وكشفت المصادر عن لقاء ساخن دار بين صناع وخبراء الدواء والوفد الأمريكى الذى حضر الى القاهرة الاسبوع قبل الماضى، واكد الجانب المصرى الذى ضم رئيس الشركة القابضة وممثلى شعبة صناعة الدواء على التمسك بحق مصر فى فترة السماح، فى حين حاول رجال أمريكا - من المصريين! فى المجلس الأمريكى إقناع الجانب المصرى بما سيعود عليه من فائدة تكنولوجية وعلمية عقب التنازل عن حق مصر!! وانتهى الاجتماع المصرى الأمريكى دون الانتهاء الى تنازل من الجانب الأمريكى، وكشفت المصادر أن وجهة النظر التى طرحها المطالبون بتطبيق فورى للاتفاقية حملت ايضاً وعوداً بتقديم تعويضات لشركات الدواء الخاصة، فى محاولة لضم اصوات الشركات الخاصة الى جانب رجال امريكا، وقد فشلت محاولات الاغراء التى قدمها «عملاء» الشركات متعددة الجنسية واعلنت شعبة صناعة الادوية فى غرفة الصناعات الكيماوية فى بيانها رفض «استغلال الطبيب والصيدلى والمريض بسياسة الاغراء والاغراق والتشكيل التى تتبعها بعض الاطراف صاحبة المصلحة وأزاحت المصادر النقاب عن وجود لوبى امريكى يعاونه لمدة محدودة من سماسرة التوكيلات وراء المطالبة بتطبيق فورى للاتفاقية، والذين وصفهم رئيس شركة دواء بأنهم مصريون بالجنسية لكنهم ينتمون الى قطاع السمسرة العالمى سواء فى الدواء أو السلاح، وأضاف المصدر أنه فى الوقت الذى سوف تخسر فيه صناعة الدواء مليار جنيه على الاقل فإن أعضاء «الوية اللوبى المتعدد الجنسيات» سوف يحصلون على مقابل سمسرة لن يتعدى عدة ملايين هى قيمة الرشوة التى يحصل عليها أطراف «السمسرة» مقابل الضغط على الحكومة للتنازل عن حق مصر فى فترة السماح.

وكشفت المصادر أن المناقشات والاجتماعات التى دارت وشارك فيها خبراء الدواء مع أطراف حكومية ووزارية

٠٠٥٠٠١١٢



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ ٣ مارس ١٩٩٧

أن عدداً من أعضاء «لوبى التطبيق الفورى» حصلوا على وعود وصفقات بأن يكونوا وكلاء لشركات متعددة الجنسيات، خاصة أن الشركات الكبرى فى مجال الدواء تقوم الآن بترتيب أوضاعها لابتلاع سوق الدواء فى العالم خاصة النامى، حيث تقوم هذه الشركات بعمل اندماج بين شركتين أو أكثر من الشركات الكبرى، مثلما حدث مع شركة ساندوز التى اندمجت مع عدة شركات كبرى، وتتفاوض باقى الشركات لعمل تحالفات.

يتوقع أن يشهد العقد الاول من القرن الجديد وجود خمس شركات كبرى من شأنها أن تسيطر على سوق الدواء فى العالم، وفى هذه الحالة لن يكون لشركات صناعة الدواء فى مصر مكان، حيث ستحل التوكيلات التجارية للشركات عابرة الجنسية محلها، وترتفع أسعار الدواء - حسب تقدير خبراء الأدوية خمس أضعاف على الأقل. بالإضافة الى فرض سعر الدواء الجديد من قبل الشركات الكبرى وإضافة ما تراه من مقابل للملكية الفكرية كإثارة علمية. هذا هو شكل الكارثة التى يقودنا اليها ممثلو الشركات عابرة القارات الذين يمارسون ضغوطهم للتنازل عن فترة السماح والتعجيل بالدخول الى فخ شركات الدواء الكبرى فى العالم دون ضمانات، مقابل سمسرة يحصلون عليها مقابل عمالتهم لهذه الشركات.

١٤ مليارا

وكشفت مناقشات مجلس الشورى التى تناولت قبل شهرين قضية الدواء فى مصر عن أن الشركات المصرية لن يكون بمقدورها مجاراة صناعة الدواء العالمية وإذا كانت تكلفة الدواء المصرى سنوياً ٢,٨ مليار جنيه فإن المبلغ سيقفز الى ١٤ مليار جنيه وسوف يكون المريض مطالبا بدفع فارق السعر، الذى يتضاعف خمسة مرات، إرضاءً لمصلحة بعض السماسرة. بالاضافة الى تدمير أكثر من ٢٠ مصنعاً للدواء فى مصر مقابل فتح الباب لتوكيلات لن يكسب من ورائها أكثر من عدة أفراد هم الذين يمارسون الضغوط، دون أن يعرفوا أن التطبيق الفورى حسب مجلس الشورى سيؤدى لدخول أدوية منافسة للشركات المصرية ولن يكون بمقدورها محاكاة الأدوية التى تتمتع بحماية فكرية، وسوف يخسر المواطن المصرى ميزة السعر الاقتصادى رغم ارتفاعه عن طاقة الأغلبية - لعدد يتراوح بين ١٥٠ - ٢٠٠ مستحضر - حسبما أفادت التقارير الرسمية والتى تنتهى براءة الاختراع لها والمحددة بعشر سنوات وفقاً للقانون المصرى، وسوف يتم انتاج هذه المستحضرات وفقاً لقواعد براءة الاختراع الجديدة التى رفعت مدة الحماية من ١٧ سنة الى ٢٠ سنة وهو ما يضاعف سعرها خمس أو ست مرات. وكشف بعض خبراء الدواء أن عملية الخصخصة التى تتبعها الدولة لشركات الدواء العامة من شأنها أن تؤدى الى تفتيت الشركات، فى الوقت الذى تتحالف فيه الشركات عابرة الجنسية تحالفاً اندماجياً وهو ما سيقود فى القريب الى وجود. شركات صغيرة عامة أو خاصة، لن يمكنها مقاومة التحولات والغول الذى يكتسحها ويهدد ذلك بانتثار صناعة الدواء المصرية ولعل ذلك هو ما تنبهت اليه «شعبة الصناعات الدوائية فى اتحاد الصناعات» الذى يضم الشركات الخاصة

وطالب بعض الاعضاء بضرورة انشاء كيانات قوية فى صناعة الدواء عن طريق خلق تحالفات بين الشركات المختلفة بما يوفر أساساً مادياً وبشريا لدعم وتطوير البحوث الدوائية، وطالب الدكتور محمد راغب دويدار وزير الصحة الاسبق ورئيس شركة أكديما - بدمج شركات الدواء المصرية لإيجاد كيانات قوية يمكنها الصمود وسط سوق عالمى لا يرحم وتعانى صناعة الدواء فى مصر من مشكلة غياب البحوث الدوائية، وهى المشكلة التى سوف تتضاعف مع تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية - فى الجات بعد ثمانى سنوات، تمر سريعاً ويومها لن يكون فى إمكان شركات الدواء العمل فى أكثر من ٥٪ من المستحضرات، فى حين تترك ٩٥٪ من السوق للشركات عابرة الجنسية، وهو ما دفع عالماً مثل الدكتور رؤوف حامد الاستاذ بهيئة الرقابة الدوائية بأن يطالب بتحالف وطنى فى مجالات البحوث الدوائية، نظراً لعدم استطاعة الشركات والمراكز المصرية على أن تقوم ببحوث دواء حقيقية، خاصة وأنها تحتاج لملايين الجنيهات.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٧

وكشف نقيب الصيادلة الدكتور زكريا جاد عن الخطر الذى يهدد الدواء المصرى بعد تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية مشيراً الى أنه يكون لدينا اختيار أمام ما تفرضه الشركات الكبرى، قائلاً إننا خلال ٢٠ عاماً لم نقم بأكثر من بحثين فى الدواء فالوقت الذى تنفق فيه شركات الدواء الكبرى ١٥٪ على الأقل من ميزانيتها على البحوث، بل وتصل هذه النسبة الى ٢٥٪ فى بعض الشركات، مع العلم بأن ميزانيات بعض الشركات الكبرى فى العالم تجاوز ميزانيات الدول وتقدر بعشرات المليارات من الدولارات ويكفى أن نعلم - حسب قول نقيب الصيادلة - إن ما تنفقه شركة دواء عالمية على ابحاث دواء واحد يصل الى نصف مليار دولار فى بعض الأحيان ثم تحتكر توزيعه بعد ذلك، هذا فى الوقت الذى لا تتجاوز فيه صناعة الدواء فى مصر ٣ مليارات جنيه مصرى ويرى الدكتور رؤوف حامد أن صناعة الدواء فى مصر وقعت فى خطأ استراتيجى عندما اعتمدت على مجرد التشكيل والتعبئة - وهو جزء من الانتاج - وأهملت البحوث الدوائية ويحتاج الأمر الى الاسراع فى انشاء بحوث دوائية مصرية قبل انتهاء مدة السماح والوقوع فى المحظور.

أما الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية، فيحذر من أن الضغوط التى تمارس لإلغاء فترة السماح قبل تنفيذ اتفاقية الجات سوف يضع الدواء المصرى تحت رحمة صاحب براءة الاختراع لمدة ٢٠ عاما، ويرى أن كارثة تلوح فى الأفق بسبب الاتفاقية ككل حيث تشترط المادة التاسعة من البند ٧٠ للاتفاقية أن تحصل الشركة صاحبة براءة اختراع الدواء على حق تسويقه بشكل احتكارى لمدة خمس سنوات بصورة مطلقة، ولا يستلزم ذلك أكثر من تقديم طلب للتسجيل وفى حالة الرفض أو القبول، أيهما أقرب يتم منح الشركة الحق فى التسويق احتكاريا لمدة خمس سنوات يكون من حقها فرض السعر دون مراجعة.

وقال الدكتور غراب: إن المشكلة لم تعد فى فترة السماح لكن فى مواجهة تطبيق الاتفاق، وأول الاقتراحات هى فكرة البحوث والتطوير التى تم بصددها إنشاء شركة مشتركة تمتلك فيها الشركة القابضة ٤٥٪ والباقى للقطاع الخاص يكون دورها العمل فى مجال بحوث الدواء وتطوير المعدات، ويبلغ راسمال الشركة ٢٠ مليون جنيه، وهو رقم ضئيل لكنه يكفى للعمل فى مجالات بحوث الأدوية. حيث تبلغ تكلفة بحث الدواء بين مليون إلى ٣ ملايين جنيه، لكن الشركة لا يمكنها العمل فى مجال بحوث الخامات حيث تصل تكلفة بحوث إنتاج خامة واحدة ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ مليون جنيه للدواء الواحد، لأن بحوث الخامة تشمل التجارب على حيوانات المعمل ثم الحيوانات فى الخارج ثم الإنسان. وأشار د. غراب إلى أن حق الملكية الفكرية للدواء يشمل الدواء نفسه والخامة الدوائية وطريقة التصنيع حيث يمكن أن تكون الخامة الدوائية معروفة ويبقى السر نفسه فى طريقة التصنيع التى تكون أحد الأسرار التى تحتفظ بها الشركة العالمية لنفسها. ويقترح إقامة تحالفات مع الدول الأخرى التى تشابه حالة مصر وذلك بغرض تقليل مخاطر الاتفاقية، وهذه الدول مثل الأرجنتين والهند والصين بدأت بالفعل فى عقد اتفاقات مع مصر لإنتاج أدوية مشتركة وتبادل الخبرات فى مجالات الصناعات الدوائية.

٠٠٥٠٠٠١١٩



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٧

ضغوط جديدة لتدمير صناعة الدواء فى مصر

كشف الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للادوية عن ضغوط جديدة تمارسها الشركات المتعددة الجنسية فى مجال الدواء على شركات الأدوية فى مصر من أجل إرغامها على البدء فى التصديق الفورى على اتفاقية التنمية الفكرية، قال الدكتور غراب إن بعض تلك الشركات استعانت بمصريين للضغط على صناع الدواء فى مصر. وقال: إن نائب رئيس الاتحاد الدولى للشركات المتعددة الجنسية طلب منهم ضرورة موافقة شركات الأدوية على الدخول فورا فى الجات وأوضح أن هناك ٢٩ شركة دوائية فى القطاعين العام والخاص والقطاع المشترك سوف تعانى من الجات بالإضافة إلى تهديد ٥٠ الف عامل فى قطاع الدواء وسترتفع الأسعار بنسبة تزيد على ٢٠٪. وقال إن المواطن المصرى لن يتحمل الزيادة فى أسعار الدواء وأشار إلى أن إحدى الدول المتقدمة خسرت ٧ مليارات دولار منذ بدات تطبيق اتفاقية الجات وقال إن الدول المتقدمة لم تف بوعودها فى تقديم الخبرات وتطوير صناعة الدواء فى الدول النامية حسبما نصت الاتفاقية وأوضح أن متوسط أسعار الدواء فى شركات القطاع العام ٢٢٠ قرشا وفى الخاص ٤٣٩ قرشًا والمستورد ١٥ جنيها.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : [illegible] مارس ١٩٩٧

شبح الجات يهدد الدواء المصرى

د. محمد على شتا

● الدواء فى مصر سلعة استراتيجية هامة.. الطلب عليها دائم ومتجدد، طالما كان هناك مرض، وطب، وعلاج.. ولقد تقدمت صناعة الدواء فى بلدنا بخطوات واسعة وحثيثة، بعد ان توافرت لها عناصر القوة الكامنة وفى مقدمتها العنصر البشرى الواعد.. فقد ساهم علماؤنا وباحثونا فى تطوير صناعة الدواء خلال العشرين عاما الاخيرة. حتى اصبح لدينا اكثر من ثلاثين شركة تعمل فى صناعة الدواء، وتسهم بنصيب وافر فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. لدينا شركات لانتاج الخامات.. وشركات لانتاج مستلزمات الانتاج، الى جانب شركات اجنبية وشركات مشتركة.. تخدمها جميعها شركات للتسويق.

● وصناعة الدواء فى بلدنا - تغطى ٩٣٪ من احتياجات شعبنا وبما يجاوز ثلاثة مليارات من الجنيهات سنويا.. وتكاد تكون مجموعتا البان الاطفال والانسولين، ومجموعة ادوية الاورام.. المجموعتين الوحيدتين اللتين لم يغطهما انتاجنا المحلى، لضخامة الاستثمارات اللازمة لهما.

وسعر الادوية لايتجاوز عشر السعر العالمى، لدرجة يمكن ان نقول معها ان جانبا كبيرا منها يمكن ان يتمشى مع القدرة الشرائية للقاعدة العريضة من غير القادرين الذين يحتاجون اليها، وتساير تلك الاسعار - تباعا - تطور القدرة الشرائية المتزايدة فى المجتمع.

● ويطبق على صناعة الدواء - حاليا - فى شأن براءات الاختراع اتفاقية «برن BERN» والتى تقضى بقصر توفير الحماية للاختراعات، وهى ماسميت فيما بعد بحقوق الملكية الفكرية - على طريقة التصنيع «KNOW HOW»، دون ان تسرى على المادة الخام، او على المنتج النهائى، كما تقضى تلك الاتفاقية تحديد فترة الحماية لبراءة الاختراع بعشر سنوات.. الامر الذى يتيح لشركاتنا الوطنية انتاج الادوية التى كانت تستوردها، وتوفرها للسوق المحلية باسعار تقل كثيرا عن اسعار الشركات العالمية.

● ولقد وقعت مصر على اتفاقية «الجات» - منظمة التجارة العالمية فيما بعد - ونشر لى مقال فى نوفمبر ١٩٩٤ تحت عنوان «تأهبوا.. الجات فى الطريق» أنهيته بقولى: «ان اخشى ما اخشاه ان تؤدى هذه الاتفاقية - اذا لم نواجه التحديات التى تقف فى طريقنا.. الى التضحية بالدول الاكثر فقرا لصالح الدول الاكثر غنى، فالدول الفقيرة ترى ان قدرتها التنافسية متواضعة.. وهو الامر الذى سيتيح للدول الغنية اكتساح اسواقها.. وتدمير صناعتها الوطنية!!..»

● وحقوق الملكية الفكرية فى اتفاقية «الجات» وهى ماكانت تعنيه براءات الاختراع فى اتفاقية «برن» - احد اعمدة اتفاقية «الجات» - لما لها من علاقة وثيقة بالتجارة الدولية، نظرا لان السلع والخدمات هى نتاج فكرى للابحاث والدراسات، فشملت حماية الحقوق الفكرية التى تم الاتفاق عليها فى جولة «اورجواى» - ابرز جولات «الجات» كلا من براءات الاختراع والاسرار التجارية. وقد تم الاتفاق على ان يبدأ العمل بحماية حقوق الملكية الفكرية «TRIPS» بعد سنة من انشاء منظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٥.. اما بالنسبة للدول النامية، والتى فى مرحلة التحول الاقتصادى «TRANSITION ECONOMIES»، فقد سمح لها ان تبدأ التطبيق بعد خمس سنوات الى عشر سنوات من انشاء المنظمة، ويؤدى العمل باتفاقية حماية الحقوق الفكرية انها لاتحمى فقط طريقة التصنيع كما كان يجرى عليه العمل الآن، بل تمتد الحماية لتشمل المادة الخام والمنتج النهائى، اضافة الى امتداد مدة سريان الحماية على المنتج من عشر سنوات الى عشرين سنة.

الا إن المفاوض المصرى حرص فى اتفاقية «الجات» على المطالبة بان تمتد فترة السماح لتصل الى عشر سنوات - على اعتبار اننا دولة نامية وفى مرحلة التحول الاقتصادى - ولقد انقضى عاما ٩٥، ٩٦ من تلك المهلة، وبقى قرابة ثمانية اعوام الا ربع عام. يستطيع صناع الادوية فى بلدنا - خلالها - ان يوفقوا اوضاع صناعتنا فى مجال الصحة والتغذية ويعدوا خلالها مجموعة ابحاث ويسجلوا منها مجموعة من براءات الاختراع التى يمكن ان يتوصل اليها علماؤنا وباحثونا.

● ولقد كان لبعض البلدان - ممن لم يطالبوا بهذه المهلة - تجربة مريرة فى تطبيق اتفاقية حماية الحقوق الفكرية عليهم مثل كندا، فلقد كانت النتيجة ان سيطرت الشركات العالمية على ٩٠٪ من انتاجها الدوائى، ولم تترك لشركاتها الوطنية سوى ١٠٪ من اجمالى المبيعات، فضلا عن ارتفاع اسعار الدواء فيها الى عشرة اضعافها.. وهكذا اثر التطبيق العملى للاتفاقية فيها على الرعاية الصحية لاهلها الى جانب تحملها لخسائر جاوزت



٧٥٠ مليون دولار فى سنة واحدة.

● ولقد واجهت مصر فى الآونة الاخيرة ضغوطا امريكية لتقليص فترة الثمانى سنوات الباقية من الفترة الانتقالية «للهلة» بحجة.. جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية، نقل التكنولوجيا الحديثة إلينا.. متناسين عدة امور..

● إن هذا تدخل فى شئوننا الداخلية لانسمح لاى قوة مهما تعاظمت.. ان تقتحمها.

● ان هناك بالفعل استثمارات اجنبية وتكنولوجيا حديثة فى مجال صناعة الدواء، متمثلة فى العديد من الشركات الامريكية، والانجليزية، والفرنسية، والالمانية، والسويسرية، مملوكة بالكامل للاجانب، وتعمل فى مصر - جنبا الى جنب مع الشركات الوطنية - منذ عشرات السنين.

● ان اى تقليص لتلك المهلة هو عدوان على مرضانا.. وتهديد لصناعتنا الوطنية، وهجوم مفاجئ من الشركات التى توجه الاقتصاد العالمي الامر الذى يمكن ان يكون له اثاره السلبية على صناعة الدواء خلال الفترة الانتقالية.

● فباسم صيانة استقلال مصر نرفض التدخل فى شئوننا الداخلية.

● وباسم حماية الامن الاجتماعى ومايمكن ان يتعرض له من مخاطر فى وقت نحن احوج مانكون فيه الى الاستقرار والامن، نتيجة عجز المريض عن شراء دوائه اذا ما ارتفعت اسعاره فوق طاقة قدراته.

● وباسم رعاية صحة المواطنين من المرضى والمعتلين من ذوى الدخول المحدودة والذين يمثلون القاعدة العريضة من شعبنا المنهك.

● وباسم حماية صناعة الدواء الواعدة والتى نريد لها ان توفق اوضاعها خلال فترة الانتقال لتضع اقدامها على طريق المنافسة المتكافئة وحتى نجنبها تقليص انتاجها، وتسريح عمالها..

● وباسم عدم الانصياع لمطالب الامريكان بالسماح لكل شركة عالمية تكتشف علاجا ما، لمرض ما، ان تحتكره لعشرين عاما، وتبيعه بالسعر الذى تفرضه بعد ان تحتكر الانتاج والتسويق.. ودون ان تسمح بانتاج دواء مماثل او معادل له.

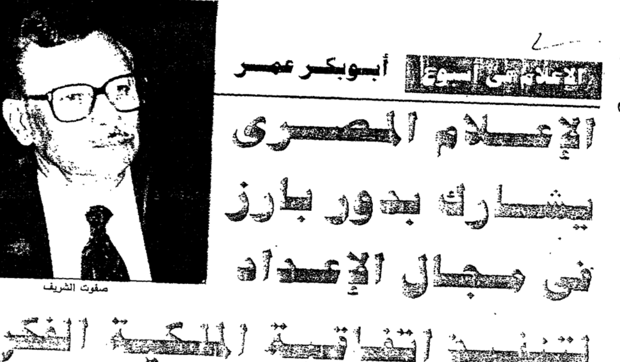
باسم كل هذه القيم.. نصر على تمسكنا بالاستفادة بالفترة الانتقالية كاملة حتى نتيح لصناعة الدواء فى بلدنا ان تطور نفسها.



للنشر والخدمات الصحفية واله ا :ات

المصدر : الإذاعة والتليفزيون

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٧



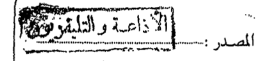
الإعلام في أسبوع

أبوبكر عمر

الإعلام المصرى يشارك بدور بارز فى مجال الإعداد لتنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية

صفوت الشريف





المصدر : الإذاعة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٧

خبير منظمة التجارة العالمية (الجات) يلتقى بممثلى الإعلام المصرى

● فى إطار توجيهات السيد صفوت الشريف وزير الاعلام بتكليف السيد على جلال وكيل أول وزارة الاعلام لمتابعة تطبيق أحكام اتفاقية الملكية الفكرية فى مجال حقوق التأليف وكيفية التعامل مع مستجدات الاتفاقية حفاظاً على حقوق اتحاد الاذاعة والتليفزيون، أكد على جلال أن لجنة المتابعة عقدت عددا من الاجتماعات المكثفة خلال الاسابيع الماضية وذلك لدراسة المتطلبات التى تفرضها الاتفاقية من ناحية وكيفية الاستفادة من المزايا التى تمنحها الدول الأعضاء من ناحية أخرى وأضاف: فى هذا الإطار بادرت وزارة الإعلام بالتحرك فى عدة اتجاهات على المستويين الداخلى والخارجى، كما أجرت اتصالات ثنائية وجماعية مع المعنيين بحق المؤلف، ممثل وزارة الثقافة والمكتب الدائم لحماية حقوق التأليف ووزارة العدل، وغرفة صناعة السينما، ونقابة المهن السينمائية، والرقابة على المصنفات وعلى رأسها التمثيل التجارى وهى الجهة الاساسية الراعية لموضوع الملكية الفكرية فى مصر وقال إن هذه الجهود أسفرت عن عدد من الدراسات الهامة المتعلقة بموضوعين أساسيين فى اتفاقية الملكية الفكرية وهى الاخطارات المتعلقة بالمواد ٥،٤،٣، والخاصة باستثناءات شرط الدولة الاولى بالرعاية والمعاملة الوطنية فى الاتفاقية. وكذا المعونات الفنية التى يمكن أن يحصل عليها الإعلام فى إطار هذه الاتفاقية من الدول المتقدمة حتى يمكن تنمية قدرات العاملين فى الإعلام ودعمها تقنياً وعلمياً وإعداد خبراء وطنيين قادرين على متابعة الخصومات القضائية وأعمال التحكيم وفقاً للاتفاقية وكذلك حصر الاجهزة والمعدات التى تتميز بتقنية عالية الجودة يمكن طلبها ضمن المعونات الفنية من الدول المتقدمة وذلك للاستفادة بقدر الامكان من المزايا التى منحت لبلدان العالم النامى خاصة فى فترة السماح التى تستمر ١٠ سنوات، وتدعيماً لجهود وزارة الإعلام فى مجال حقوق التأليف اهتمت اللجنة المشكلة بالوزارة بحضور اجتماع موسع عقد بالتمثيل التجارى - الأحد الماضى - حيث استضاف السيد ماتيوس جوزيه مستشار قسم حقوق الملكية الفكرية بمنظمة التجارة العالمية لمساعدة الجهات المصرية المعنية فى تقديم الاخطارات المطلوبة من مصر وتنسيق طلبات المعونة الفنية للجهات المصرية المختلفة فى هذا الخصوص، كما عقدنا جلسة عمل لجميع الجهات المعنية ثم ورشة عمل خاصة للمعنيين بحقوق المؤلف تم خلال المساعدة فى إعداد الاخطارات المطلوبة من مصر فى هذه المرحلة وهى المواد (٢/١، ٣/١، ٤/د، ٦٩) وذلك من خلال معايير محددة وأسئلة وأجوبة من الجهات بناء عليها يتم صياغة هذه الاخطارات وكذلك تضمنت ورشة العمل طلبات المعونة الفنية بالشكل المقبول حتى يمكن تقديمها للدول الاعضاء المانحة التى أبدت استعدادها لتقديم المعونة الفنية للدول المختلفة الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية، وقد سلمت اللجنة المشكلة بالاعلام ورقة عمل فى مجال الاخطارات والمعونات الفنية للخبير الأجنبى للاطلاع عليها وتمت مناقشته فى عدد من النقاط التى تفيد فى صياغة التقرير الخاص بالاعلام الصياغة المطلوبة تمهيداً لإرساله لمنظمة التجارة العالمية.

١٣٤٠٠٠٠



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　　التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

لجنة الصحة تواصل تحذيراتها من تطبيق اتفاقية الدواء في الوقت الحالي

هدف «التربس» الربح فقط وامتصاص دماء الشعوب النامية

واصلت لجنة الصحة بمجلس الشعب تحذيراتها من التسرع فى تطبيق اتفاقية الحماية الفكرية فى مجال الدواء حاليا، وطالبت بالاستفادة من المهلة التى حددتها الاتفاقية حتى عام ٢٠٠٥. طالبت اللجنة شركات الدواء المصرية بتوفيق اوضاعها الادارية وبناء قاعدة علمية للدواء والاهتمام بالتكنولوجيا الصناعية والاستفادة من النباتات الطبية التى تدخل فى صناعة الدواء.

واوصت اللجنة بخلق سوق عربى لمواجهة تكنولوجيا الدواء. اكد الدكتور مصطفى قويدر وكيل اللجنة ان الاتفاقية تمس حياة المواطنين فى الدول النامية، وتعتمد على الجشع التجارى والربح فقط، وامتصاص دماء الشعوب عن طريق بيع الابحاث الطبية. وانتقد عدم مراعاة الاتفاقية للبعد الانسانى.

وايد الدكتور حمدى السيد نقيب الاطباء الاستفادة من للمهلة القانونية واكد ان مصر ستظل عنصرا جانبا للاستثمار فى الدواء. ونفى ما يتردد عن قيام شركات الدواء العالمية بادخال التكنولوجيا فى مصر. وانتقد تسعيرة الدواء الجديدة، وقال انها ظالمة. وقال الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للادوية ان هدف للمهلة تلافى الضرر الذى يقع على الدول النامية بعد تطبيق الاتفاقية.

وأكد على ضرورة الاستفادة منها، واعلنت جميلة موسى وكيله وزارة الصحة تمسك الوزارة بالمهلة القانونية مؤكدة ان تطبيقها سوف يؤثر على اسعار الدواء . وطالب الدكتور نجاد شعراوى عضو شركة جلاسكو للادوية بتطبيق الاتفاقية حاليا واكد عدم وجود اساس لمخاوف رفع اسعار الدواء مشيرا إلى استمرار شركات الأدوية.



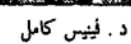
المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٢

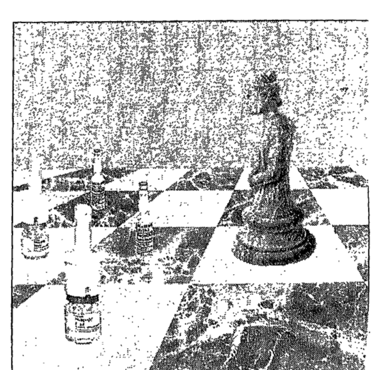
اسرار جديدة فى سلسلة التآمر على الدواء المصرى

تفاصيل المؤامرة التى قضت على صناعة الكيماويات المصرية





د . فينيس كامل



٣٦) ٠٠٠٠



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٧

تحقيق

وزيرة البحث العلمي تحلم أن نصبح نمرا دوائيا عام ٢٠١٧ ! أى بعد ٢٠ عاما من الآن ، جمعت كل العاملين فى صناعة الدواء ، فى الشركات ، الجامعات ، مراكز البحوث ، وعلى مدى العام الماضى عقدت عدة ندوات ولجان فى محاولة لاحتواء أزمة الدواء التى تتصاعد والتى من المنتظر أن تبلغ مداها عند تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية ، البعض يؤكد أننا سننجح والبعض يقدم رجلا ويؤخر أخرى .

زينب عبد المنعم
طارق جلال
محمد ناصر

تصوير : محمد سامى

المتفائلون أحلامهم وردية ، أما المتشائمون فيستشهدون بمحاولات الشركات العالمية متعددة الجنسيات للقضاء على صناعة الدواء المصرى والتى لم تتوقف منذ بدايتها وحتى وقتنا هذا .

الناس لا تزال تذكر ما حدث أيام عبد الناصر ،وقتها عرض على الرئيس الراحل طلبات من ٤ شركات عالمية للدواء لفتح فروع ومصانع فى مصر .. رفض ورفض ثم وافق فى النهاية عندما أقنعوه أنهم سوف يقومون بعد فترة بتصنيع الخامات الدوائية فى مصر بدلا من استيرادها .. ولا يخفى على أحد أن الخامات هى عصب صناعة الدواء ، وبالفعل دخلت هذه الشركات الأربع ذات الاسم العالمى الكبير والتى ما زالت تعمل فى مصر وتحقق مكاسب تفوق الخيال ، ولكنهم لم يفوا بالوعد أبدا .

وعندما أقامت مصر مصنعا للبتروكيماويات فى السويس وهى ركيزة الصناعات الكيماوية لكثير من المواد الدوائية الأساسية والوسيطة والتى تقوم شركات الدواء المصرى باستيرادها من الخارج تم ضرب المصنع أثناء حرب ١٩٧٣ ولم تستطع مصر بناء بديل له حتى الآن .

حتى شركة النصر للكيماويات الدوائية فى أبو زعبل والتى أنشئت عام ١٩٦٢ بغرض توفير الخامات الدوائية من المواد الوسيطة المستوردة فقد واجهت حربا شرسة وصلت إلى حد إرسال خامات من الخارج كهدية مجانية لوزارة الصحة المصرية لضرب خطوط الانتاج الجديدة مما اضطرت الشركة إلى وقف خطوط الإنتاج لعديد من الخامات الدوائية التى حاولت تصنيعها ، وفى حالات أخرى كانت الشركات الأجنبية ترفع من سعر المواد الوسيطة بحيث تفوق فى الثمن سعر الخامة الدوائية الجاهزة المستوردة من نفس الشركات فكانت شركات الدواء المصرى بالطبع تفضل الاستيراد من الخارج وهذا .. كله عوق تقدم ونمو شركة النصر للكيماويات الدوائية وجعلها تتنحى عن الهدف الأساسى الذى قامت من أجله خاصة بعد قوانين الخصخصة وظروف المكسب والخسارة .

والعاملون فى صناعة الدواء لايتوقعون إلا مزيدا من الحرب ومزيدا من التآمر على الدواء المصرى ، ولا ننسى أنه عندما اقترحت فكرة السوق الشرق أوسطية منذ ثلاث سنوات طرحت فيه إسرائيل فكرة أن تتخصص مصر فى صناعة المنسوجات وتتخصص الأردن فى صناعة الدواء الاستراتيجية، ولايخفى على أحد المغزى السياسى واستهداف ضرب صناعة الدواء المصرى، هكذا بمنتهى الصراحة أوالبجاحة.

وقد تنبه عدد لا بأس به من صناع الدواء ورجال الأعمال المصريين لما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات حاليا لاستدراج مصر للتوقيع على اتفاقية حماية الملكية الفكرية والتى من الممكن أن تقضى على الدواء المصرى إذا طبقت حاليا ، وقد تابعت أكتوبر واحدة من المناظرات التى قامت بين مندوبى هذه الشركات والجانب المصرى فى مجلس الأعمال المصرى الأمريكى والتى استمرت



٩ ساعات متواصلة فند فيها الجانب المصرى كل الحجج والإغراءات التى قدمها مندوبو الشركات الأجنبية لدرجة أن الوفد الأجنبى بعد كل هذه الساعات العصيبة وقف فى مناورة مكشوفة يعلن فيها نهاية المناظرة أن الترجمة من العربية إلى الإنجليزية لم تكن مفهومة؟ ! ومعنى ذلك ببساطة أنهم يقولون : إن الموضوع لم ينته بعد وسوف يجددون المحاولة والضغط بشدة مرات ومرات قادمة .

ومن أهم ما دار فى هذه الندوة من طرف الجانب الأمريكى أن حقوق براءة الاختراع تمنح لـ ٢٠٪ فقط من الأدوية ، فى حين يبقى ٩٠٪ من الأدوية التى تصنفها منظمة الصحة العالمية على أنها عقاقير أساسية لا تتأثر بتدابير حماية البراءة ..

.. ثم أورد الأمريكيون مجموعة من الإحصائيات التى تؤكد أنه فى حالة تطبيق حقوق براءة الاختراع فى مجال الدواء لن يكون لذلك أى تأثير سلبى على صناعة الدواء محليا .. وركز الأمريكيون على تجربة إيطاليا فى هذا المجال .

... لكن رجال صناعة الدواء المصريين رفضوا كل الإحصائيات المذكورة .. قال أحدهم بانفعال وصل لدرجة الصياح (إن الإحصائيات لعبة أمريكية يجيدها الأمريكان ويعرفون حيل الاقناع بها . لكنها كلها إحصائيات مفبركة .. وأضاف المتحدث من رجال صناعة الدواء المصرية بأنه يمكنه إعداد إحصائيات دقيقة تثبت عكس ما يزعمه الأمريكيون .

وقال رجال صناعة الدواء المصريون كذلك : إن صناعة الدواء المحلية فى مصر سوف تُدمر تمامًا لو وافقت مصر على قبول تطبيق تدابير براءة الاختراع .. وأضافوا أن تجربة إيطاليا .تجربة يجب ألا يوثق بها . لأن ظروف صناعة الدواء فى مصر تخالف تمامًا ظروف صناعة الدواء فى إيطاليا ..

ورد أحد رجال صناعة الدواء المصريين . على القول بأن ٩٠٪ من الأدوية الأساسية لن تتأثر بالتدابير عند تطبيق حقوق الملكية .فقال إن الـ ٩٠٪ عبارة عن أدوية عادية تدخل ضمنها أدوية علاج الزكام والأسبرين والمسكنات وغيرها .. فى حين أن الأدوية اللازمة لمرضى الأمراض المزمنة ؛ (وهى الأدوية التى يستخدمها المريض بشكل يومى دائم) . هذه الأدوية تقع ضمن الـ ٢٠٪ التى سوف تتأثر .. وضرب المتحدث مثلا بدواء كبسولات لعلاج أحد الأمراض المزمنة وقال : إنه فى حالة تطبيق تدابير حماية الملكية الفكرية فى مجال الدواء فإن (٤ كبسولات) من هذا الدواء سوف يصل ثمنها إلى (٣٠٠) جنيه !

... كما أعلن رجال صناعة الدواء المصريون تخوفهم بل تأكدهم من احتمال حدوث احتكار فى سوق الدواء العالمى سوف يدمر الصناعة فى مصر ويرهق مستهلك الدواء من البسطاء ، وسخر أحدهم من (فترة ٢٠ سنة) التى بعدها يزول حق صاحب ملكية الاختراع فى الحصول على مقابل . وقال .. ما سوف يحدث أن الشركة صاحبة حق الملكية فقط سوف تدخل تعديلا شكليا على تركيبة العقار ثم تزعم أنه عقار جديد وتجبرنا على دفع حقوقه .

كاتب صحفى متخصص فى الاقتصاد قال : إن لديه معلومات مؤكدة أن السفارة الأمريكية تحاول مع الحكومة المصرية . مما يعنى أن (الموضوع سياسيا وليس اقتصاديا) .

وهو أيضًا ما أكد عليه أحد المتحدثين من الجانب المصرى فى هذه الندوة عندما تساءل قائلا : لو أن الجانب الأمريكى جاد فى وعده بتقديم مساعدات وإتاحة الفرصة لتدفق الاستثمارات الأمريكية لمصر لدعم صناعة الدواء بها ، فلماذا لا تفعل ذلك الآن ودون ربطه بشروط معينة ؟ !

ولماذا تطلب أمريكا الآن الموافقة على أمر سبق أن ناقشوه عند بحث قرار توقيع مصر على اتفاقية الجات ؟ !

وهو الأمر الذى يثير الشكوك فى وجود ارتباط بين الاقتراح الأمريكى والعرض الإسرائيلى فيما يسمى بالسوق الشرق أوسطية ، والتى ترى إسرائيل فيه أن تتخصص مصر فى صناعة المنسوجات ، وتتخصص الأردن فى صناعة الدواء الاستراتيجية وهو ما يعنى أن هناك استهدافا لضرب صناعة الدواء المصرية لغرض قد يكون سياسيًا !!

وأيا كان الغرض من هذه العروض فإن الخاسر الوحيد فيها سيكون مصانع الدواء المصرى ، والمواطن الشريف الذى لن يجد سبيلا أمامه سوى المرض أو الموت ..

وهو ما يؤكد عليه الدكتور أحمد أبو العينين عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية ورئيس شركة سيديكو للأدوية ، حيث : إن ارتفاعا هائلا فى أسعار الأدوية سيحدث ، وذلك فى حالة تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية ، ارتفاعًا لن يقدر عليه أحد ، لا الأفراد ولا الدولة ، فهذه الاتفاقية ستؤدى إلى وفاة صناعة الدواء فى مصر ، وسنعود لاستيراده من الخارج ، وبأسعار مضاعفة ، وهو الأمر الذى سيرفع من قيمة العلاج باستخدام الدواء المصرى ، والذى يغطى ٩٣٪ من حجم الاستهلاك ، وذلك من مليارين إلى ١٢ مليار جنيه سنويا ، فى حالة استيراده من الخارج ، وهى نسبة لا تزيد حاليا على ٧٪ ، مما يهدد أكثر من ٣٠ شركة بالإغلاق وتشريد العمالة ، حيث يشمل جدول الإنتاج حاليا ١١ شركة قطاع عام ، و١١ شركة تابعة لشركة أكديما ، و٥ شركات مصرية – أجنبية ، وشركتين أجنبيتين ، وذلك بخلاف الشركات الأخرى التى تعمل فى مجال إنتاج



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأغذية الطبية والمستحضرات البيطرية وبعض المستلزمات الطبية ..

ويضيف د . أبو العينين قائلا إن خطورة التوقيع على هذه الاتفاقية لا يقتصر على حماية تصنيع المادة الفعالة فقط كما كان في الماضى ، بل فى أنها تشمل أيضا المنتج النهائى ، حيث تمد مدة سريان الحماية لبراءة الاختراع من ١٠ إلى ٢٠ عاما وبأثر رجعى على أدوية يتم تصنيعها محليا الآن ..

وهو ماحدث – على سبيل المثال – فى كندا بعد تطبيق الاتفاقية تحت اسم BILLC - 91 حيث كانت الصناعة الدوائية الكندية الوطنية توفر الأدوية بأسمائها الكيماوية بأسعار تقل كثيرا جدا عن نفس الأدوية التى تنتجها الشركات العالمية بأسمائها التجارية، إلا أن الاتفاقية استخدمت إلغاء الترخيص الإجبارى بأثر رجعى والذى كان يتيح إنتاج الأدوية بأسمائها الكيماوية مقابل إتاوة تدفع للشركة الأجنبية، وتم مد فترة الحماية إلى ٢٠ عاما ..

ونتيجة لذلك ألغى التنافس فى الأسعار بين الشركات المنتجة ، وانفردت الشركات العالمية بالسوق كمحتكرة لمدة من ٧ إلى ١٠ سنوات ، وبأسعار فلكية ، وكانت الرابح الوحيد هى الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات والتى لم تكن تسيطر على أكثر من ١٠٪ من المستحضرات بأسمائها الكيماوية ، وقد قدرت تكلفة العلاج فى كندا بمقتضى الاتفاقية من ٤ إلى ٧ بلايين دولار بحلول عام ٢٠١٠ ..

ويوجز الدكتور أبو العينين الآثار التى سيحدثها توقيع اتفاقية الملكية الفكرية فى قطاع الدواء اقتصاديا وصحيا فى أنها ستؤدى إلى رفع الأسعار وتقليل قدرة الدولة على علاج جماهير المرضى فى التأمين الصحى والمستشفيات الحكومية ، وهو ماحدث فى كندا رغم أن دخل الفرد السنوى فيها يزيد على ١٠ آلاف دولار ، حيث زادت أعباء العلاج السنوية لأكثر من ٧٥٠ مليون دولار ، وذلك بالإضافة إلى لجوء سياسات الشركات العالمية إلى الاستغناء عن أكبر عدد من العمالة، وهو ماحدث عند إدماج شركتى جلاكسو / بوروربلكوم ، وماندوز / سياجايجى، حيث تم فصل عشرات الآلاف من العاملين ..

ولكن ماهو المطلوب الآن لمواجهة آثار هذه الاتفاقية ؟ ..

يقول الدكتور أحمد أبو العينين أقترح الإصرار على فترة السماح التى تخولها اتفاقية الجات وهى ١٠ سنوات قبل التقيد ببراءات الاختراع ، وعدم تطبيق شروط الاتفاقية على الأدوية التى تم تسجيلها قبل توقيع الاتفاقية ، وإعطاء الشركات المصرية الحق فى تسجيل الأدوية التى مازالت براءات اختراعها سارية ، وإجراء التجارب عليها ، على أن يتم تداولها بعد انتهاء فترة براءة الاختراع طبقا للقوانين التى كانت سارية قبل الجات ، وتحديد سريان براءة الاختراع فى مصر والدول العربية بما لا يتجاوز خمس سنوات وألا يكون هناك تمديد آخر لهذه الفترة ، مع إعطاء الأدوية المصرية حصة مشارا إليها صراحة فى الأسواق العربية والأفريقية ، وأن يتم تثبيت قوائم الأدوية لمدة زمنية لا تقل عن خمس سنوات ، وأخيرا ألا تسرى أحكام الـ TRIPS على البراءات المسجلة قبل بدء العمل بالاتفاقية ..

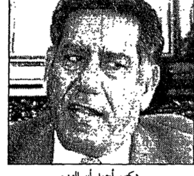
وبعد كل ذلك مازالت وزيرة البحث العلمى تحلم لأن نصبح نمرا دوائيا عام ٢٠١٧ ، ولكنها تقول : هذا ليس حلما وإنما خطة زمنية محددة الأهداف يبدأ تطبيقها الفعلى اعتبارا من شهر يوليو القادم ، فمنذ عام ونصف ونحن نضع السياسة العلمية والتكنولوجية لمصر .. وجدنا أننا لابد أن يكون هناك استراتيجية واضحة فى ثلاثة مجالات مهمة : النسيج والإلكترونيات ، والدواء ، وتعتبر صناعة الدواء أكثر الصناعات التى يمكن أن تتأثر بتطبيق الملكية الفكرية وهى أيضا أكثر صناعة متأثرة بفكر وجهد البحث العلمى هنا فى مصر الصناعة الدوائية لا يوجد بها مراكز بحث وتطوير اللهم إلا مجرد معامل صغيرة لتحاليل الجودة ليس إلا ، فى الدول الأخرى توجد فى الشركات العملاقة دائما مراكز بحث وتطوير أو يكون هناك تعاقدات مع شركات أخرى أو جهات بحثية تقوم بهذه المهمة حسب الطلب ، ولا يختلف اثنان أنه بدون بحث وتطوير صناعة الدواء لن يكون هناك تقدم ، صحيح نقول إننا ننتج ٩٣٪ من احتياجاتنا من الدواء ، بالأمانة .. المواد الداخلة فى الأدوية كلها مستوردة ، جاية من برة لازم نعترف بالواقع ، ومعنى ذلك أنه إذا اغلقت تلك الأسواق الخارجية أمامنا لسبب أو آخر فسوف تغلق صناعاتنا ، وصحيح أن هناك مواد أستطيع أن أحصل عليها من أكثر من بلد لكن نقول : إن صناعة الدواء عندنا ليست عميقة لأن مكوناتها ليست ١٠٠٪ مصرية ، وهم يعترفون بذلك . ولذلك وجدنا أنه لابد لهذه الصناعة أن تقوم وأن تقف على قدميها وأن يكون لنا كبحث علمى اطار يجمعنا مع أطراف هذه الصناعة ، جمعنا كل المهتمين والمعنيين من الجامعات والمراكز والدواء واجتمعنا عدة اجتماعات وخرجنا باستراتيجية قومية للدواء بدأنا نعمل فيها منذ أكثر من عام ونصف العام ، كان آخرها فى ١٩٩٦/١٢/٢ ودعيت الدكتور عاطف عبيد وتم إقرار الاستراتيجية وفيها ٣ فترات زمنية بخطط محددة حتى عام ٢٠١٧ وقد حضر هذه الندوة الأخيرة ٧٥ عالما من القمم المصرية من بينهم د . حمدى السيد نقيب الأطباء



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٢

وزيرة البحث العلمى تعترف :
الخامات الدوائية كلها .. مستوردة !!

دكتور أحمد أبو العينين

دكتور محمد ثابت

ورؤساء شركات الدواء العامة والخاصة وكبار العلماء من الأكاديمية والمركز والجامعات ، وقد طالبوا -هم لا نحن- بأن يكون المركز القومى للبحوث هو المركز البحثى الرئيسى فى مجال بحوث وتطوير الدواء الذى تجتمع إليه منظومة البحوث الدوائية كلها وقد قام د. حمدى عبد العزيز رئيس الأكاديمية بعمل استمارة أرسلت إلى الجامعات بهدف حصر جميع الإمكانات المتاحة والتخصصات التى يمكن الاستفادة منها ، وقد طلبت من المركز أن ينشئوا وحدات ذات طابع خاص تستطيع التحرك بسرعة لأن المركز سيكون الطلب عليه كبيرا بعد ذلك ، وأقيمت بالفعل وتم عمل لجنة إشرافية عليا و٤ مجموعات عمل مشغولة الآن لتقدم لنا الموضوعات التى نبدأ بها .

وعن تفاصيل الاستراتيجية القومية للدواء والتى تبدأ التنفيذ الفورى بعد أشهر قليلة يقول الدكتور محفوظ قاسم أستاذ التكنولوجيا الصيدلية بالمركز القومى للبحوث وأمين شعبة الدواء بأكاديمية البحث العلمى :

تعتمد الاستراتيجية على ٤ محاور أساسية ، الأولى تختص بالخامات الدوائية كمخطط قائم بذاته وتجييش كل القوى العاملة فى مجال كيمياء الأدوية لتشييد خامات جديدة ، والثانى خاص بالنباتات الطبية واستخراج الجديد منها وابتكار أدوية تعتمد على النباتات وهناك ايضا اهتمام بالتكنولوجيا الحيوية فى مجال الدواء ثم التكنولوجيا الصيدلية والنظم الدوائية الجديدة .

ويقول الدكتور قاسم إن تلك الاستراتيجية تشجع الاستثمار فى البحوث والتطوير وهناك شق يقع على الدولة وشق يقع على الصناعة ، مع الخصخصة المفروض أن الدولة ستخفف عن نفسها هذه الأعباء وتتركها للصناعة لكن لابد أن توجد تشريعات تشجع على البحوث وأن تكون هناك حوافز لهذه الشركات مثل تلك الحوافز التى تعطى للمصانع المقامة على المدن الجديدة ، إعفاءات ضريبية ، إعفاءات جمارك ، البحث العلمى مكلف جدا وهذا يستدعى اعتماد أموال أكبر كثيرا مما هو معتمد حاليا .. وللأسف الشديد ستجد أن الأرقام التى اعتمدتها إسرائيل فى بحوث الدواء للأسف لا وجه للمقارنة بينها وبين ما هو معتمد من أموال فى مصر وهذا سيكون له نتيجة واحدة وحتمية إننا سنتأخر وأن الغير سوف يسبقنا .

ويتفق معه فى ذلك الدكتور محمد ثابت رئيس شركة النصر للكيماويات الدوائية ، ويقول : نحن فى سباق مع الزمن ومع التطورات العالمية فى نظم التجارة والتكنولوجيا سوف تواجه صناعة الدواء موقفا حرجا يجب أن نستعد له دون ضياع للوقت ، ويجب أن نعترف أن شركة مثل النصر للكيماويات تعثرت نتيجة المنافسة العالمية ونتيجة عدم وضع سياسة واضحة للانتاج الذى يتمشى مع السوق . كما أن الخامة التى نأتى بها من الخارج تعتبر مدخلات غالية فى الصناعة مما يرفع من سعر المنتج .. فلا أستطيع المنافسة ولابد أن تساهم الدولة هى أيضا فى مساعدة الشركات للوقوف على قدميها ومواجهة المستقبل .

اما الدكتور مروان شبانة رئيس قسم العقاقير بصيدلة القاهرة وعميد صيدلة قناة السويس فيوجه الأنظار إلى ضرورة الاهتمام بالثروات الطبيعية المتوافرة فى مصر وصحاريها حتى يمكن عمل مواد وخامات دوائية جديدة يمكن أن تفى بحاجة السوق ويقول :



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

كان المفترض أن تقوم صناعة الدواء فى مصر مبتدئة بصناعة خامات الأدوية . وهكذا انشئت شركة النصر والمركز القومى والجامعات . لكن ذلك لم يحدث .

وحتى الآن ليس هناك اهتمام بالمراكز البحثية المفروض عليها أن تشارك فى تطور صناعة الدواء – المصانع لو عملت ١٪ أو ٠,١٪ من ميزانيتها للبحوث لأصبح الوضع حاليا مختلفا !

والمسألة الآن حياة أو موت . (اهتمامنا ببحوث الدواء وتصنيع الخامات) ، وكذلك عدم قبولنا بتطبيق الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية .. الناس الذين يريدون لمصر أن تسارع بتطبيق الاتفاقية لهم مصالح خاصة وأغراض لدى الشركات الأجنبية !

كما انتقد الدكتور القائمين على صناعة الدواء فى مصر . وقال إنهم للآن لم يلتفتوا إلى الدواء البديل وهو (الدواء بالأعشاب) ، أكاديمية البحث العلمى تقيم يوم ١٠ أبريل القادم ندوة عن التداوى بالأعشاب ، . ودعا دكتور مروان إلى التوسع فى زراعة الأعشاب .

وعلق فى مجال التداوى بالأعشاب . بأن العالم المتقدم عاد إلى الاتجاه نحو المواد الطبيعية – وهم يستوردون هذه المواد منا ثم يعيدونها إلينا فى صورة أدوية .. لماذا لا نفعل نحن ذلك ونقوم نحن بتصنيعها، وضرب مثلا بدول خاضت التجربة ونجحت.. مثل الصين وفنلندا . وقال: هناك يتعاون الطبيب العالم بالعلاج بالأعشاب مع الطبيب المتخصص بالعلاج الكيماوى (كليات الطب تخرج الطبيبين) .

حضرنا بالفعل عديدا من الأدوية مثل دواء (لازكس) الخاص بسحب السوائل من الجسم و(كلوروكين) لعلاج الملاريا والمضادات الحيوية للسلفا والخامة التى تصنع منها أدوية القلب وبعض أدوية الضغط والسل والأدوية القاتلة للديدان والمطهرة وغيرها ، فى أول مرحلة للمشروع عملنا ١٢ مركبا خلال ٤ سنوات .. وكان المشروع يمول من هيئة المساعدات الأمريكية ، بعد ذلك وعندما انتبهت الشركات لدورنا خاصة أننا كنا فى تحد كبير وأردنا ألا نكون أقل من علماء الخارج .. وخرجت المستحضرات فى مستوى لا يقل عن المستورد .. بدأنا نعمل مع الشركات فى المرحلتين الثانية والثالثة حيث قمنا بتحضير ٤٠ مركبا ثم ماذا حدث ؟ اضطررنا للتوقف غصبا عنا وقيل : إن هذه الصناعة تخسر الشركات لأننا نضطر لاستيراد الكيماويات الوسيطة من الخارج وليس لدينا كيماويات أساسية بعد ضرب مصنع السويس للبتروكيماويات فى حرب ١٩٧٣ ، كان الهدف فى البداية أن نعتمد على أنفسنا لكن شركات الدواء أيضا أمامها المكسب والخسارة .. وفى ظل اتفاقية الملكية الفكرية سيكون هناك إغراق للكيماويات ونحن لن نكون منافسين ، لابد أن نشجع فى مصر صناعة الكيماويات الوسيطة والأساسية فهى عصب الصناعة الدوائية ، المركز عنده شغل كثير جدا على النباتات يجب الاستفادة منه خاصة النباتات التى لها سمعة فى الطب الشعبى وفعلا عملنا مواد وسيطة من الحلبة وحبة البركة والخلة وغيرها وجاهزة فقط على الشركات أن تطلبها .

□□□

باق من الزمن ٧ سنوات و٧ شهور والمعركة غير متكافئة لكن مازالت الدكتورة فينيس كامل تؤكد إننا عام ٢٠٠٥ سوف ننتج ٢٥٪ من الكيماويات التى نستوردها ثم ترتفع النسبة إلى ٣٠٪ ثم ٧٠٪ عام ٢٠١٧ ، ليس هذا فقط بل سوف نصدر أيضا ٣٠٪ من الانتاج المحلى .

ومن ناحية أخرى مازالت الشركات متعددة الجنسيات تنتظر كل فرصة مواتية للإجهاز على صناعة الدواء المصرى .



المصدر : الاهرام اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٧



الدواء المصرى.. لـ «الجات» در

المعنيون بالامر مختلفون:

فهل من الافضل اختصار فترة السماح الممنوحة للشركات المصرية المنتجة للدواء والتى تنتهى عام 2004.. وندخل حقبة الجات دون انتظار ذلك التاريخ. ام نحتفظ بسنوات السماح التى تمنح الدواء المصرى حماية داخل حدوده حتى يقوى ويستطيع الاستمرار.

وهناك رأى ثالث يطمع فى مد الفترة عشر سنوات اخرى تنتهى 2014.

وكل طرف يدعم رأيه بعنوان كبير هو «حماية صناعة الدواء فى مصر».



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ أبريل [illegible]

صدرت شعبة صناعة الدواء ى غرفة الصناعات الكيماوية بياناً حذرت فيه من الغاء شرط السماح والتنازل عن المدة المقررة فى الاتفاقية مؤكدة ن الغاء فترة السماح من شأنه ان يدمر صناعة الدواء فى مصر وضربوا مثلاً بكندا والتى تنازلت عن فترة السماح، وهو ما ادى إلى ضرب صناعة الدواء فيها ومضاعفة اسعاره خمس مرات، لصالح الشركات متعددة الجنسية التى سيطرت على الاسواق هناك.

وتعانى اسعار الادوية من ارتفاعات متوالية خلال السنوات الاخيرة سواء فى منتجات قطاع الاعمال او القطاع الخاص، بسبب ارتفاع اسعار الخامات وتكلفة المعامل الحديثة لانتاج الادوية، والتى تعد صناعتها من الصناعات عالية التكلفة.

وصلت بوادر الارتفاعات الهائلة فى الاسعار من خلال الاصناف الجديدة من الادوية ألتى تم طرحها كاكتشافات حديثة، ومن بينها عقار جديد لعلاج الذبحة الصدرية بسعر 6500 جنيه للحقنة الواحدة، وحسب احصائيات اتحاد الصناعات عن اسعار الادوية فإن هناك 168 صنفاً دوائياً تزيد اسعارها على 100 جنيه، بينما توجد بعض الاصناف الدوائية الموجودة فى السوق منذ سنوات مثل ميتيرين «سبراى» بسعر 135 جنيها، و«سينمت» لقرحة المعدة بسعر 120 جنيها للعلبة.

وهناك عدة ادوية خاصة بالحالات الحرجة، وهى اصناف ذات اسعار هائلة، وغير مسجلة فى وزارة الصحة بمصر، وتقوم الشركة المصرية لتجارة الادوية باستيرادها وبيعها للجمهور بالطلب، وتعد احدث الادوية فى الاسواق والتى يتوصل اليها العلماء من خلال ابحاث مرتفعة التكاليف، ويرجع عدم تسجيلها إلى ارتفاع تكاليف التسجيل بوزارة الصحة، ومنها ادوية اذابة الجلطة والتى يتم استخدامها لعلاج الجلطة خلال ساعة واحدة من وقوعها مثل «الاكتليز» ويصل سعره إلى 6000 جنيه، والكابيكيتر 250 جنيها، والبروستافون 5 81 جنيه ويستخدم لزيادة كفاءة الدورة الدموية للمخ.

ويوجد دواء

ويستخدم لاخراج

ألجنين فى حالة موته بالرحم.. وهذه الاصناف الدوائية لا يوجد بديل محلى لها، ولا يمكن حتى للمستشفيات الخاصة الاحتفاظ بها نظراً لارتفاع اسعارها فى حين تكون الحاجة اليها ملحة.

وتعد الاصناف المرتفعة التكلفة مثالاً على ما يمكن حدوثه فى حالة تطبيق اتفاقية تحرير التجارة حيث يتم دفع قيمة الملكية الفكرية للاصناف الجديدة ولمدة عشرين عاماً، واذا كانت الشركات الحالية فى مصر تقوم بتصنيع المنتجات الدوائية والشركات العالمية عن طريق الحصول على تصريح او تفويض مقابل مبالغ قليلة فإن تطبيق بند الملكية الفكرية من شأنه ان يضاعف اسعار الادوية خمس مرات على الاقل، فضلاً عن طرح الادوية الجديدة باسعار غير محدودة وهو ما يهدد شركات الدواء، بالاضافة إلى تعريض النظام الصحى باكمله لهزة عنيفة، وكما قال الدكتور حمدى السيد رئيس اتحاد المهن الطبية ونقيب الاطباء فإن الغاء فترة السماح من شأنه ان يعرض صناعة الدواء فى مصر لخسارة قريبة تبلغ مليار جنيه على الاقل، وتصل هذه الخسارة إلى اكثر من 11 مليار جنيه بعد عدة سنوات.

ويرى الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية ان مستقبل انتاج الدواء فى مصر يواجه مازقاً مهماً، بسبب الضغوط الدولية لالغاء المهلة الممنوحة لمصر والتى يتبقى منها 8 سنوات قبل تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة العالمية «الجات» وهو ما يعنى وضع صناعة الدواء تحت رحمة صاحب براءة الاختراع لمدة 20 عاماً، ولذلك فإن المفاوضات التى تمت مع الجانب الامريكى طالب فيها خبراء مصر باستمرار فترة السماح الممنوحة لها.

ويحذر الدكتور ثروت باسيلى رئيس جمعية منتجى الدواء من الخضوع لضغوط الشركات للتطبيق الفورى لبند حق الملكية الفكرية «التريبس» واشار إلى ان صناعة الدواء المصرية لا تحتاج إلى استثمارات خارجية، لكنها تحتاج إلى توسيع القدرة على البحث والتطوير للادوية، بالاضافة إلى فتح اسواق تصدير جديدة من شأنها ان تدعم صناعة الدواء، خاصة ان طاقة المصانع الموجودة تفيض عن حاجة السوق المصرية.

ودعا رئيس جمعية منتجى الدواء الشركات المصرية العاملة فى مجال الدواء إلى تدعيم ابحاث تطوير الدواء وابتكار اصناف جديدة استعداداً للتعامل مع الظروف العالمية بعد انتهاء فترة السماح وبدء تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية «التريبس».

ويكشف الدكتور جلال غراب عن مشكلة كبرى تواجه صناعة الدواء فى مصر وتشملها أحد بنود اتفاقية تحرير التجارة، وتنص الفقرة 9 من البند 70 للاتفاق على أن يحصل صاحب حق «براءة الاختراع» على حق تسويق الدواء -أو المنتج- بصورة احتكارية لمدة خمس سنوات من تقديم طلب التسجيل، سواء فى حالة قبول أو رفض التسجيل، وهذا البند يفتح الباب لان يفرض صاحب المنتج السعر الذى يراه طوال فترة الملكية الفكرية التى تصل إلى 20 عاماً.

وقال الدكتور غراب إن مواجهة الاتفاقية لا يمكن بدون المساهمة فى بحوث وتطوير الدواء، وهو ما جرى حيث اتفقت الشركات العامة والخاصة على تكوين شركة للبحوث الدوائية وتطوير



المصدر : الأهرام الدولى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ أبريل ٢٠٠٠

تحقيق : اكرم محمود

المعدات برأسمال قدره 30 مليون جنيه، وهو رقم قد لا يكفى كثيراً لحل مشكلة البحوث، لكنه يساهم فى بحوث تطوير الدواء الموجود بالفعل وليس الخامات حيث تبلغ تكلفة بحوث تطوير الدواء بين

مليون و 3 ملايين دولار فى حين تصل بحوث الخامات الدوائية من 500 مليون إلى 1000 مليون دولار للصنف الواحد.

ويفسر د. بلال ذلك بأن الوصول إلى خامة دوائية جديدة يتم فيه الوصول إلى عدة خامات وقد تصل إلى 100 خامة وقد لا يصلح فى التجارب أكثر من صنف واحد كما أن تجارب أى خامة دوائية جديدة تمر بثلاث مراحل الأولى حيوانات المعمل، ثم حيوانات أعلى مثل القرود، وبعد ذلك على الانسان وذلك يرفع تكلفة الدواء الواحد لتصل إلى أكثر من مليار جنيه وبالتالى فإن الدول النامية لا يمكنها مجاراة الشركات الكبرى فى مجال الأبحاث الخاصة بالخامات.

وفى ذلك يقول الدكتور زكريا جاد نقيب الصيادلة وأحد خبراء الدواء لسنوات إن ميزانية بعض شركات الدواء الكبرى تتعدى ميزانيات الدول، وقد أصبحت شركات الدواء فى تقنيتها وآلاتها تفوق صناعة السلاح، وتضارع فى دقتها مصانع الصواريخ والأقمار الصناعية.

وفى مصر 30 شركة دواء تعمل فى مجال انتاج الأشكال الصيدلية والخامات الدوائية ووصل حجم الانتاج المحلى ليغطى 90٪ من حاجات السوق الدوائى المصرى وتم تطوير بعض المصانع لمسايرة التطورات التكنولوجية، وحصلت الشركات المحلية على عقود من 177 شركة عالمية لإنتاج 1390 صنفاً دوائياً وقامت فى مصر صناعة دوائية

لكنها اعتمدت فى الأساس على تعبئة وتغليف خامات دوائية مستوردة من الخارج أو تعبئة نفس الأصناف العالمية بتوكيل أو تصريح، وهو ما يعنى عدم قيام نظام انتاج دوائى فى مصر يمكنه تصنيع الخامات الدوائية، وبالتالى فإن استمرار هذا الحال من شأنه أن يضع الشركات فى مأزق عدم القدرة على تصنيع دواء جديد بعد انتهاء فترة السماح لاتفاقية تحرير التجارة دون دفع مقابل براءة اختراع وهو المأزق الذى تواجهه صناعة الدواء فى مصر.

وقد أوصى خبراء الدواء أن يراعى جهاز التسعير بوزارة الصحة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية مثل تغير أسعار صرف العملات الأجنبية للخامات ومستلزمات الانتاج، حتى تتيح لشركات الانتاج نسبة معقولة من فائض الربح لمواجهة عمليات الإحلال والتجديد، كما طالبوا بإعادة النظر فى أسس تسعير الدواء بما يحقق الاستمرار للشركات، وأن تشجع الدولة الشركات على البحث العلمى فى مجال الأدوية، خاصة وأن أى إضافة تقدمها شركة أو دولة لأى صنف تعطيها حق المشاركة فى حق الملكية الفكرية للدواء.

ويبلغ انتاج الدواء المصرى 6 مليارات جنيه فى العام يمثل الانتاج المحلى منها نسبة 93٪ تمثل انتاجاً لأصناف الشركات العالمية بتوكيلات أو تصاريح انتاج، وحسبما يقول الدكتور رؤوف حامد الاستاذ بهيئة الرقابة الدوائية فإن صناعة الدواء فى مصر تعتبر مشكلة لأنها صناعة تقوم على تشكيل الخامات المستوردة من الخارج

والاكتفاء بعملية التعبئة والتغليف، ويغيب تماماً بند الأبحاث الدوائية التى تشكل عصب الانتاج الدوائى فى العالم وبالتالى فإن صناعة الدواء فى مصر سوف تكون أكثر تأثراً مع تطبيق اتفاقية تحرير التجارة، نظراً لعدم وجود أبحاث لانتاج الخامات الدوائية وعدم الاستفادة من البحوث العلمية ودعم البحوث فى الجامعات وكليات الصيدلة والعلوم التى من الممكن أن توفر على الدولة مليارات.

وهناك وجهة نظر ترى أن التعجيل فى اختصار فترة السماح التى قررتها الجات سيتيح لشركات الأدوية الوطنية الخروج من نفق مشكلتها الكبرى وهى ميزانيات التطوير والبحوث التى تحتاج أموالاً ضخمة مما سيؤدى بصناعة الدواء المصرية إلى تحولها للعالمية والقدرة على المنافسة.

ويرد أصحاب هذا الرأى على معارضيهم أن رفع شعار حماية الصناعة الوطنية وفقط سيعنى أننا سنظل منغلقين على أنفسنا وسيتركنا قطار التطور العالمى بغير رحمة.. يضيف هؤلاء أننا قد نتحمل بعض الخسارة المؤقتة لكن صناعة الدواء المصرية هى المستفيدة.

المدوسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٧

خبراء الاقتصاد والقانون:

دعم الموقف التنافسى للعمالة المصرية لمواجهة آليات السوق والجات

تحقيق:
خليفة أدهم

أكد خبراء الاقتصاد والقانون المشاركون فى مؤتمر الأوضاع القانونية للعمال فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية أن ثمة آثارا إيجابية مباشرة لبرنامج الخصخصة على الحقوق المالية للعاملين وتتمثل فى الأجور النقدية، والمزايا النقدية، والعينية، والتأمينات الاجتماعية، حيث أن لوائح العاملين فى شركات القطاع الخاص بما تتضمنه من جداول للأجور تتفوق فى بدايتها ونهايتها على تلك المعمول بها فى شركات قطاع الأعمال العام، كما أن قيمة العلاوة فى القطاع الخاص أكبر من مثيلتها فى قطاع الأعمال العام، بالاضافة إلى الحصول على مزايا أكبر فى المعاش والتأمين والادخار نظرا لكبر حجم الاستقطاعات من العاملين بالقطاع الخاص خلال مدة الخدمة.

وأشار الدكتور محمود السيد الناغى الأستاذ بكلية تجارة المنصورة، إلى أن هناك أثار إيجابية أخرى غير مباشرة لبرنامج الخصخصة فيما يتعلق بالحقوق المالية للعاملين، منها زيادة فرص الترقى، وزيادة فرص الحصول على مكافآت تشجيعية والإقلال من الفاقد والجزاءات وزيادة الفرص فى الحصول على الأرباح. وأضاف انه من الأهمية التعريف بهذه الآثار الإيجابية لبرنامج الخصخصة على الحقوق المالية للعاملين فى مصر سواء من خلال وزارة العمل أو الاتحاد العام للعمال أو إعداد دليل واضح بالحقوق المالية للعاملين المترتبة على عمليات الخصخصة من قبل مكتب قطاع الأعمال العام.

وأكد الدكتور عبدالعظيم وزير عميد كلية حقوق المنصورة التى قامت بتنظيم المؤتمر، انه تم على مدى يومين دراسة جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج الخصخصة وتأثيره على العمال فى ظل اتجاه الدولة إلى إعداد مشروع قانون العمل، وهو مايعطى توصيات المؤتمر أهمية للعرض أمام الحكومة ومجلس الشعب عند مناقشة المشروع الجديد، كما يزيد وعى العمال عن متطلبات المرحلة الحالية من الإصلاح حيث أن انتعاش الاستثمارات الأجنبية فى مصر يفتح مجالا كبيرا لاستيعاب القوى العاملة فى إطار أطر تشريعية عادلة لعلاقات العمل بغض النظر عن هوية المشروعات ورأس المال.

وقال الدكتور مصطفى شيحة الأستاذ بكلية حقوق الاسكندرية ان تنظيم سوق العمل يستدعى عدة اجراءات اجتماعية وإعادة هيكلة للسكان، حيث أن القطاع العام لايزال يستوعب ٤٠٪ من القوة العاملة، ليس بسبب أن الحكومة كانت تسيطر على الاقتصاد وان الأجور كانت مرتفعة فى هذا القطاع، ولكن نظرا لما يقدمه العمل فى الحكومة والقطاع العام من استقرار ومن ضمانات وتأمين اجتماعى. وأضاف ان من بين اجراءات تنظيم سوق العمل توحيد الضمانات بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص، من حيث الحقوق التأمينية والاجازات، وكذلك توحيد الأعباء المترتبة على هذه الضمانات، وترشيد الضرائب لتقوم على مشاركة جميع الجهات والأفراد فى تحمل الضرائب والغاء الإعفاءات وما يسمى بالحوافز الضريبية والإعفاءات لبعض الأفراد والمؤسسات على أن يحل محلها نظام للتدرج الضريبى والنسب المنخفضة والمتصاعدة طبقا للقدرة المالية، بالاضافة إلى مشاركة الأفراد ولو بنسب بسيطة فى تكلفة الخدمات التأمينية «بجانب الاشتراكات» والخدمات العامة، وترشيد الضمانات والغاء ما هو ليس ضروريا ولا يتناسب مع الحالة الاقتصادية، وزيادة ضمانات وأمن العمل واستقراره، وتحقيق شروط متعادلة لعقد العمل وإعادة هيكلة الأجور والدخول حتى تشارك فى الأعباء الجديدة وأخيرا وليس أخرا، مشاركة النقابات والهيئات الأهلية وتنمية الصناديق الخاصة وتدعيم دورها فى التأمين الاجتماعى.

وقدم الدكتور أحمد حسن البرعى الأستاذ بكلية حقوق القاهرة ٣ محاور لحل مشكلة العمالة الزائدة فى شركات قطاع الأعمال العام لاستمرار نجاح برنامج الخصخصة وفى مقدمة هذه المحاور العودة بنظام الاشتراكات فى تأمين البطالة إلى ماكان عليه فى ظل القانون ٦٣ لسنة ٦٤.

وأضاف ان هذه المحاور لابد من التنسيق بينها وفق خطة قومية لمكافحة العمالة الزائدة يتولى تنفيذها جهاز مكافحة البطالة المقنعة والتدريب المهنى التحويلى مع أهمية وضع استراتيجية للتشغيل على الأمد الطويل.



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٧

رأي الوفد

ماذا يدبرون للدواء المصرى ؟

واضح أن هناك مؤامرة تستهدف صناعة الدواء المصرى. والمؤامرة لها أطراف غربية.. وايضا بكل أسف.. عربية!

اذ بعد النجاح الكبير الذى حققته صناعة الدواء محليا بحيث اصبحت مصانعنا توفر حوالى ٨٠٪ من الدواء، بدأت خيوط هدفها اضعاف هذه الصناعة الوطنية. مرة تحت دعاوى اتفاقية التريبس وهذه لصالح الدواء الاجنبى والمستورد.. واخرى لصالح دولة مجاورة نجحت صناعة الدواء فيها وتريد ان تنفرد بالسوق..

●● اننا نرى فى اتفاقية الجات وتوابعها ما يهدد الاقتصاد الوطنى المصرى فى الصميم.. وفى مقدمتها صناعة الدواء.. وهى صناعة اثبتت كفاءتها فى السوق المحلية.. واستطاعت ان تؤكد تواجدها فى الاسواق العربية والافريقية بل وفى بعض الاسواق الاوروبية وامريكا اللاتينية.. ولكن هذا النجاح مهدد بالفشل بسبب التريبس.. وايضا بسبب الجات.

●● والسؤال الآن: هل تحت مسمى الجات نقتل بايدينا صناعة وطنية اثبتت كفاءتها.. وهل نترك مصانعنا تغلق ابوابها ونشرد الالوف من المصريين العاملين فيها ونخسر المليارات التى استثمرها مواطنون هدفهم تقديم الدواء لكل المصريين.

●● اذا كنا قد تركنا صناعة الغزل والنسيج المصرية لتموت فى العصر الناصرى فاننا نرفض ان نقتل الآن صناعة وليدة فيها كل الخير لمصر.. وللمصريين.

ارفعوا أيدى المتآمرين عن الدواء المصرى.. وعن مستقبل الدواء المصرى الوطنى.

«الوفد»



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٧

دائرة الحوار

«الجات» تضاعف أسعار الدواء المصرى عشر مرات

د. جلال غراب:

وفود الشركات المتعددة الجنسيات تحاول الضحك علينا

٠٠٠٠١٣٧



●● إن لم تستخدم مصر حقها فى المهلة التى تتيحها اتفاقية «الجات» للدول النامية الموقعة عليها - والباقى منها ٨ سنوات فقط - فإن أسعار الدواء سترتفع عشرة أضعاف، الشركات العالمية بدأت - وبإصرار - حملة دعائية ضخمة لبدء التطبيق الفورى للإتفاقية، وتحاول عن طريق الوفود والخبراء ومتعهدى تسويق الدواء المستورد الضغط على صانع القرار المصرى لفتح الباب فورا - دون موارية - والمقابل تكنولوجيا جديدة وأسعار أرخص، شركات الدواء الوطنية وبالأرقام تقول إن الفاتورة كبيرة وسيتحملها المريض المصرى، فاتورة بالمليارات، يقولون إنهم يضحكون علينا، لن تأتى تكنولوجيا ، أين هى التكنولوجيا منذ أن دخلت هذه الشركات عام ١٩٥٩ ؟!.. ويؤكدون أيضا أن حجم الاستفادة من فترة الإعفاء لعشر سنوات كبيرة، سنصنع أدوية مستوردة، ونستورد خامات.. ولعل وعسى - من باب الأمانى - يسفر الضغط العالمى عن إلغاء للإتفاقية ليسرى علينا، فلماذا التعجل؟!. خاصة أن عروضا مغرية تبذل حاليا لشراء الشركات الوطنية ولو طبقنا الاتفاقية سيتم البيع فورا فالمخاطرة لاتتحملها الشركات التى مازالت تكافح غول الشركات المتعددة الجنسيات. السؤال الأهم ماذا نفعل فى السنوات الثمانى هذه، هل هو مجرد تأجيل للطوفان؟! أم أن هناك عملا حقيقيا ودراسات تجرى حاليا للخروج من الأزمة.

د. زكريا جاد نقيب الصيادلة ود. حمدى السيد نقيب الأطباء وخمسة خبراء جاءوا «للمصور» لمناقشة الأمر على الطبيعة وبالأوراق. تحولت «الندوة» إلى حالة صراخ، وهم الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية ، د. أحمد برهان الدين إسماعيل ، د. ثروت باسيلى رئيسا شركتين من شركات الدواء ●●

أعد ورقة الحوار :

ليلى مرموش

شارك فى الإعداد :

ربيع أبو الخير

صلاح البيلى



المصدر : المصور
التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. حمدى السيد:

الهجمة عمرها شهران وبدأت فى المجلس الرئاسى المصرى - الأمريكى

د. أحمد برهان:

شركات الدواء لن تتأثر والمريض سيتحمل الفاتورة كاملة

● «المصور» فى البداية، لماذا أثيرت هذه القضية فى هذا التوقيت؟ وهل هناك ضغوط على مصر لتطبيق اتفاقية الجات فى مجال الدواء فورا؟. ماهى حجم الاستفادة المصرية من التطبيق الفورى، وماهى الفاتورة التى سنتحملها؟. وماذا لو قررنا الاستفادة بفترة «التربس» ولمدة عشر سنوات، هل هو مجرد تأجيل للأزمة أم أن هناك أسبابا حقيقية تجعلنا نتمسك حتى أخر الشوط بتلك المدة، وأخيرا ماذا يقول صناع الدواء المصريون فى تلك الأزمة؟

●● د. حمدى : أحب أن أقول لقد مرت القضية المثارة حول الجات بعدة مراحل، المرحلة الأولى بدأت فيها الشائعات حول الاتفاقية ، قالت إن الدواء والغذاء لهما وضع خاص، ولذا فقد تم استثناؤهما بفترة سماح تقديرا لظروف الدول النامية ومن بينها مصر، وقال فريق أخر إن مصر مضطرة إلى الموافقة على الاتفاقية، ولذا تجمعنا كمجموعة من المهتمين بقضايا الدواء والعلاج والصناعة وتحاورنا كثيرا فيما سيكون عليه وضع الصناعات المصرية وخاصة صناعة الدواء إذا ماوقعنا على الاتفاقية ووافقنا على إلغاء فترة السماح الممنوحة لمصر فى مجال الصناعات الدوائية .

● المصور: ماذا فعلتم بعد ذلك؟

●● د. حمدى : عقدنا عدة اجتماعات وبدأت المناقشات حامية حول خطورة التوقيع على اتفاقية الملكية الفكرية، وبدأنا نقول للجميع إن مصر من صالحها أن تستفيد من الفترة الانتقالية الممنوحة لها. هذه الفترة الانتقالية منحت للدول النامية التى يقل دخل الفرد فيها عن ألف دولار فى السنة وذلك حتى لاتتأثر خطط العلاج والصحة فى تلك الدول وحتى لاتزداد معاناتهما فى مجال الصحة والدواء. ولذا منحت هذه الدول فترة سماح لمدة عشر سنوات لتطبيق الاتفاقية.

● المصور: ولماذا كل هذا القلق مادامت هناك فترة سماح مقررة للدول النامية؟

●● د. حمدى : لقد جاءت الاتفاقية



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٧

ببندين خطيرين أزعجا كل المهتمين بصناعة الدواء فى مصر. البند الأول يقرر امتداد حقوق الملكية الفكرية إلى عشرين سنة بدلا من عشر سنوات. والبند الثانى وهو الأهم يقرر أن الذى يخترع أو يتوصل إلى مستحضر دوائى أو تركيب دوائى معين يمتلك هذا الاختراع، وتمتد هذه الملكية إلى أى طريقة علمية توصل للمنتج النهائى، وليس لأحد الحق فى الاستفادة من هذا الاختراع باستغلاله صناعيا أو حتى إضافة أى شىء إليه، إذن حدود الملكية الفكرية امتدت لتشمل جميع الطرق والخطوات التى تؤدى إلى المنتج الدوائى النهائى، وهذا يعنى أن النظام الجديد للجات أتى بوضع جديد ينذر بكارثة ويهدد صناعة الدواء فى الدول النامية ومن بينها مصر.. وهذا وضع خطير، فمعنى ذلك أن الصناعات الدوائية المصرية ستظل أسيرة لهذه الحماية وستغل يدها من استغلال أى اختراع دوائى انتهت فترة حمايته المقررة بعشر سنوات أو حتى إضافة تعديل له بغرض انتاجه على المستوى الصناعى وفى هذه الحالة سندفع رسوما نظير هذه الملكية للشركات الناقلة لهذه التكنولوجيا.

● المصور: وماذا حدث بعد ذلك؟

●● د. حمدى : بدأت شركات الدواء المصرية تعيد حساباتها وبدأت المناقشات حول التمسك بالفترة الانتقالية الممنوحة لمصر ولكن الموقف على الجانب الآخر كان غريبا، ففى اجتماعات المجلس المصرى ـ الأمريكى كانت الأصوات عالية وقوية، تطالب بضرورة تطبيق بنود الملكية الفكرية على جميع النشاطات العلمية والفكرية والإنشائية والإبداعية بما فى ذلك صناعات الدواء فى مصر.

● المصور: هل كانت هناك مطالب من شركات الأدوية الأجنبية لتطبيق الاتفاقية فى مصر؟

●● د. حمدى : هذا ماحدث بالفعل، فلدينا فى مصر ستة مصانع أدوية تملكها شركات أجنبية بالكامل وهذه الشركات لها ممثلون فى مصر. وحضر إلى مصر مسئولون من هذه الشركات ومعهم مطالب محددة بضرورة تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية على الصناعات الدوائية فى مصر، وركزوا فى مطالبهم على عدم جدوى الفترة الانتقالية الممنوحة لمصر فى قطاع الدواء.

● وماذا كان رد الفعل المصرى تجاه هذه المطالب؟

●● د. حمدى : كان الرد المصرى واضحا وصريحا بضرورة استفادة مصر من هذه الفترة الانتقالية.. وكان ذلك واضحا على لسان رئيس الوزراء ووزير الصحة ووزيرة البحث العلمى وعلى لسان آخرين فى جميع الاجتماعات.



المصدر : .... الاهـــرام
التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٧ ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولكن منذ حوالى شهر سرت شائعة أن مناقشات تدور بين الجانب المصرى داخل المجلس الأمريكى - المصرى، وبدأت الأصوات العالية داخل المجلس تطالب بأن مصلحة مصر تكمن فى تطبيق الجات والملكية الفكرية على صناعة الدواء. وأن هناك مزايا تنتظر الصناعات الدوائية المصرية فى حالة تطبيق الاتفاقية من خلال التكنولوجيات المتقدمة والاستثمارات التى ستغزو مصر.

مزايا

● المصور: ولكن هل صحيح مايقولونه عن المزايا التى ستتحقق لمصر فى حالة تطبيق الاتفاقية؟

●● د. حمدى : مايقولونه داخل المجلس الأمريكى - المصرى ليس صحيحا ولا منطقيا. فتكنولوجيا صناعة الدواء الأمريكية والألمانية موجودة فى مصر منذ الستينيات وكذلك التكنولوجيا الفرنسية والانجليزية موجودة منذ عشر سنوات، أين هى هذه التكنولوجيات الجديدة التى استفادت منها مصر خلال تلك الفترة؟ فلا توجد شركة دواء فى مصر تديرها شركة أجنبية بها تكنولوجيا أكثر مما هو موجود فى شركات الدواء المصرية بالقطاع الخاص. هذه المصانع تفوق وبمراحل مثيلاتها الأجنبية ومن بين هذه الشركات المصرية حوالى أربع وخمس شركات حاصلة على شهادة الجودة (الإيزو).

● المصور: إذن لماذا يطالب هؤلاء بتطبيق الملكية الفكرية على صناعة الدواء فى مصر؟

●● د. حمدى : هؤلاء الذين يطالبون مصر بتطبيق الجات والملكية الفكرية يعيشون تحت وهم الإدعاء بإدخال التكنولوجيا الجديدة وزيادة الاستثمارات فى صناعة الدواء. هذه الأصوات العالية هى الأصوات نفسها التى ذهبت إلى أمريكا وقالوا إن مصر متكاسلة وتتقاعس فى تطبيق بقية بنود اتفاقية الجات.

ولذا كان موقف كل المهتمين بحماية وتطوير صناعة الدواء فى مصر واضحا وهو أن مصر مصممة على الفترة الانتقالية حتى نهيىء للصناعات الدوائية المناخ الصحى والظروف الملائمة لتكون مستعدة تماما عند تطبيق الاتفاقية بعد ثمانى سنوات. وقد أثار المهتمون بصناعة الدواء ضجة لإثارة الرأى العام ومساندته لصانعى القرار فى مصر ضد مطالب شركات الدواء الأمريكية وغيرها. وقد أسعدنى ما قاله الدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية فى مقابلة تليفزيونية عندما سئل عن «الجات» قال لهم إننا فى دولة ديمقراطية. ولابد أن نرجع لصناع الدواء المصريين حتى نأخذ رأيهم فى هذه القضية.

وأقولها صراحة إن هناك مؤامرة ترتكب ضد مصر تحت دعاوى براقة وخاوية من أى مضمون تطالب مصر بتطبيق اتفاقية الملكية الفكرية للحصول على تكنولوجيات متقدمة واستثمارات جديدة.

وأقول إن المصريين داخل المجلس الأمريكى - المصرى ظنوا أنفسهم قوة فوق السلطة وأنهم قادرون على توجيه السياسة المصرية إلى حيث يريدون، وأنا لا أشكك فى نياتهم ولكن أعتقد أنهم مخدوعون بمعلومات وبيانات غير حقيقية، فلا أحد منهم له علاقة بصناعة الدواء ولا له خبرة أو دراية بحجم المعاناة التى ستتحملها صناعة الدواء إذا وافقنا على الاتفاقية وتنازلنا عن الفترة الانتقالية.

المشكلة

● المصور: ما المشكلة تحديدا إذا ماتنازلنا عن هذه الفترة الانتقالية؟

●● د. حمدى : الفاتورة التى سندفعها ستصل إلى أكثر من ألف مليون جنيه فى أول سنة من تطبيق الاتفاقية. ومعروف أن صناعة الدواء فى مصر من الصناعات الضاربة

المصدر : المصور
التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٧

د. ثروت باسيلى:

التنازل عن فترة السماح تهدم صناعة الدواء المصرى

أيضا ممثلون مصريون موجودون فى مصر ويحصلون على مرتبات خرافية. وخلال المرات الثلاث التى حضروا فيها إلى مصر ليقولوا لنا أنهم لن يستثمروا فى مصر لأننا لانحترم بنود الملكية الفكرية، وليمارسوا ضغوطا بغية أهداف محددة، وحتى عندما يغادرون القاهرة يتركون رجالهم وممثليهم هنا ليواصلوا بقية المهمة، العملية إذن غريبة ومريبة هل من المعقول أن يأتى إلى مصر وفود شركات أجنبية ليشرحوا لنا الفوائد التى سنجنيها من تطبيق الملكية الفكرية وحجم المزايا التى ستعود على شركات الأدوية المصرية؟!

وكى تتضح الصورة أكثر لابد أن نعلم أن متوسط تكلفة علبة الدواء فى مصر دولار واحد رغم ارتفاع الأسعار التى نعانى منها، وتبلغ جملة استهلاكنا الدوائى ١,٣ مليار. ويمثل هذا الاستهلاك حوالى ٩٢٠ مليون علبة دواء، وهذا يعنى أن علبة الدواء فى مصر تبلغ حوالى ٣٤٠ قرشا. المتوسط العام فى العالم لتكلفة علبة الدواء يصل إلى ١١,٥ دولار ويصل فى بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة إلى ٢٠ دولارا وفى كندا حوالى ١٥ دولارا أمريكيا.

الاستهلاك الأمريكى وحده يمثل ٣٠٪ من استهلاك العالم وفى أوربا الموحدة ٣٠٪ واليابان ٢١٪، وبقية دول العالم تصل نسبة الاستهلاك حوالى ١٩٪. فى منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط يبلغ الاستهلاك ٢٪ أى ما يوازى مليارى دولار، بالنسبة لمصر تبلغ قيمة الاستهلاك الدوائى مليار دولار وهذا يعنى أننا نستهلك مايمثل ٣٪ من استهلاك العالم.

والواعدة فى مجال التصدير.

إذن واجبنا أن نضع اعتبارات المصلحة القومية فوق كل شىء وأن نحافظ على الصناعات الدوائية المصرية التى أنفقنا عليها الملايين.

● المصور: هؤلاء الذين يطالبون مصر بتطبيق اتفاقية الجات يدعون أننا نرفض التطبيق دون دراسة واضحة.. وأن قضية الجات مازالت غامضة فى عقول الكثيرين.. هل بالفعل أن تنازلنا عن فترة السماح يشكل خطرا أو أن رفضنا نابع من الدفاع عن المصلحة الوطنية أو بدافع من القلق أو حتى المصلحة الخاصة لدى البعض؟

● د. جلال : هم يقولون لماذا نحن قلقون، ولماذا كل هذه الضجة مادام هناك موقف مصرى بعدم التنازل عن الفترة الانتقالية للاتفاقية؟ وتوضيحا للأمر أقول إن اتفاقية الملكية الفكرية جاءت كأحد ملاحق الجات وتسرى من يناير ٩٦ بالنسبة لجميع دول العالم المتقدمة، أما الجات فتسرى من يناير ٩٥. وقد أعطيت فترة سماح للدول النامية ٤ سنوات أخرى حتى عام ٢٠٠٠، ثم يحق للدول النامية أن تطلب فترة سماح أخرى لمدة خمس سنوات أى حتى عام ٢٠٠٥.

إذن اتفاقية الملكية الفكرية تطبق منذ يناير ٩٦ وهذا يعنى أنها لم تطبق مع الجات فى يناير ٩٥. ومنذ هذا التاريخ بدأت الوفود الأجنبية وممثلو الدواء العالمية تأتى إلى مصر لمطالبتها بتطبيق اتفاقية الملكية الفكرية باعتبار أن صناعة الدواء المصرية من الصناعات الواعدة ولها خبرات متراكمة منذ ٤٠ عاما، هذه الوفود جاءت إلى مصر ثلاث مرات ولهم



المصدر : المصور
التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٧

وهذا ليس صحيحا من الناحية الواقعية لأننى لو قلت إن المنطقة التى تستهلك ٢٪ وضربت الرقم فى معامل التحويل سنجد أن نسبة الـ ٢٪ تصل إلى حوالى ١٥٪ من جملة الاستهلاك. إذن الفرق فى السعر بصفة خاصة وليس معدلات الاستخدام.

● المصور: أين تكمن المشكلة إذن؟

●● د. جلال : ماتريده هذه الشركات هو رفع سعر علبة الدواء المصرية لتصل إلى معدل ٢٠ دولارا أمريكيا أو مايقرب من هذا المعدل، هؤلاء الناس يتكلمون من وجهة نظرهم ومصالحهم، لقد تكلمنا مع المصريين فى المجلس الأمريكى ـ المصرى وشرحنا لهم أبعاد القضية وأعتقد أنهم تفهموا الموقف، ما أريد أن أقوله إن الاتفاقية وبنودها معقدة.. اتفاقية الملكية الفكرية التى هى ملحق لاتفاقية الجات بها ٧٣ مادة وكل مادة فيها أكثر من بند وكل بند به الكثير من التفصيلات، إن الذين يطالبون مصر بتطبيق الاتفاقية سواء فى الخارج أو من يمثلوهم فى مصر يدعون إننا لانفعل شيئا خلال الفترة الانتقالية. وأننا لو كنا جادين لكنا ابتكرنا بحوثا واختراعات ويقولون أيضا أننا بهذه الطريقة سنمنع فرص الاستثمار فى هذا المجال فى مصر. هؤلاء الناس يحاولون خداعنا حتى فى نصوص الاتفاقية ومرجع ذلك أنهم يفترضون أننا لم نقرأ بنود الاتفاقية وإذا كنا قرأناها فنحن لم نفهمها، وإذا كنا فهمناها فنحن لم نستوعبها. وأعتقد أن أساس مناقشاتهم مبنى على هذا التصور. ولكنهم فوجئوا أننا على دراية تامة بكل بند من بنود الاتفاقية وبكل تفصيلاتها ووقائعها باللغة العربية واللغة الإنجليزية ورغم ذلك فهم مصرون على أن مانقوم به هو نوع من «القرصنة» ـ على حد تعبيرهم ـ على حقوق الملكية الفكرية ومحاولة هضم حقوق الشركات العالمية.

● المصور: ولكن شركات الدواء العالمية تدعى أنها تنفق ملايين الدولارات من أجل البحوث ولها الحق فى الحصول على مكاسب من خلال رفع أسعار الدواء لتغطية نفقات البحوث والتطوير.

●● د. أحمد برهان الدين: هذه الشركات تتحدث كثيرا عن تخصيص ٢٥٪ من ميزانياتها لأغراض البحث.. وهذا صحيح.. ولكن الذى يجب أن نعرفه أن أى شركة تنفق ٢٠٠ مليون جنيه تحصل على ٢ أو ٣ مليارات من عائد مبيعاتها فى الأسواق العالمية ولذا فهذه حجة واهية، وقد ضغطت هذه الشركات خلال إعداد اتفاقية الملكية الفكرية الجديدة وأصرت على أن تمتد حماية حقوق الملكية الفكرية لعشر سنوات أخرى أى فترة الحماية ستكون عشرين عاما.. كما نصت الاتفاقية على أنه لايحق لأى شخص أو شركة أن يستغل الاختراع أو حتى التوصل إلى انتاج دواء بطريقة مختلفة. وهذا يعنى أن شركات الدواء لن تستطيع الاقتراب من أى اختراع لأى شركة عالمية لا بالتعديل ولا بالإنتاج بطريقة مغايرة مادامت فترة الحماية امتدت لعشرين عاما.

وتدعى شركات الدواء العالمية أيضا أنها تصرف على الدعاية لمنتجها الجديد فى الأسواق حوالى ٢٠٠ أو ٣٠٠ مليون جنيه وأعتقد أن هذا إدعاء كاذب فأى دواء جديد يعلن عنه ينتظره الأطباء والمستشفيات فى كل دول العالم. ولكن ماتقوم به شركات الدواء العالمية من خلال حملاتها الدعائية هو ترسيخ اسم المنتج الدوائى فى أذهان الأطباء وخاصة فى دول العالم الثالث ليظل دواء بعينه مدرجا فى روشتات هؤلاء الأطباء.

الهدف الآخر الذى تسعى إليه هذه الشركات هو تحطيم وهدم الصناعات المحلية، والدليل على ذلك أن شركة «ايبكو» المصرية نجحت فى انتاج دواء لعلاج أمراض القلب وطرح هذا الدواء فى الأسواق، فهاجت الشركات العالمية وقامت بحملة مضادة ضد الدواء وأدعوا أن المصريين لايستخدمون كيماويات دوائية فعالة فى إنتاج المستحضرات الدوائية.

إذن هذه الشركات لديها القدرة على انفاق مليار جنيه على الحملات الدعائية مقابل التشهير بالصناعات الدوائية المحلية وإزاحتها من الأسواق.

الحملة

● المصور: وماذا كانت نتيجة الحملة المضادة للدواء المصرى؟

●● د. برهان: هذه الشركات بما لديها من معامل وأجهزة متقدمة لم تستطع أن تثبت بشهادات تحليل موثقة أن الدواء المصرى الذى أنتجناه ليس له فعالية أو المادة الفعالة المستخدمة فى صناعته ليست جيدة، وللعلم لقد تم أخذ أكثر من ألف عينة من الدواء المصرى الجديد لتحليله بالخارج ولم تستطع أى شركة عالمية أن تثبت عدم فعالية هذا الدواء.

●● د. ثروت : نحن نُنتج مستحضرات دوائية فى مصر تباع بخمس أو ربع ثمن الدواء الذى تنتجه الشركات العالمية.. وعندما أطبق اليوم الاتفاقية بالتأكيد سترتفع أسعار الدواء بمعدلات كبيرة.. وليس من مصلحة أحد أن يضرب صناعة الدواء فى مصر بعد أن شهدت هذه الصناعة تقدما ملحوظا خلال السنوات العشر الماضية. يوجد فى العالم الآن ١٠٥ آلاف مستحضر دوائى من بينها ٥٠ مستحضرا يمثلون ٢٢٪ من إجمالى الاستهلاك الدوائى وتقوم بانتاج هذه المستحضرات شركات الدواء العالمية، ثم يأتى فى المرتبة الثانية حوالى ١٥٠ مستحضرا يمثلون ٤٩٪ من الاستهلاك الدوائى العالمى تستطيع شركات الدواء المصرية أن تصنع هذه المستحضرات إذا لم نوقع على اتفاقية الملكية الفكرية واستفدنا من فترة السماح الانتقالية. قيمة هذه المستحضرات أنها تمثل

د. زكريا جاد:
آليات السوق لاتصلح فى صناعة الدواء

حوالى ٥٠٪ من استهلاك العالم، أما بالنسبة لـ ٥٠ مستحضرا الذى تنتجها الشركات العالمية فهى عبارة عن أدوية شديدة الفعالية وآثارها الجانبية ضئيلة وأسعارها مرتفعة ويجىء بعدها حوالى ٦٠٠ مستحضر يعالجون الأمراض نفسها ولكن تأثيرها أقل وآثارها الجانبية أكثر إلا أن سعرها أقل.

● المصور: ما الذى تستطيع شركات الدواء المصرية أن تنتجه من هذه المستحضرات؟

●● د. برهان: الشركات المصرية بمقدورها انتاج وتصنيع ١٥٠ مستحضرا تمثل ٥٠٪ من استهلاك العالم، هذه المستحضرات هى لب وأساس العلاج فى العالم، ويمكن انتاجها محليا بأسعار تعادل عُشر أسعار الشركات العالمية، وأعتقد أنه فى خلال فترة السماح الانتقالية لاتفاقية الملكية الفكرية تستطيع شركات الدواء المصرية إنتاج هذه المستحضرات بكفاءة عالية وجودة مرتفعة وبأسعار تنافسية.

●● د. زكريا جاد: الشركات العملاقة وهى فى سبيل إغرائنا بتسهيل دخول الدواء الأجنبى تدفع بعدة مغريات أولها أنهم سوف ينقلون إلينا التكنولوجيا المتطورة فى صناعة الدواء وهذا بدوره استثمار أجنبى، والحقيقة أنه لاتوجد استثمارات أمريكية فعلية فى مصر فى مجال صناعة الدواء، وأغلب المصانع الدوائية مصرية تماما، أنا أدير أحد المصانع وكذلك د. باسيلى ود. برهان، وجميع العاملين

فى هذه المصانع تخرجوا فى مصانع القطاع العام، إضافة لاكتساب التكنولوجيا والشركات الأربع الأجنبيـة العـاملة فى صناعة الدواء بمصر لاهي خلقت كوادر فنية مصرية، ولا هى طورت التكنولوجـيـا، ولذلك أقـول مـرحـبـا بالاسـتثـمـارات الأجنبية فى مـجـال الخامات الدوائية أو الهندسة الوراثية، عدا ذلك أنا ضد استيلاء الأجانب على صناعة الدواء فى مصر، والشـــركـــات الأربع مع الأسف بدأت إدارة مشتركة مع المصريين ثم سيطرت تدريجيا على الشركات وأغلقتها فى وجه المصريين، معنى هذا أن الاسـتـثـمـار فى مـجـال الدواء بمصر يحتاج إلى وقفة متأنية.

المسألة الثانية هى آليات السوق لأننا نتكلم عن تجـارة وربح وإرادة حـرة للمـسـتـهلك فى اخـتـيـار السلعة، وهذه الآليات لاتنطبق بحـال على الدواء لأنه لايجوز فيه توفر الإرادة الحرة للمستهلك وهو المريض فى اختيار السلعة أو الدواء، ربما اشترى أحدنا كرافت أو قميصا حـسـبـمـا يريد، ولكنه لايفـعل ذلك مـع الدواء بغض النظر عن مستوى الدخول، وبالتالى فأنا أقول إن آليات السـوق لاتتفق مـعنا ولن تفيد المستهلك فى ظل توجه السيـاسـات الدوائية العالمية نحو السيطرة، وسعادتى تكون بالغة إذا دخل مستثمر مصرى فى مـجـال صناعة الدواء لأنه على وعى وفـــهم لظروف دولتـــه ومنطقته على العكس من المستثمر الأجنبى بغض النظر عن جنسيته، المسألة الأخيرة هى ارتفـاع فـاتورة الدواء بمصـر ارتفـاعـا مطردا لأسباب كثيرة منها زيادة تكلفة الدواء وبالتالى فـالأسرة تحت ضـغط شديد كـمـا أن الأطباء تحت ضغط دعائى أجنبى لعمل غسيل مخ وفى الوقت الذى يحصل فيه العامل الفنى فى أوربا على ٣٠ أو ٥٠ دولارا فى الساعة الواحدة فإن العامل الفنى عندنا إذا حصل على ٥٠٠ جنيه فى الشهر فرح بها، ولهذا فأنا اليوم كمنتج أدوية أقـوم بتـصـنيع دواء بغـرض التـصـدير للأسـواق الخارجية بواسطة شـركات أجنبية أخـرى، فـالأدوية الأجنبـيـة الجديدة تم انفاق الملايين على الدعاية لها، وهناك اتجاه تجارى كبير وبالتالى اتجاه للربح وليس اتجاها علميا ويجب ألا نجـرى وراء كل مـاهو جديد، وهناك أدوية أجنبية تباع فى الخارج بـ ٢٦٠ جنيـهـا وتبـاع هى نفسـهـا عندنا بـ ١٤٠ جنيـهـا، فـهل معنى هذا أن الشركات الأجنبية تريد الخسارة لنفسـهـا، ولكن المسألة فى مجملها أن فاتورة الدواء المصرى فى ارتفـاع كـمـا هو الحـال فى كل شىء بسـبب زيادة التكاليف وعـمليـات التطوير، وإذا مارفعنا فترة السمـاح سنكون بصدد فاتورة دواء مصرية لايتحملها المجتمع المصرى ولا المواطن العـادى خـصـوصـا أن الأسـرة الطبـيـة تحت ضـغط إعـلانى فظيع يضربها. ويكفى أن أقول إن هناك دواء جديدا عبـارة عن نوع من المضـادات الحـيـوية يقـوم بالإعلان عنه فى مصر أكثر من مـائة مندوب كلهم من الأطباء!!

●● د. ثروت : على سـبـيل المثـال هناك.. حقنة معينة لعلاج الذبحة الصـدرية ثمنها ٦١٤٥,٨٠ جنيه فكيف يحصل عليها المريض

إذا علمنا أن أى إنسـان مـعـرض فى أى وقت للذبحـة الصـدرية، هل تتـصـورون أن مـريض غسيل الكلى أو الفشل الكلوى يحتـاج لحقن بعد كل غسيل بسعر ١٥٢٤ جنيها، ثم صنف آخـر كنقط بـ ١٨٦,٥ جنيـه وفى حـالة زرع الكلى وبهدف تخـفـيض مناعة الجسم وعدم طرده للكلى الجـديدة يحـتـاج المريض إلى زجاجة ثمنها ٧٤٨,٥ كل خمسة عشر يومـا، وهو فى حاجة إلى زجاجتين فى الشهر فضلا عن الأدوية والعلاجات الخاصة فمن يستطيع مـواجـهـة مثل هذه الأسـعـار؟! ثم إن المريض الذى يعالج كيميائيا يحتاج إلى شريط أقراص ثمنه ٤٢٨ جنيها وللحد من القيىء بدواء واحد ثمنه ١٧٨ جنيـهـا، وإذا كانت هذه هـى أسـعـار الدواء فـمـا هـى أسـعـار العـلاج نفسـهـا، وهل يمكن أن تسـتـمـر مـثل هذه الظروف، لايمكن ومحال أن تستمر، وإذا كانت شكوى المواطن العـادى تزايدت فى العـامين الأخـيـرين من ارتفـاع أسـعـار الدواء فكيف بهـا إذا نظرنا



إليها بعد ٢٠ سنة من الآن؟!.. شركات الأدوية المحلية لن تقف فهى ستعمل فى أى مناخ، والعبء الأكبر سيقع على كاهل المرضى الذين يطلبون العلاج فكم يدفعون فاتورة الدواء؟ هذا هو التحدى الأكبر، وإذا كانت الدولة هي التى تعالجهم بنظام التأمين الصحى فكم ستدفع هى أيضا؟

●● د. جلال غراب: من ناحيتنا فإن التعجيل ليس فى مصلحتنا إطلاقا، لأننا لانريد استثمارا أجنبيا فى صناعة الدواء، عندنا ٢٨ مصنعا تقريبا، وهى تعمل بـ ٣٠٪ فقط من طاقتها، أى أننا نستطيع أن ننتج أضعاف ماننتجه حاليا فما حاجتنا لاستثمارات أجنبية فى مجال صناعة الدواء، أما إدعاؤهم بتحسين صورة مصر عالميا فى ناحية احترام حقوق الملكية الفكرية حيث يضعون الدول الغربية وإسرائيل فى المرتبة الأولى ثم مصر وتركيا في المرتبة الثانية، والصين والهند فى الدرجة الثالثة، وهذا كلام مرسل، أما الإدعاء بنقل تكنولوجيا الدواء فمردود عليه لأن الآلات والتكنولوجيا متوفرة فى كل مكان ولافرق بين مصانعهم ومصانعنا الدوائية، فمنطقة الإنتاج أصبحت تكنولوجيا عادية ولانحتاج فيه لآلات غريبة، وبالتالى فهو سبب واه، ثم يزعمون أن التطبيق الفورى للجات لن يرفع أسعار الدواء، وهذا كلام مغلوط وخاطىء، فالأسعار سترتفع حتما وسيدخل الدواء الاجنبى بسعره الموجود به فى الأسواق كلها دون تخفيض، أما احترام الملكية الفكرية والإدعاء بعدم احترام مصر لها فكلام لا أساس له من الصحة لأن مصر احترمت حقوق الملكية الفكرية قبل اتفاقية برن ١٩٧١، لأن بمصر اتفاقية براءة الاختراع السارية حتى الآن منذ ١٩٤٩ وهى تحمى الخامات الدوائية وطريقة الوصول إلى اكتشاف الدواء نفسه ولاتحمى الدواء نفسه وذلك لمدة عشر سنوات لأن الاعتبارات الإنسانية القديمة بين الدول كانت ضد احتكار الدواء، هذه كانت ادعاءاتهم، أما نحن فنرى أن بنود الاتفاقية متعسفة جدا. وهى أول سابقة فى العالم تظهر اتفاقية لاتراعى كل الأطراف ولم تنظر إلى الإنسان الفقير أو الدول النامية والفقيرة، فعلى سبيل المثال المادتان ٥٠ و٥١ من الاتفاقية تتكلمان عن التدابير الوقائية بمعنى وقف أو منع من الانتقال بحجة أنها غير مسجلة فى مكتب براءات الاختراع، أما المادتان ٤٥ و٤٦ فتتناول العقوبات مثل مصادرة الدواء ثم مصادرة الآلات المستخدمة في صناعته وغلق المصنع، وفرض تعويض عن الأضرار التى أصابت المدعى، والحكم بغرامة مالية، وأخيرا السجن والعقوبات الجنائية إذا ثبتت شبهة التزوير أو التقليد، ثم هناك المادة ٣٤ الخاصة بعبء الإثبات وخلافا للقاعدة الفكرية يقع عبء الإثبات على المدعى عليه فالبينة هنا على من ادعى عليه، ويستطيع المدعى أن يوقفه حتى يثبت العكس، وإذا لم يقدم الدليل خلال المدة المنصوص عليها حكم المدعى أو القاضى ضدك دون أن يكون مستندا على أى دلائل!.. هذه هى مظاهر التعسف فى بنود الاتفاقية.

منازعات

● المصور: من سيتدخل لفض مثل هذه المنازعات؟

●● د. جلال : هنا لابد وبنصوص الاتفاقية أن تنشأ محاكم خاصة أو تنشأ دوائر خاصة بالمحاكم العادية الموجودة حاليا، ولكننا مع هذا نقول إنه فى سنة ١٩٩٩ ستتم مراجعة بنود الاتفاقية ونتعشم إلغاء البنود المتعسفة، وستكون هناك مراجعة ثانية عام ٢٠٠٠ ونأمل أيضا بالتنسيق مع الدول المتضررة وهى كثيرة أن نلغى البنود المتعسفة، هذا كله ونحن الآن لم نستشعر بخطر الاتفاقية الحقيقى، فالخطر كبير وقادم إن لم نتصد له من الآن، ثم إنهم سيقومون أثناء مراجعة بنود الاتفاقية سنة ١٩٩٩ بإضافة بند



المصدر : .... الـــــــ

التاريخ : ...... ٤ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعسفى جديد لاحتكار أصناف النبات إذا ما استخدم الهندسة الوراثية فى تغيير صفات النبات، أيضا سنناقش الإجراءات التى كان يجب أن تتخذها الدول المتقدمة بنصوص الاتفاقية ولم تقدم عليها، أما نحن فى مصر فكان علينا واجب أن نفعله ولم نقم به، وهذا هو الموقف بمنتهى الصراحة لأنه ليس هناك بعد مصلحة لمصر فى شىء، أما الذى كان يجب أن يفعلوه فهو بناء قاعدة علمية، وتكنولوجية فى الدول النامية، هذا كان واجب الدول والشركات المتقدمة أن تقوم به وفقا للبند ٦٦ من الاتفاقية، أما المادة ٦٧ فتنص على ضرورة مساعدة الغرب لنا كى نستطيع تطبيق الاتفاقية مثل تعديل القوانين عندنا، وتطوير مكتب براءات الاختراع المصرى لأنه ليس على المستوى اللائق كى ينص على حق الأنواع الجديدة فى الحصول على براءة الاختراع من عدمها، فالمكتب الموجود حاليا بأكاديمية البحث العلمى عبارة عن عدد من الموظفين دون

خبرة أو علم أو مراجعة، ثم أن المادة ٨ تنص على أن من حق كل دولة تعديل قوانينها بما يضمن صحة مواطنيها وأمنهم الاجتماعى والاقتصادى، ثم إن المادة ٢٧ تنص على حق كل دولة فى منع دخول أى اختراع يضر بأمن مواطنيها، ثم لمواجهة التعسف فى استخدام الحق إذا ماحجب صاحب البراءة اختراعه كان من حق الغير اجباره على كشفه، ثم لابد أن نقيم لجنة مراجعة سعرية لمراقبة الأسعار الدوائية، خلاصة الأمر أن مصر محتاجة إلى فترة السماح فعلا لتنفيذ جميع الإجراءات الضرورية والمطلوبة، وهذا هو نفسه موقف الحكومة المصرية فهى أكثر منا وطنية ونحن ندعمها، أما إذا طبقنا الاتفاقية اليوم فإن السعر سيرتفع لا محالة، والبراءة ستكون ١٠ سنوات على الأقل، وعلى سبيل المثال كانت كندا تسير وفق نظام ثابت خاص بها منذ أوائل الثمانينات حتى سنة ١٩٩٣ ثم طبقت الاتفاقية فكان إجمالى خسارتها مابين ٤ و٧ مليارات دولار، رغم أن استهلاك كندا الدوائى ربع استهلاكنا فى مصر، هذا رغم أن كندا أقامت لجنة للمراجعة السعرية وفرت حوالى مليار دولار ولكن الشعب الكندى سيدفع مابين ٤ و٧ مليارات فى مدة ٤ سنوات فقط حتى مارس ١٩٩٧.

●● د. ثروت : ليس هذا فحسب بل إن هذه الاتفاقية وجدت مع المعارضة الخارجية لها درجة أن أطلق عليها البعض.. «اتفاقية الشيطان»، وقالوا إنها أكثر الاتفاقيات ظلما فى التاريخ البشرى، هذا الكلام تردد فى الدول الغنية التى طبقتها، أما الكلام بأن الدواء المصرى لن ترتفع أسعاره إذا طبقنا الاتفاقية فمغالطة كبيرة، لو طبقناها غدا فسوف يمنعون عنا خامات الدواء مثلا وسنكون ملزمين بوقف استيرادها وبالتالى سيموت عدد كبير جدا من المستحضرات الطبية المصرية، فالأسعار حتما سترتفع، وسيكون لدينا مستحضرات مسجلة فى وزارة الصحة المصرية ولكننا غير قادرين على تجهيزها وبالتالى فهى غير موجودة وهذه طريقة أخرى غير مباشرة لارتفاع الأسعار.

●● د. زكريا : أيضا يرددون أن نصوص الاتفاقية ستطبق على كل ماهو جديد وليس على الأدوية الموجودة فى السوق، وهذا محض افتراء لأنه فى أمريكا نفسها قامت شركة بإنتاج دواء سبق لها انتاجه من ١٥ سنة فتصدوا لها وأوقفوا انتاجها!

●● د. برهان: هناك لوبى موجود حاليا فى الغرب نفسه ضد تعسف هذه الاتفاقية، فالمعركة بدأت مبكرا وسنة ٢٠٠٠ حين يقومون بمراجعتها سيشعرون بأخطارها هم أنفسهم.

●● د. ثروت: طبعا من حججهم البحوث وتكاليفها والعائد من ورائها، حيث يقولون إن هناك ٧ ملايين مركب كتجارب للتخليق مركب واحد للإستعمال، وهذه مبالغات شديدة، أما الكلام العلمى المنشور فهو أنهم فى سبيل تحضير مركب دوائى هناك ١٢٠٠ مركب تجريب، وهذا الكلام هو الأقرب إلى الواقع وهو أبعد ما يكون عن رقم السبعة ملايين، وعلى سبيل المثال هناك مركب معين خاص بقرحة المعدة أنتجته إحدى الشركات الدوائية متعددة الجنسيات وتكلف تطويره ٢٧٨ مليون



دولار وفى العام السابع من تسويق المستحضر كان ربحهم مليارا و٦٠ مليون جنيه استرليني، أى مليار و٦٠٠ مليون دولار أرباح ببحوث تكلفت ٢٧٨ مليون دولار، فهل يحق له بيع المادة الخام بعشرة أضعاف سعرها أو أكثر وإذا كان من حق كل إنسان أن يحصل على العائد المادى لنتاج فكرى فيجب أن يكون ذلك بحدود دون أن يمتص دم الفقراء لبناء أهرامات من المال فى الخارج! واتفاقية «الجات» نفسها قالت إن الأدوية والأغذية نظرا لبعدها الإنسانى يجب ألا يطبق عليها الحماية التى تطبق على بقية السلع، والضمير العالمى نفسه ثائر ضد هذه الاتفاقية ويجب ألا ننساق وراء المغالطات، ودراسة العائد من البحوث ليست سرا أو حكرا على أحد ولابد أن نناقشه معهم ولامنطق على الإطلاق فى التعامل مع واحد يعطينى برشامة دواء بسعر ثابت لمدة ٢٠ سنة دون أن أناقشه!

●● د. برهان: حتى سنة ٢٠٠٥ من حقنا مراجعة الاتفاقية لأن الشركات متعددة الجنسية أصبحت تشكل قوة جبارة متحدة ضد مصالح الشركات والدول الصغيرة وأصبحت ميزانية الشركة الواحدة منها أضعاف ميزانية الدولة فى العالم الثالث، ثم هناك صراع حال بين هذه الشركات والمعارضين لسيطرتها واحتكارها، وأنا متأكد من أن سنة ٢٠٠٥ ستشهد تراجعا كبيرا فى نصوص الاتفاقية الحالية المتعسفة ضد مصالح الفقراء والأغنياء على السواء.

●● د. زكريا : البحوث الدوائية اليوم ليست حكرا على أحد، فهناك شركة يابانية متخصصة فى بحوث الدواء ثم تقوم شركات أمريكية كبيرة جدا بشراء البحوث منها، معنى هذا أن العالم تغير وما نقابله أصبح خطيرا، فهناك اندماج حال بين شركات عملاقة جدا، ومن المحتمل أن نرى العالم بعد سنوات معدودة وتحركه مثلا خمس شركات فقط مثل الديناصورات، وهو موقف يهدد مصالح الشعوب كلها بما فيها الغربية وليس الشعب المصرى وحده، أعود إلى البحوث الدوائية لكى أؤكد أنها ليست بالضرورة اختراعا، وتوجد دول كبيرة رأسمالية لم تخترع ولكنها أعطت البحث أهميته، وهذا مانطالب به على مستوى مصر كلها، لابد أن يأخذ البحث العلمى حقه الكامل، ولابد أن تزيد مخصصات البحوث الدوائية وإن احتجنا إلى التكامل كشركات دوائية فما الذى يمنع ذلك وتستطيع الصحافة المصرية أن تقوم بدور مهم جدا بتحريكها ودفعها للبحوث الدوائية بمصر وتنشيط المياه الآسنة والبركة الراكدة، إذن لابد أن تتلاقى المؤسسات ومراكز البحوث بقوة بضرورة ملحة فلم يعد التلاقى اختياريا بل بدافع الضرورة لحماية الذات.

●● د. جلال غراب : نحن سنعمل على عدة محاور أولها مراجعة وتعديل الاتفاقية سنة ٢٠٠٠ حيث سترتفع الشكوى من جميع دول العالم، والمحور الثانى أننا نهتم بالبحوث الدوائية الرخيصة بمفردنا أو بالتعاون مع غيرنا، ثم لابد من الاستفادة من نصوص المادتين ٨ و٢٧ اللتين تجيزان غلق الباب فى وجه الأدوية التى لانحتاج إليها والتى لاتتماشى مع ظروف المواطن المصرى، فالمادة ٨ على سبيل المثال تنص على أنه من حق كل دولة فى اتخاذ القوانين والإجراءات التى تحمى أمنها الاجتماعى أو الاقتصادى بما لايتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية ، فمن حقنا مثلا أن نرفض تسجيل الدواء الأغلى من ٥٠ جنيها، هذا حقنا بنصوص الاتفاقية.

المطلوب

● المصور: ماهو المطلوب تحديدا من الحكومة المصرية؟

●● د. برهان: أن يرسل مجلس الشعب إلى الحكومة بالموافقة على الجات بشرط التمتع بفترة السماح.

●● د. زكريا : لابد من قرار حكومى بعدم التعجيل والحل هو غلق الباب حاليا حتى لانظل فى هاجس ومخاوف مستمرة ولن يتوقف الكلام ولن نصل لشىء مادمنا لم نغلق الباب ونتمهل فى الموافقة على الاتفاقية، •



المصدر : المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٧

والمسألة الثانية هى التعجيل بقانون براءات الاختراع الجديد مع الأخذ بالاعتبار أن يتماشى مع التطور الجارى على مستوى العالم .

●● د. جلال : أنا أتصور أن الحكومة حتى لحظتنا هذه موافقة على الجات كقرار سياسى ولا دخل لى بهذا الموضوع ولكننى أطالب بدراسة قانون براءات الإختراع الجديد دراسة كافية لتحقيق صالح المواطن المصرى، وأن ننشىء مجلسا للمراجعة السعرية، وأن نتخذ قواعد للتسجيل تجعلنا فى وضع نرفض فيه ما لا نريده من أدوية، أخيرا لابد من تدعيم مكتب براءات الاختراع فى مصر تدعيما كاملا، النصوص تقول إن المعادلات والبديهيات لاتسجل، فما الذى يسجل إذن؟، ثلاثة شروط أولية هى: أن تكون المادة أو المركب المتقدم للتسجيل جديدا، وأن يشتمل على إبداع علمى، وأن يكون قابلا للتطبيق الصناعى، فمن يستطيع أن يفصل فى هذه الأمور، أهو موظف عادى موجود فى المكتب أم لجنة علمية متخصصة على أكبر قدر من الكفاءة العلمية لفرز البراءات المتقدمة فرزا علميا.

●● د. ثروت : المطلوب من الحكومة طمأنة رجال صناعة الدواء فى مصر لأننا مشغولون حقا وفى حيرة شديدة، وهناك احتمال بيع عدد من شركات الأدوية المحلية للشركات الأجنبية إذا لم تطمئن اطمئنانا كافيا للمستقبل، ويجب أن ننتهز هذه الفرصة كى نصدر قانون البراءات أو الملكية الفكرية فى صورة حسنة جدا دون ثغرات مستقبلية، والأهم من هذا كله محاولة عمل مستحضرات مصرية مثيلة للمستحضرات غالية الثمن عاليا، ولن يتم هذا دون تشجيع وزارة الصحة لصالح المواطن المصرى.

●● د. برهان: الغريب حقا أننا نحن الذين نتكلم عن مخاطر صناعة الدواء فى مصر ونحن الذين حملنا على كاهلنا عبء هذه الصناعة لسنا ممثلين فى أية هيئة أو لجنة حكومية تناقش مخاطر الدواء، العالم الخارجى يفتخر بنا ونحن هنا أبعد ما نكون عن تحديد سياسات الدواء بمصر، هذه حقيقة وتقرير واقعى والإجابة ليست عندى!

●● د. زكريا : أحب أن أضيف توضيحا لكلام د. برهان، حيث أن واقع الحال يقول إن هناك حالة تفرق وتشتت بين شركات الدواء بمصر، فهناك وزير لقطاع الأعمال يتبعه الدواء مع السياحة مع أنشطة أخرى كثيرة وبالتالى هناك شركات دوائية تتبع قطاع الأعمال، شركات أخرى تتبع وزارة الصحة، ولذلك لابد من إنشاء مجلس أعلى للدواء يضم كل هؤلاء المسئولين لتوحيد الفكر والقدرة على التحدى .

●● المصور: خالص الشكر للسادة الضيوف ☐



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٧

د. ثروت باسيلى : ضرورة ربط تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية بمستوى الدخل العام للفرد

توفير الدواء بالسعر المناسب حق للمريض محدود الدخل

شركات الدواء المحلية تقوم بدورها القومى على أكمل وجه

صرح د.ثروت باسيلى رئيس جمعية منتجى الصناعات الدوائية انه لابد من ربط تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية بمستوى الدخل العام للفرد حيث ان نصيب المواطن المصرى فى الرعاية الصحية لايتعدى ١٤ دولارا سنويا فى حين ان نصيب المواطن الأمريكى ٢٠٠ دولار سنويا.. فهل من المنطق ان نطبق المنطق الامريكى على أوضاع الاقتصاد المصرى..

كما ان من اهم السلبيات والاضرار من تطبيق التربس تناقض الاتجاه نحو الاستثمار الجديد فى الحوافز المؤدية الى انفاق استثمارى جديد وضخم فى عمليات الاحلال والتجديد مما يؤدى الى انخفاض حاد فى انتاج مصر من الدواء..

واضاف سيادته ان الموافقة الفورية على الاتفاقية سوف تحرم مصر فى السنوات العشر المقبلة واستغلالها فى عمل مستحضرات جديدة سوف تزيد على ٣٠٠ مستحضر بالأسعار التى تتوافق مع اقتصاديات الشعب المصرى حيث يوجد مستحضرات تستورد من الخارج سعرها يعادل ١٠٠٠٪ من سعر الدواء المحلى وسوف أعطى مثالاً لأحد المستحضرات سعره يتعدى ١٠٠٠ جنيه (الف جنيه) للعبوة الواحدة وليس من حقك ان تستورد دواء شبيه لدواء محتكر..

وسوف تؤدى الى زيادة اسعار الدواء نتيجة اطلاق يد صاحب البراءة واعطائه قوة احتكارية مطلقة للتحكم فى جميع الشركات العاملة بمصر وحصوله على امتيازات تضاف الى تكلفة انتاج الدواء وترفع من سعره وزيادة فاتورة الاستيراد وتراجع حجم وقدرات التصدير..

وينبه د.ثروت باسيلى الى نقطة هامة ان المواطن المصرى سوف يخسر ميزة السعر الاقتصادى لعدد يتراوح بين ١٥٠ - ٢٠٠ مستحضر سوف تنتهى براءة الاختراع بالنسبة لها والمحددة حاليا بمدة عشر سنوات وفقا للقانون المحلى مما يؤدى الى رفع اسعار الدواء بنسبة تتراوح بين خمسة وستة اضعاف على الاقل..

ويؤكد سيادته ان الادوية والسلع الانسانية لابد



وان تكون هناك سلطة تحكمها لصالح الشعب فالمرض يفرض على الانسان وليس باختياره وبالتالى فالدواء ايضا يفرض على الانسان وليس باختياره لذا لابد من وجود سلطة عليا تحكم فى الأمر.. فلابد من مراعاة القدرة الشرائية.. للمواطن المصرى البسيط.. فليس من المعقول ان يردد ان الشركات العالمية تنفق ملايين الدولارات وان من حقها تعويض هذه المبالغ على حساب المريض حيث أن مايصرف يحقق فى ٦ اشهر فقط من تداول المستحضر فى السوق فمثالا لذلك: دواء تخفيف قرحة المعدة يباع بسعر ١٥٣ جنيهاً فى حين أن هناك ٤ شركات دواء مصرية تنتجه بسعر ٤٢ جنيهاً فقط فليس من المعقول ان نحقق ارباحا طائلة دون مراعاة البعد الانسانى للمريض وحاجته الشديدة لدواء.. فالشركات العالمية لم تقدم استثمارات كبيرة بل تهتم بتحويل الارباح للشركة الام وتظهر الميزانيات دائماً خاسرة ويقول رئيس جمعية منتجى الصناعات الدوائية فى حديثه اننا لو فتحنا كتاب الاسعار سنفاجأ بعدة أسئلة هامة ومصيرية وهى:

● كيف يدفع مريض السرطان ٤٢٨ جنيها فى عشرة أقراص تستعمل فى بضعة ايام قليلة جدا ليس لكى يعالج السرطان نفسه ولكن لكى يخفف عنه القئ الناتج من علاجات السرطان..؟!

● كيف يدفع مريض الفشل الكلوى الذى يزرع كلية تستنفذ كل ماله ثم بعد ذلك يظل يدفع طوال حياته ٨٨٠ جنيها كل اسبوعين لكى يقلل من مقاومة جسمه للكلية الدخيلة؟!

● ماذا سيفعل المريض اذا لم يستطع شراء الدواء لأفراد اسرته لارتفاع ثمنه..؟! ان من يقول لنا وقعوا على الاتفاقية اولا وسوف تنهال الاستثمارات بالبلايين على رؤوسكم نرد عليه بنفس المنطق لماذا لايكون التطبيق

بالعكس الآن بحيث اذا بلغت جملة الاستثمارات الأجنبية ٥٠ مليار دولار مثلاً نقوم نحن بعد ذلك بالتوقيع الذى تريدونه منا!!!

واختتم د.ثروت باسيلى حديثه قائلاً:

ان العجلة فى التوقيع على الاتفاقية سوف تؤدى الى مكاسب هائلة للشركات المتعددة الجنسيات من ٣ الى ٤ مليارات دولار سنويا خلال السنوات الباقية لتطبيق الاتفاقية ولن يحصد المواطن المصرى البسيط سوى المرارة والشوك فهذه قضية مصير لاتتناسب معها الشعارات الجوفاء فأسعار الدواء وقدرة المواطن على الشراء اهم شئ ينظر اليه وامامنا مثال فى كندا التى



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٧

●● انتهت دراسة «الخدمات الحكومية في ظل إتفاقية الجات» التى اعدتها د. هانم الشبيني ونشرتها مجلة «الادارة» بعددها الثالث الى ان الخدمات الحكومية تواجه مخاطر من أهمها المنافسة الشديدة التى تتجاوز الأسعار وتشمل الجودة والسرعة والتكلفة في صورة خدمات متكاملة وسيادة مطالب المستهلك والتقادم السريع في السلع من جراء التطور التقنى والمعرفى المتلاحق وتساقط الدعم والحماية والمواجهة المباشرة مع المتغيرات.

وترتب المخاطر - بل تفرض - الأخذ بمبدأ الادارة العالمية في المنظمات الحكومية والتخطيط الاستراتيجي والأشكال التنظيمية المرنة والوقوف على متطلبات المستفيد من الخدمة الحكومية وإعادة النظر في التشريعات القائمة وميكنة الخدمة .



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ ابريل ١٩٩٧

اتفاق دولى لتحرير تجارة تكنولوجيا المعلومات

اقتنصت القوى التجارية الكبرى والدول النامية اتفاقا كاسحا حجمه ٥٠٠ مليار دولار لالغاء الرسوم الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات فى دفعة قوية للمستهلكين والمنتجين فى الصناعة المزدهرة. وقال ريناتو روجيرو رئيس منظمة التجارة العالمية انه للمستهلك العادى تعنى الصفقة توفر منتجات تكنولوجيا المعلومات واجهزة الكمبيوتر الشخصى باسعار ارخص فى اسواق الدول من الهند الى اوروبا. واشاد روجيرو بالاتفاق قائلا انه نجاح كامل لمنتجى اجهزة الكمبيوتر والاقتصاديات الصاعدة والمستهلكين على حد سواء. وقال انه سيعطى دفعة قوية لتدفق الاستثمارات عبر الحدود والنمو الاقتصادى. وقال هذا الاتفاق فى غاية الاهمية للاسواق الصاعدة فيما يتصل بفتح اقتصادياتها وتفكيك الحواجز الجمركية وامكانية شراء منتجات باسعار اقل.

والتزمت ٤٩ دولة تمثل ٩٢٫٥٪ من التجارة العالمية فى منتجات تكنولوجيا المعلومات بالاتفاق الذى سيخفض الرسوم الجمركية على اجهزة الكمبيوتر ومنتجات الاتصالات واشباه الموصلات ومعدات تصنيع اشباه الموصلات وبرامج الكمبيوتر والاقراص المدمجة. وقال احد المحللين ان اهمية الاتفاق تكمن فى التنافس فى الاقتصاد العالمى مثل اهمية الماء للانسان.

وقال اخرون ان الاتفاق يفتح الطريق امام نمو هائل فى الصناعة ويتيح ابرام اتفاقيات طموحة مستقبلا. وقال روجيرو ان الاتفاق يكمل اتفاقية منظمة التجارة العالمية فى فبراير لتحرير تجارة الاتصالات الاساسية ويغطيان معا نشاطا تجاريا قيمته اكثر من تريليون دولار سنويا وهو ما يزيد عن التجارة العالمية فى كل من الزراعة والسيارات والمنسوجات.



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هجوم أمريكي جديد ضد صناعتنا الوطنية

كتب محمد منير: قدم إلى مصر فجاة وفد امريكي رفيع المستوى- علمت "الأهالي" أن الوفد سيقوم بشن «حملة مضادة» للحملة التي تناهض الآثار السلبية لاتفاقية "الجات"، خاصة مبدأ «حماية الملكية الفكرية». تهدف الحملة المضادة بشكل خاص إلى تهيئة المناخ لزيارة ال جور نائب الرئيس الأمريكي إلى مصر، في اوائل الشهر القادم، والتي تستهدف- ضمن أهداف أخرى- التعجيل بتطبيق الاتفاقية، وإلغاء مدة السماح الممنوحة لمصر لتوفيق اوضاعها.

بدا الوفد الأمريكي فعلا في عقد ندوات ضيقة لعملائه لتدريبهم على دحض التحذيرات التي وجهتها الدول التي بدأت تعاني من الآثار السلبية لتطبيق الجات، مثل كندا وإيطاليا. وتستهدف لجنة الدعاة الأمريكان بشكل خاص التاثير على المؤسسات ووسائل الإعلام المناهضة للجات، وذلك عن طريق إغراءات مختلفة. وتعتبر هذه اللجنة احد الأنشطة الأمريكية العديدة لغزو الاقتصاد المصري، ومن بينها لجان لإغراء الحكومة والشركات الخاصة ببيع منشاتها لمستثمرين اجانب.



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات والدواء

المرضى وأصحاب الشركات يستغيثون الحكومة "عين تلمح الجنة واثنتان في النار"!

تحقيق
محمد منير

الفلق.. يتواصل فى اوساط المعنيين بصناعة الدواء المصرى من الصناع والمستهلكين.

والسبب الضغوط الامريكية للتطبيق الفورى لاتفاقية الجات وإلغاء المهلة الممنوحة لمصر لتوفيق أوضاعها.

وكلمة السر: مبدأ حماية الملكية الفكرية الذى يحظر على الصناعات المصرية إنتاج صناعات مماثلة لمنتجات شركات المنشأ.

والحاصل: فيما يخص صناعة الدواء انذار عاجل بالتصفية.. واشباح تطارد المواطن بموجة جديدة من الزيادات الباهظة فى تكلفة العلاج تهدد بحرمانه من هذا الحق اصلا.

وقد اتسعت دوائر القلق مع النتائج التى أسفر عنها تطبيق الجات فى دول صناعية عريقة كإيطاليا وكندا.. فما بالك عندما تطبق الاتفاقية على رقاب مصر.

وقبل الجات استفادت صناعة الدواء المصرى من عدة مزايا نسبية:

* اتجاه الشركات المنتجة عالميا لمنح براءات الاختراع لعمليات التصنيع، دون المنتج النهائى.. وكذلك براءات الاختراع المسجلة للشركات المنتجة.

* التشريعات المصرية المحلية التى كانت تحدد فترة الحماية لهذه البراءات بفترة زمنية مدتها ١٠ سنوات قابلة للتجديد.

خسائر فى ٢٠٠ مستحضر

ويرصد تقرير شعبة صناعة الدواء انه بالتطبيق الفورى لاتفاقيات الجات سوف يخسر المواطن المصرى ميزة السعر الاقتصادى لعدد يتراوح بين ١٥٠ و٢٠٠ مستحضر التى سوف تنتهى براءات اختراعها والمحدد لها حاليا مدة (عشر سنوات) وفقا للقانون المحلى، وسوف تنتج هذه المستحضرات وفقا لقواعد براءات الاختراع الجديدة التى ترفع مدة الحماية إلى ٢٠ عاما مما يؤدى إلى رفع أسعار إنتاجها بنسبة تتراوح بين خمسة وستة أضعاف على الأقل

وتؤكد ورقة صادرة عن هيئة التخطيط الدوائى هذه السلبيات وتضيف عليها.

ارتفاع معدل الأسعار خاصة للأصناف الجديدة والخاصة بالامراض المستعصية والمزمنة مثل أمراض القلب والسرطان التى قد تصل إلى ٥٠٠٪ وينتج عنها أن تتحمل الدولة ماقيمته مليار دولار فور التطبيق.

انكماش سوق الأدوية البديلة وازدياد حجم سوق الأدوية المحمية تجاريا مع التفاوت الكبير فى أسعار المجموعتين.

- انكماش الاستثمار فى الصناعة الدوائية المصرية التى تصنع الأدوية البديلة ويقابلها زيادة الاستثمار فى الصناعة الدوائية الخاص بالشركات المتعددة الجنسيات.

زيادة تكلفة الأدوية المخصصة للتامين الصحى والقطاع الحكومى لارتفاع أسعار الأدوية المجمعة التى يطلبها هذا القطاع مع عدم توفر الأصناف البديلة.

-احتكار الشركات متعددة الجنسيات لاصناف حيوية ومهمة دون امكانية تحديد سعر هذه المستحضرات حيث أنها أصناف جديدة ووحيدة وليس لها مثيل منافس مع ضعف الامكانية الاقتصادية للمريض المصرى.

تعاون القطاعين

وطبيعى ان تتحد المجهودات العاملة فى مجال الدواء سواء كانت قطاع خاص أو عام لمواجهة هذا الخطر الداهم الذى لم يفرق بين ماهو خاص وعام، فالدمار موجه إلى صناعة الدواء المصرى عموما وصحة المريض المصرى خصوصا.



جميلة موسى

وفى مناقشة مع الدكتور «ثروت باسيلى» رئيس شركة امون للصناعات الدوائية. انتقد اساسا فكرة ربط مصر بمهلة عشر سنوات لتوفيق اوضاعها وبعدها تصبح رهينة لبنود الاتفاقية هذه الفكرة التى استندت إلى إعطاء مهلة للدول التى يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ١٠٠٠ دولار سنويا.. ويتساءل كيف تطبق المنطق الامريكى على الاقتصاد المصرى خاصة فى مجال العلاج والدواء فى الوقت الذى لايتعدى نصيب المواطن المصرى من الرعاية الصحية "١٤" دولار



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٩ - ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سنويا في حين تصل قيمة هذا البند إلى نحو "٢٠٠٠" دولار سنويا للمواطن الأمريكي.كما يهاجم د. باسيلي هؤلاء الذين يطالبون مصر بالتنازل عن المهلة الممنوحة لها دعما لأبحاث الأدوية المكتشفة حديثا حيث أن إجمالي استهلاك الدول الأفريقية باكملها من الدواء لايتجاوز ٢٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي بينما يبلغ استهلاك امريكا وأوربا

واليابان أكثر من ثلثي إنتاج الدواء على المستوى العالمي، لهذا ليس من المفروض أن تقوم مصر وغيرها من الدول النامية بتحمل تكلفة دعم الدواء وأبحاثة.

ويناقش الدكتور باسيلي فكرة الملكية الذهنية في ذاتها حيث يرى أنه يجب الايخدعنا البعض بحجج واهية حول حق الشركات في حماية حقوق براءات الاختراع لديها فلابد من تحديد معنى أن تكتشف شركة شيئا وأن تحدد قيمة مكاسبها منه. وهل هناك حد اقصى للمكاسب المتحصلة نتيجة هذه الاختراعات، أم إنها بلا حدود ولانهايات .. ويتساءل كم ربح "اديسون" من وراء اكتشاف المصباح الكهربائي وكم ربح "ماركوني" من اكتشاف اللاسلكي.. .كم وكم، كل هؤلاء العلماء قدموا خدمات للبشرية اقيد بعشرات بل وبالوف المرات من بعض المستحضرات الطبية ويحذر الدكتور "ثروت باسيلي" من ابتلاع المنطق الاحتكاري الرديء الذي يريد أن يفرض علينا احتكار يصل لمدة ٢٠ سنة كاملة نظير اكتشاف او تطوير مستحضر دوائي.

ويقدم د. باسيلي مثلا لتاثر سعر الدواء باتفاقية "الجات" وبنودها، ، فسعر دواء لعلاج القرحة في حالة اتفاقية "التريبس" سيصل إلى "١٥٣" جنيه في حين أن لدينا في مصر "٤" شركات تنتجه بسعر "٤٢" جنيها ، وتطالبنا الشركات العالمية اليوم بإلغاء هذه الاصناف المصنعة محليا بهدف المحافظة على سعر دوائها المصرى. وغيرها من الأمثلة.

حق المهلة

ورغم رفض الدكتور "ثروت باسيلي" للمنطق الاحتكاري لاتفاقية الجات إلا أنه يطالب مؤقتا بالتمسك بحقنا في المهلة الممنوحة حيث انه ربما نصل إلى صيغة افضل وتنتهي هذه الصراعات الحالية قبل عام "٢٠٠٠" بسبب الكم الهائل من المصالح المتعارضة وحيث انه من المؤكد ان مصر ليست البلد الوحيد الذي سيعاني من هذه الاتفاقية.وعلى الجانب الاخر تؤكد الدكتورة جميلة موسى" رئيس قطاع الدواء بوزارة الصحة ورئيس هيئة التخطيط الدوائي.

التزام وزارة الصحة بالاتفاقيات التي قامت بتوقيعها الحكومة المصرية وبالتالي الالتزام باتفاقية حماية الملكية الفكرية الموقعة في أول يناير ١٩٩٥ مع التمسك بالفترة الانتقالية والمتبقي منها سبع سنوات وبضعة أشهر للاستفادة بها بالعمل على ارتقاء صناعة الدواء المصرى للدخول مضمار المنافسة الدولية.

وكان طبيعي أن نسال الدكتورة جميلة عن خطة الوزارة للارتقاء بمستوى الدواء المصرى في مدة سبع أو حتى عشر سنوات. فاجابت بان وزارة الصحة لديها خطة لتطوير وتنظيم القطاع الصحي ككل ومن بينها الدواء فبالنسبة للأدوية الحديثة تعمل الوزارة على تشجيع الشركات على أنقل التكنولوجيا المتطورة في صناعة الدواء وتشجيع الهيئات والمراكز البحثية على تخليق مواد خام خلال هذه الفترة حيث أن الإنتاج المحلي لا يمثل أكثر من ٢٥٪ من احتياجات تصنيع الدواء ولابد من زيادة النسبة حتى يقل الاعتماد على الاستيراد من الخارج وكذلك تشجيع الشركات على ابتكار ادوية جديدة لها حقوق الملكية الفكرية خاصة من الاعشاب الطبية.

مراكز للبحوث الدوائية

وتطالب الدكتورة "جميلة" بدور عملي لشركات القطاع الخاص فلابد أن تكون لهذه الشركات مجتمعه مراكز بحوث متخصصة لخدمة الدواء ويتم تخصيص مبلغ من ارباح هذه الشركات لهذه الابحاث ويمكن للدولة دعمها كذلك تؤكد على أهمية بحث شركات قطاع الأعمال عن وسيلة لدعم العمل البحثي الدوائي للخروج من هذه الازمة.

ويبقى الوضع كما هو عليه؛ الضغوط الامريكية تتخذ خطوات عملية تجاه تطبيق بنود الاتفاقية رغم وضوح فسادها.. وحركة المعارضة لها عالميا.

وأصحاب المصلحة في استمرار الصناعة الوطنية الدوائية يصرخون مستنجدين بمن لايستطيع نجدتهم.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاق الشراكة الأوروبية.. جاهز

□ كتبت ـ عبلة العجيزى:
أعلن السفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية لشئون الشراكة المصرية الأوروبية ان اتفاقية الانتساب مع الاتحاد الاوروبى أصبحت شبه جاهزة للتوقيع، وان عمرو موسى وزير الخارجية سيجرى مشاورات مع نظرائه الاوروبيين خلال اجتماعات مالطة المتوسطية 15 و16 ابريل الجارى، وعلى ضوئها سيتحدد موعد التوقيع على الاتفاقية.

واشار إلى أن الخلاف بين الجانبين كان قائما حول كميات تصدير المنتجات الزراعية المصرية إلى أوروبا، وان الاتفاق الذى تم التوصل إليه يفى بطلبات مصر فى هذا الشأن.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصناعة المصرية .. والإغراق -١-

الحديد .. منافسة أم تجارة عملة ..؟!

«التقاليع التجارية ..» .. والجات ..

بقلم: محفوظ الانصاري

«مصر المحافظة..» .. مصر العريقة، والعتيقة، والرزينة..

مصر «الكبارة..» .. أم الدنيا ..

هي نفسها نفسها.. «مصر التقاليع..»..

بلد التقليد، والمحاكاة، والموضة..

- ليس مهما أن تكون «التقليعة..» مناسبة «لكسمها..» أو جسمها..!! أو لسنها..

- وليس شرطا، أن يكون التقليد، أو المحاكاة لفعل مقبول، أو مرفوض.. أو لعمل شرعي، أو غير شرعي.. فهذه أمور يجرى حسابها، واعتبارها، فيما بعد..

فمثلا .. :

● ما أن يبدأ «ريان..» أو «سعد..» - لا أدرى أيهما الأسبق - .. ما أن يبدأ أحدهما «تقليعة توظيف الأموال..».. إلا ويندفع الجميع، نحو «النشاط الجريمة..».. يزاولونه .. ويتعاملون معه..

وما هي إلا أيام أو أشهر، إلا وتمتلىء مصر من أقصاها إلى أقصاها، بهذه الظاهرة البشعة، وهذا العمل المنحرف..

● ما أن يفكر البعض، الدخول في مجال «الملابس الجاهزة..» إلا «وأمواج الطوفان..» تغرق، المدينة، مصانع، وورش، «ومنازل..» كلها تعمل في الملابس الجاهزة..

● ما أن يبنى، مبادر، أو «مغامر..» أو صاحب خيال «فندقا عائما..».. إلا «وطوابير..» أسطول بحرى، من الفنادق العائمة، يغطى سطح النهر.. «طابور من السفن العائمة..» لا تكفى شواطىء النيل من أسوان، حتى دمياط ورشيد.«مرسى..» ومرفأ لها..

● ما أن «يشرخ..» «ذهن انتهازى تامرى..» ويقتحم «دنيا العقار.. والأرض..» والمضاربات ويبدأ في تجميع الملايين، مئات الملايين.. إلا والجميع خلفه.. ينافسون، ويتضاربون، أو يتقاسمون..

● ما أن «يكسر..» واحد «خزائن بنك عام..» «بالنصب الإدارى المعتمد..» أو حتى بالحلال، «ويغرف..» من هذه الخزائن، يقامر ويضارب.. أو يعمل ويتاجر..

واضعا ثروته ورأسماله بعيدا عن العين، وعن المغامرة..

ما أن يتوجه أحدهم نحو هذا السبيل.. إلا وكلهم خلفه..

الأمثلة بلا حصر .. ليس أكثرها بروزا «محلات الجزم..» التي لا يخلو شارع أو حارة أو ركن منها.

ولا أقلها «سباق تجميع السيارات..» بلا محاولة للتصنيع.. ولا «الجرى وراء..» الفضاء المصرى الموعود بالتعمير، ووضع اليد على ملايين الأمتار والأفدنة، بدعوى «بناء القرى السياحية..» غطاء لاستمرار عمليات «التصقيع..» ورفع الأسعار.

●●●●●●●

الجديد في «التقاليع..» الصناعية.. وفي «الموضة..» التجارية.. هو أن هذا التيار وصل إلى الصناعات، «الاستراتيجية..» «الصناعات الرأسمالية..» الحاكمة، والمتحكمة.. الصناعات ذات التأثير المباشر على مجمل، أو معظم النشاط الاقتصادى والإنشائى..

والصناعات المرتبطة بسلسلة متداخلة ومتشابكة من الحركة الاجتماعية، إنتاجا واستهلاكا

والقصد هنا صناعتان..

● صناعة الحديد والصلب وتجارته

● وصناعة السكر، وزراعته، وتجارته واستهلاكه

والمفارقة الهامة.. أن كلا من الصناعتين، وتجارتهما، تمس مسا مباشرا «الحياة اليومية..» لمساحة عريضة من الشعب المصرى. فلا يوجد إنسان في مصر، طفلا كان أو شيخا.

إلا ويستخدم «السكر..» كل يوم.

ولا توجد ورشة، أو مصنع صغير، أو كبير.. ولا بناء، أو إنشاء، إلا ويستخدم الحديد ومشتقاته.

المزعج والخطير.. أن الصناعتين، تتعرضان لهجمة «تترية..» تهدد وجودهما ذاته، فوق أرض مصر.

وتهدد «المستهلك المصرى..» والمنتج المصرى، الخاص والعام، بلا تمييز. وتهدد بالطبع آلاف العمال والمهندسين والفنيين، والمزارعين العاملين في هذه المجالات، وفروع نشاطاتها المغذية لهذه الصناعات، من المنجم، إلى الحقل، إلى النقل، إلى غير ذلك كثير.

● أحد الخطرين.. هو من ناحية «المبدأ..» له جانب إيجابى، وهو جانب كبير وهام..

هذا الجانب.. هو اقبال عدد من المستثمرين المصريين من رجال قطاع الأعمال الخاص على هذه الصناعة.

وقد بدأ بعضهم بالفعل اقتحام المجال، وخاصة مجال الحديد والصلب. وشهدت مدينة السادات، قيام مصنع حديد تسليح، للمهندس أحمد عز، وآخر للمهندس حاتم الهوارى.. وثالث للسيد قوطة. هذا إلى جانب عدد آخر من المشروعات لبناء المزيد من مصانع الحديد والصلب، مازالت فى مرحلة الإنشاء، أو مرحلة التخطيط.

هذا بالطبع إلى جانب قلعة حلوان المتمثلة «فى مصنع الحديد والصلب..» الذى تبلغ أصوله أكثر من ٤ مليارات، فضلاً عن الشركات التابعة له، مثل «الكوك..» والتعدين والنقل..

إلى جانب أيضا مصنع الدخيلة الذى يزيد إنتاجه على ١ مليون طن، والتى من المتوقع زيادتها مع التوسعات الجديدة..

وإذا كانت الأرقام تقول وتؤكد، أن مجمل الإنتاج المصرى الخاص والعام، لا يكفى حاجة السوق المحلى الآن. وتستوجب الاستيراد لتغطية الفجوة القائمة..

- سواء فى حديد التسليح..
- أو الاستنسل ستيل.
- أو فى الصاج المسحوب على الساخن وعلى البارد..

فالحاجة إذن إلى إنشاء مصانع جديدة للحديد والصلب ومنتجاتهما قائمة خصوصا وأن مصر كانت ومازالت مصدرة لنوعيات من الحديد، ومنها «البلاطات..» والسوق الأفريقى، وحتى الأوروبى، فى مستقبلى هذا المنتج المصرى.

لكن «الجانب السلبى..» فى التوجه نحو إقامة مصانع متعددة للحديد والصلب، هو «أن العملية..» تبدو وكأنها تتحرك، بلا تخطيط، وبلا تنسيق، ولا دراسة تبدو، مثلها، مثل باقى النشاطات التى أشرنا إليها فى مقدمة هذا الحديث. وهى التقليد، أو الجرى وراء «التقاليع..» ودنيا «الموضة..». وهو أمر يتطلب «وقفة..».

يتطلب حوارا، ونقاشا .. يؤدى إلى دراسة جادة للسوق. لاحتياجاته، لانتاجه، وكذلك لوارداته من المستورد، فى عالم «السوق المفتوح..». وفى عصر اسقاط الحواجز، والقيود، ونظم الحماية..

وهو حوار لابد وأن تقوده الدولة.. ليس من واقع الهيمنة.. ولكن من منطلق حماية الجميع..:

- المنتجون..
- المستهلكون..
- والمستوردون.

ولابد وأن نضع فى اعتبارنا هنا. أننا بصدد تنفيذ «مشروع ضخم للنهضة..». مشروع الخروج من الدلتا والوادى الضيق.. مشروع الانطلاق نحو الصحراء الغربية، نبنى حضارة جديدة، ووادياً جديداً.

والانطلاق نحو سيناء نعمرها، ونستغل ثرواتها وخيراتها.

والتوجه نحو الصحراء الشرقية نحفر ونقلب فى باطنها، نستخرج ما قامت بحفظه، وادخاره منذ آلاف السنين، ليساهم فى عيش «الملايين..» من البشر، المتدفقة كل عام على أرض مصر فاتحة أفواهها تطلب الغذاء.. ساعية نحو فصل فى مدرسة.. وسرير فى مستشفى.. باحثة عن فرصة عمل تكفل الرزق الحلال..

هذا المشروع الكبير. الذى يتسع ليغطى أكثر من ½ مساحة مصر الكلية.. هو مشروع بناء وتعمير وتشييد؛ يضاعف الحاجة لعناصر البناء، ومن بينها الحديد والصلب.. وبالتالى فلا مفر من اقامة مصانع جديدة..

وقد أشار الدكتور الجنزورى فى لقائه مع رؤساء تحرير الصحف والكتاب، إلى اكتشافات جديدة للحديد الخام، الأكثر نقاء، وأن عددا من المستثمرين الأجانب أبدوا الرغبة، فى استغلال هذا الخام فى مصانع تقع «على رأس المناجم..» وهى بطبيعته داخل حضن «أرض مشروع النهضة..» فى الصحراء..

إلا أن المسألة - ومرة أخرى - تحتاج إلى البدء فورا فى دراسة الوضع.. دراسة السوق.. حصر الإنتاج ونوعيته.. تحديد الحاجات الجديدة، من الحديد ومشتقاته.. وبحيث يتم توجيه الاستثمارات والمشروعات الجديدة نحو ما نحتاج.. وما تتطلبه خطط العمران، وخطط النهوض الصناعى..

فإذا كان «مشروع النهضة..» والخروج، الذى حدد معالمه مبارك، ليشمل بخيره ونفعه كل شعب مصر، فى جنوبها وشمالها، فى شرقها وغربها، قد تحدث عن الزراعة وعن الصناعة وعن التعليم، والبيئة والسياحة والخدمات..

فقد ربط مبارك ورئيس وزرائه الجنزورى، المشروع بالقرن الجديد.. القرن الواحد والعشرين..

وهذا الربط.. هو ربط مفهوم ومعنى، وربط واقع وطبيعة.. بمعنى أن العصر هو عصر العلم.. عصر التكنولوجيا المتطورة والمتقدمة. عصر الفضاء، والاتصال والمعلومات والكمبيوتر.. وأدوات هذا العصر..:

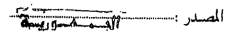
- تصنيعا.
- واستخداما..

ودخول هذا العصر.. بصناعته المتطورة يحتاج من كل من يريد ويوجه، والعبور إليه أن يجهز نفسه..

أن يشرع وبشكل عاجل فى توفير المادة الأولية.. المواد الأساسية اللازمة لهذه الصناعة..

- بشرا..
- ومواد .. نوعيات من الحديد.. من الصلب.. من الرقائق



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ أبريل ١٩٩٢

والشرائح والمسبوكات.
من هنا يمكن أن تتحدد الأهداف.. وتتضح الاحتياجات.. ويجرى تقسيم العمل والنشاط على أساسها.. دون أن نندفع بالتقليد أو الموضة، أو التقاليع نحو نشاط واحد.. والنتيجة أن يحطم بعضنا البعض..

●●●●●●●

● أما الخطر الثانى، الذى يواجه صناعة الحديد والصلب فى مصر، فسببه ومنشاه، «فوضى السوق المصرى..».. استيرادا، وتجارة، ورقابة.. وتنسيقا..
قد تزعج البعض كلمة رقابة. لكن المراقبة هى النظام، هى الحماية للجميع، للتجار والمستوردين والمنتجين والمستهلكين..
وغير النظام بعناصره المختلفة ومنها الرقابة، الفوضى.
الفوضى التى نتحدث عنها، هى السماح «بالإغراق..».. إغراق السوق المصرى، ببديل أجنبى منافس..
لا منافسة مشروعة..
وإنما منافسة غير مشروعة.. ومنافسة غير عادلة.
والبعض منها نحن السبب فيه.
«والإغراق..» .. الواقع، والذى نتحدث عنه.
أخطره القادم من «أوكرانيا..».. والذى يقل سعره كثيرا عن الانتاج المصرى..
والمسألة فى رأى العارفين «بحقيقة اللعبة..» ليست «منافسة سوق..» ولا حتى «اغراقا طبيعيا..» حسب مصطلحه ومفهومه المتعارف عليه..
إنما هى «تجارة عملة..»، ثلاثية الأطراف..
يذهب الحديد من أوكرانيا، غير محدد هوية المصنع وشركة إنتاجه، إلى بلد أوروبى.. وليكن سويسرا مثلا..
مع الطرف الثانى الأوروبى، أو السويسرى، يدخل الطرف الثالث، وهو المستورد المصرى مشتريا..
ويقسم عائد الصفقة بعد ذلك بين الطرفين الأول - المنتج - والثانى - الوسيط الأوروبى -
فى هذه الحلقة الوسيطة تجرى «لعبة تجارة العملة ..».
فالبائع الأوكرانى يطرح بضاعته بسعر منخفض..
يطرح البضاعة بسعر خسارة.. سعر لا يكفى لتغطية التكلفة الأساسية للإنتاج.. بل ويقل عنها ٣٠٪..
لكنه سرعان ما يعوض هذه الخسارة المقدرة بـ ٣٠٪ مثلا، بمكسب يتضاعف ٥ أو ٦ مرات..
إذ بنفس القيمة أو العائد من ثمن الحديد، يشترى من البلد الأوروبى - الوسيط -، بضائع أوروبية، كالمرسيدس، والبيجو، والكمبيوتر، والـ ...اجوار وغيرها من سلع ترفيهية، واستهلاكية، واستفزازية. ويبدأ فى شحنها إلى أوكرانيا.

أثمان هذه السلع الاستفزازية، تصل هناك إلى عشرة أمثال سعرها الأصلى.
وهنا يتم التعويض عن «الخسارة المحدودة..» مضروبا فى عدة أضعاف.
وأظننا جميعا.. نتذكر أن هذه «اللعبة..»..:
● اختراع مصرى أصيل.. ابتدعه المصريون..
- يوم «ألفوا..»، وابتكروا «تجارة الشنطة..»..
- ويوم أخرجوا «الاستيراد بدون تحويل عملة..»..

- ويوم جمعوا أموال المصريين العاملين بالخارج وودائعهم الدولارية، والدينارية، والريالية وغيرها، فى المنبع حيث هم هناك فى مقار عملهم بالدول العربية، وعوضوهم عنها جنيهات مصرية فى الداخل..
هذه اللعبة التى مارسناها على أنفسنا يوما.
جاء من يمارسها علينا الآن..
هذه اللعبة ذاتها.. حاولها الأوكرانيون، ودول الاتحاد السوفيتى القديم، مع دول أوروبا الغربية، دول الاتحاد الأوروبى.. وفى الحديد أيضا.. وفى الصاج المسحوب، ساخنا وباردا..
واستطاعوا أن يغلقوا السوق الأوروبى أمام إنتاج الحديد والصلب المصرى، وكان قد وصل حجم صادراته إلى ما قيمته ٧٠ مليون دولار سنويا..
لكن سرعان ما اكتشف الأوروبيون اللعبة.. وأغلقوا أبوابهم أمام البضاعة الأوكرانية، رغم أنها لا تمثل شيئا بالمقارنة لحجم الإنتاج الأوروبى الذى يبلغ ٢٠٠ مليون طن سنويا.
أغلقوا السوق أمام الحديد الأوكرانى، رغم صغر الكمية التى لا تتجاوز الـ ٢٠٠ ألف طن سنويا..
ولم يتحدث أحد عن الجات، أو عن السوق المفتوح.. أو اسقاط الحواجز، ونظم الحماية.
فالمسألة كما تنص اتفاقيات الجات ذاتها، واتفاقية مراكش، هى فى الأساس «سوق مفتوح..» بشرط ألا يضر بالمصالح العليا للدولة، وبشرط ألا يؤثر على السلامة الاجتماعية، حينما تغلق المصانع ويُشرد العمال، وتعجز المنتجات المحلية عن مواجهة الإغراق والتحايل، وضرب الأسعار..
أما «الانبطاح..» بدعوى «الانفتاح..» فهو فى جوهره تآمر على أمن الوطن، وسلامة المجتمع.. تآمر على مشروع التقدم والنهضة..
وهو ما يستوجب إعادة النظر.. يستوجب المسح والدراسة والتنسيق بين جميع الأطراف.. الدولة، المنتجون، خاص وعام.. المستوردون.. اضافة إلى سوق المستهلكين..
واليوم يقدم عدد «الجمهورية الأسبوعى..» الحلقة الأولى من حواراته، حول «مستقبل الصناعة المصرية..» مع الجات، ومع عمليات الإغراق.. والسوق غير المنضبط بفعل المغامرين والمضاربين.. وبغياب التخطيط والدراسة والتنسيق. !...!



وإذا كنا ، قد بدانا الحوار حول هذه القضية الهامة بقضيتين
أو صناعتين هامتين..:
- الحديد والصلب.
- والسكر.
فسوف نواصل فى حوارات متصلة مناقشة وضع باقى الصناعات المصرية ومستقبلها فى ظل «الإغراق..».
واليوم على صفحات هذا العدد نقدم الحلقة الأولى عن الحديد والصلب.. ويتبعها الأسبوع القادم حوارنا مع السكر.



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ١٠ ابريل ١٩٩٧

الدول العربية بين العولمة والجات والشراكة

أعلن وزراء الاقتصاد والمالية العرب فى القاهرة منذ اسابيع قيام منطقة تجارة حرة عربية خلال 10 سنوات تبدأ مع العام القادم وقد أقروا خلال اجتماعات الدورة الـ 59 للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى البرنامج التنفيذى لاقامة المنطقة الحرة والذى سيكون نواة للسوق العربية المشتركة والتى يرى ان الزمن قد تجاوزها، بعد ان تحول العالم كله الى كتل وتكتلات ولا تزال السوق العربية محل شكوك ومظنة فى الوقت الذى انشأ فيه تكتل المجموعة الاوروبية عام 58 والذى قامت الولايات المتحدة بتدعيمه ليكون حاجزا للمد الشيوعى. وفى زمن اصبحت العزلة خسارة وخرابا فان التكتلات تقام واصبح التكامل الاقتصادى الاقليمى حلا للكثير من المشكلات الاقتصادية التى تواجهها الدول ومن منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى الى اتحاد المدفوعات الاوروبى والنقد الاوروبية واتحاد الكاريبى الى النافتا والافتا ثم الى الجات، وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بدراسة اثر الاتفاقية على اقتصاديات الوطن العربى، وقد أوضحت بانه لن تكون الآثار الايجابية أو السلبية للجات ملموسة بشكل فورى نظرا لان تنفيذ البنود بالكامل سيتم خلال فترة السنوات العشر المقبلة وهى الفترة المحددة للدول النامية لتكيف اوضاعها مع مقتضيات الاتفاقية الا أن المستفيد الاكبر فى الفترة المقبلة هو المستهلك الغربى الذى سيستفيد من تحفيض الضرائب المخصصة للدعم الزراعى وسيكون عليها المعاناة من الترتيبات التجارية الجديدة الأمر الذى يتطلب الاهتمام بداية بالكفاءة التنافسية للصادرات.

، ومع ظهور الشرق اوسطية وهى هيمنة امريكية وسوق اسرائيلية، والمتوسطية، وهى تقيم علاقات شراكة تحترم الخصوصيات، وظهور الاقليمية الاوروبية، والامريكية، والاسيوية، فان الدول العربية تجد نفسها فى مأزق العزلة لتهرب الى اتفاقات ثنائية واتفاقيات شراكة غير متكافئة وعلى سبيل المثال فان سوريا قد قدرت خسائر الدخول فى الشراكة الاوروبية بـ 30٪ من الناتج المحلى وتشكل صادرات سوريا الى بلدان الاتحاد الاوروبى 60٪ من قيمة صادراتها وهى مواد خام فى الغالب.

، وابن العالم العربى من ذلك التحرك والمد السريع؟

تبلغ مساحة الدول العربية 14 مليون كيلو متر مربع ونسبيتها للعالم 10.2٪ ويبلغ عدد سكانه 253 مليون نسمة نسبتهم الى العالم 4.4٪ وتبلغ العمالة العربية 68 مليون عامل ويصل الناتج المحلى الاجمالى 529 مليار دولار ومتوسط نصيب الفرد 2092 دولارا وتصل نسبة احتياطى البترول المؤكد الى الاحتياطى العالمى 61.7٪ كما تصل نسبة احتياطى الغاز الطبيعى للعالم 21.5٪ ويصل انتاج البترول الخام 18.4 مليون برميل يوميا كما تبلغ الصادرات السلعية

ابراهيم عياد المراغى

143 مليار دولار وتصل نسبة الصادرات الى الصادرات العالمية 2.8٪ والواردات السلعية 125.3 مليار دولار ونسبة الواردات الى الواردات العالمية 2.5٪ بينما تبلغ الصادرات البينية 13.5 مليار دولار وهى قوة لا يستهان بها.

، وقد جاءت اتفاقيات الجات لتشكل خطرا على الدول العربية التى لا تزال تخضع لمصالح معينة وسياسات غير متناسقة مع بعضها فالصادرات السلعية العربية (باستثناء البترول) لا تتجاوز 3٪ من اجمالى الصادرات السلعية فى العالم واذا نظرنا الى صادرات هونج كونج (مثلا) من الملابس والمنسوجات الى دول الاتحاد الاوروبى نجدها تزيد عن مجموع صادرات الدول العربية كلها للاتحاد الاوروبى على الرغم من المعاملة التفضيلية التى تتمتع بها الدول العربية مثل مصر والمغرب وتونس من جانب دول الاتحاد الأوروبى! وسوف لا تجد الدول العربية يوما ما مفرا من الانضمام لمنظمة التجارة



المصدر : ....

التاريخ : 1998

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العالمية رغم مشاكل صعوبات التكيف مع شروط الانضمام وذلك طمعا فى مكاسب او هروبا من عزلة تجارية كبيرة ومن المحزن فان هناك ميادين جديدة ستخضع للتنظيم التجارى الدولى وهى حقوق الملكية الفكرية وتجارة الخدمات وغيرها ولاشك ان فتح اسواق الخدمات وتحريرها فى الدول العربية من المتوقع ان يؤدى فى ظل الظروف الراهنة الى زيادة نصيب الشركات الاجنبية وليس لصالح القطاع العربي وازاء هذه المتناقضات ستجد الدول العربية التى لم تنضم للجات ستجد نفسها عند انضمامها مؤخرا مطلوبا منها سحب سلاح المقاطعة وانتهاء المزايا التفضيلية التى تحصل عليها بعض الصادرات العربية مثل المزايا الكمية مع دول الاتحاد الاوروبى ومن ثم فان الدول العربية عليها التحدى للبقاء وتطوير قدراتها وإلا ستواجه الصعوبات البالغة!

، وفى الوقت الذى ينادى فيه بالحرية التجارية والعولمة تجد بعض الدول فى الشراكة والتعامل الثنائى منفذا لها مثل المغرب وتونس (ومصر فى الطريق) وفى الوقت الذى لا تجد باقى الدول فى تعاملها مع الاتحاد الاوروبى الكثير من السلع المصدرة باستثناء البترول لدول الخليج، فعليها ـ هذه الدول ـ تحديات يجب مواجهتها، لحل مشاكلها فلا زيادة لمعدلات استثمارها ومعدل النمو وانتاجية العامل وتحقيق معدل نمو عاليا للصادرات، فلا من المحزن ان منطقة شمال افريقيا لا تسهم الا باقل من 3٪ من الواردات والصادرات الاوروبية! وان تقسيم البلدان العربية الى بلدان الاوبك وبلدان غير الاوبك يكشف اختلاف انماط النمو بين المجموعتين، وقد استطاعت البلدان العربية ان تحتفظ بنسبة تصل الى 50٪ من الواردات البترولية للاتحاد الاوروبى ولكن اتجهت المملكة المتحدة مثلا الى موارد محلية فى بحر الشمال والمانيا اتجهت الى بلدان غير عربية.

، ولاشك ان انتشار الاقليمية والتكتلات العملاقة وتحطيم الحواجز ودخول ديناصور (الجات) أصبح يجعلنا نتساءل ما هو موقف البلاد العربية وما هى حقيقة فلسفة التحرر، والعولمة والدول تتسرب واحدة بعد الاخرى ووسط التجمعات العربية شبه الاقليمية وقيام مثلا مجلس التعاون الخليجى وتفضيل المجموعة الاوروبية للتعامل مع التجمعات شبه الاقليمية، على التعاون مع الجانب العربى ككل فى اطار الجامعة العربية خاصة أن توسيع نطاق العضوية فى الجماعة الاوروبية ادى الى زيادة النزعة الحمائية، مثل انضمام اسبانيا والبرتغال واليونان الى دول الجماعة مما ادى الى تعرض بعض منتجات دول المشرق والمغرب العربى للمنافسة غير المتكافئة وعلى وجه الخصوص بالنسبة للخضراوات والفواكه والنسيج والجلود.

ومن هنا تواجه الدول العربية التحدى الجبار وسط متغيرات دولية وعربية وداخلية نتيجة للاختلافات بين الدول العربية ذاتها.

٠٠٠٠١٦٤

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٣ إبريل ١٩٩٧



التريبس.. تحاصر صناعة الدواء المصري!

أمريكا تضغط علي مصر للتنازل عن فترة السماح. و«آل جور» يناقش التوقيع أول مايو

الاتفاقية تضرب صناعة الأدوية الوطنية وتضاعف أسعارها لأكثر من ٢٠٠٪

في زيارته للقاهرة أوائل الشهر القادم، يناقش آل جور نائب الرئيس الأمريكي، ورقة عمل تتعلق باتفاقية «التريبس» حماية الملكية الفكرية في مجال الدواء والتي منحت مصر - علي ضوئها - فترة سماح ١٠ سنوات، تنتهي عام ٢٠٠٥، ثم تبدأ تطبيقها.. وعلي الرغم أنه لم تمر سوي ٣ سنوات من مدة المهلة، إلا أن الضغوط الدولية تمارس علي مصر للبدء فوراً في تطبيقها.. وتتزعم أمريكا هذه الضغوط ليس علي مصر فقط، ولكن علي كل من الهند والأرجنتين، وهي الدول الثلاث التي لم توقع علي الاتفاقية.



تحقيق:

ميرفت السيد

هذه الضغوط - ان أفلحت - فستكون بمثابة مشكلة معقدة ينعكس تأثيرها علي أسعار الدواء، فترتفع أسعاره بنسب تتجاوز ٢٠٠٪، فضلاً عن التهديد بإغلاق مصانع الدواء، خاصة في الدول النامية.

ومثال علي ذلك، أن روشتة الدواء الخاصة بعلاج البرد، يمكن أن تصل تكلفتها الي ٢٠٠ جنيه علي الأقل.. لذلك فالمشكلة قد تتحول الي كارثة مع بداية العام القادم - موعد إلغاء فترة السماح - اذا ماتنازلت مصر عن باقي المدة المتبقية «٧ سنوات» ووقعت علي الاتفاقية، قبل أن تكون قد استعدت للآثار المترتبة عليها، وأعدت نفسها كذلك لمواجهة الكارثة التي ستحل علي الدواء المصري والمرضي معاً.



آل جور

د. ثروت باسيلي

هذه المعاهدة، منصوص عليها في اتفاقية «الجات» لكن أمريكا كعادتها لا يهدأ لها بال! وتمارس ضغوطاً واضحة من أجل اقناع كل من مصر، الهند، الارجنتين بالتوقيع علي إلغاء السماح وبداية تطبيق الاتفاقية مع بداية العام القادم، ضاربة بالقوانين والبنود الواضحة عرض الحائط، ومعجلة بالخراب الذي سيلحق بالآف من العمالة المصرية بسبب وقف التصنيع - بموجب تطبيق الملكية الفكرية - للمئات من الأدوية والتي كانت تعد لإعادة تصنيعها، وطرحها في الأسواق بأسعار مقبولة، بحيث يستفيد منها المواطن المصري، لكن جاء حق الملكية الفكرية (ملكية المادة الخام المصنع منها دواء مبتكر أو حديث) لتضع النهاية المحتمة، بعدم تصنيع أي من هذه المواد، وأنه ليس لأي دولة حق استخدام هذه المواد بخلاف الدولة صاحبة الاختراع ويتم ذلك فقط بعد عشرين عاماً.. وإلا تعرض من يخالف ذلك الي حق المساءلة القانونية وتطبيق الغرامات الاقتصادية عليه طبقاً لنصوص الاتفاقية مما يدفع صناعة الدواء الي التخلف والابقاء علي الأدوية الهزيلة والتي عفا عليها الزمان، ولابد من تطويرها وايجاد بدائل أفضل تتماشي مع الأمراض المتطورة كل يوم.. ومن هنا تكون الكارثة، والأهم اذا ماعلمنا أن هناك الآفا من العمال في مصانع وشركات الأدوية سوف يتم تشريدهم، هذا بخلاف الارتفاع الباهظ في أسعار الدواء الذي اذا سمح لك أن تصنعه في بلدك، فعليك أن تلتزم بسعر دواء الدولة صاحبة الابتكار، ومثال بسيط علي ذلك، دواء علاج جلطة القلب الذي يصل سعره الي ٦١٤٥,٨٠ جنيه، وهو ثمن امبول واحد، يعطي دفعة واحدة لإذابة الجلطة ولابد إذا حاولت تصنيعه أن تبيعه بنفس سعر بلاده..!!

اتفاقية الشيطان

وقد بدأت بشائر تطبيق «التريبس» والتي وقعت عليها كندا بالموافقة، وكانت من أولي الدول التي عجلت بالموافقة، وبالتالي فقد ظهرت بوادرها السيئة علي صناعة الدواء بها، والارتفاع الجنوني للأسعار، حتي باتت هناك أزمة لا حل لها، ولذلك فقد أطلقت كندا علي هذه الاتفاقية أنها «اتفاقية الشيطان» ..!!، وفي دول أخري يسمونها اتفاقية «التريكس» بدلا من التريبس والتريكس "TRICKS" تعني الحيل، أي «اتفاقية الحيل» ومايليها من معاني أخري تعني النصب والتحايل من أجل ضرب سوق الدواء في دول العالم الثالث بشكل عام.

وإذا كنا عرضنا لأحد الأدوية الهامة، وهو دواء جلطة القلب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـــسـو...

التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٩٧

والمسمي "ACTILASE" ، هذا الاختراع الهام والذي أسعد الاف المرضي، من مرضي جلطات القلب أن يسمعوا خبر الوصول الي دواء جديد ولمرة واحدة لجلطة القلب حيث يعمل علي اذابتها، وكان المتوقع أن يتم تصنيع هذا الدواء في مصر وغيرها من الدول الأخري، ولكن بتكلفة ربما تصل الي ثمن قيمته، أي تتراوح قيمته مابين ٥٠٠ و٨٠٠ جنيه مثلا، ولكن وكما يقول المثل «يافرحة ماتمت»، فهذا الدواء، سوف يظل في برجه العاجي، ولن ينزل الي مستوي الانسان المريض البسيط، ولن يحصل عليه إلا بتكلفته الفعلية ٦١٤٥,٨٠ جنيه، وكما يوضح الدكتور ثروت باسيلي رئيس جمعية منتجي الصناعات الدوائية فيقول: لقد جاء التريبس

بفروض الاحتكار الابداعي، يمنع عليك أو علي غيرك من الشركات المصنعة اعادة تصنيع الدواء أو استغلال المادة الخام، واذا كانت هناك موافقة من الدول المصنعة، فإنك ملزم أن تبيعه بنفس السعر، في حين أنه قبل تلك الاتفاقيات، والتي باتت الدول الكبري تشكو منها كان من حق أي شركة دوائية الاستفادة من المادة الخام أو الاختراع بعد سبع سنوات، وأن تصنع وتبيع بأسعار تتناسب مع ظروف بلادها وأبنائها!.

٤٢ جنيها.. للقرص!!

ويضيف الدكتور ثروت باسيلي، أننا مقبلون علي ضياع للصناعة الدوائية الوطنية فارتفاع أسعار الدواء، سوف يرفع أسعار باقي المواد الخام، حتي المواد العادية والمعترف بها بيننا هذه الأيام، فسوف يضاعف ذلك من قيمة المواد الخام الأخرى،

وبالتالي فيمكنك أن تجد سعر روشتة البرد بمائتي جنيه واذا كانت روشتة البرد يمكن أن ترتفع تكلفتها، فماذا عن الأدوية الأساسية لمرضي الفشل الكلوي والسرطان وأين يذهب المواطن البسيط، اذا ماأصابه مرض، فهو يعاني بطبيعة الحال من ارتفاع أسعار الدواء أصلاً، فما بالك بعد تطبيق اتفاقية «التريكس»!!

ولو ناقشنا مايحتاجه مثلا مريض الفشل الكلوي، وما أكثرهم فإنه يحتاج لحقنة اسمها "EPRIX" تستخدم بعد كل غسيل كلوي اجباريا، وإلا سقط المريض مغشيا عليه، حيث أنها منشطة للنخاع الشوكي، ويحتاج المريض الي ست حقن كل ٢٠ يوما تكلفتها ١٥٢٤ جنيها، تتكرر كل عشرين يوما الي أن يأذن الله لهذا المريض أن يزرع كلي، هذا اذا كان سعيد الحظ ووفق في الحصول علي كلي خلال عام علي الأقل، ولو أنه حتي بعد الزرع فإنه يحتاج الي أدوية أخري مثبتة لمنع طرد الجسم المزروع باهظة التكلفة.

أما أدوية السرطان، فتمثل بالفعل المثل القائل «موت وخراب ديار»، فجميع أسعار هذه الأدوية مرتفعة التكاليف بشكل مريب، وفي نفس الوقت فهي اجبارية، ومنها الأدوية التي تستخدم لمريض السرطان لايقاف القيء بعد انتهاء العلاج الكيماوي وتصل قيمة احد هذه الأدوية الي ٤٢٨ جنيها هي تكلفة ١٠ أقراص فقط، أي أن تكلفة القرص الواحد ٤٢ جنيها. وكان من الممكن أن نقوم بتصنيع هذه الأدوية بعشر تكلفتها الحالية، لتوفير مشقة مثل هذا الدواء علي هؤلاء المرضي البائسين المضطرين لهذا العلاج وأمبول واحد أيضا في علاج السرطان تصل تكلفته ٩٩٠ جنيها ولو توفرت لنا الفرصة لأنتجناه بسعر ١٠٠ جنيه، لكننا مقبلون علي كارثة حقيقية.

وكل ماعرضنا له من أدوية، هو جزء يسير، من حجم الدواء فهناك مثلا دواء قرحة المعدة الذي أصبح يصيب الآلاف من الصغار والكبار، حيث أنه مرض مرتبط بطبيعة الضغوط العصرية ويوجد لهذا المرض علاج ١٠ كبسولات أصل تكلفتها ٢٦٦ جنيها ولكنها تباع في مصر بـ ٤٢ جنيها، وبعد تطبيق الاتفاقية فإننا ملزمون ببيعها بتكلفتها الأصلية ٢٦٦ جنيها، فمن أين يأتي المواطن البسيط أو حتي المتوسط والمسئول عن أسرة أن يشتري دواء لنفسه للعلاج من قرحة المعدة أو غيره؟ وهل سيترك ابنه أو ابنته في حاجة الي علاج؟ انه سوف يجري مفاضلة عاجلة، من أولي بالعلاج هو أم أبناوه؟ وليته يستطيع توفير الدواء لهم!!

ندفع الثمن!!

ويوضح الدكتور ثروت، أنه من خلال ماتقدم من عرض لما يحدث داخل أروقة أسواق الدواء المصري والعالمي وحجم المشكلة المقبلون عليها بكل تبعاتها، وهو أن هناك كلاما بين السطور، لابد أن نقرأه جيداً ونفهم أبعاده وهو أن هذه الدول الكبري، تبذل جهوداً ملموسة في سبيل التوصل الي المواد الخام والتي تكون تكاليفها زهيدة جداً، ولكنها تبذل المزيد من الجهود لاجراء أبحاث وأبحاث تكلفتها ربما الملايين، وكل ماتفعله الآن، وبتوجيه هذه الاتفاقية الي دول العالم الثالث هو الحصول علي تكلفة مادفعته من أبحاث وجهود علمائها أي أننا نحن الذين ندفع الثمن لأبحاثهم، ثم نعود وندفع الثمن مرة أخري في مرحلة تسويق هذه البضائع، أي أننا ندفع الثمن مرتين!!

الصناعة الوطنية

وعلي المدي البعيد فإن ركود أسواق الأدوية، وصعوبة البيع لهذه الأدوية، سوف يؤثر بشكل كبير علي المساهمين فيها وعلي أصحابها من رجال الاعمال، مما يؤدي الي تغيير طبيعة عملهم من أدوية وعلاجات هامة الي مستحضرات تجميل أو أي تجارة أخري، وإلا فما مصلحته في أن يتعامل في مجال لا يوجد له زبون، ولايدر عليه ربحا يغطي نفقاته؟!

كان زمان!!

يري الدكتور حمدي السيد أستاذ جراحة القلب ونقيب الأطباء أن الوهم الذي تبيعه لنا هذه الدول والتي تمتلك حق الملكية الابداعية، وأن التعجيل بالموافقة علي التريبس سوف يساهم كثيراً في ادخال تكنولوجيا حديثة ومتقدمة في تصنيع الدواء وأن مصر سوف تستفيد استفادات ضخمة، ونحن نتساءل، اننا نتعامل معهم منذ الستينات وسمعنا نفس الكلام، وأخذنا نفس الوعود، فأين التكنولوجيا؟ إن تكنولوجيا صناعة الدواء الأمريكية والألمانية موجودة في مصر منذ عام ١٩٦٠، وكذلك الفرنسية والانجليزية موجودة منذ عشر سنوات، فأين هي التكنولوجيا الجديدة التي استفادت منها مصر؟. فمثال علي ذلك، يوضح عدم وجود تكنولوجيا أجنبية، بل وتفوق المصانع والشركات المصرية، هو فوز خمس شركات مصرية بشهادة الجودة «الأيزو»، وأكدت أنها متقدمة عن مثيلاتها من هذه الشركات الاجنبية



المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ١٣ إبريل ١٩٩٧

الوهمية، التي لم تضف أي جديد.

ويضيف الدكتور حمدي السيد، أن مايدل علي خبث النوايا لديهم، زرع هذين البندين، اللذين أثارا الرعب أثناء عرض بنود الاتفاقية، وكان البند الأول هو امتداد حقوق الملكية الي عشرين سنة، بدلا من عشر سنوات.. والثاني وهو الأهم، وهو امتلاك أي مخترع لتركيب دوائي، هذا الحق مع امتداد هذه الملكية الي مالانهاية وليس لأحد الحق في الاستفادة من هذا الاختراع، وهذا يؤكد أن اتفاقية الجات جاءت بوضع ينذر بكارثة دولية تهدد دول العالم الثالث ومن بينها مصر، ومن هنا جاء تمسك الحكومة المصرية بفترة السماح، ولكن كانت هناك أشياء أخري تدبر بكل خبث من الجانب الأمريكي، تطالب بضرورة تطبيق بنود الملكية الفكرية علي جميع النشاطات العلمية والفكرية والانشائية والابداعية بما في ذلك صناعة الدواء.

والدليل علي ذلك أيضا هو اهتمام الشركات الأجنبية الست والتي تمتلك مصانع في مصر. حضر ممثلوها فوراً ومعهم مطالب أيضا بضرورة تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية علي الصناعات الدوائية، وأكدوا علي عدم جدوي فترة السماح ولابد من التعجيل بالتوقيع، ليمثلوا هم أيضا أوراق ضغط، تسهل مهمة آل جور في أول مايو القادم.

القراصنة

وأخيراً فإن الشركات الأجنبية تلقي علينا باللوم، بل وتدعي أننا نتعامل معهم بأساليب نصب، واحتيال وإننا قراصنة، نحاول أن نستغل حقوق الملكية الفكرية وهضم حقوق الشركات العالمية وذلك كما يوضح الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية، والذي كشف النقاب عن خبايا ماتريده تلك الشركات العالمية من رفع سعر علبة الدواء المصرية لتصل الي معدل ٢٠ دولارا أمريكيا، أو مايقرب من هذا المعدل.

وأضاف الدكتور جلال، أن بنود الاتفاقية معقدة للغاية، وأن اتفاقية الملكية الفكرية هي الكارت الذي تلعب عليه الدول الكبري الآن، وهي ملحق لاتفاقية الجات، وبها ٧٣ مادة وكل مادة بها أكثر من بند، وكل بند به تفاصيل لا نهائية وأننا مدركون تماما لكل كلمة وكل حرف جاء بها وأننا لا نضيع وقتنا كما تدعي علينا هذه الشركات ولا نمارس أعمال «القرصنة» كما أطلقوا علينا مؤخراً، ولذلك فإن كل مايثار من حولنا هي حرب نفسية لتنفيذ ورقة العمل المزعومة ومحاولة الحصول علي توقيع مصر، بأقصي وقت ممكن وأنني أري أننا ليس في مصلحتنا أن نتعجل اطلاقا، لأننا لا نريد استثماراً أجنبيا في صناعة الدواء، وعندنا مايقرب من ٢٨ مصنعا وهي تعمل بـ ثلث طاقتها فقط، أي أننا نستطيع أن ننتج أضعاف ماننتجه حاليا، أما الادعاء الواهي بنقل تكنولوجيا الدواء، فمردود عليه لأن الآلات والتكنولوجيا متوفرة، ولا فرق بين مصانعنا أو مصانعهم الدوائية، ثم يزعمون أن التطبيق الفوري للجات لن يرفع أسعار الدواء، وهذا كلام خاطيء، فالأسعار سترتفع حتما وسيدخل الدواء الأجنبي بسعره الموجود به في الأسواق كلها دون تخفيض، مما يرهق المواطن المصري ويضع الحكومة المصرية كلها في مأزق لا مخرج منه.

ولن تكون مصر هي الدولة الوحيدة عام ٢٠٠٠ التي تشكو من سعر الدواء الباهظ، بل ستكون هناك شكوي جماعية من دول العالم، أعتقد أنها سوف تتحول الي صرخة احتجاج، بضرورة تعديل بنود هذه الاتفاقية. وذلك كما يري الدكتور جلال غراب، بل اننا سنحاول أن نعمل علي عدة محاور عام ٢٠٠٠، بمحاولة التعديل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخري، فاننا يجب أن نهتم بالبحوث الدوائية الرخيصة بمفردنا، وأيضا محاولة الاستفادة من نصوص المادتين ٨ و٢٧ اللتين تجيزان غلق الباب في وجه الأدوية التي لانحتاج اليها، والتي لا تتماشي مع ظروف المواطن المصري، فالمادة «٨» علي سبيل المثال تنص علي أنه من حق كل دولة اتخاذ القوانين والاجراءات التي تحمي أمنها الاجتماعي أو الاقتصادي بما لا يتعارض مع أحكام الاتفاقية، فمن حقنا مثلا أن نرفض تسجيل الدواء الأغلي، وهذا حقنا بنصوص الاتفاقية..!!

وحتي يتم التعديل، وتوافق القوي المجابهة والتي تكاتفت جميعا للضغط علي أيدي مصر للتوقيع والتعجيل بالخراب، وحتي اشعار آخر فإن المواطن المصري سوف يتنازل عن حق شراء الدواء ويظل في انتظار مصيره المحتوم..!



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٧

المجالس المتخصصة توصي بعدم التنازل عن فترة السماح

عقدت المجالس الطبية المتخصصة برئاسة الدكتور عاطف صدقي اجتماعا طارئا تناقش فيه تطورات أزمة صناعة الدواء في مصر، بعد تطبيق اتفاقية الجات ومن قبلها معاهدة التريبس، والمساوىء المترتبة علي ذلك من اشتعال أسعار الأدوية بكافة أنواعها من أدوية سرطان، وفشل كلوي والقلب وغيرها، وقد أقرت اللجنة التي رأسها الدكتور ابراهيم بدران، وزير الصحة الأسبق وحضرها كل: من الدكتورة فينيس كامل جودة وزيرة البحث العلمي، الدكتور حمدي الحكيم، وحامد السايح وحوالي ٦٠ متخصصا في مجال تصنيع الدواء، واستمرت أعمالها لمدة سبع ساعات متواصلة، وقد أسفرت نتائجها في اجتماعها الذي عقد يوم السبت قبل الماضي عن ضرورة تمسك الحكومة المصرية بفترة السماح المقررة لها من خلال اتفاقية الجات، بحيث لايتم تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية «التريبس» إلا بعد انتهاء الفترة والمحدد لها عام ٢٠٠٥!!



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ ابريل ١٩٩٧

ليست المرة الأولى.. فهل تكون الأخيرة

شركة لبنانية تسرق وتشوه أغانى أم كلثوم وعبد الحليم

ليست هى المرة الأولى التى يعتدى فيها على الفن المصرى فمنذ أيام صدر عن شركة ريلاكس إن إيجيبت وهى شركة إنتاج كاسيت لبنانية - صدر عنها البوم جديد بعنوان (كارت بلانش) للمطرب جورج وسوف - الألبوم كان يحوى اربع اغانى فقط: هى جانا الهوى - سيرة الحب - عيون القلب - هى الليالى كده أى أنها أغنية لكل من حليم وأم كلثوم ونجاة وميادة الحناوى وفور علمهم بالمصادفة قام محسن جابر صاحب شركة عالم الفن ومجدى العمروسى صاحب صوت الفن والموسيقار عمار الشريعى تضامنا برفع دعوى مستعجلة فى القاهرة لوقف تداول الشريط كما قدموا شكوى لوزارة الإعلام السعودية طلبوا فيها وقف التداول وبعدها أرسلوا شكوى رسمية لعلى أبو شادى رئيس الإدارة المركزية للرقابة.

أما بداية الموضوع فانت مصادفة عندما كان المنتج محسن جابر يزور السعودية وسمع مصادفة عن أحد الألبومات الأغنية التى تملكها شركته (هى الليالى كده) واكتشف ان الشركة اللبنانية لم تأخذ به أى تصريح مما يخالف مواد القانون (٣٥٤/٥٤ والمعدل لـ ٣٨/٩٢ وكذلك قرار الوزراء ١٦٢/٩٣) وكلها مواد تمنع إجازة اى اغنية إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من مالك الأغنية أو مؤلفها او ملحنها.. ويتساءل المنتج محسن جابر: لو كانت الشركة تعيد تقديم أعمال فنية بهذه الصورة الردئية فلماذا تفعل ذلك بالأغانى المصرية بالذات. أليس بغرض التشويه؟!

المنتج مجدى العمروسى قال لنا تعليقا على ما حدث: نحن نتعرض كل يوم للسرقة عندما يقوم تجار الكاسيت فى الأسواق الشعبية بطبع الألبومات التى نملكها ويبيعونها بنصف الثمن.. ولكن هذه المرة الأمر مختلف حيث أن المعتدى هو صاحب شركة كبيره ولها اسمها وثقلها ووزنها بل إنها شركة منافسة لنا فكيف يقوم بسرقة الأغانى على هذا النحو دون أى تصريح أو سند قانونى.. إن هذه الشركة فتحت لنفسها فرعا فى القاهرة تمارس فيه الاعتداء على الفن المصرى وتطرحه فى الأسواق دون سند قانونى وثرائها ثراء غير مشروع.. وهذا ما قلته فى مذكرة الدعوى القضائية.

أما عبد الرحمن الأبنودى صاحب (عيون القلب) و(هى الليالى كده) فقال: إنها حلقة من حلقات مافيا الفن فى الوطن العربى وسبب وجودها ان معظم دول العالم العربى الشرقى غير منضمين رسميا إلى معاهدة (الساسيم) تلك التى تعنى بحقوق المؤلفين والملحنين فبالتالى تستباح أعمالنا فى الخليج والعالم العربى. وما كتب على غلاف الألبوم يعكس جهل أصحاب هذه الشركة حيث كتبوا أن أغنيتى (عيون القلب) وهى من تاليف عبد الوهاب محمد وكتبوا على (جانا الهوا) انها من تاليف مرسى جميل عزيز بينما هى من تاليف محمد حمزة.. هذا إضافة لكون الأغنيتين

المهمتين (عيون القلب) و(هي الليالي كده) من أهم وأجمل ما كتبت.

أما المنتج محسن جابر صاحب (عالم الفن) فكان الاكثر حدة في كلامه.. قال: عندما قدمت شكوى للإعلام السعودي اتضح أن حامد موسى صاحب الشركة اللبنانية قام بعملية تدليس في الأوراق على الإعلام السعودي.

وكان يمكن لهذه الشركة أن تطلب رسميا وربما كنت أوافق على طلبها بإعادة تقديم الألحان حتى ولو مشوهة بهذه الطريقة.

وأطلعنا محسن جابر على مستندات تفيد بأن الأغنية هي ملك لشركة عالم الفن، وقرار مكتوب بخط يد محمود موسى نفسه بتاريخ ٩٧/٢/٢٦ يتعهد فيه بحذف أغنية (هي الليالي كده) من الألبوم وهو ما لم يحدث طبعا.

الموسيقار عمار الشريعي عقب على ما حدث عندما علم بالأمر قائلا لمن معه. إذا لم يأخذ لي القانون حقي فأنا أستطيع تشويه كتالوج أغاني تلك الشركة وإعادة طبع أغانيها بمستوى فني وموسيقي وتنفيذ أفضل ألف مرة من الشركة نفسها.

الملفت للنظر هو أن حامد موسى صاحب الشركة قام العام الماضي بطرح البوم مشابه لمطرب لبناني مغمور اشتمل على أغاني للمطربة وردة وكان أهمها (حرمت أحبك) ووقتها تدخل الأصدقاء لإقناع محسن جابر (أيضا) بعدم رفع دعوى قضائية وتعهد محمود موسى بسحب الألبوم من السوق وهو ما لم يحدث حتى هذه اللحظة.

تحقيق:

عماد عادل

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٧

دراجة مصرية بسرعة سيارة.. وفرامل احتياطى!!

□ كتب – خالد حريب:

داخل كل مصنع بمصر هناك «بعبع» يخشاه الجميع اسمه الحركى «الجات».. او اتفاقية تحرير التجارة الدولية.. لمواجهته تاسست اول شركة مصرية لتنمية الاختراعات الهندسية تحت اسم «إسماء» بمدينة الاسماعيلية.. لايجاد حلول غير تقليدية لمشاكل الصناعة المصرية امام «الغول» القادم.

يقول محمد الصولى المشرف الادارى للشركة.. ان رأسمالها الفكر العلمى فقط.. لذلك تضم فى عضويتها اغلب المصريين الذين نجحوا فى تسجيل براءات اختراعات باسمهم باكاديمية البحث العلمى وحصلوا على براءة هذه الاختراعات.

يضيف الصولى ان دخول بوابة القرن الحادى والعشرين بالابتكار فقط.. مشيرا الى ان ذلك اهم من تتبناه الشركة الجديدة.

يضرب المهندس حامد محمد احمد المثل بانه نجح فى اختراع «الية» ميكانيكية جديدة لزيادة سرعة الدراجة تم تسجيلها برقم «95050371» .. يحكى مخترع الدراجة بعض تفاصيلها انها عبارة عن مجموعة تروس وبدال تعطى سرعة داخل المدينة مساوية لسرعة السيارة الى جانب مقاييس للأمان المتكامل تؤدى الفرامل دورها بكفاءة لتمنع انقلابها!!

بالأرقام يقول المخترع تمت تجربة الدراجة الجديدة على طريق مستو تراوحت سرعتها بين 50 الى 80 كيلو مترا فى الساعة فى الوقت الذى لاتزيد فيه الدراجة العادية على 17 كيلو مترا فقط فى الساعة!!

بالرغم من اهمية الدراجة فى المحافظة على البيئة لعملها بدون أى وقود.. فضلا عن توفيرها وسائل المواصلات.. إلا إن المخترع يرى ان للابتكار «ميزة» اضافية تتمثل بإمكانية تركيب نفس مجموعة التروس على ماكينات رفع مياه لتحقق نفس النتيجة فى حالة تشغيلها بالكهرباء أو الوقود.

اختراع أخر قدمته شركة «إسماء» للمهندس عبدالخالق عبدالحميد جهاز واق لفرامل السيارة يعمل فى حالة انقطاع وصلات زيت الفرامل كبديل عن الوصلة المقطوعة يقول المخترع تم تسجيل الاختراع برقم «9601201121» وهو لا يعتبر فرامل اضافية.. لكنه احتياطى «أمان» على الطريق يتم تركيبه بالسيارة ويعطى اشارة بتابلوه السيارة لتنبيه قائدها ان خراطيم الزيت انفصلت «هروب» الفرامل!! يشير المخترع الى انه لم يتوافر لاى شركة على مستوى العالم حتى الان مثل هذا الاختراع والمتوافر بالاسواق فرامل تعمل على ايقاف السيارة وعدم مواصلة السير بها.. اما الاختراع الجديد فيعمل على مواصلة السير بالسيارة دون اصلاح الفرامل المقطوعة!!

لم تقف قدرة الاختراع عند فرامل السيارة فقط.. لكن المهندس عبدالخالق عبدالحميد يقول أن استخداماته كثيرة وتستفيد منها كل المعدات التى تعمل بدوائر «الهيدروليك» والهواء مثل الاسانسير ومواسير البترول تحت الماء والروافع وغيرها.

يؤكد محمد الصولى امكانية فتح خطوط انتاج لهذه الابتكارات وهو دور رجال الصناعة القادرين على فهم السوق والترويج للسلعة لمواجهة المنافسة الشرسة القادمة بعد اتفاقية «الجات».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٧

الخبير والجات

كلفت المجالس الطبية المتخصصة أحد الخبراء الصحفيين فى مصر بإعداد دراسة عن آثار اتفاقية الجات على صناعة الدواء المصرى.

هذا الخبير يعمل مستشاراً لشركتين أجنبيتين لصناعة الدواء بمدينة ٦ أكتوبر!!



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٧

أكثر من ٥٠ ألف عامل ونحو ٧ مليارات جنيه استثمارات بصناعة الحديد والصلب تواجه الآن مصيرا مجهولا، السبب فى هذا سياسات الحكومة غير المدروسة، المسألة أن الحكومة راحت تطبق حرفيا اتفاقية الجات دون أن تستفيد من «محاسنها»، راحت تخفض الجمارك على العديد من السلع والمنتجات فى الوقت الذى تركت فيه صناعاتنا الوطنية بلا سند ولا معين.

بوادر انهيار لصناعة الحديد والصلب بسبب «الجات»

مليون طن تغرق السوق المحلية من الخارج.. والحكومة تتفرج!!

انخفضت الجمارك على الحديد المستورد إلى ٢٠٪ بعد أن كانت ٥٠٪ فانخفض معها انتاج مصانعنا الوطنية وانخفضت المبيعات المحلية والتصدير كذلك، وزادت الأعباء على الشركات حتى توقفت خطوط الانتاج فى نصفها وتعثر النصف الباقى عن سداد مرتبات العمال، ليس هذا فحسب، وإنما تعرضت جميع الصناعات القائمة على الحديد والصلب للمخاطر بسبب تعثر الشركات المنتجة، مسئولوا الشركات تعالت صرخاتهم، ووزارة التموين اكتفت بطلب المستندات التى تثبت الإغراق، ووزارة الصناعة هددت بفرض نظام الحصة على المستورد من الحديد، خاصة من دول روسيا وأكرانيا والصين وتايوان.

كميات الحديد المستورد أغرقت الأسواق ومعها الشركات، الوقائع والحقائق بالتفصيل نرصدها فى السطور القادمة، وإن كانت «الحلول» لم تتبلور لدى المسئولين بعد فإننا سنظل نطرق الأبواب حتى يفيق أهل «الحل والعقد»، وتلك هى تفاصيل الموقف..

٥٠٪ تعطلت فى شركات الحديد

تقول الأرقام إن السوق المصرية يدخلها سنويا نحو مليون طن حديد من الخارج، وإن تلك الكمية تزيد على ما تحتاجه السوق المحلية بنحو ٩٠٠ الف طن، وتقول أيضا: إن شركة الحديد والصلب خفضت انتاجها بنسبة ٥٠٪ بسبب الحديد المستورد الذى اغرق الأسواق وانخفض تبعا لذلك حجم صادراتها إلى الخارج بنسبة ٦٠٪، وهناك شركة أخرى للحديد والصلب بلغ حجم العجز بها نحو ٨٠ مليون جنيه، واضطرت إلى تخفيض أسعارها بنسبة ٦٠٪ !! لمجاراة المستورد دون جدوى!!، والحاصل أن المنتجين فى روسيا وأكرانيا يعدون لإغراق السوق المصرية بكميات كبيرة من الحديد فتخفض الجمارك حتى وصلت عام ١٩٩٥ إلى مليون و ٢٢٨ الف طن من جميع النوعيات وفى عام ١٩٩٦ نحو مليون و ١٤٦ الف طن تزيد قيمتها على ١,٥ مليار جنيه، السوق المحلية لا تحتاج من الحديد الصلب على الساخن اكثر من ٥٠٠ الف طن والبارد ٢٥٠ الف طن، شركة الحديد والصلب تنتج ٤٠٠

تحقيق:

أحمد عبد المنعم

الف طن مسطحات على الساخن و ٢٠٠ الف طن مسطحات على البارد، أى أن السوق تحتاج فقط نحو ١٥٠ الف طن، فى حين أن السوق تستقبل أكثر من مليون طن!!

يقول الدكتور على حلمى -رئيس شركة الحديد والصلب-، إن هذا الوضع يعرض الشركة الوطنية لمخاطر كبيرة حيث زاد المخزون لنحو ١٠٠ الف طن تزيد قيمتها على ١٥٠ مليون جنيه، فيما تسبب الإغراق فى إلحاق خسائر بالعمليات الجارية بالشركة بلغت نحو ١٠٠ مليون جنيه بعد أن اضطرت لتخفيض أسعار انتاجها بما يعادل ٥٠٠ جنيه فى الطن، ورغم هذا لم تفلح جهود الشركة فى مجاراة عمليات الإغراق إذ تقل أسعار الحديد المستورد عن تكلفة المنتجات المحلية!! حيث يباع الحديد المستورد بسعر يقل ١٠٠ دولار عن أسعار التكلفة!!

نعود إلى الأرقام وطبيعة الموقف حيث هناك ٢٣ الف عامل بشركة الحديد والصلب تتعرض أجورهم وحوافزهم للمخاطر بسبب سياسات الإغراق التى تتعرض لها الشركة، وهناك أيضا نحو ٤ آلاف و ١٨٠ عميلا ومصنعا فى القطاعين العام والخاص يتعاملون مع شركة الحديد والصلب وهم أيضا فى دائرة الخطر، وفى حالة توقف أفران الحديد والصلب عن العمل لبعض الوقت يعنى هذا اضرارا كبيرة بتلك الأفران وتفشى البطالة بين العمال.

الدكتور على حلمى يقول: إن شركة الحديد والصلب واحدة من الشركات القليلة التى تسير فى العملية الانتاجية من منبع الخام وحتى المنتج النهائى، إذ يصل إليها يوميا نحو ١٠ آلاف طن خام من المناجم الموجودة بالواحات البحرية عن طريق السكة الحديد، وهناك فى تلك المناجم مجتمع سكانى وعمرانى قائم على استخراجها وإرسالها للشركة، يعنى التعثر سوف يصيب الجميع.. وهناك نحو ٥٠ ألف عامل يعيشون على صناعة الحديد والصلب بما فيهم عدد العاملين بالشركة، وفى حالة تعثر الشركة فى تصريف انتاجها أو تقليل كمياته يعنى تعثر العمل أيضا فى المناجم والصناعات التى تعتمد على الحديد والصلب.

.. والأهلية تتعثر

الأمر لا يتوقف عند شركة الحديد والصلب ولا الاستثمارات الكبيرة بها والتى تصل إلى ٤ مليارات جنيه، وإنما يشمل أيضا الشركة الأهلية للصناعات المعدنية بأبى زعبل ونحو ١٢ مصنعا فى القطاع الخاص والشركات المشتركة.. الشركة الأهلية مثقلة بطبيعتها بديون فاقت طاقتها وتدفع سنويا نحو ٢٦ مليون جنيه فوائد للديون التى تجاوزت ١٧٠ مليون جنيه، والإغراق يهدد البقية الباقية، وعلى حد قول المهندس رزق الله شكر الله -المفوض لإدارة الشركة- إن الانتاج تراجع من ١٧٠ الف طن إلى ٧٠ الف طن فقط بسبب نقص السيولة وركود الأسواق المحلية فيما تسدد أجورا سنوية تصل إلى نحو ٣٩ مليون جنيه لـ ٤ آلاف عامل، والأمر ينذر بكثير من الخطر، وسعر البيع الحالى يكاد يغطى ٦٠٪ من التكلفة يعنى «بيع بالخسارة»، والشركة مضطرة حتى لا تتوقف الأفران من ناحية، ومن ناحية أخرى هى تسعى لتوفير السيولة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٧

واجـور العمال، ويقول: إن الإغـراق ياتى عن طريق السعـودية، التى تدخل السـوق المحلية نحو ٤٠٠ الف طن حديـد تسليح سنويا يفوق كثيرا انتاج الشركة الاهلية، بل وحاجة السوق، يقـول أيضـا: إن نتائج أعمال الشركـة خـلال الشهور الماضيـة مطمئنة بالنسبـة لمثيلاتها فى نفس الفترة من العـــام الماضـى حيث انخفض العجز بنسبة كبيرة لكن الإغراق «سوف ياكل كل شىء» فى الوقت الذى ترتفع فيه أسعار الطاقـة وتكلفة أجور العمال، الامر الـذى يعنى زيادة فى تكلفة الانتـاج رغما عن إرادة الشركـات، ولأن حديـد التسليح يمثل ٧٠٪ من استهـــلاك مصر من الحديد والصلـب، مما يعنى أن استمرار تعثر الشركة الأهلية ومشـاكل الإغراق يهدر اهميـة تلك الصنـاعـة التى تـوازى كل فـرصـة عمل بها ١٠ فـرص فى قطاعات أخرى قائمة على صناعة الحديد والصلب، والسـؤال.. ما الحل لتلك المشكلة؟ وهل اتفاقية الجات تجعل الامـــور «ســداح مداح» هكذا؟ أم أن الدولة يمكنها التـدخـل وفـرض سيـاسـات «وقائية»؟

الـدكتـور إبـراهيم النـواوى –أستـاذ الهنـدسـة بجـامعـة القـاهـرة– يقـول: إن أى دولـة يمكنهـا اتخاذ التدابير الكـافيـة لحماية منتجـاتها المحلية فى ظل الجات خاصة لمواجهـة الإغراق، منها مثلا فرض نظام رقابة جيد على الـــواردات مـن الحديـــد والصلب والـرقـابة تكـون على جـودة المنتج، وكـــذلك السعـر الحكمى بحيث لا تكـون الفجوة كبيرة بين سعـــر المستـــورد والسعـــر المحلى ولا مـــانع من فـرض ضريبة تعـويضيـة على المنتجـات المستـــوردة بحيث تجعل المستـورد مقاربـاً لسعر المحلى، ويكون الحكم للمستهلك الذى يحدد أى النوعية يختار.. دون ترك الباب واسعـا للمستـورد، يقـول أيضـا: إن الـدول المتقدمة لديها اجهزة خـاصة لمكافحة الإغراق، وفى حـالـة تقدم أى منتج بشكـوى مـدعمـة بالمستنـدات حول تعـرض منتجاتـه للإغـراق تتـدخل الـدولـــة وتفـرض قيـودا على السلع المستـوردة وتـوفـر الحمايـة لـلانتـاج المحلى بالتدخلات الوقـائية أو من خلال المحاكم التى تنظر قضايا الإغـراق ويشير فى هذا الصدد إلى ١٦ قضية إغـراق رفعتها الدول الاوربيـة ضد بعض منتجـات الغزل والنسيج المصرية بـزعم إغراقها لـلاسواق الاوربية، كما أن بعض دول أوربا لا تسمح لاوكرانيـا مثلا أن تصدر إليها أكثر من ٢٠٠ الف طن حديـد رغم استهلاكها المرتفع من الحديـــد والصلب، فى حين أن مصر تسمح بـدخـول كميـات كبيرة، يقـول: إن تلك الإجـراءات تتم فى ظـل «الجات» وهى لن تمنع الحكومة المصرية من تـوفير الحماية لصناعتها الوطنية.

ما الحل؟؟

الدكتـور على جلمى –رئيس شركـة الحديد والصلب– يقـول: إنـه تقـدم بعـدة مـذكـرات وشكاوى إلى وزارتى التموين والصناعة حول خطـورة الإغراق على شركـة الحديـد والصلب وذلك بنـــاء على طلب وزارة التمــويـن التى ستسعى إلى رفع قضيـة إغراق ضـد الشركات الاجنبية التى تغرق الأسواق المحلية، وذلك بناء على طلب وزارة التموين، يقـول أيضا: إن عدم التـــدخل السريـع لحل تلك المشكلـــة ســوف يضـاعف من أزمـة شركات الحديـد والصلب ويعـرض العمال للخطر، نفس المعنـى يؤكـده المهندس رزق الله شكر اللـه الذى بعث بمذكرة هو الأخر لوزارة التموين حول قضية الإغراق، ويقول إن حل مشكلات الشركـة الاهلية ممكن شريطـة البـدء فى "الإجــراءات الحاسمـة لحل مشكلة السيولة والديون، لكن المهندس سليمان رضـا –وزير الصنـاعة– كـان اقرب للحلـول العملية حينما يقـول: إن فرض نظـام حصص للحديـد المستورد هو حل وارد الأن وتقـوم به عدة دول، وقـال: إن هناك العـديد مـن الافكار الاخـرى لمواجهة الإغـراق، وقـد يكون نظـام الحصص خطوة أولى لحمايـة صناعـة الحديد والصلب ولا يعنى هذا إغفال الرقابة على المنتج المصرى من حيث الجودة والمواصفات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٧

ألاعيب أمريكية

أجرت اللجنة الامريكية التى تزور القاهرة الآن لتهيئة الاجواء لقبول اتفاقية "الجات" اتصالات مع بعض المستثمرين فى صناعة الدواء وتوصلت معهم إلى اتفاق بتخفيض أسعار بعض الأدوية لتخفيف حدة اثار معارضة الشركات الوطنية للمطلب الأمريكى للتبكير بتنفيذ اتفاق الجات قبل المهلة الممنوحة (٧ سنوات) التى تتيحها الاتفاقية لتوفيق أوضاع الصناعات المصرية.

ويؤكد بعض الخبراء أن سعر الدواء بعد تطبيق الجات سوف يتضاعف مابين ١٠٠٪ إلى ١٠٠٠٪.

يذكر ان بعض شركات الاستثمار الدوائى قد أخذت بالنصيحة وخفضت أسعار بعض الأدوية بصفة مؤقتة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٧

المؤيد والمعارض لاتفاقية الدواء

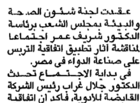
عقدت لجنة شئون الصحة والبيئة بمجلس الشعب برئاسة الدكتور شريف عمر اجتماعا لمناقشة آثار تطبيق اتفاقية التربس على صناعة الدواء فى مصر.

فى بداية الاجتماع تحدث الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية، فاكد ان اتفاقية التربس ستلحق أضرارا بالغة بصناعة الدواء فى مصر وانه لابد من التمسك بالمهلة الممنوحة للدول النامية والتى ستنتهى فى عام ٢٠٠٥

واشار الى ان الوعود التى تقدمها الشركات متعددة الجنسية هى وعود كاذبة، واوضح أن اتفاقية التربس تتكون من ٧٣ مادة تمنح المادة رقم ٧٠ منها الحماية لبراءات الاختراع مدة ٢٠ سنة قابلة للامتداد إلى ما لا نهاية، كما تطبق على بعض الأدوية المتداولة حاليا، والتى لم تنته فترة حمايتها.

وطالب الدكتور برهان إسماعيل رئيس مجلس إدارة شركة ايبكو بتدخل مجلس الشعب لإلزام الحكومة بمخاطبة منظمة التجارة العالمية (الجات) لطلب منح مهلة الـ ٤ سنوات لتطبيق اتفاقية التربس موضحا ان هذه المهلة لا تمنح تلقائيا، ولكن لابد من التقدم رسميا للحصول عليها ويجدد هذا الطلب كل ٤ سنوات.

وأكد الدكتور محمد صلاح الدين رشدى نائب رئيس مجلس إدارة شركة فايزر ان اتفاقية التربس لا تطبق على أى مستحضر يجرى تداوله وانما على الأدوية التى سيتم اكتشافها لاحقا لماذا لا نستفيد وننقل التكنولوجيا لبلادنا مادمنا لن نستطيع ان نقتحم مجال





د. شريف عمر — د. جلال غراب

ابحاث الدواء بتكاليفه الكبيرة واكد الدكتور حسام لطفى مدير شركة ايبكو ورئيس لجنة الصحة والدواء فى غرفة التجارة الأمريكية ان الاتفاقية لن تطبق بأثر رجعى أى على المستحضرات المتداولة حاليا وإنما تدعم البحث والتطوير فى مجال الدواء.

أما الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء فقد هاجم الاتفاقية بكل الشدة، وأعلن عن عدم تعاطفه مع أى مجلس متعدد الجنسية على غرار مجلس الرئاسة المصرى - الأمريكى وأشار إلى ان الرئيس الأمريكى اصبح أسيرا لجماعات الضغط الصهيونى، وان جميع سياساته تهدف إلى سيادة إسرائيل وانا كعرب مؤكدا ان أمريكا لا يمكنها مساعدتنا على حساب إسرائيل ورفض اى محاولات للمشاركة بيننا وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلق الدكتور نجار شعراوى نائب رئيس مجلس إدارة شركة جلاسكو على ما اثير من ان هناك أثارا سلبية ستقع على صناعة الدواء وعلى صحة المواطنين فى حالة سرعة تطبيق التربس وأكد ان المشاركة بين شركاتنا المحلية والشركات متعددة الجنسية ستجعل صناعة الدواء فى مصر اكثر قوة وأكثر تنافسا على المستويين الاقليمى والعالمى، كما ان التربس ستقوم بنقل التكنولوجيا الحديثة إلى الشركات المحلية ونفى تماما أن التربس سيوجد احتكارا من صناع الأدوية الأجنبية، واكد الدكتور شعراوى أن جميع دول العالم وقعت وطبقت اتفاقية التربس فيما عدا مصر والهند والأرجنتين.

وعلق نقيب الأطباء الدكتور حمدى السيد مؤكدا أن مصر ستظل عنصرا جاذبا للاستثمارات، وذلك بقوتها وسكانها وخبراتها وامكاناتها، مشيرا إلى ان مصر بها ١٢٤ الف طبيب يعادلون ثلاثة اضعاف عدد الأطباء فى جميع انحاء الدول العربية، ولن يؤثر فى ذلك تطبيق التربس او عدم تطبيقها وهاجم سياسة وزارة الصحة فى تسعير الدواء، مؤكدا انها تضع أسعاراً مغالى فيها للأدوية الجديدة وطالب نقيب الأطباء بإنشاء مجلس دواء عربى يكون بمثابة قوة ضغط وكيان مستقل يتعامل مع الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسية.

وطالب الدكتور مصطفى قويدر وكيل لجنة الصحة بمجلس الشعب، بعدم تطبيق الحماية الفكرية فى مجال الدواء الذى يمس حياة البشر بشكل مباشر.

واكد الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية أن هناك العديد من الدول التى تطالب بإلغاء اتفاقية التربس والعودة لاتفاقية بون سنة ١٩٧١ والتى تقر أن الدواء شىء مهم للبشرية لايجب حمايته، كما اكد ان المهلة لها منطقها وأن الـ ١٢٣ دولة التى وافقت عليها كان بضغط من الدول الكبرى.

أحمد الغمرى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٧

رفع مستوى الأداء للاقتصاد فى مؤتمر تجارة الأزهر الثلاثاء القادم

كتب ـ محمد يونس:

تنظم كلية تجارة بنات جامعة الازهر مؤتمرا موسعا يوم الثلاثاء القادم حول « سياسات رفع مستوى أداء الاقتصاد المصرى في مواجهة التكتلات الاقتصادية واتفاقية الجات». يفتتح المؤتمر فضيلة الإمام الاكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر والدكتور أحمد جويلى وزير التموين والتجارة الداخلية والدكتور محمد ابراهيم سليمان وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والدكتور احمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر والدكتور طه أبو كريشة نائب رئيس جامعة الازهر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٧

الرئيس مبارك يرجيء تطبيق «الجات» على الدواء للاستفادة من فترة السماح !

في إطار مواقفه الإنسانية..

مبارك يحسم صراع «التربس»

تطبيق الجات فورا يرفع أسعار الدواء المصرى ٦ أضعاف !

في اطار المواقف الانسانية التي اعتاد الرئيس مبارك ان ياخذها لصالح المواطن.في مصر، حسم الرئيس قضية تطبيق «التربس» وهي الاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية في مجال صناعة الدواء واصدر توجيهاته بضرورة الاستفادة بفترة السماح ومدتها ٨ سنوات قبل تطبيق اتفاقية الجات في مجال الدواء.

يأتي هذا التوجه لتخفيف الاعباء الاضافية على مستهلك الدواء المصرى من ناحية وحماية هذه الصناعة الوطنية من الاحتكارات العالمية من ناحية اخرى.

كيف يرى رجال الصناعة الدوائية في مصر هذا الموقف الانساني ؟ وماهي رؤية وزير الصحة والمسئولين عن صناعة الدواء في مصر ..

تنتج مصر مايقرب من ٩٣٪ من جملة الاستهلاك الدوائي بقيمة تصل لحوالي ٢,٧ مليار جنيه ويباع باسعار تقل كثيرا عن الاسعار العالمية لانه يخضع للتسعير الجبرى من قبل الدولة ولان الدواء أصبح السلعة الاستراتيجية الثانية في العالم بعد تجارة السلاح، لذا كان الاهتمام الواضح من القيادة السياسية بهذا القطاع الحيوى المهم.



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من أجل هذا اكد الرئيس فى أحد لقاءاته مؤخرا بقيادات الجيش الثانى والثالث الميدانى ان هناك مصاعب سوف تواجه مصر من التطبيق الفورى لاتفاقية الجات فى قطاع الدواء، لهذا لابد من الاستفادة من فترة السماح حتى عام ٢٠٠٥ لإننا لانستطيع تلبية طلب بعض من ينادون بتطبيق اتفاقية الجات فورا على قطاع الدواء حفاظا على وفرته ومستوى السعر المقبول بالنسبة لمحدودى الدخل.

وقال الرئيس ان الاحتفاظ بحقنا فى فترة السماح سوف يخفف كثيرا من الاعباء التى يتحملها المجتمع الى جانب مايوفره من فرص لتصحيح الاوضاع بما يحقق التوازن فى المستقبل.

تحقيق:
فاروق عبد المجيد

وكان الجدل مستمرا بين المؤيدين والمعارضين لفترة السماح حتى حسم السيد الرئيس هذا الصراع لصالح المريض المصرى أولا والحفاظ على

اقتصاديات هذه الصناعة العملاقة التى حمت المواطن المصرى عبر سنوات طويلة من الازمات الدوائية.

ويقول الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة والسكان انه خلال فترة السماح فى تطبيق الاتفاقية علينا التركيز على البحوث الدوائية حتى ندخل مرحلة تطبيق الاتفاقية مبدعين

ولسنا مقلدين فى الانتاج الدوائى، وحان الوقت بان تقوم مجموعة من الشركات الدوائية مجتمعة بالبحوث الدوائية واستنباط خامات دوائية جديدة فإن العالم يتجة اليوم الى الكيانات الاقتصادية العملاقة ولامجال للكيانات الضعيفة.

واكد وزير الصحة ان الرئيس مبارك عندما اعلن عن ضرورة الاستفادة من فترة السماح كان يدرك اهمية هذا القطاع الحيوى فى توفير الدواء للمواطن باسعار معتدلة، وان الدولة تقف وراء هذه الصناعة انتاجا وتصديرا، وفتح اسواق لها فى الخارج ،فالدواء المصرى أصبح منافسا قويا للأدوية المستوردة.

واشار الى ان الشركات الوطنية للدواء أنتجت فى العام الماضى بمبلغ ٢,٧ مليار جنيه لو تم استيراده من الخارج لدفعت الدولة حوالى ١٤ مليار جنيه ثمنا له وهذا يرهق كاهل الاقتصاد القومى .. من هنا كانت الحماية الواجبة لهذا القطاع الذى حمى المواطن المصرى من كثير من الازمات الدوائية على مدى اكثر من ربع قرن.

واعرب الدكتور ثروت باسيلى رئيس جمعية منتجى الصناعات الدوائية عن تقديرواعتزاز جميع العاملين فى الصناعات الدوائية الوطنية بقرار السيد الرئيس الاستفادة من فترة السماح فى قطاع الدواء دعما وإيمانا منه بحماية الصناعة الوطنية، لتقف دوما خلف المريض المصرى ومحدودى الدخل لتقديم ادويتها باسعار معتدلة


المصدر : الأهرام
التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واضاف انه لابد من ربط تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية بمستوى الدخل العام للفرد، حيث ان نصيب المواطن المصرى من الرعاية الصحية لايتعدى ١٤ دولارا سنويا، فى حين ان نصيب المواطن الامريكى ٢٠٠ دولار سنويا فهل من المنطق ان نطبق المنطق الامريكى على اوضاع الاقتصاد المصرى.

واشار الى انه من اهم السلبيات والاضرار من التطبيق الفورى «للتربس» ضعف الانفاق الاستثمارى فى عمليات الاحلال والتجديد، مما يؤدى الى انخفاض حاد فى انتاج الدواء المصرى وان الموافقة الفورية على الاتفاقية سوف تحرم البلاد فى السنوات العشر القادمه من مستحضرات جديدة تزيد على ٣٠٠ مستحضر بالاسعار التى تتوافق مع اقتصاديات الشعب المصرى، حيث توجد مستحضرات تستورد من الخارج سعرها يعادل ١٠٠٪ من سعر الدواء المحلى.

وسوف تؤدى الى زيادة اسعار الدواء نتيجة اطلاق يد صاحب البراءة واعطائه قوة احتكارية مطلقة التحكم فى جميع الشركات العاملة بمصر، وحصوله على امتيازات تضاف الى تكلفة انتاج الدواء وترفع من سعره وزيادة فاتورته .

ويشير إلى أن المواطن المصرى سوف يخسر ميزة السعر الاقتصادى لعدد يتراوح ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ مستحضر سوف تنتهى براءة الاختراع بالنسبة لها والمحددة حاليا بمدة ١٠ سنوات وفقا للقانون المحلى، مما يؤدى إلى رفع أسعار الدواء بنسبة تتراوح بين ٥ إلى ٦ أضعاف على الأقل.

وإن الأدوية والسلع الأساسية لابد وان تكون هناك سلطة تحكمها لصالح الشعب، فالمرض يفرض على الإنسان، وليس باختياره بالتالى فالدواء أيضا يفرض على الإنسان وليس باختياره لذا لابد من وجود سلطة عليا تحكم الأمر ومراعاة القدرة الشرائية للمواطن المصرى البسيط، فليس من المعقول أن يردد ان الشركات العالمية تنفق ملايين الدولارات وأن من حقها تعويض هذا المبلغ على حساب المريض حيث إن ما يصرف يحقق فى ٦ اشهر فقط من تداول المستحضر فى السوق ممثلا لذلك دواء تخفيف قرحة المعدة يباع بسعر ١٥٣ جنيها فى حين أن هناك ٤ شركات دواء مصرية تنتجه بسعر ٤٢ جنيها فقط، فليس من المعقول أن نحقق ارباحا طائلة دون مراعاة البعد الإنسانى للمريض وحاجته الشديدة للدواء فالشركات العالمية لم تقدم استثمارات كبيرة بل تهتم بتحويل الأرباح للشركة الأم وتظهر الميزانيات دائما خاسرة.

دفتر الاسعار

ويقول رئيس جمعية منتجى الصناعات الدوائية إننا لو فتحنا كتاب الأسعار سنفاجأ بعدة أسئلة مهمة، وهى كيف يدفع مريض السرطان ٤٢٨ جنيها فى عشرة أقراص تستعمل بضعة أيام قليلة ليس لعلاج السرطان نفسه، ولكن لتخفيف حدة القيء الناتج عن العلاج، وكيف يدفع مريض الفشل الكلوى الذى يزرع كلية ٨٨٠ جنيها كل أسبوعين لكى يقلل من مقاومة جسمه للكلية الدخيلة.

إن العجلة فى تطبيق الاتفاقية سوف يؤدى إلى مكاسب هائلة للشركات متعددة الجنسيات من ٣ إلى ٤ مليارات سنويا ولن يحصد المواطن المصرى البسيط سوى المرارة فأسعار الدواء وقدرة المواطن على الشراء اهم شيء ينظر إليه وأمامنا مثال لذلك فكندا تكلفت فى أول سنة للتطبيق ٣ مليارات دولار وعدد سكانها اقل بكثير من عددنا ترى ماذا ستدفع مصر؟

ويتساءل لماذا يتبع الآن المنطق الاحتكارى الذى يريد فرض احتكار يصل لمدة ٢٠ عاما كاملة نظير اكتشاف أو تطوير مستحضر دوائى إذا كانت القضية هى قضية تكلفة ابحاث وتشجيع الاستثمار فى هذا المجال فلابد أن تحدد مسبقا العلاقة بين تكلفة البحث والعائد منه وأن تصبح هذه العلاقة مقبولة ولكن ليس من المقبول أن الذى يصرف دولارا واحدا فى الابحاث يحصل على عائد يصل إلى ٤ آلاف دولار.

ويقول إن موقف السيد الرئيس المشرف وحكومة الدكتور الجنزورى وممثلى شركات القطاعين العام والخاص يهدف إلى حماية الصناعة الدوائية، فهناك أيضا موقف غريب لفروع بعض الشركات الأجنبية العاملة فى مصر فقد وتكتلت وبدأت تنادى بضرورة التنازل عن فترة السماح وتقديم بعض الإغراءات المغرضة إلا أن القيادة السياسية واعية وأصرت على ضرورة الاستفادة من فترة السماح.

● ويقول الدكتور احمد العدوى العضو المنتدب لشركة النيل للأدوية إن عدد الأدوية المتداولة فى مصر يبلغ ٣٠٠٠ نوع من الدواء وتبلغ جملة الاستهلاك ١ و ٣ مليار جنيه ٥٪ منها يمثل أدوية خاضعة لبراءات الاختراع تمثل قيمتها نحو ١٥٠ مليون جنيه وعند تطبيق هذه الاتفاقية سترتفع على الفور اسعار هذه الشريحة من ٥ إلى ٧ أضعاف اى تصل إلى نحو ١٠٠٠ مليون جنيه يتحملها الشعب المصرى بخلاف ٥٠ دواء جديدا تدخل السوق المصرية سنويا تخضع جميعها لبراءات الاختراع يتم تداولها بالسعر الذى يحدده صاحب البراءة دون أى منافسة من طرف آخر.

ويقول إن هناك عددا كبيرا من الشركات المنتجة فى مصر منها ١١ شركة قطاعا عاما و ١١ شركة تابعة لشركة اكديما و ٥ شركات مصرية اجنبية و شركتان أجنبى خاص بخلاف الشركات التى تنتج الأغذية الطبية والمستحضرات البيطرية.

وسيعقب تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية ارتفاع كبير فى اسعار الدواء للجمهور واكبر دليل على ذلك ما حدث فى كندا عند تطبيق هذه الاتفاقية، كما ستحصل شركات الادوية العالمية بمقتضى الاتفاقية على مزيد من النفوذ وتقلص دور الصناعة الوطنية، كما ان مصر ليست فى حاجة إلى استثمارات فى صناعة المستحضرات الصيدلية، بل إن الطاقات المتوافرة حاليا يمكنها أن تضاعف الانتاج دون استثمارات تذكر، بل نحن فى حاجة إلى استثمارات وتكنولوجيا فى مجال صناعة الخامات الدوائية وصناعة المستلزمات الطبية.

إنتاج محلى

ويقول الدكتور محمد عبد الجواد وكيل نقابة الصيادلة والعضو المنتدب للشركة المصرية لتجارة الأدوية إن هناك حقائق لابد ان نقررها حول الدواء المصرى فقد اصبح الإنتاج الوطنى يغطى حوالى ٩٣٪ من جملة الاستهلاك، كما يتمتع بالجودة والفاعلية والأمان ورخص سعره بالمقارنة بالأسعار العالمية، كما أن الدواء المصرى يباع باسعار تقل عن مثيله المستورد.

ويؤكد انه عندما وقعت مصر ومجموعة من الدول النامية على اتفاقية الجات منحت فترة سماح مدتها ١٠ سنوات تتحكم فيها الدولة فى هذه الصناعة قبل بداية التطبيق الكامل للاتفاقية.

لقد كان الرئيس مبارك بعيد النظر عندما قرر الاستفادة من فترة السماح مراعيا البعد الاجتماعى للمواطن المصرى محدود الدخل لانه بمجرد تطبيق الاتفاقية تصبح السوق المصرية مستقبلة لاى دواء أجنبى بالتالى لا يمكن التحكم فى سعره، كما يمكن لاى مخترع لدواء ما طلب وقف إنتاج اختراعه ما لم يمر عليه ٢٠ عاما متمسكا بحق الملكية الفكرية.



المصدر : الأهـرام
التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كل هذا سيؤدى إلى استبدال الدواء المصرى الرخيص بدواء أجنبى غالى الثمن، كما سيلحق باقتصاديات قطاع الدواء خسائر كبيرة نتيجة لوقف كثير من الأدوية الأساسية. وأكد ضرورة الاستفادة من فترة السماح بإنتاج خامات دوائية محلية يصبح لنا حق الملكية الفكرية المصرية لها نستطيع بيعها فى مقابل الحصول على موافقة بإنتاج أدوية ومواد خام فى الخارج، كما أنه بعد مرور الـ ٨ سنوات الباقية لفترة السماح يصبح أكثر من ٨٠٪ من الأدوية الأساسية المنتجة فى مصر مضى عليها ٢٠ عاما وبالتالى سقط عنها حق الملكية الفكرية.



المصدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٧

المجلس القومي للخدمات يطالب بـ:

التمسك بالفترة الانتقالية التى حددتها اتفاقية الجات

البحث عن مصادر بديلة للخامات الدوائية الجديدة

كتب محمد عرفة:

طالب المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية بضرورة التمسك بالفترة الانتقالية التى حددتها اتفاقية الجات وتحديد مجالات العمل على المستوى الوطنى فى اطار استراتيجية متكاملة فيما يتعلق بالمنتجات الدوائية سواء المنتجة حاليا فى الاسواق أو المنتجات الجديدة أو المتطورة.

وكان المجلس قد عقد اجتماعه برئاسة الدكتور عاطف صدقى المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة وحضور الدكتور ابراهيم بدران مقرر المجلس والدكتور محمد زكى أبو عامر وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى.. لمناقشة تقرير شعبة الخدمات الصحية والسكان حول ابعاد اتفاقية الجات والملكية الفكرية ومستقبل



د. عاطف صدقى
الالتزام باتفاقية الجات

الصناعات الدوائية فى مصر فى ظل اتجاهات التحرير الاقتصادى وتحول الاقتصاد إلى طابع اليات او عالمية السوق بجانب الاتجاه إلى التجمعات والتكتلات الاقتصادية التى تتيح حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين اعضائها وانعكاس أثار ذلك على الدول النامية خاصة فيما يتعلق باستمرار التطوير التكنولوجي والبحث العلمى واتساع الفجوة التكنولوجية بعد اكتساب اتفاقيات الجات للشرعية الدولية. وأوصى خبراء المجلس بالسعى لاستكشاف مصادر بيلة للخامات الدوائية الجديدة بأسعار أكثر تنافسية ومراجعة الاجراءات المتعلقة بضبط التسجيل والتسويق والتسعير فى ضوء بنود اتفاقية الجات على أساس اقتصاديات الانتاج والاستهلاك. كما اوصى المجلس بأهمية رفع مستوى القدرة الوطنية فى صناعة الدواء من خلال تنمية وتحفيز الابداع العلمى التى تتولد عنه منتجات دوائية جديدة تحقق لمصر التواجد بكفاءة فى الاسواق الخارجية.

رئيس المجمع العربى للمحاسبين:

العرب سيجتازون أختبار الجات

■ دبى – خاص :

قال رئيس المجمع العربى للمحاسبين القانونيين «طلال ابو غزالة» أن عدم مواجهة العالم العربى للتحديات التى تفرضها الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة سيحوله من «دول نامية» إلى دول «أقل نمواً». جاء تصريح ابو غزالة فى مؤتمر «قمة الأعمال الدولية» التى افتتحت فى دبى والتى تنظمها مؤسسة الابحاث الدولية «آى آى آر» على مدى ثلاثة أيام.



طلال ابو غزاله

وأضاف ابو غزالة أن عدة دول شرق أوسطية أعطت حماية زائدة للصناعة وقال : «لن يتاح للحكومات تقديم الحماية والدعم من الآن فصاعداً. بعض تلك الحكومات لديه تعرفة، ويجب عليها أن تتوقف عن ذلك».

وأشار إلى أن تطبيق متطلبات الجات على الدول النامية بما فيها الدول العربية سيبدأ فى عام 2000، وأضاف «عام 2000 على الأبواب، ولا أعتقد أننا فكرنا ملياً فى حجم العمل الذى يتوجب علينا القيام به». وقال أبو غزالة : «لا يتعين علينا مواجهة التحديات وحسب بل يجب علينا الاستفادة من الفرص أيضاً.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الأهرام المسائي

التاريخ: ٤ • مايو ١٩٩٧

□ معالجة «الجات» للملكية الفكرية:

قضية خطيرة تحتاج المراجعة

كان من الطبيعي أن يقع الصدام بين كل من الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول النامية نتيجة لتعارض مصالحهما، وقد مارست الدول الصناعية ضغوطا مكثفة وعديدة على الدول النامية لاجبارها على الموافقة على الاطار المقترح لحماية الملكية الفكرية.

وفي هذا الاطار اجرت الدول الصناعية الكبرى عددا من المفاوضات متعددة الاطراف والمشاورات الثنائية للتوصل الى اتفاق دولي لمكافحة التجارة في السلع المقلدة وإضافة حماية الأسرار التجارية كاحد انواع الملكية الفكرية.

في حين حاولت الدول النامية، منذ بدء المفاوضات في جولة اوروجواي في سبتمبر ١٩٨٦. منع الوصول الى اتفاق دولي، لأنها ترى ان الملكية الفكرية من اختصاص منظمات اخرى.

وتتلخص وجهة نظر الدول النامية في أن الملكية الفكرية هي ملكية مشتركة للبشر ينبغي شيوعها وحيازتها لتحقيق التنمية، ويجب ان تساعد التشريعات في تحقيق ذلك نظرا لأن معظم الدول النامية، وإن كانت تمتلك المواد الخام الا انها تفتقد الى التكنولوجيا اللازمة لاستثمارها، وان التقليد يعمل على ايجاد انشطة اقتصادية و فرص عمل جديدة.

في حين ترى الدول المتقدمة ضرورة العمل على حماية التكنولوجيا الغربية والاستئثار باستغلالها لأطول مدة ممكنة، والعمل على منع استخدام تلك التكنولوجيا الا بالشروط التي تحددها هذه الدول.

ورغم وجاهة النظرتين، فإن التضارب الحاصل بينهما قد يؤدي الى مشاكل كبيرة تتفاقم مع الوقت كنتيجة لمشاكل التحديث هنا وهناك، والتي تنهمر وسائلها يوميا على رؤوسنا دون ان تتوافر قوانين وقواعد لتبادلها عالميا بما يحقق حياة افضل لبني الانسان على كوكب الأرض خلال القرن الحادي والعشرين فهل تقع الكارثة أم سيطول انتظارنا لها؟ هذا هو السؤال الذي تنبغي الاجابة عنه من قبل المعنيين من الكتاب والمثقفين والمسئولين في مصر على وجه التحديد لان القضية هي مسالة حياة أو موت ومصير؟!!

٠٠٠٠٢١٨٥



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٧

مع تطبيق اتفاقات الجات وتحرير الأسواق

دور مهم لهيئة الرقابة على التأمين فى الفترة القادمة

.ان تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى وتحرير الأسواق سوف تؤدى الى تغير هيكل سوق التأمين من خلال الخصخصة بدخول شركات جديدة محية وفى بعض الأحيان أجنبية الى السوق تمارس نشاطها فى بيئة تنافسية متحررة، وقد تؤدى الضغوط التنافسية فى بعض الشركات الى اللجوء الى ممارسات غير سلمية (تطبيق أسعار غير اقتصادية واكتتابات مستندة على أسس فنية غير سليمة) بغية الحصول على أنصبة فى السوق أو زيادة أنصبتها القائمة، وفى أطار ممارسات من هذا القبي سوف تزيد احتمالات حدوث اعسار شركات التأمين

الأمر الذى يتطلب إحداث تغيير اساليب الأشراف والرقابة على التأمين لتتمشى مع المتغيرات التي جدت فى السوق وكما يقول خيرى سليم نائب رئيس هيئة الرقابة على التأمين.

- إن الانضمام لاتفاقية الجات (منظمة التجارة العالمية) سيغير الى حد بعيد من الشروط السائدة فى السوق، وفى الصدد سيتعين على هيئات الأشراف أن تؤدى دورا مهما فقد يتطلب منها تعديل التشريعات امنظمية للنشاط التأمينى كما سيتعين عليها أن تكفل تنفيذ واحترام القواعد المترتبة على تنفيذ الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات خاصة ما يتعلق بإنشاء شركات التأمين والشفافية إنه يتوافر لدى شركات التأمين استثمارات ضخمة لتغطية التزاماتها قبل حقوق حملة الوثائق ويؤدى عائد هذه الاستثمارات الى تحسين الربحية فى الشركات، وتسمح هذه الاستثمارات ايضا لشركات التأمين فى ظل ضغوط المنافسة بعرض أسعار تقل عن الأسعار المستندة على الأسس الفنية ولذلك تعتبر إدارة الاستثمارات وحملة الوثائق ، بالاضافة إلى أن هذه الاستثمارات تؤدى دورا مهما فى تنمية الاقتصاد القومى. الزمر الذئ تزداد معه اهمية وضع قواعد لاستثمار أموال شركات التأمين ومتابعة تنفيذها من خلال هيئات الأشراف والرقابة. ويضيف نائب رئيس هيئة الرقابة على التأمين:

- إن فتح الاسواق والاتجاه الى تقليص الحصص الالزامية لاعادة التأمين لشركات التأمين الوطنية يستلزم تركيز هيئات الاشراف والرقابة على وضع الضوابط والضمانات الخاصة بعمليات إعادة التأمين بما يكفل استقرار المراكز المالية لشركات التأمين. لذلك فإنه يجرى فى كثير من الأسواق خاصة ف الدول النامية إجراء تعديلات على التشريعات المنظمة للنشاط التأمينى لتأخذ فى الاعتبار التوازن بين ممارسة النشاط التأمينى فى ظل المنافسة مع ضمان سلامة المراكز المالية لشركات التأمين وأستمرار قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بما يضمن حماية حقوق المستأمنين.

خيرى سليم



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ / ٥ / ١٩٩٧

السرقة لا.. الإقتباس لا.. التايوانى لا

حماية الملكية الفكرية.. كلمة السر فى عصر المعلومات

ينعقد فى القاهرة الآن مؤتمر دوليا لحماية الملكية الفكرية هذا وقد بدأ الحديث بصوت مرتفع خلال السنوات الاخيرة عن حماية الانتاج الفكرى وحقوق الابتكار والتأليف.. فما هو الانتاج الفكرى وما هى حقوق الملكية الفكرية؟ ولماذا تعالت الدعوة الى حمايتها خلال السنوات الاخيرة؟ وهل لهذا علاقة بما يشهده العالم من تحولات فى اتجاه المستقبل والعصر الجديد..

إن مصطلح الانتاج الفكرى يطلق على نتاج الجهد الذهنى الذى يبذله العقل فيبدع ويخلق كل ما هو جديد ويضفى على البشرية إضافات بأفكاره وابتكاراته واختراعاته فيزيدها تطوراً وتقدما الى الامام.. وهذا ما يميزه عن غيره من سائر الكائنات..

والملكية الفكرية ببساطة شديدة دون الدخول فى تفصيلات يتوه معنا القارئ فيها - تنقسم الى قسمين كبيرين أساسيين، وهما الملكية الصناعية، والملكية الأدبية..

فالملكية الصناعية هى عبارة عن أى براءة اختراع او نموذج صناعى او علامة تجارية او اسم تجارى او سمة تجارية، او اى خلق او ابداع فكرى يدخل بشكل مباشر او غير مباشر فى اى عملية صناعية او تجارية ايا كان نوعها او شكلها.

بينما الملكية الأدبية تندرج تحت منها المصنفات الادبية والفنية، فالادبية مثل الكتب والنصوص المكتوبة والمحاضرات والقصص والروايات والمسرحيات.. الخ، اما الفنية مثل الرسم والنحت والخرائط والصب والتمثيل والموسيقى والصور والمصنفات السمعية والسمعية البصرية.. الخ، وكما نرى انها ليس لها اى مردود مادى ملموس، ولكنها كلها اشياء معنوية تعبر عن الحس المعنوى من المؤلف الى القارئ او المستمع او المشاهد..

ولم يحدث أن سمعنا فى حافظة التاريخ الطويل عن حماية حدثت للفكر البشرى، من السرقة او النهب او التقليد او ماشابه ذلك على مر

الحضارات القديمة من الفراعنة حتى العرب.

ومع بداية عصر النهضة الاوروبية الحديثة ويظهور الالة، ومع كثرة الاختراعات التى طبقت واستخدمت بعد ذلك فى الصناعة، والتى أصبح يتوقف عليها تطور الانتاج الصناعى، وتسويق المنتجات، والمنافسة، واحتكارات السوق، بدا الحديث عن حقوق براءات الاختراع التى تستخدم وتطبق فى المجتمعات الصناعية، وتؤثر على اقتصاديات الانتاج والسوق، ولأول مرة على مدى التاريخ البشرى يظهر قانون خاص بحماية الملكية الصناعية، وأين؟ فى الدول الصناعية التى تنتج وتسوق وتحتكر فقط دونا عن غيرها من دول العالم.. فقامت هذه الدول بسن تشريعات خاصة بحماية الفكر البشرى لبراءات اختراعه..

وقد صدرت أول اتفاقية دولية خاصة بحماية الملكية الصناعية، فى باريس فى ١٨٨٣/٣/٢، وتوالت منذ ذلك التاريخ الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية. اما الاتفاقية الدولية لحماية حق المؤلف فهى اتفاقية برن فى ١٨٨٦/٩/٩ والتى ظهرت بعد سلسلة من التشريعات بدأت سنة ١٧٩١ فى باريس..

وطوال قرن من الزمان انصب الاهتمام الرئيسى على حماية براءات الاختراع ولم تاخذ الحقوق الأدبية نفس القدر من الاهتمام.

فما هو السبب فى تعالى الحديث خلال السنوات العشر الاخيرة عن حماية الملكية الفكرية وحماية حق المؤلف والملكية الأدبية هل البشرية فعلا مع تطور حضاراتها وثقافتها الحديثة تنبهت الى قيمة الانسان، واحترام شخصه، وتقدير عقله، وملكاته الفكرية، ونتاجه الذهنى، فى مجالات الأدب والفن وما شابه ذلك من إبداع حسى ومعنوى غير ملموس او مادى، الإجابة هنا وللأسف الشديد..



المصدر : الدستور

التاريخ : ٧ / ٥ / ١٩٩٧

لا..!!
بالقطع.. لا.. ولكن لماذا هذه المرة وما هو الجديد؟.. الجديد ياسادة انه خلال العشرة اعوام الاخيرة من ثمانينيات هذا القرن حتى يومنا هذا حدث انفجار رهيب فى تطور تكنولوجيا الحاسبات، فبدلاً من وجود الحاسبات الآلية العملاقة التى تحتاج عاملين ومشغلين متدربين ومهرة لتشغيلها، ظهرت الحاسبات الشخصية الصغيرة، ومتطورة جداً، وتفوق فى قدراتها الحاسبات السابقة لها، كما ظهرت برمجيات حديثة جداً، وأكثر سهولة فى الاستخدام والتشغيل، ولا تحتاج الى فنيين متدربين ومهرة أو حتى متخصصين من أهل المجال، وانما تحتاج الى أشخاص بسطاء تعلموا القراءة والكتابة، لكى يتم التعامل مع هذه الحاسبات الشخصية والبرمجيات التى تديرها..

فحدثت انقلابة مروعة بين المستخدمين من عامة الناس والأجناس على مستوى العالم، من شركات كبيرة وصغيرة، ومراكز علمية وتعليمية، وهيئات ومنظمات من أجهزة الدول، وبين القطاعين العام والخاص، وبين الأفراد الصغير منهم قبل الكبير، ومن دول غنية وفقيرة، متقدمة ومتأخرة، اولى أو نامية - حتى الدول النايمة - واصبح حديث العالم الجديد الكمبيوتر دخل كل شئ، وليس فقط فى حدود وإمكانيات الحاسب الآلى الذى بالعمل او المنزل، بل تعدى ذلك، فأجهزة التليفزيون الحديثة الذى لا يخلو منزل منه، ويقوم بتشغيله الكبار والصغار، المتعلم منهم والأمى، فذلك الجهاز البشيط بدأ يعمل ببرامج لتشغيله وضبطه، مشابهة لحدود كبيرة فكرة برامج الحاسبات الشخصية، واصبح مفهوم الأمية فى بعض الدول يختلف عن المفهوم العادى وهو عدم القدرة على القراءة والكتابة، بل تعدى ذلك بكثير في دول متقدمة مثل اليابان، حيث يزعم أن مفهوم الأمية عندها هو عدم القدرة على استعمال الحاسبات الآلية..

وبالتبعية ومع هذا الإنتشار الكبير والاستخدام الواسع النطاق، فتحت الاسواق العالمية، من مشارق الأرض الى مغاربها، وما بين القطبين الشمالى والجنوبى، لتغطى الطلب، وكثرت الشركات المنتجة فى مختلف دول العالم، وأصبحت الشركات التي تنتج الحاسبات الالية ليس فقط المعروفة سابقاً، والتى كانت تعد على أصابع اليد، بل دخلت السوق شركات أخرى، وخصوصاً شركات دول جنوب شرق أسيا، وعلى رأسها النمور الخمسة، تقتبس الافكار وطريقة التصنيع من الشركات الأم او الأصل، وتعيد عملية التصنيع فى بلادها مقلدة بذلك المنتجات الأصلية، وتطرحها فى الأسواق العالمية بعد ثبات جودتها، وقلة اسعارها، منافسة بذلك الشركات الكبرى والعملاقة، وبتحد صارخ لإثبات وجودها، ضاربة بذلك عرض الحائط بترتيبات السوق، فأغرقته، فتأثرت بذلك الشركات الأم او المصدر، وارتبكت، فأبرمت خصيصاً لذلك اتفاقية دولية خاصة بحماية الدوائر المتكاملة والمتصلة وتعرف باسم اتفاقية واشنطن ١٩٨٩ ، وبموجب هذه الاتفاقية يتم حماية الرسومات الهندسية الخاصة بالدوائر المتكاملة والمتصلة الخاصة بالحاسبات الشخصية ولمدة ثمانية أعوام، ليظهر لدينا نوع جديد من الاحتكار، وهو احتكار الأفكار لمنتجيها، وليس احتكار الاسواق لمنافسيها...

وهكذا مع عصر المعلومات والبرمجيات الحديثة ظهر مفهوم جديد لحماية الملكية الفكرية وبدأ الاهتمام بحق المؤلف وحمايته يلحق بالاهتمام بحماية حقوق الملكية الصناعية.

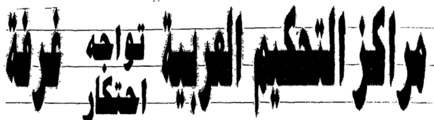
حاتم زهران



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٧



مراكز التحكيم العربية تواجه احتكار غرفة التجارة الدولية

تحقيق :
وفاء البرادعى

التحكيم أسلوب لفض المنازعات التى تنشأ بين عدة اطراف من دول مختلفة، وهو ان لم يكن نظاما قضائيا إلا أنه تتوافر فيه ضمانات القضاء، ويتميز بسرعة الاجراءات وعدم الخضوع لاحكام القوانين الوطنية.

● احتكار التحكيم التجارى يتنافى مع الأعراف القانونية وتحرير التجارة العالمية

● جامعة الدول العربية تدعو الى مؤتمر لاتخاذ موقف عربى موحد

● المطالبة بتنسيق المواقف والتعاون بين مراكز التحكيم العربية

ولكن بعض الجهات الاوروبية تحاول ان تلزم الاطراف العربية فى اى معاملات تجارية مع اوروبا باللجوء الى مركز بعينه للتحكيم فيما ينشأ بين هذه الاطراف من منازعات، وهو غرفة التجارة الدولية بباريس.

ولما كان هذا يشكل خرقا للاعراف الدولية وحرية التجارة فى ظل عولمة الاقتصاد، ولما يمثله ايضا من خطر على مصالح الاطراف العربية، فان جامعة الدول العربية بادرت بالدعوة لعقد مؤتمر فى نوفمبر القادم لمواجهة هذا الخطر.

خبراء القانون والاقتصاد شرحوا وجهة النظر القانونية فى هذه القضية وقدموا اقتراحات طالبوا ان تتبناها جامعة الدول العربية للحفاظ على حرية اختيار المحكمين، خاصة ان شركات تامين الصادرات ضد المخاطر غير التجارية الأوروبية تلزم الطرف العربي بالالتجاء الى غرفة التجارة الدولية



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بباريس للتحكيم عند حدوث خلاف أو منازعات بين شركات عربية وأوربية.

يقول الدكتور مفيد شهاب : تعتبر غرفة التجارة الدولية فى باريس من اعرق المؤسسات فى مجال التحكيم، ولذا من الطبيعى ان نجد حجما كبيرا من قضايا التحكيم تتم من خلالها، وبما انه تم انشاء مراكز تحكيم حديثة فى مختلف انحاء الوطن العربى، فليس من الطبيعى ان تستأثر غرفة التجارة الدولية بالاغلبية الساحقة من قضايا التحكيم التى تنشأ بين شركات اجنبية ومؤسسات حكومية فى الوطن العربى، بل من الطبيعى ان يبدأ التجاء اطراف التعاقد الى هذه المراكز خصوصا ان بعض المراكز العربية على المستوى الاقليمى ـ اى يشمل كل الدول العربية، والبعض الآخر على المستوى دون الاقليمى، اى يشمل مجموعة من الدول فى منطقة جغرافية معينة ـ كما هو الحال فى مراكز التحكيم لدول الخليج العربى.

يوضح الدكتور مفيد شهاب الاسباب التى تحول دون النمو الطبيعى المتدرج للمراكز العربية، وهى عدم الاعلان عن تطمها بالنسبة للشركات والدول الاجنبية خارج الوطن العربى، او الضغوط التى تمارسها غرفة التجارة الدولية بباريس او شركات تأمين الصادرات ضد المخاطر.

ويؤكد انه مهما كانت الاسباب، فلا يجوز من غرفة التجارة الدولية بباريس ولا من شركات تأمين الصادرات ان تمارس ضغوطا لاجبار الاطراف العربية على اللجوء الى مراكز تحكيم بعينها. ويرى ان سوق العمل الان تسمح بتعدد مراكز التحكيم، لذلك يجب عليها ان تنسق فيما بينها لتحقيق التعاون والتكامل وتبادل الخبرات حتى لايقتصر اللجوء الى التحكيم على مركز بعينه دون المراكز الاخرى. واذا كانت هذه رؤية الدكتور مفيد شهاب، فان الدكتور احمد شرف الدين استاذ القانون التجارى بحقوق عين شمس لايختلف كثيرا، فهو يرى ان قضايا التحكيم المعروضة على مراكز التحكيم العربية قليلة مقارنة بما هو معروض على غرفة التجارة الدولية بباريس، والتى انشئت فى بدايات هذا القرن، ومن ثم فقد اعتاد اصحاب الاعمال على احالة منازعاتهم الى التحكيم من خلال غرفة باريس التى تمتلك وتوفر الآليات اللازمة لتسوية منازعات التجارة والاستثمار الدوليين. ولكنه يرى فى ان من حق المتعاقدين على المستوى الدولى الا يفرض عليهم اللجوء الى مراكز تحكيم محددة سلفا لان هذا يتناقض مع الطابع الرضائى للتحكيم.

عقود اذعان

وتوضح الدكتورة سميحة القليوبى استاذة القانون التجارى بحقوق عين شمس وعضو مجلس الشورى ان الاصل فى مفهوم التحكيم هو نوع من القضاء الخاص للفصل فى المنازعات ومن حق الاطراف ـ اى طرف ـ ان يختار قاضيه لأن وقوع اختيار القاضى هو إضفاء مزيد من الثقة والاطمئنان، والتى يقوم على اساسها اختيار الفرد للقاضى للامتثال لما يصدره من احكام، ومن هذا المنطلق لايتصور ان يجبر الفرد على اختيار قاضيه ويومن جميع التشريعات بذلك حتى فى مجال القضاء التى تعينه الدولة، من حق المتقاضيين الفصل فى الخصومة او النزاع ليقف مدى الاطمئنان اليه اذا اجاز له القانون، واذا وجد مالايريحه ان يلجأ الى رد القاضى اذا توافرت شروط هذا الرأى، وبناء على ذلك فان أية محاولات تجبر الاطراف على اختيار قاض معين فى التحكيم يجب ان يكون مرفوضا.

واضافت ان ماتفرضه شركات التأمين على راغبى التأمين باختيار غرفة باريس محكما وحيدا يمثل اجبارا اقتصاديا وشرط اذعان، حيث يجد راغب التأمين نفسه مضطرا الى قبول هيئة تحكيم لاتمام عقده مما يضيع على الاطراف او راغب التأمين حقه الطبيعى المسلم به فى اختيار مايشاء لقاضى التحكيم كمحكم عنه فى المنازعات التى قد تنشأ. اما الدكتور محمد مدحت حسنين استاذ ورئيس قسم ادارة الاعمال بالجامعة الامريكية فيرى ان عملية التحكيم الدولية تفرضها شروط الاتفاقيات الموقعة بين الدول المصدرة والدول المستوردة، والتى تنشأ عن ابرام اية عقود دولية سواء عقود خاصة بالمقاولات او الخدمات الاستشارية او للصيانة او لعمليات نقل التكنولوجيا او للعقود التى تتعلق بتقديم خدمات بحرية او تأمين او نقل او شحن السفن والطائرات. اما فيما يتعلق ببنود التعاقد فنجد الطرف الأقوى يفرض شروطه فى فض المنازعات التجارية بين الاطراف المعنية فى العقد المبرم بين الاطراف سواء المصدرة او المستوردة ونلاحظ ان الطرف الاوروبى يفرض شروط التحكيم على الاطراف العربية من خلال غرفة التجارة الدولية بباريس، وهذا لم يكن قرارا فرديا لدولة اوروبية، ولكن كان ذلك بموجب الاتفاقيات الموقعة بين جميع الدول الاوروبية فى مواجهة مصالحها قبل الدول غير الاوروبية، ولكن الأصل فى المفاوضات فى العقود الكبيرة تجرى فى شكل فردى وليس جماعيا حتى بين الحكومات العربية والحكومات الاوروبية، فنجد ان التفاوض يتم على مستوى دولة فى مواجهة دولة اخرى، وليس فى مجموعة دول عربية فى مواجهة دول اوروبية، وبطبيعة الحال مع وجود الاتحاد الاوروبى وما ترتب عليه من تضافر فى المصالح الاوروبية، وفى هذا الاطار نجد انه جعل صياغة المعاملات الدولية بين الاطراف الاوروبية واية اطراف اخرى سواء كانت عربية او غير عربية تفرضها المصالح المشتركة فى الدول الاوروبية.

المقترحات والحلول

ولكن هل يمكن ان يواجه العالم العربى هذه التحديات بموقف عربى موحد ؟

الدكتور مفيد شهاب يقول : انه فى تقديرى لو تركت الامور تسير سيرا طبيعيا فان الالتجاء الى مراكز التحكيم العربية سيزداد تدريجيا، وهذا ماحدث للمركز الاقليمى للتحكيم الدولى فى القاهرة حيث عرض على هذا المركز منذ قيامه حتى الان اكثر من ١٠٠ قضية وهو ينمو تدريجيا، ويرى انه يجب علينا ان نستفيد من تعدد هذه المراكز وان ندعمها جميعا فى قضايا التحكيم لانها تتزايد يوما بعد يوم لان الاستثمارات والعلاقات التجارية وعمليات التنمية تزداد بسرعة داخل ارجاء الوطن العربى، وبالتالى فوجود اكثر من مركز يتناسب وزيادة هذه المجالات ومايتنتج عنها بالضرورة من منازعات، ومن هنا يصبح التحكيم بالنسبة لنا هو الطريق الامثل بما فيه من مزايا عديدة بدلا من الالتجاء الى القضاء الوطنى الذى قد يثير مخاوف لدى بعض الشركات الاجنبية، ويدعو الى ضرورة وجود اليات للتعاون بين هذه المراكز، وبالذات على المستوى العربى الاوروبى وذلك فى إطار التعاون المتزايد الذى لم يعد ولايجب ان يكون مقصورا على النواحى السياسية او الاقتصادية، وانما يشمل ايضا جميع مجالات التجارة والاستثمار، ومن هنا، كما يقول الدكتور شهاب ـ فان انشاء هيئة عربية اوروبية مثلا لبحث علاقات مراكز التحكيم العربية بغرفة التجارة الدولية بباريس وبغيرها من غرف التجارة الاوروبية مع مراكز وهيئات التحكيم الاوروبية امر مرغوب فيه للغاية، ويمكن ان يساعد على تحقيق هدف التعاون والتكامل بين هذه المراكز بدلا من الصراع.

وطالب الدكتور احمد شرف الدين بضرورة الاعلان عن مراكز التحكيم العربية بصفة منتظمة لان الأمر يحتاج الى استمرار اعلام المتعاملين على المستوى الدولى بوجود مثل هذه المراكز، وذلك لاهمية احداث توازن بين مراكز التحكيم المختلفة، حيث تحتاج المراكز العربية الوليدة الى خبرة تستطيع من خلالها اقناع الناس بأهمية اللجوء اليها، وهذا مايبرر اقتراح نشر ثقافة التحكيم بين ذوى الشأن عن طريق عقد المؤتمرات، ويشير الدكتور محمد مدحت حسنين الى ان المستقبل فى المعاملات الدولية رغم وجود اتفاقية الجات والمناداة بحرية التجارة وحرية المعاملات سيتميز بوجود تكتلات اقتصادية هى إحدى سمات النظام الاقتصادى الدولى، مما يتطلب التفاهم الكامل بين الدول العربية وخاصة فيما يتعلق بقبول التحكيم للغرف التجارة العربية ومراكز التحكيم العربية وفرضها فى العقود التى تحرر بين الدول العربية والاوروبية، وعليها ان تبدأ فى تكتلاتها كمجموعة اقتصادية تسعى الى حماية مصالحها تجاه التكتلات الاقتصادية العالمية.

دور جامعة الدول العربية

واشاد الدكتور مفيد شهاب بتبنى جامعة الدول العربية هذه القضية وعقد مؤتمر خاص لمناقشتها فى نوفمبر القادم كما اشاد ايضا بالفكرة الجديدة التى تجسدت فى انشاء الهيئة العربية الاوروبية بالتحكيم التجارى الدولى التى تم انشاؤها واشهارها فى باريس منذ حوالى شهر، وتشكلت من ١٥ عضوا اوروبيا وعربيا كأعضاء لمجلس ادارتها والتى سوف يعقد اجتماعها الاول فى لندن فى ١٦ نوفمبر القادم، وتم اختيار مايكل كير رئيس هيئة التحكيم البريطانية السابق رئيسا لها والدكتور مفيد شهاب نائبا للرئيس وامينا عاما لها وعبد الحميد الاحدب رئيس الهيئة العربية للتحكيم الدولى.

وتؤكد الدكتورة سميحة القليوبى اهمية اسراع مراكز التحكيم العربية وجامعة الدول العربية بالعمل

الجاد فى عقد المؤتمرات، واتخاذ مايلزم دوليا بالاهتمام فى هذا الموضوع مع عرض وجهة نظر الدول العربية والتى عليها ان تتحد، وان تتمسك باحقيتها الكاملة وحريتها فى اختيار المتعاقدين لمراكز التحكيم العربية على قدم المساواة فى اختيار غرف التحكيم الاخرى غير العربية. ويقترح الدكتور احمد شرف الدين العمل على توسيع نطاق اللجوء الى مركز القاهرة الاقليمى للتحكيم عن طريق تكثيف الاعلان عنه على مستوى العالم العربى ككل، ومن خلال اصدار مجلة دورية لكى تكون متوافرة لدى الاوساط العربية المعنية بصفة منتظمة. ويطالب الدكتو مدحت حسنانين ان تتخذ الجامعة العربية خلال انعقاد المؤتمر قرارا ملزما لجميع الدول العربية حتى لايكون مجرد حبر على ورق مثل الاتفاقيات التى وافقت ووقعت عليها من قبل.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يناقشها البرلمانيون العرب غداً

دعم السوق العربية المشتركة لمواجهة الجات

□ كتب ـ الصالح نور الدين:

يفتتح الرئيس حسنى مبارك غدا اعمال الندوة السابعة لمؤتمر الاتحاد البرلمانى العربى والتى تستمر لمدة 4 أيام.

وتم تخصيص اعمال الدورة لمناقشة مشروع السوق العربية المشتركة بوصفه التحدى الاكبر للعمل العربى الاقتصادى فى مواجهة آثار اتفاقية الجات.

ويطالب مشروع التقرير النهائى للمؤتمر والذى حصلت عليه «العالم اليوم» وتنفرد بنشره بمنح التأييد الكامل من قبل الاتحاد العربى لفكرة وهدف السوق العربية ومساندة الاتحاد للسوق المصغرة.

كما يطالب التقرير بدعوة الدول العربية غير الاعضاء للانضمام لاتفاقية الوحدة الاقتصادية والاسهام فى تطويرها وايجاد اطار تنظيمى برلمانى عربى لتقديم المساندة المستمرة لمشروع السوق.

ويؤكد التقرير ايضا على أهمية تشكيل لجان للبرلمانات العربية لمواصلة العمل فى دفع مسيرة السوق.

ويقول مشروع التقرير ان السوق العربية المشتركة لم تتحقق رغم توقيع اتفاقياتها منذ 1965 بحضور 7 دول عربية هى مصر والاردن وسوريا، والعراق وليبيا وموريتانيا واليمن ورغم ان هذه الدول السبع بدأت فى ذلك التاريخ خطوات جادة كتحرير كامل للتبادل التجارى من جميع الرسوم الجمركية مما أدى إلى نمو التجارة البينية بمعدلات كبيرة.

واشار إلى ان حجم التجارة البينية بين الدول الاعضاء ارتفع خلال عشر سنوات منذ 1970 حتى 1980 من 97.5 مليون دولار إلى 1,326 مليار دولار أى بنسبة 1359٪.

ويشير إلى ذلك بقوله ان هناك امكانية لتحقيق السوق المشتركة إذا صدقت النوايا.



المصدر : الأهرام
١٤ مايو ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

حقوق الدول النامية فى إطار اتفاقات الجات

د . مصطفى سلامة
وكيل كلية حقوق الإسكندرية

يعد الخامس عشر من أبريل عام ١٩٩٤ من أهم أيام النصف الأخير من القرن العشرين ففى ذلك اليوم تم التوقيع على اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية وملاحقتها المتعددة إن هذه الاتفاقية بملاحقها المختلفة، التى تم انجازها بعد مفاوضات طويلة وعسيرة (دورة أورجواى) جاءت لتؤسس تنظيما دوليا عالميا وشاملا للتجارة الدولية.

فمن ناحية تضم المنظمة فى عضويتها مائة وست وعشرين دولة، ومن ناحية أخرى تغطى ملاحق اتفاقية مراكش مجمل التجارة الدولية من سلع وخدمات وحقوق ملكية فكرية وأخيرا تم وضع قواعد لفض المنازعات التى قد تنشب بين الدول حول ما احتوته من مبادىء وقواعد إن كل ما تقدم ليس إلا مرحلة هامة ومتطورة فى مسيرة اتفاق الجات لعام ١٩٤٧.

وتتمحور نصوص اتفاقية مراكش وملاحقها او ما يطلق عليه اتفاقات الجات الجديدة حول هدف مشترك يتمثل فى ضرورة تحقيق حرية التجارة الدولية بما يتطلبه ذلك من إقرار مبدأ المعاملة بالمثل بين الدول ويتم ذلك من خلال قيام الدول بمنح بعضها البعض الآخر مزايا متبادلة لتحقيق خفض كبير للتعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية مع القضاء على اية معاملة تمييزية فى العلاقات الدولية التجارية لذا تم إقرار شرطى الدولة الاكثر رعاية والمعاملة الوطنية لمواطنى الدول الأخرى.

إن اتفاقات الجات تستند إلى فكرة المزايا النسبية التى تتمتع بها كل دولة، فتحرير التجارة الدولية يعد امرا ضروريا، ويتم الوصول إليه حينما تتخصص كل دولة فى النشاط الذى هو أكثر تهيؤا له، ومثل هذا لا يمكن ان يتحقق إلا بالتنازلات المتبادلة التى تستند إلى ما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية فى سلعة او خدمة أو مادة أو حق معين.

وغير خاف على أحد أن هذه الاتفاقات بارتكازها على المزايا النسبية لمنتجات كل دولة لن تكون فى حصيلتها النهائية إلا فى صالح الدولة المتقدمة، فالدول النامية لأسباب متعددة ليس لها ولا تستطيع معظمها - على الأقل فى المدى المنظور - ان يتكافىء وضعها التنافس مع الدول المتقدمة إن هذه الحقيقة كانت ماثلة امام واضعى اتفاقات الجات لذا أوردوا عدة نصوص تستطيع الدول النامية استنادا إليها ان تحصل على معاملة خاصة بها أن عدم إقرار معاملة تمييزية للدول النامية مؤداه تكريس عدم المساواة الفعلية القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية غير انه لابد أن يلاحظ - بادىء ذى بدء - ان المعاملة الخاصة للدول النامية لا تهدف إلى تحقيق مساواة فعلية بين مختلف الدول، فهذا امر مستحيل، فالمعاملة الخاصة للدول النامية تهدف إلى التوصل إلى وحدة او تماثل ظروف سريان نصوص اتفاقات الجات، فأى إعفاء من تطبيق أى نص من هذه النصوص هدفه النهائى مواجهة حالات أو أوضاع خاصة او استثنائية أو غير متوقعة فإذا زالت مبررات هذا الإعفاء انتفى مقتضى التحلل من الالتزامات المتولدة عن اتفاقات الجات.

وتنقسم الحقوق التى تتمتع بها الدول النامية فى إطار هذه الاتفاقات إلى نوعين: نوع انفرادى وخاص بالدول المذكورة، وآخر عام تستفيد منه هذه الدول ضمن الدول الاخرى.

■ أولا - الحقوق الخاصة: وهى حقوق تم منحها فقط للدول النامية وذات مستويات متعددة على النحو التالى: ١ - مبدأ الالتزام العام من جانب الدول المتقدمة بضرورة مراعاة الصعوبات والمشاكل التى تواجه الدول النامية ان هذا المبدأ منصوص عليه فى معظم اتفاقات الجديدة وتبرز اهمية المبدأ المذكور فى أنه يعد مرشدا وموجها للتعامل بين الدول المتقدمة والدول النامية حقيقة لا يخرج مبدأ مراعاة الاوضاع الصعبة للدول الأخيرة عن مجرد التزام ببذل عناية أى مجرد سلوك يصدر عن الدول المتقدمة دون الزامها بنتيجة محددة وأعمال معينة، ولكنه يظل كمرجعية تستطيع الدول النامية لدى تطبيقها لاتفاقات الجات ان تذكر وتنبه الدول المتقدمة إلى وجود المبدأ المذكور.

٢ - مبدأ التحلل المؤقت من الالتزامات الواردة فى بعض اتفاقات الجات، فاستنادا إلى هذا المبدأ، فلقد تم منح الدول النامية فترة سماح لتنفيذ التزامات متولدة عن الاتفاقات المذكورة وهذه الفترات متعددة ومتناثرة يمكن أن يذكر منها، فترة عشر سنوات فى مجال الزراعة، وثمانى سنوات فى مجالى الدعم للصادرات وحقوق الملكية الفكرية وما بين ثلاث إلى خمس سنوات فيما يتعلق بقواعد التقييم الجمركى... الخ.



المصدر : ....

الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ......٢ ا مايو ١٩٩٧

٣ ـ مبدأ مساعدة الدول المتقدمة للدول النامية فى تطبيق نصوص بعض الاتفاقات كتلك المتعلقة بالخدمات والقيود الفنية على التجارة وتطبيق تدابير الصحة... الخ

٤ ـ مبدأ الإعفاء الكامل من تطبيق نصوص لاتفاقات متعددة بالنسبة للدول الأقل نموا اى الأكثر فقرا وهذا المبدأ يجيء ليراعى الأوضاع السيئة والقابلة للاستمرار التى توجد فيها هذه الدول.

■ ثانيا ـ الحقوق العامة: وهى حقوق مقررة لكل الدول ومن خلالها تستطيع الدول النامية أن تتحلل بصفة مشروعة من التزاماتها المترتبة على سريان اتفاقية مراكش وملاحقها إن هذه الحقوق لا تخرج عن كونها إعفاءات تم النص عليها فى جات ١٩٤٧ وجاءت اتفاقات ١٩٩٤ لتحددها بشكل دقيق منها:

١ ـ حق فرض قيود كمية على الواردات إذا تعرضت دولة معينة لأزمة أو أزمات تلحق بميزان المدفوعات وتفضى إلى احداث خلل فى توازنه.

٢ ـ حق اتخاذ تدابير الحماية لدى حدوث ازمة تلحق بالإنتاج الوطنى من جراء استيراد بعض المنتجات الأجنبية.

٣ ـ حق فرض تدابير لمكافحة الاغراق غير المشروع بالسلع الأجنبية، فى حالة إذا قام منتجو دولة معينة بتصدير منتج معين بسعر يقل عن قيمته المعتادة، او يقل عن السعر المقابل لناتج يباع فى دولة التصدير.

٤ ـ حق الحصول على إعفاءات محدودة من سريان الالتزامات المتولدة عن اتفاقيات معينة كاتفاقية الجوانب المتصلة بحقوق الملكية الفكرية إن الحقوق السابق بيانها لا يمكن أن تسقط او تحجب حقيقة أنها جاءت كمحاولة من واضعى اتفاقات الجات من أجل احداث نوع من التوازن بين الدول فى اطار تحديد مركزها فى إطار منظمة التجارة العالمية، إنه لا يمكن التغافل عن امر هام وهو أن نتائج جولة أورجواى جاءت بمثابة توافق بين المصالح التجارية للدول المتقدمة إذ ا تخرج عن كونها صفقة بين هذه الدول راعت فيها الحفاظ على المقام الأول على مصالحها ولكن لابد من ملاحظة أن الدول المتقدمة لم تستطع أن تتغافل بصفة مطلقة عن اوضاع الدول النامية، ولكن يظل فى الوقت نفسه هناك من أمر لا يمكن التشكيك فيه وهو أن اتفاقات جات ١٩٩٤ بما تسعى إليه من تحرير التجارة الدولية من اية قيود، فإنها ترسخ من عدم المساواة فيما بين الدول فى ظل حقيقة اختلاف الوضع التنافسى بين الدول المتقدمة، والدول المتخلفة لذلك فإن الحقوق الممنوحة للدول النامية والسابق بيانها تعد بمثابة مواجهة جزئية وحلولاً مؤقتة ارادت الدول المتقدمة بمقتضاها أن تتلافى الانتقادات الموجهة إلى اتفاقات جات ١٩٩٤.

إن هذا واقع لا يمكن التهرب منه ليس بالرضوخ له، ولكن بمحاولة التعامل معه من خلال الأخذ بعين الاعتبار الحقائق التالية: الحقيقة الأولى: إن حق الدول النامية فى طلب مد اجل نطاق الإعفاءات (الحقوق) الممنوحة لها حق مشروع يستند إلى اعتراف الدول المتقدمة ذاتها فى معظم اتفاقات الجات بالمصاعب والمشاكل التى تواجه المجموعة الأولى من الدول لذا لا يجب اعتبار نهاية مدة السماح للدول النامية من التحلل من الالتزامات المتولدة عن اتفاقية مراكش وملاحقها نهاية المطاف، بل يجب على هذه الدول المطالبة بمد أجل ونطاق هذه الإعفاءات وفى هذا الشأن، فلابد من حسن استثمار مبدأ المساواة فى التصويت المعتمد فى منظمة التجارة العالمية فهذه المنظمة بعكس المنظمات الدولية الاقتصادية الأخرى كالبنك العالمى وصندوق النقد الدولى لا تتبنى مبدأ التصويت المرجح، حيث تمتلك كل دولة مجموعة من الأصوات تتناسب مع ما تساهم به فى موارد المنظمة المعنية، وغير خاف أن عدد الدول النامية فى منظمة التجارة العالمية يمكنها من السعى إلى الدفاع عن مصالحها من خلال نظام التصويت القائم على مبدأ المساواة لكل دولة صوت واحد.

الحقيقة الثانية: حتى ولم يتسن الحصول على مد أجل ونطاق الإعفاءات السابق بيانها، فإن لجوء الدول النامية واضطرارها للخروج على التزاماتها بمقتضى اتفاقات الجات، لن يؤدى فى الغالب الأعم إلى تعرضها لتوقيع الجزاءات عليها، فسياسة التسامح تجاه الدول المخالفة لالتزاماتها اتجاه عام للمنظمات الدولية الاقتصادية، فلقد لاحظنا فى دراسة سابقة لنا أن البنك العالمى لا يلجأ إلى الجزاءات إلا نادرا، بل أنه فى إطار جات ١٩٤٧ فإنه بين أربع وعشرين حالة لم يتم توقيع الجزاءات إلا مرة واحدة هذا إلى أنه فى خلال ثلاثين عاما فإن مجموع ما تم إقراره من تدابير فى مواجهة الدول المخالفة لقيود التحلل من التزامات الجات بمقتضى شرط الحماية طبقا للمادة ١٩ أربع حالات من مجموع مائة حالة تم الالتجاء فيها إلى هذا الشرط أن هذا السلوك المتبع من جانب المنظات الدولية الاقتصادية يمكن أن نجد تفسيره فى ضرورة تفادى حدوث مواجهة وقطيعة مع الدول الأعضاء فالمنظمات المذكورة تمتنع عن توجيه اللوم للحكومة المعنية رغبة فى عدم إثارة غضبها والنيل من كبريائها ولكى تسهل عن طريق أسلوب المشاورات وغيره عودة مثل هذه الدولة إلى الامتثال للسلوك الواجب فى مرحلة لاحقة ومناسبة.

الحقيقة الثالثة: لا يمكن قبول سعى بعض مواطنى الدول النامية لتحقيق مكاسب مادية سريعة ومرتفعة، كدافع لمطالبتهم دولهم بالتنازل عن حقوقها المستمدة من اتفاقات الجات.

الحقيقة الرابعة: إن الرخص السابق بيانها، لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تجعل الدول النامية، تخلد للراحة والسكينة. وتتقاعس عن اتخاذ التدابير المطلوبة للنهوض باقتصادياتها من أجل ملاحقة التنافس السريع والرهيب فى حلبة التجارة الدولية، وإذا كانت هناك من عقبات، فإنه يجب العمل ليس على التخلص الكامل والمطلق منها إذ يعد



ذلك بمثابة ضرب من الخيال، ولكن لابد من العمل على التقليل منها.

الحقيقة الخامسة والأخيرة: إن الأمل الحقيقى والمواجهة الفعالة لاستحقاقات اتفاقات الجات ومتطلباتها لا يمكن أن تتم فقط من خلال عمل فردى لكل دولة نامية، إذ يجب اتخاذ الخطوات اللازمة نحو انضواء الدولة النامية فى الأشكال المختلفة للتكامل الاقليمى هو الأسلوب الفعال لزيادة معدل المقدرة التنافسية للدول النامية، وهذا إلى أنه وفقا للمادة ٢٤ من الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة هناك معاملة خاصة للدول أعضاء التكامل الاقليمى يضاف إلى ذلك أن القرن القادم هو عصر التكتلات الاقتصادية الاقليمية ولعل ذلك يكون الدافع نحو انجاز التكامل الاقليمى العربى بداية من السوق العربية المشتركة.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩٧

د. يوسف والى

خير بلدنا

تحقيق أكبر استفادة من اتفاقية الجات.. هدفنا

أكد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى على أهمية نجاح برامج وخطط التصدير فى المرحلة المقبلة وأثر ذلك فى تحقيق أكبر استفادة من اتفاقية الجات وما اتاحته من منافذ على الأسواق الخارجية.

قال إن استمرار عمليات التوسع الأفقى والراسى هى الضمان الوحيد لاحلال الواردات وتشجيع الصادرات وتخفيض تكلفة الوحدة المنتجة وتحسين الجودة وزيادة القدرة على المنافسة الدولية.

البورصة الزراعية غايتها.. إنشاء جهاز معلومات عن السوق

وأشار إلى ضرورة اعداد التقارير السلعية للمحاصيل التصديرية الرئيسية فى مصر على غرار مايحدث فى الدول المتقدمة وبما يوفر للمزارعين البيانات والاحصاءات الحديثة والمستقبلية والمستمرة والدقيقة عن الأسعار والطلب والعرض لتلك المحاصيل فى الأسواق العالمية المختلفة.

ويساعد المزارعين على اتخاذ قراراتهم الانتاجية الصحيحة فى اطار التركيب المحصولى الاختيارى وآليات السوق الحر فى التسويق والتجارة ويشجعهم على التصدير أوضح أن محاصيل التصدير الرئيسية ومايتيح من معلومات انتاجية عنها يعطى تقديرا مبكرا بالانتاج وبالتالى اجراء عقود تصديرية آجلة أو مستقبلية والاستفادة من الأسعار والربحية فى الأسواق العالمية.

اضافة أن بورصة الخضر والفاكهة سوف تساعد فى تسهيل التقاء المنتج بالسوق والمصدر قبل وبعد الانتاج للتباحث بشأن الارتقاء بمستوى المنتج فى الأسواق العالمية من حيث المواصفات الانتاجية وسبل التعبئة والحفظ وسرعة انجاز اجراءات التسويق والتصدير وتقليل الفاقد وابرام الصفقات والقضاء على الاحتكار وتخفيض عدالة الأسعار وضبط نفقات التسويق وايجاد جو من المنافسة بين التجار والمصدرين وتوفير مصاريف التخزين والأخذ بالأساليب العلمية المطبقة عالميا فى مجال تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية وستولى البورصة الزراعية غايتها لانشاء جهاز معلومات عن الأسواق الخارجية والداخلية وتوثيق التعاون بين المنتج والمصدر..



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٧

نبضــــات

يخشى أن يكون الوقت قد فات، وأن يكون اللحاق بالقطار قد استحال لأن الراكب قد تأخر كثيرا، فهو مازال يعد حقائبه فى بيته، بينما القطار قد غادر المحطة وانطلق كالصاروخ.

الأسماك الكبيرة، يوما بعد يوم، تزداد بأسا وشراسة وتزداد شراهة ولاتتردد فى التهام كل ما يصادفها من أسماك صغيرة وضعيفة. والأسماك الصغيرة لاتحاول البحث عن الحماية، وإنما تتطوع وتقدم نفسها لقمة سائغة للحيتان وللقروش.

فالدول الغنية تزداد ثراء، ثم تتضامن وتتعاون مع بعضها وتتبادل التقنية والمعلومات الحديثة، ثم هي تتساند لاستغلال الدول الفقيرة لتحصل منها على المواد الأولية والطاقة والعمالة الرخيصة والعقول التى أعدت وتعلمت فى الدول الفقيرة وعلى نفقتها، وعندما تحققت لها الطاقة الانتاجية الفائقة والتقدم والتنظيم، قررت أن تفتح حدودها الاقتصادية على العالم، وخصوصا العالم الفقير. فكان لهم ما أرادوا وابتكروا اتفاقية الجات. والدول الفقيرة ومنها مصر قد تهافتت على الانضمام إليها، بما يؤدى إلى فتح حدودها بغير حماية وبغير حصون، فيخترق الأقوياء أجسادا بغير مناعة وبغير رعاية وبغير قدرة على المقاومة.

فبموجب اتفاقية الجات سيكون للأغنياء فرصة إغراق أراضى الفقراء بالسلع الراكدة وفائض انتاجهم وبالعاطلين من أهل بلدهم فى صورة خبراء وأرباب مهن حرة وعمالة راقية. وبذلك يحل الأغنياء مشاكلهم العقيمة المزمنة فمشكلتهم الحالية هي وفرة الانتاج بما يجاوز الاستهلاك المحلى وبما يجاوز حاجة الأسواق التقليدية، ومشكلتهم الأخرى هي البطالة المتزايدة نتيجة لازدهار التقنية الحديثة، بما يزيد الانتاج اعتمادا على الآلات المتطورة على حساب الأيدى العاملة.

أين مصر من اتحاد الحيتان ومن تزاوج النمور ومن تراقص الديناصورات.

مصر تستورد ولاتصدر شيئا يذكر. مصر تصدر رؤوس الأموال أكثر مما تجلبه، مصر تصدر سياحا أكثر من السياح القادمين، مصر ترسل بنيها للعلاج فى الخارج. مصر لم تعد تصدر الموالح ولا البطاطس ولا السكر ولا القطن. أهل مصر يعانون من البلهارسيا والتيفود والكوليرا والفشل الكلوى والوباء الكبدى. مصر تقاسى من تزايد واجتياح الفقر لنسبة كبيرة من سكانها كشأن التصحر الذى يجتاح الأخضر فيقضى عليه، مصر تواجه تدهورا فى التعليم إلى حد وصل فيه الأمر إلى أن تلاميذ المدارس الخاصة الغالية لايتعلمون شيئا فى المدرسة فيضطرون إلى الدروس الخصوصية فى كل المواد.

مصر لم تنجح فى مواجهة الروتين والبيروقراطية التى تتحطم على صخرتها محاولات الاستثمار، مصر مازالت تعيش فى ظل تشريعات صدرت وتصدر بواسطة تلامذة مدرسة الاتحاد الاشتراكى التى تؤمن بسيطرة الدولة، وبسيادة الموظف العام، الذى ينكل بأى مواطن يقترب منه طالبا موافقة أو ترخيصا، وما أكثر التراخيص والموافقات والاعتمادات التى تفرضها التشريعات على المواطن، الذى يمضى ثلاثة أرباع عمره فى المصالح الحكومية وأمام الموظفين، فقد دأب المشرع المصرى «حماه الله» على تلغيم التشريع بفرض الرخص والتراخيص والشروط والاشتراطات. وعادة تنتهى التشريعات إلى تكليف صاحب الحاجة أو الراغب فى الخدمة بأن يحضر «لبن العصفور» ويؤدى «عجين الفلاحة» و«حياة سيدك فين».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٧م

لقد قيل والعهدة على الراوى، أنه بعد مهلة تطبيق اتفاقية الجات ستحتاج الدولة إلى ثلاثة عشر مليار جنيه لاستيراد الدواء المصنع والمواد اللازمة لتصنيع الدواء المحلى بينما التكلفة الحالية ثلاثة مليارات جنيه. والدواء ليس سوى مثال يقاس عليه الكثير والكثير.

كيف يتسنى لنا مواجهة كل ذلك؟ هل بطبع البنكنوت أم بمزيد من القروض الخارجية والداخلية. ويكون مصيرنا هو رهن الأرض والعرض والإنسان.

هل آن الأوان لإصلاح البيت من الداخل وتلافى السلبيات وسد الثغرات ومواجهة النقائص والعيوب. وبذلك يتولد الأمل فى اللحاق بالقطار ولو فى مؤخرته «السبنسة».

د . نعمان جمعة



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ رئيس المجمع العربى للمحاسبين فى مؤتمر بالأردن:

ضرورة تعديل القوانين بما يتفق و«الجات»

كتب ـ عبدالمعطى أحمد:

دعا السيد طلال أبو غزالة رئيس المجمع العربى للمحاسبين القانونيين إلى تعديل التشريعات والقوانين بالدول العربية بما يتفق مع ما تشرعه المنظمة العالمية للتجارة «الجات»، محذرا من أنه إذا لم يحدث ذلك فإن مهنة المحاسبة العربية ستواجه مرحلة صعبة، وعلينا ان نثبت فيها أننا على مستوى الكفاءة المهنية ، ونؤكد للعالم أننا قادرون على المنافسة، والنجاح، واقتحام أسواق العالم. وقال : إنه بموجب اتفاقية «الجات»، فإن الحواجز والحدود بين الدول يجب أن تزول وتتلاشى معها أية عوائق.

جاء ذلك فى افتتاح أعمال المؤتمر العلمى الأول الذى تنظمه جمعيه المحاسبة الاردنية برعاية سمو ولى العهد الأمير الحسن بن طلال تحت عنوان «المحاسبة فى عصر العولمة الاقتصادية» ، وتحدث فيه أيضا سليمان الحافظ وزير المالية الاردنى، ورئيسا ديوان المحاسبة وجمعية المحاسبة الاردنيين.

وأشار أبو غزالة إلى ان الأمم المتحدة شكلت فريقا من خبراء المحاسبة من ١٥ دولة برئاسة رئيس المجمع العربى للمحاسبين لوضع الانظمة والاجراءات التى تبحث وتضع معايير وأنظمة للتعليم، والتأهيل، وترخيص المحاسبين، والتعليم والتدريب المستمر لتنمية قدرات وكفاءات المحاسبين.

وقال إنه انبثق عن فريق الخبراء فرق عمل لوضع برامج محددة، وسيجتمع الفريق بكامل أعضائه يوم ٢ اكتوبر المقبل، ويضم ممثلين عن المنظمة العالمية للتجارة، والاتحاد الدولى للمحاسبين والهيئات الدولية الاخرى المعنية

٤١١


Bibliotheca Alexandrina
0280950